المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

البعد الأمني للسياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي

(دراسة في تأثير أزمة اللاجئين السوريين)

أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : دراسات دولية

إعداد الطالب :

وليد يونسي

إشراف الأستاذ :

د.علي ربيج

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د.سيد أحمد كبير	أستاذ محاضر أ	م و ع ع س	رئيسا
د.علي ربيج	أستاذ محاضر أ	م و ع ع س	مشرفا ومقررا
د.محمد كريم خيدر	أستاذ محاضر أ	م و ع ع س	عضوا مناقشا
د.رقية العاقل	أستاذة محاضرة أ	م و ع ع س	عضوا مناقشا
د.عبد المالك حطاب	أستاذ محاضر أ	خميس مليانة	عضوا مناقشا
د.مشري مرسي	أستاذ محاضر أ	تيسمسيلت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ
إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ
يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ
وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

الإهداء :

إلى بلدي الجزائر الحبيب..

إلى الوالدين الكريمين...

إلى أصدقاء البحث العلمي...

شكر وعرفان :

إن الحمد لله نحمده ونشكره على كرمه ومنه وتوفيقه لإتمام هذا العمل.

أجمل عبارات الشكر والتقدير لابد أن تسبق حروفنا وتنهي سطورنا معبرةً عن صدق المعاني النابعة من قلوبنا إلى أستاذي المشرف **د.علي ربيح** ، كل كلمات الثناء لا توفيك حقك، فجازاك الله عنا خير الجزاء وأمدك بالصحة والعافية.

و جزيل الشكر والامتنان موصول إلى لجنة المناقشة الكل باسمه وصفته لقبولكم مناقشة رسالتي المتواضعة.

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة المعمقة إلى الكشف عن مدى استجابة السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي للتحديات التي تجتاحه داخلياً ، ثم قياس مدى تأثير التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجهه في منطقة جنوب المتوسط عليه، والذي تأثر هذا الأخير بأخطار فرضت نفسها، حيث شهدنا تفجر نزاعات داخلية وتداعيات الأزمات العالمية الإنسانية والاقتصادية والصحية ، وتأزم الأوضاع في الضفة الجنوبية للمتوسط ،ظهور خطر تنظيم الدولة داعش، واحتدام التنافس الأمريكي-الروسي- الصيني على المنطقة ، ناهيك على ما عاشته الضفة الجنوبية للمتوسط من حراك شعبي منذ نهاية 2010 في كل من تونس ليبيا مصر وسوريا وكلها دول تطل على المتوسط، مما جعل الاتحاد الأوربي كقوة معيارية في المتوسط وأحد الفواعل البارزة في السياسة العالمية ينظر بقلق شديد للبيئة الأمنية المضطربة والمتغيرة في منطقة المتوسط باعتبارها تشكل المعضلة الأمنية الناشئة على حد تعبير "روبرت جرفيس" .

وقد خلصت الدراسة لنقطة مفصلية مفادها؛ أن التحولات الديمقراطية في جنوب المتوسط و أزمة اللاجئين السورين بينت مدى هشاشة القوة الأمنية المعيارية Normative Power للإتحاد الأوروبي التي ينادي بها منذ تأسيسه والتي تمثل جوهر بناءه ،إذ كشفت أزمة اللاجئين السورين خاصة الوجه الحقيقي للاتحاد الأوروبي في تعامله مع أزمات إنسانية مماثلة، وتعتبر الدلالات الثلاث "الأمن، الهوية، القيم الإنسانية"، أحد المفاتيح الأساسية لفهم واختبار مدى مصداقية المبادئ المعيارية التي ينادي بها الإتحاد الأوروبي ويصوغ قراراته الخارجية منذ تأسيسه إلى غاية مواجهته لأزمة اللاجئين السوريين ،إذ وقع في فخ ازدواجية المعايير في سلوكه الخارجي اتجاه مسألتي الهجرة واللجوء عامة وبالأخص أزمة اللاجئين السوريين، فبينما يراعي في سلوكه الخارجي المبادئ المعيارية (حقوق الإنسان والديمقراطية والدبلوماسية الاقتصادية)، جاءت أزمة اللاجئين السوريين لتكشف الوجه الحقيقي ولتمثل اختبارا حقيقيا لهذه المبادئ المعيارية، والذي اتضحت معالمها في انقسام دول أعضاء الإتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض لاحتواء جحافل اللاجئين السوريين ، لتثير بذلك خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم.

الكلمات المفتاحية:

تطور مفهوم الأمن؛ التهديدات الأمنية الجديدة؛ الإتحاد الأوروبي؛ البحر الأبيض المتوسط؛ الإستراتيجية الأمنية؛ العلاقات الأورو-متوسطية؛ البركسيت؛ أزمة اللاجئين السورين؛ صعود أحزاب اليمين المتطرف.

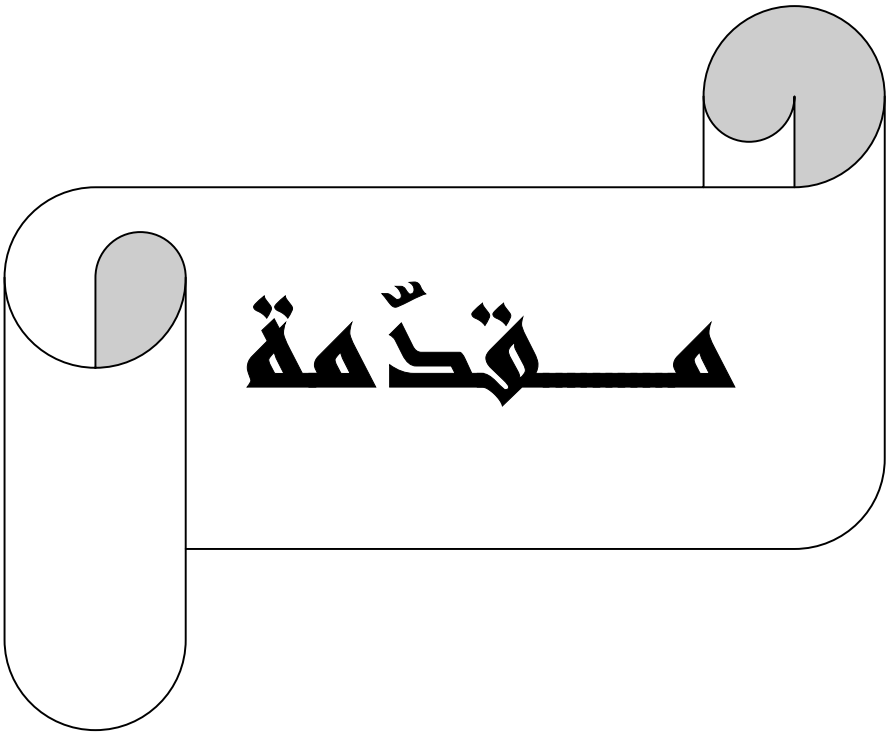
مقدّمة

مقدمـــة :

شكلت نهاية الحرب الباردة محطة فارقة في العلاقات الدولية – تنظيرا وممارسة- ،حيث إننا بالمقدار الذي شهدنا تطلعات نظرية جديدة تبحث عن آفاق معرفية خارج حدود التصورات الكلاسيكية للمنظور الواقعي (بكل تفرعاته) فإننا في الوقت ذاته شهدنا على مستوى الممارسة سلوكيات جديدة في النسق الدولي-وان شكك البعض في إمكانية إحداثها تحولات هيكلية في بنية النظام الدولي كما اعتقد الواقعيون الجدد-.

وضمن هذا التوصيف تبلور موضوع الأمن كمحور بحث أصيل في العلاقات الدولية ، فالمسألة الأمنية خلال الحرب الباردة كانت مختزلة ضمن حدود الصراع بين المعسكرين وعليه شهدنا استخداما لأدوات إستراتيجية محددة لإدارة هذا الصراع مثل الردع كآليات جوهرية لتفادي الوصول إلى المواجهة المباشرة،أو ما يعرف أكاديميا بمأزق الهاوية،هنا غالبا ما كان الطرح الأمني يأخذ مستويات ضيقة ضمن ما عرف بالأمن الأحادي.

ولكن مع نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، الأمر الذي كان له الأثر البارز في تغيير الخارطة الأمنية للعالم حيث سادت في هاده الفترة حالة من اللاأمن وظهور أخطار جديدة فوق قومية وغير دولاتية عابر للحدود والقارات كالإرهاب الدولي ، الجريمة المنظمة ، الهجرة غير شرعية ، وغيرها من المسائل التي تهدد استقرار الشعوب في ظل موجة العولمة التي اجتاحت العالم في تلك الفترة .

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر زاد قلق العالم حول مسألة اللاامن التي أصبحت قضية مركزية في العلاقات الدولية مما جعل الدراسات الأمنية لما بعد الحرب الباردة تعيد النظر في الكثير من المفاهيم و في مقدمتها مفهوم الأمن الذي تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي (الأمن الأحادي) إلى الطابع الشامل المتعدد المضامين والذي يشمل قطاعات : اقتصادية، بيئية، سياسية، واجتماعية.

ومنطقة المتوسط كفضاء تابع لهذا المنتظم العالمي تأثر هو الأخر بالأخطار التي فرضت نفسها حيث شهدنا بعد هذه المرحلة تفجر نزاعات داخلية وتداعيات حربي الخليج الثانية والثالثة ، وتأزما للأوضاع في الضفة الجنوبية في المتوسط ،ظهور خطر تنظيم الدولة داعش، واحتدام التنافس الأمريكي-الأوربي-الروسي- الصيني على المنطقة ، ناهيك على ما عاشته الضفة الجنوبية للمتوسط من حراك شعبي وموجة

ثورية منذ نهاية 2010 في كل من تونس ليبيا مصر وسوريا وكلها دول تطل على المتوسط، مما جعل الاتحاد الأوربي كقوة معيارية في المتوسط وأحد الفواعل البارزة في السياسة العالمية ينظر بقلق شديد للبيئة الأمنية المضطربة في منطقة المتوسط باعتبارها تشكل المعضلة الأمنية الناشئة على حد تعبير "روبرت جرفيس".

وبحكم الارتباط الجغرافي و التاريخي الوثيق مع الضفة الجنوبية للمتوسط ونظرا لما تحمله هذه الضفة من محددات ومتغيرات تتحكم في الاستقرار والأمن الأوربيين باعتبارها منطقة جيوبوليتكية ، برز الاتحاد الأوربي كأكثر المتأثرين بالتحولات الجديدة في الإقليم المتوسطي- سواء كانت تحولات ناشئة أو تحولات بنيوية- ، وذلك للارتباط النسقي بين البيئة الأمنية المتوسطية من جهة والإدراك الأوربي لهده البيئة من جهة ثانية ، لذلك أحيانا ما نجد أن الطرح البنائي أراد تفكيك هذا الارتباط استناد إلى عنصر الإدراك الأمني كبديل للطرح الأمني الصلب الذي قدمته النظرية الواقعية في تفسيرها للتعاطي الأوربي مع تهديدات المنطقة المتوسطية.

وبرزت الأزمة السورية التي اتسمت بالتعقيد، واستقطبت تنافسا للقوى الكبرى في النسق الدولي،وأثارت مخاوف لدى دول المنطقة، حيث استغرقت إلى حد كتابة هذه الأسطر أكثر من تسع سنوات، رتبت مأساة إنسانية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية وتحولت من أزمة داخلية إلى ساحة دولية للصراع بين القوى الكبرى ، فروسيا والصين ترفضان استمرار النسق الدولي الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة، وتنشدان إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، ولا تريدان البقاء منعزلتين في حدودهما ؛ الأمر الذي يفسر الاتفاق بين الدولتين في يونيو -جوان 2011 على مواجهة تلك السياسة الأمريكية، ومن ذلك الفيتو الروسي الصيني تجاه قرارات أممية بشأن الأزمة السورية، وعرقلت تبني مجلس الأمن قراراً بوقف القتال والحرب الأهلية وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم المأساة الإنسانية التي تشهدها سوريا لتخلق أكبر أزمة لاجئين في العالم.

وفي ظل تدهور الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في سوريا وجد الآلاف من السوريين في الهجرة واللجوء إلى الضفة الشمالية من المتوسط ملاذا لهم وهروبا من ويلات الحرب المتعددة الأطراف، هذا ما عقد الأمر على دول الاتحاد الأوروبي و شكل لها تحديات اقتصادية واجتماعية وقيمية كالخوف من اندثار الأنا الغربي الأوروبي المسيحي في مقابل التفتح الإسلامي وبذلك القضاء على الهوية الغربية أو انصهارها داخل

معتقدات جديدة موالية للمعتقدات الإسلامية ما يولد عنه تطرف فكري يؤدي بدوره إلى تشكل العنف والإرهاب على حد تعبير "روبرت جرفيس، ما جعل الإتحاد الأوربي في مأزق أخلاقي كونه متناقض بين قوته المعيارية وممارسته الفعلية ، بحيث أن أزمة اللاجئين السوريين أحدثت اختباراً حقيقياً لثلاثية: الأمن، الهوية وحقوق الإنسان، إذ من جهة يتبنى المبادئ الطوباوية السامية لميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر باريس وقمة هلسنكي المتمثلة في دعم حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتحقيق السلم والأمن الدوليين، ومن جهة أخرى يتعارض ويمنع تدفق العدد الهائل من اللاجئين السوريين إلى داخل أراضيه.

إشكالية الدراسة :

إن الاتحاد الأوربي يسعى خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وبعد الحرب على العراق والمتغيرات الجيوسياسية في جنوب المتوسط من حراك شعبي والحرب في ليبيا وخروج بريطانيا من الاتحاد، لإعادة تشكيل مقاربة تجاه المنطقة المتوسطيّة بصفة عامة، والضفة الجنوبيّة منها بصفة خاصة، وهي المقاربة التي تنطلق من تعظيم المصلحة الأوروبية تجاه المرجعية المتوسطيّة للترتيب الأمني الأوروبي الجديد.

كما اجتهدت دول الجنوب بدورها، كطرف آخر في هده المنطقة، في تقديم نفسها كشريك في مسار بناء أمن متوسطي شامل، باعتبار أن مسار التعاون والأمن بين ضفتي المتوسط يتضمن فرصة للعمل المشترك، تعمل من خلاله دول جنوب الضفة على تغيير النظرة النمطيّة تجاهها كمصدر للتهديدات والأخطار بمختلف أشكالها، كما تعمل من خلاله أيضا لكسب الخبرة والحصول على المساعدة التقنية من أجل تحديث قدراتها الدفاعية.

في سياق تنامي الدراسات الأمنية الجديدة في الوقت الحاضر، يعد موضوع **البعد الأمني في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي : دراسة في تأثير أزمة اللاجئين السورين**، موضوعا جديدا هاما وحساسا ضمن هذه الدراسات، وهذا نظرا لتداعياته على أمن وتشكيل "جيوبوليتيك" حوض المتوسط لما بعد الهيمنة الأمريكية، لاسيما في إطار تعرض الدولة الوطنية في الضفة الجنوبية للمتوسط إلى مخاطر داخلية وخارجية ، وقد أثر هذا الوضع على مستوى مفهوم التهديد أولا الذي تعاظم من التهديدات الدولاتية التي تكون أطرافها وفواعلها دولا قومية إلى تهديدات جديدة لا تماثلية معقدة

البناء والتطور وبذلك انعكس على مفهوم الأمن ليتحول من الأمن الصلب التقليدي إلى الأمن اللين الشامل ليظهر في الأخير ما يسمى بالأمن الإنساني كنتيجة لتطور مفهوم التهديد .

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة إشكالية لهده الدراسة تتمحور في السؤال المركزي التالي: **كيف استجابت سياسات الاتحاد الأوربي لتحولات البيئة الأمنية في المتوسط استناد لتطور المقاربات الأمنية المنتهجة؟.**

وتندرج تحت هذه الإشكالية، العديد من التساؤلات الفرعية التي نحاول بها تفكيك موضوع الإشكالية وهي :

1. إلى أي مدى تكيفت المقاربات الأمنية للإتحاد الأوروبي في المتوسط مع حقائق التطور النظري لمفهوم الأمن (الاستجابة الامبريقية)؟ وكيف تطورت مداخل التعامل الأوربي معها ؟
2. هل أزمة اللاجئين السورين تشكل فعلا تهديداً أمنياً على الإتحاد الأوروبي ؟ أم تم "أمننتها securitization ؟ وهل هناك علاقة بين الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي وأزمة اللاجئين السورين؟
3. هل تقوي أزمة اللاجئين السورين هيمنة أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه الإشكالية وجب علينا وضع فرضيات كإجابات مؤقتة لحل الإشكال المطروح ولكن أولا لابد أن تخضع لاختبارات منهجية لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها امبريقيا وهي كالتالي :

الفرضية الأولى : تعكس المقاربات الأمنية الجديدة للاتحاد الأوربي إدراكا جديدا لواقع التهديدات الأمنية المتوسطية في شكل توافقي مع تحولات مفهوم الأمن .

الفرضية الثانية : كشفت التحولات الديمقراطية في جنوب المتوسط و أزمة اللاجئين السورين مدى هشاشة القوة الأمنية المعيارية Normative Power **للإتحاد الأوروبي التي تمثل جوهر بناءه.**

الفرضية الثالثة: تربط تفجر أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا وصعود أحزاب اليمين المتطرف والخروج البريطاني علاقة تلازمية وطيدة.

أهمية الدراسة :

- ❖ إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على جوانب متعددة نظرية وتطبيقية من خلال معالجة التجاذبات الأمنية التي تطرأ على الفضاء المتوسطي من خلال دراسة مدى تكيف سياسات الاتحاد الأوربي مع التهديدات الأمنية الجديدة في ظل ما تعيشه الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط من حالة اللاامن وعدم الاستقرار .
- ❖ ولعل أهمية الموضوع تبرز في الموقع الاستراتيجي للبحر المتوسط إذ انه من المؤكد أن منطقة البحر المتوسط تمثل محورا عالميا هاما حيث تشمل هذه المنطقة حدود ثلاث قارات وتنقسم الدول الواقعة على سواحله تبعا لذلك إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأوروبية تسع دول والمجموعة الأسيوية خمس دول والمجموعة الأفريقية خمس دول كذلك من بين إجمالي تسع عشرة دولة توجد تسع دول عربية تمثل نصف دول حوض البحر المتوسط فضلا عن وجود إسرائيل بين دول الحوض الأمر الذي يجعل من منطقة المتوسط من الناحية الجيوبوليتيكية منطقة استقطاب للكثير من التطورات السياسية والإستراتيجية المعاصرة في أن واحد وتأخذ قضايا الأمن في حوض البحر المتوسط والدول المطلة عليه أهمية خاصة من هذه الدول ومن الدول الأوروبية عامة بل ومن المجتمع الدولي كله ليس فقط للأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها حوض المتوسط باعتباره المركز الأساسي لتفاعلات عميقة في النسق الدولي ولكن كذلك ما تتميز به قضية الأمن المتوسطي من ديناميكية، خاصة وأن البحر يلاصق أوربا وبالتالي يرتبط أمن البحر بأمن القارة الأمر الذي يتطلب من كل القوى المعنية وعيا بهذه الديناميكية ومتابعة لها ومشاركة فيها كلما كان ذلك ممكنا وقد انعكست هذه الأوضاع على المفاهيم التي توصل إليها مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي عن اقتناع بالرابطة العضوية التي تجمع بين القارة الأوروبية وحوض البحر المتوسط باعتباره العمق الاستراتيجي الجنوبي لهذه القارة ولاشك أن الوضع الذي يخص النصف الشمالي من المتوسط لابد أن يؤثر على نصفه

الجنوبي تأثيرا مباشرا لذلك كان ضروريا من وجهة النظر الإستراتيجية تحديد العلاقة بين أمن البحر المتوسط والأمن الأوروبي ومدى ما يحدثه كل جانب منهما من تفاعلات في الجانب الآخر وإمكانية تنسيق هذه التفاعلات بالنسبة لمستقبل المنطقة خاصة في ظل الظروف والمتغيرات التي استجدت في السنوات الأخيرة على المستويين الإقليمي والدولي .

- ❖ إن الأهمية المركزية للموضوع كونه سيسلط الضوء على قضية تتصل في صميمها بمسألتي اللجوء والهجرة –من زاوية النظر الأوروبية- وأهمية ثقلهما الأمني على صناعة القرار الأوروبي ، إذ تعتبر أزمة اللاجئين السورين في أوروبا من منظور أوروبي-كل الدول الأوروبية باستثناء ألمانيا "سياسة الباب المفتوح Open door policy "- تهديدًا للهوية الأوروبية خاصة مع تصاعد تيارات اليمين المتطرف، وربط أزمة اللاجئين والمهاجرين بالإرهاب، بعدما عاشت العديد من الدول الأوروبية اعتداءات إرهابية كادت أن تعصف بالترابط المؤسساتي لكيان الاتحاد الأوروبي.
- ❖ كما تبرز أهمية الموضوع من خلال الوقوف على قضية تأثير أزمة اللاجئين السورين على الإتحاد الأوروبي في بعدها الأمني بدراسة هل هناك علاقة بين اللاجئين السوريين في أوروبا وإعلان التصويت عن الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي "بريكسيت"BritenExit" ، كما سيسعى هذا الموضوع للكشف عن العلاقة بين تفجر أزمة اللاجئين السورين وصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الذي يقيم تلازم بين الإسلام من جهة والمهاجرين والإرهاب من جهة أخرى، وطبعا فان هذا التلازم زائف بالأصل ينطوي على مفارقات وتناقضات لاشيء يخفيها غير العمومية والضبابية اللتين يوظف بهما لفظ "الإسلام" في ذلك الخطاب وعلاقة ذلك بالمهاجرين واللاجئين.

أسباب اختيار الدراسة :

ا- الأسباب الموضوعية :

1. يمثل تناول الموضوع الأمني عموما وفي المنطقة المتوسطية خصوصا أهمية بالغة ذلك انه أحد المسائل التي تمتزج فيها الاستراتيجيات التطبيقية بالمرجعيات النظرية ، حيث

أن التهديدات الأمنية في المتوسط تمثل فرصة امبريقية لفحص جدّية فرضيات النظريات الكبرى في العلاقات الدولية.

2. إن الترتيبات الجديدة للاتحاد الأوربي في منطقة المتوسط تثير الكثير من التساؤلات والانشغالات العميقة سواء على المستوى النظري من حيث تنوع المقاربات التحليلية أو على المستوى التطبيقي بتعقد السياسات والاستراتيجيات العملية للفواعل الدولية وبالتالي تصبح محاولة فهم هده السياسات تجاه الفضاء المتوسطي غاية بحثية أساسية، خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة التي تعيشها المنطقة المتوسطية من حراك شعبي في الدول العربية والصراع العربي الإسرائيلي المستدام وقضية الهجرة غير شرعية وغيرها من المخاطر التي يعيشها الفضاء المتوسطي.
3. الدراسات الأمنية في الشأن الاورو-متوسطي وخاصة القضية المستحدثة من قبل الباحث "أزمة اللاجئين السوريين"، قليلة وسعينا لإضفاء و إثراء المراجع في ميدان أدبيات السياسة الأمنية ، التي تمس الدائرة المتوسطية والتي ننتمي إليها بحكم التقارب الجغرافي والتاريخي.

ب- الأسباب الذاتية:

تجسدها ما تعبر عنه نظرية ما بعد الحداثة بجدلية علاقة العارف بالمعرفة ، ذلك أن البحث في هذا الموضوع يستمد جزءا من خصوصيته الارتباط العضوي للجزائر بهذا الفضاء المتوسطي لذلك حاولنا فهم طبيعة السياسة الأمنية التي ينتهجها الاتحاد الأوربي في المتوسط من خلال المقاربة الأمنية الجديدة .

منهج الدراسة :

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى دراسة علمية موضوعية ومن أهم الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ومن خلال موضوعنا الشامل الذي يدرس سياسة اتحاد مجموعة من الدول اتجاه منطقة شاسعة النطاق الجغرافي يحتاج إلى نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال العديد من المناهج لمحاولة الاقتراب من فهم الظاهرة المدروسة ولذلك استخدمنا **المنهج التاريخي** الذي أعادنا إلى دراسة الترتيبات الأمنية للاتحاد الأوربي اتجاه المتوسط من مؤتمر برشلونة 1995 إلى ما يعرف الآن بالاتحاد من

اجل المتوسط، و تم توظيفه في تّتبع الخلفية التاريخية للمراحل المختلفة للسياسة الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية من خلال حوارات ومبادرات التعاون .

كما استعملنا في دراستنا **المنهج المقارن** الذي ساعدنا في رصد أوجه التشابه والاختلاف في السياسات الأمنية الجديدة للاتحاد الأوربي اتجاه المتوسط واتجاه دول شرق أوربا خاصة في ظل تغيرات لمفهوم الأمن.

أيضا تمت الاستعانة **بالمنهج التحليلي** الذي فرضته الطبيعة التفسيرية للموضوع،حيث قمنا بمحاولة تفكيك العلاقة بين المدخلات التي تطرحها التهديدات الأمنية المتوسطية من جهة والمخرجات التي تشكلت في صورة مقاربات وسياسات تفاعلية مع هده التهديدات .

ومنهج دراسة حالة : حيث تم التركيز في البحث على دراسة حالة أثر اللاجئين السوريين على أمن الإتحاد الأوروبي و الترتيبات الأمنية الإقليمية، والتعامل مع مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، في ظل البيئة الجيوستراتيجية لمنطقة المتوسط .

ومنهج تحليل المضمون: الذي ساعدنا في تحليل الوثائق والمصادر القيمة والخطابات خاصة الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي الموقعة سنة 2003 والتي كان عنوانها: "**أوروبا في عالم أفضل**"،و تقرير 2015 المعنون بـ: **مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**.

صعوبات الدراسة :

إن أي بحث لا يخلو من الصعوبات والعوائق ولعل ابرز الصعوبات التي اعترضتنا في هذا البحث هو حيوية المنطقة المدروسة والاضطرابات التي عاشتها المنطقة المتوسطية خاصة من خلال الحراك الشعبي في الدول العربية وعدم وجود مراجع حديثة للدراسات الأمنية في المتوسط كتفسير لما يحدث فيه،وحداثة الموضوع الذي يعنى بدراسة تأثير أزمة اللاجئين السورين على أمن الإتحاد الأوروبي.

كما صادفتنا مشكلة متعلقة بذات الباحث وموضوع البحث، إذ أن انتمائنا للمنطقة المدروسة وتعامل الإتحاد الأوروبي مع هذه المنطقة بشكل برغماتي مصلحي تهمه مصلحته الأمنية وفق "سياسة المشروطية المزيد مقابل المزيد" والتي تتضمن دعم اقتصادي وسياسي لحكومات دول جنوب المتوسط، في

المقابل حماية وتشديد حدودها وعدم تصديرها لتهديدات الجديدة، جعلنا نتخلى عن الموضوعية في الطرح كون أن الإتحاد الأوروبي ينافي ويتعارض إلى ما يدعو إليه وما يصدره عبر سياسته الخارجية في العالم وخاصة لدى دول جنوب المتوسط.

أدبيات الدراسة :

إن الدراسات باللغة العربية قليلة في مجال الدراسات الأمنية المتوسطية والعكس من ذلك باللغة الأجنبية متوفرة خاصة المتعلقة منها بالغة -الفرنسية والانجليزية – إلا أن المشكل فيها أن جل الكتابات الغربية تعتبر جنوب المتوسط كتهديد للضفة الشمالية للمتوسط ،وبعضها الأخر يربط الإسلام بالإرهاب .

لذلك حاولنا جاهدين اعتماد على مصادر مرجعية لها قيمتها العلمية وتتحلى بالموضوعية في الطرح.

ويعتبر كتاب باري بوزان بالغة الانجليزية مرجعا مهما في الدراسات الأمنية المعنون تحت ,People : state and Fear إذ ساعدنا خاصة في الجانب النظري .

أما باللغة العربية فنشير إلى كتاب بن عنتر عبد النور المعنون "البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الأطلسي" الذي ساهم في بناء تصورات حول مفهوم الأمن وتطور أشكال التهديدات من التهديدات الصلبة إلى التهديدات اللينة، وكيف أثرت العولمة في تطور مفهوم الأمن الذي كانت الدولة فيه هي وحدة تحليل فريدة وأساسية إلى أن أصبحت تشاركها فواعل أخرى من غير الدولة ، كما ساهم الكتاب في تقديم رؤية واضحة لنا لتفسير سلوك السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي خاصة بعد تحول مفهوم الأمن وتطور التهديدات مبرزا أهدافه الخفية، وانعكاساتها على الجزائر وخياراتها الإستراتيجية في ظل التنافس الفرنسي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي،حيث رافقنا هذا الكتاب في مشوارنا البحثي حتى إلى أخر كتابة هذه الأسطر،كما تعد كتابات الدكتور بن عنتر عبد النور في مختلف المجلات المحكمة مراجع تعتمد عليها في الدراسات المتعلقة بالأمن في المتوسط والعلاقات الأورومتوسطية والأورومغاربية وحتى الأطلسية المغاربية الأوروبية،حتى أزمة اللاجئين السورين كانت له دراسة مستفيضة لمعضلة اللاجئ السوري في أوروبا فأجاب ذات الباحث عن كيف تتلاعب الدول بالمصطلحات لاعتبارات سياسية ولا أخلاقية في مسألة اللاجئ السوري في أوربا من كونه المُهدَّد إلى أن يصبح هو المُهدِّد.

إضافة إلى كتاب الدكتور بشارة خضر "أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1990-2008" الذي ألقى الضوء على مختلف مراحل التعاون الاورو-متوسطي .

كما تجدر الإشارة إلى انه تم الاستعانة ببعض رسائل ماجستير التي تناولت شق من إشكالية موضوعنا المدروس ونذكر منها: رسالة ماجستير للباحث قريب بلال المعنونة بـ " السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه " الذي ساعدتنا في الجانب النظري لدراسة بالإضافة إلى إعطائنا مرجعية نعتمد عليها في بناء تصوراتنا للموضوع،وكذلك رسالة ماجستير للباحثة حمزاوي جويدة المعنونة بـ: التصور الأمني الأوروبي : نحوى بنية أمنية شاملة وهوية إستراتجية، والتي تعتبر من أبرز الدراسات التي أسهمت في إثراء حقل الدراسات الأمنية المتعلقة بالمتوسط حيث ساعدتنا هذه الدراسة على بناء سيناريوهات وتوقع سلوك الإتحاد الأوروبي اتجاه المتوسط، و قد تناولت عدة رسائل ماجستير موضوع الشراكة الأورو- متوسطية، والسياسة الأوروبية في الإقليم الأورو-متوسطي، لكنها لم تتطرق لموضوع أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا وصعود أحزاب اليمين وعلاقته بالخروج البريطاني، كما أنها تناولته في إطار فترات زمنية ماضية ومحدودة.

أما الشق الثاني للموضوع والذي يرتبط بموضوع الإشكالية ونعني بذلك موضوع أزمة اللاجئين السورين في أوروبا ، فقد ساعدنا كثيرا الملتقى الدولي الأول الذي أقيم في تركيا بعنوان : اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول، 2016 ،إذ اعتمدنا عليه في إيجاد إحصائيات ونتائج حول أزمة اللاجئين السوريين في غياب مراجع موثوقة يمكن الاستنجاد بها في هكذا دراسة حديثة.

أيضا تم الاستعانة بدراسة لدكتور هاني سليمان بعنوان : السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية، التي تعتبر جوهر لبناء تصورات فكرية ومعرفية ، إذ بها كانت الانطلاقة الحقيقية لمشكلة الدراسة كونها استفزت الباحث وأثارت العديد من التساؤلات.

تنظيم الدراسة :

اعتمدنا في بحثنا هذا على ثلاثة فصول لكل منها مباحث لإضفاء نوع من التوازن المعرفي ، حيث أدرجنا **الفصل الأول** تحت عنوان: **تأصيل نظري لمفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة أمنية معيارية في المتوسط** ، لأنه كان لابد من أن نستهل بحثنا بإطار نظري خاصة بسبب الغموض الذي يكتنف مفهوم

الأمن وتطوراته عبر مختلف المراحل فأردنا التطرق إلى قراءة تحليلية نقذيه لمفهوم الأمن باعتباره المفهوم المركزي للدراسة، وقد تضمن هذا الفصل أربع مباحث :

- ✓ المبحث الأول : **ماهية الأمن بين الصعوبة المعرفية للمفهوم والتطبيق الامبريقي** تناولنا فيه مفهوم الأمن حسب التعريفات المختلفة للأمن والنظرة الإسلامية له ، لتكوين فكرة مبدئية عن مفهوم الأمن في إطاره الكلاسيكي والموسع، درسنا الأمن ضمن المنظورات الوضعية "المقاربة الضيقة للأمن": ناقشنا فيه النظريات الكلاسيكية لمفهوم الأمن وهي المثالية والواقعية بشكلها الكلاسيكي والجديد والليبرالية المؤسساتية، والتي أجمعت كلها على أن الأمن يعني حماية الدولة من أي تهديدات داخلية وخارجية وبقاء الدولة هو الأهم في ظل بنية نسق دولي سمته الفوضى لكن تختلف في افتراضاتها وفروعها في كيف يتم تحقيق الأمن.
- ✓ أما المبحث الثاني : **السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في ظل تحول مفهوم الأمن:** درس مفهوم السياسة الأمنية الأوروبية الموحدة "الأسباب والتحديات"،والتي ظهرت نتيجة تحولات شهدتها نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على بنية النسق الدولي والتجاوز النسبي لديناميكيات الأمن العسكري ، وأدى بشكل غير منتظر إلى بروز ديناميكيات جديدة تتشكل من "أخطار" و"تهديدات" جديدة في المتوسط، ناتجة عن إفرازات العولمة أدت إلى اضطرابات" سوسيو- ثقافية" واختلالات اقتصادية وبيئية وذلك ضمن سياق تحولي شامل تمر به المجتمعات، يشمل الجوانب الاقتصادية، الديموغرافية، البيئية والسياسية.
- ✓ المبحث الثالث: مقاربة **مفاهمية توصيفية ذات مستويات متعددة للتعريف بالمنطقة المتوسطية**: عالجنا من خلالها تعريف شامل عن البحر الأبيض المتوسط اقتصاديا سياسيا وجغرافيا..
- ✓ المبحث الرابع : **تفسير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه الفضاء المتوسطي:** والذي اعتبره شخصيا المبحث الأهم في الدراسة ، كونه يربط الإطار النظري بالتطبيقي،بفحصنا لفرضيات المقاربات النظرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية بإسقاطها على واقع الدراسة وهي: "الواقعية الجديدة أو البنيوية، الليبرالية الجديدة أو المؤسساتية ، والبنائية" ، واختبار قدرة تفسيرها للسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه الفضاء المتوسطي ، معتمداً بذلك على ما يسمى بمستويات التحليل والمقاربات النظرية ، وهي مجموعة من الفرضيات التي تبني عليها نظريات العلاقات الدولية تصوراتها على الواقع الدولي.

وفي **الفصل الثاني** المعنون :**السياق البنيوي والتطوري للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي** يضم بدوره ثلاثة مباحث ، في المبحث الأول المسار التطوري للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي بالتركيز على الشق الأمني بهدف دراسة التغيرات التي عرفتها السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي اتجاه المتوسط ، والمبحث الثاني سياسات بناء الأمن الإقليمي في المتوسط : "تكيّف المقاربة الأمنية الأوروبية الجديدة"، وقد كان في هذا المبحث التطرق إلى البيئة الأمنية في المتوسط والتغيرات التي شهدتها المنطقة المتوسطية وضبط التهديدات الأمنية في المتوسط ، هذا بالإضافة إلى مبحث ثالث: البريكسيت وانعكاساته على العلاقات الأورو-متوسطية :"نحوى تقويض أو توطيد العلاقات الأورومتوسطية؟.

أما **الفصل الثالث: أثر أزمة اللاجئين السورين على أمن الإتحاد الأوروبي "التحدي والاستجابة":** كان كدراسة حالة للموضوع واخترنا أزمة اللاجئين السورين لحداثة الموضوع وأهميته ثقله على صانع القرار في الإتحاد الأوروبي، وبدوره يحتوي هذا الفصل على أربع مباحث ، المبحث الأول: ضبط مفاهيمي لمصطلح اللجوء في الفقه الدولي و المبحث الثاني: اللاجئ السوري في أوروبا: "بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول" أما المبحث الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين السورين : ازدواجية المعايير الأمن و الهوية مقابل القيم الإنسانية ، والمبحث الرابع: أزمة اللاجئين السورين و صعود أحزاب اليمين المتطرف أيُّ علاقة؟

الفصل الأول:

تأصيل نظري لمفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة أمنية معيارية في المتوسط

A theoretical rooting of the concept of the European Union as a normative security force in the Mediterranean

تمهيد الفصل الأول :

بما أن الشق الأول لموضوع دراستنا المعنونة تحت اسم **"البعد الأمني للسياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي"**، تستخدم العديد من المفاهيم الصعبة والمركبة والمعقدة وهي موضع خلاف وجدل أكاديمي علمي في حقل العلاقات الدولية عموما، فانه من الضروري أن نستهل بحثنا بفصل نظري نتطرق من خلاله إلى قراءة تحليلية نقدية لأبرز المفاهيم الغامضة، والتي تحتاج إلى تفكيك مفهوماتي وتوضيح موضوعي لان هذا البحث يدخل ضمن الدراسات الأمنية التي تنتمي إلى حقل العلوم السياسة بصفة عامة والعلاقات الدولية خاصة،وسمت هذا الحقل هو الحقيقة النسبية و غياب الإجماع بين الباحثين في العديد من الظواهر وبالتالي عدم توصلهم إلى "نموذج معرفي موحد* Paradigm" يحظى بالإجماع في حقل

---

* كلمة **(Paradigm)**بالإنجليزية و (Paradigme) باللغة الفرنسية مشتقة من الكلمة اليونانية (Paradeigma) ، التي تفيد المعاني التالية : برهن علل على ، أثبت ، علم ، ... الخ . أما كمفهوم فتتخذ معان متقلبة وذلك حسب السياق المعرفي ، فبالنسبة للعلم : تعني قاعدة المعارف المشتركة.

أما كمفهوم إبستمولوجي : فتشير إلى النسيج النظري و الفرضيات التي على أساسها يقوم كل علم ، ومن خلالها يفكر العالم أو الباحث ويؤول نتائج تجاربه. و يعتبر الإبستمولوج (Thomas Kuhn) من خلال مؤلفه (1962 ، The structure of Scientific Revolution أول من طور استعمال هذا المفهوم على نطاق واسع في ميدان العلوم الإجتماعية خاصة ، اذ يعرفه على أنه : " مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكتيكات والتطبيقات ، يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا ، أو طريقة في التفكير والممارسة ، ومرشدا ودليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما". ولتوسع اكثر في هذه الفكرة يرجى النظر في كتاب : محمد ناصر عارف ، ابستمولوجيا السياسة المقارنة ، ص 58.

ويعتقد **توماس كون** أن لمفهوم (البرادايم= Pradigm) مستويان عامان :

- المستوى الأول يتكون من شمولية الكل بجمع أجزائه أي البرادايم هنا يشير إلى النظريات ، القوانين ، القواعد ، النماذج ، المفاهيم والتعاريف التي تدخل ضمن نظرية علمية تكون مقبولة بشكل عام .
- المستوى الثاني ، البرادايم يمكن أن يكون فقط إحدى هذه النظريات القوانين المفاهيم أو النماذج ويشير في هذا السياق إلى الأطر التحليلية العامة أو الأطر والنماذج المفهومية للتحليل التي يمكن ومن خلالها تفسير أو تأويل وإدراك الظواهر العالمية . ، وقد تم توظيف مفهوم (Paradigm) في حقل السياسة العالمية من قبل (Michael Banks , 1985) ثم من قبل(M. Nicholson) .

أنظر في هذا الصدد :

1. Michael (NICHOLSON) , « **Imaginary Paradigms . Sceptical View of the Inter – Paradigm Debate in International Relations»,** http://www.ukc.ac.uk/Politics/Publicatoins/Journals/kent peper Nicholson.html

العلاقات الدولية كما اعتقد "توماس كون Thomas kuhn" في كتابه بنية الثورات العلمية، ولعل من أبز المفاهيم الذي يكتنفها الغموض ويبنى عليه موضوع بحثنا هو **مفهوم الأمن** وتحول مضمونه عبر تطور العلاقات الدولية من الدولة كوحدة تحليل إلى الفرد والمجتمع، وبذلك يصبح مفهوم الأمن هو المتغير المركزي للدراسة ، والذي يُقترن بالاتحاد الأوروبي كمؤسسة موحدة يعد ظاهرة إقليمية مميزة نتطرق من خلاله إلى مناقشة نظرية لنشأة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة ، التي تعد مصدر خلاف وجدل قائم ضمن الدول المشكلة للاتحاد الأوروبي ، فبالرّغم من تبنيه مقاربة أمنية تعاونية شاملة في الفضاء المتوسطي إلا انه عجز داخليا على تحقيق سياسة أمنية خارجية مشتركة ، ذلك راجع لضغوطات خارجية ولاختلاف التوجهات الداخلية : (بين ألمانيا التي ينصب اهتمامها بتطوير أوربا الشرقية والوسطى، وبريطانيا قبل التصويت على خروجها من الاتحاد الأوروبي ذات التوجه الأطلسي مفضلة البقاء تحت المظلة الأطلسية ، ودول الضفة الشمالية للمتوسط: فرنسا وايطاليا واليونان واسبانيا التي يتحتم عليها من الناحية الجيبوليتيكية التقارب مع دول جنوب المتوسط التي تشكل حسبها مصدر تصدير للتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود).

وبما أن موضوع البحث يُعنى بمنطقة المتوسط فكان لزاماً على الباحث في نهاية هذا الفصل التطرق لمنطقة المتوسط من خلال مقاربة مفاهيمية توصيفية ذات مستويات متعددة نوضح من خلالها الأهمية الاقتصادية والثقل الاستراتيجي الذي يكتسبه المتوسط ضمن اللعبة السياسية للدول العظمى، لنصل في النهاية إلى فحص فرضيات المقاربات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية بإسقاطها على واقع الأمن في المتوسط.

في نهاية هذا الفصل نكون قد أحطنا بكل الجوانب المفاهيمية التي تحتاج إلى توضيح واستجلاء، بالتركيز على المفاهيم والنظريات التي نراها أساسية، والهدف المنشود هو الخروج بتصور مفاهيمي نظري واضح عن :

1. الجدل النظري حول مفهوم الأمن وتطوره في العلاقات الدولية.
2. التعريف بالسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للإتحاد الأوروبي
3. التعريف بالحوض المتوسطي المتغير والمليء بالتجاذب والصراعات الدولية وظهور التهديدات الأمنية الجديدة فيه.
4. فحص لفرضيات المقتربات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية بإسقاطها على موضوع الدراسة.

المبحث الأول : تطور مفهوم الأمن من التصور الضيق إلى المفهوم الشامل :

شهد حقل الدراسات الأمنية كفرع من فروع علم العلاقات الدولية تطورا واهتماما كبيرا لدى المفكرين والباحثين والاستراتيجيين وحتى صناع القرار، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تركّز اهتمام جميع الدول عن كيفية استتباب الأمن ، فغلب على مفهوم الأمن في تلك الفترة الطابع التقني الذي جاء مرادفا لحماية وبقاء الدولة، واهتم الباحثين بدراسة تحقيق الأمن عن طريق تأمين حدود الدولة الوطنية ضد التهديدات العسكرية للدول المنافسة، وبالتالي تميز مفهوم الأمن في هذه الفترة بنظرته الضيقة وهذا راجع لاهتمام الباحثين بالجوانب الإمبريقية أكثر من النظرية (التطور على مستوى إنتاج الأسلحة، الحصول على التقنيات الجديدة...)، واقترابهم من دوائر صنع القرار للاستناد إلى نماذجهم المعرفية لمواجهة التهديدات، مما افقد حقل الدراسات الأمنية عنصر الموضوعية والحياد الفكري الذي يعد ضرورة لاستشعار الباحث التهديد الحقيقي للعالم المادي.

وبعد نهاية الحرب الباردة التي تعد محطة فارقة في تاريخ الدراسات الأمنية –تنظيراً وممارسة- ،محدثتا بذلك ثورة معرفية في حقل الدراسات الأمنية أطلق عليها **"ستيفن والت Stephen Walt"** بفترة **"النهضة في الدراسات الأمنية"** ، بحيث شهد مفهوم الأمن توسع متعدد الأبعاد والمستويات بعدما كان تقليديا مرتكزا على أمن الدولة باستخدام أدوات عسكرية أي "القوة الصلبة"،صارت الدراسات تهتم بأمن الأفراد والمجتمعات ، ولم تعد القوة العسكرية هي الوحيدة الكفيلة لتحقيق الأمن بل تجاوزتها للاهتمام بقطاعات أخرى اقتصادية ،مجتمعية وبيئية.

وقد تدعمت وجهة النظر الداعية إلى مراجعة مفهوم الأمن من خلال تقرير Egon Bahr المقدم للجنة Palme سنة 1982 والذي عنوانه "الأمن المشترك Common Security[1] ، إذ يرى أن التركيز على القوة العسكرية في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها بزيادة القوة الصلبة، سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى.

وهنا انقسم الباحثون إلى اتجاهين: الأول يرى بضرورة إبقاء الدولة كوحدة مركزية للدراسات الأمنية والحفاظ على مفهوم الأمن بصورته التقليدية أي "أمن الدولة القومية باستخدام الوسائل العسكرية" وتزعم هذا الاتجاه ما سمي بالاتجاه التقليدي أمثال **الواقعيين الجدد New-Ralisme** بزعامة البروفيسور **"كينيث والتز Kennith Waltz "** و **جون ميرشايمر John Mershimer** ،أما اتجاه ثاني فجذري التفكير ونقذي البناء(النظريات الما بعد وضعية و النقدية) يدعو إلى ضرورة تجاوز النظرة الضيقة للأمن ،وتغيير وحدة التحليل المركزية للدراسات الأمنية (من أمن الدولة القومية إلى تأمين أمن الإنسان

[1]-عادل زقاع ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي Reconceptualizing security: A research program on societal-security** ، على الرابط التالي : http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

والمجتمع)،وقد شملت هذه النظرة الجديدة للأمن كافة القطاعات اقتصادياً ، واجتماعياً و بيئياً، بعدما كانت مقتصرة فقط على الجانب العسكري.

و هو ما سنتطرق إليه من خلال مبحثنا هذا الذي يعالج :

1. مفهوم الأمن.
2. تطور مفهوم الأمن من التصور الضيق إلى رؤية شاملة ومتعددة المضامين .

المطلب الأول : ماهية الأمن : بين الصعوبة المعرفية للمفهوم والتطبيق الإمبريقي :

إن من بين المسائل الخلافية في حقل العلاقات الدولية كما سبقنا واشرنا ، هي مسألة تكوين المفاهيم واختلافها وغموضها وغياب النموذج المعرفي الشامل بين المختصين حول معناها،ذلك راجع لأسباب عدة أهمها ما يتعلق بالباحثين من خلال تأثير الايديولوجيا والضغوطات السياسية على الحياد الفكري والمعرفي للباحثين أنفسهم مما جعل "**روبرت كوكس Robert Cox**"* يقول : **"بأن النظرية دائما لشخص ما ومن أجل هدف معين *Theory is always for someone[1], and for some purpose*"** ، ومن هنا فانه من الصعوبة بمكان فصل ذاتية الباحث عن موضوع البحث ، وقد تمظّهرت هذه الصعوبة المعرفية جليا من خلال مفهوم الأمن الذي رغم كثرة الدراسات التي تناولته، إلا انه لحد الساعة لا يوجد تعريف إجرائي شامل للمفهوم يتفق عليه جميع المختصين في حقل الدراسات الأمنية وفي ذلك يرى **"باري بوزان Barry Buzan"** أن الأمن مفهوم "معقد"، ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل :

1. بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم.
2. ومروراً بالأبعاد المختلفة له.

* -روبرت كوكس **Robert Cox** ، احد منظري نظريات العلاقات الدولية ومؤسس النظرية النقدية الاجتماعية في العلاقات الدولية التي ظهرت مع تيار المابعد وضعي **Post-Positivist** بعد نهاية الحرب الباردة.

[1] -Critical theory, in **:Methodological debates : Post-Positivist Approaches.** P20

3. وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1].

لذلك فان الباحث مضطر إلى تشريح مفهوم الأمن لغويا واصطلاحا وتبني -ولو بتحفظ- رؤية وتعريف إجرائي شامل وواضح للمفهوم يحظى بالإجماع لدى المختصين، ويبدو أن مقاربة "**اوول ويفرOlé Weaver**" للأمن أحسن مقاربة مفهوماتية[2]عرفت لحد الآن وتحظى بنوع من الإجماع لدى المختصين في الدراسات الأمنية،إذ يعرف **ويفر Weaver** الأمن بقوله:" **إن الأمن بالمعنى الموضوعي يعني غياب التهديدات ضد القيم المركزية المكتسبة و في المعنى الذاتي يعني غياب الخوف من أن هذه القيم ستُهاجم**"، هذا التعريف الذي قدمه **ويفرWeaver** نلاحظ من خلاله درجة التعقيد والصعوبة المفهوماتية لمفهوم الأمن ،إذ أنه يثير الكثير من التساؤلات حيث أن **ويفرWeaver** لم يبين ماذا يقصد بالقيم "هل يقصد بها هوية الدولة أم الرفاه الاقتصادي، الاستقلال الوطني، أم الوحدة الترابية ؟.كما انه لم يحدد من الجهة أو الوحدة المرجعية التي تؤمن ؟. هل هي الدولة ،؟ المجتمع آم الفرد؟، فعند محاولته الإجابة عن السؤال المتكرر والمقلق له والمتعلق بمن وما يجب تأمينه؟ يقول: " الجماعات = Collectivities " ، دون تحديد أي الجماعات المقصودة هنا وأي الهويات الجماعية الواجب تأمينها.

فالباحث هنا لم يتمكن بشكل حاسم من تحديد هدف الأمن : أهي الجماعة، الهويات أم هوية جماعية يتطلب بناؤها؟.

[1]- سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته:دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 19 ، 2008 ، ص 10.

[2]- عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005،ص14.

الفرع الأول : إيتمولوجية مفهوم الأمن :

1. **التعريف اللغوي للأمن :** إن الأمن لغة ورد عند **ابن منظور** في كتابه : **"لسان العرب"** مشتقا ومرادفا لكلمة الأمان والأمانة بمعنى : قد أمنت فأنا أمن ، وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن هو ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة [1] . وجاء مرادفا للكلمة الانجليزيا Security وترجع إلى أصلها اللاتيني securitas/secourus المستنبطة من الكلمة المركبة cura، sine، حيث تعني sine: "بدون" وتعني cura: التي أصلها curio "اضطراب"،ومنه تعنيcura، sine "بدون اضطراب"، والفرنسية Sécurité ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية إذ يرتبط على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف.
2. **التصور الإسلامي للأمن:** ارتبط الأمن في التصور الإسلامي بالإيمان فهو قرينه ولزيمه يزيد بزيادته وينقص بنقصه ويفقد بفقده حيث قال جلّ من قال : **"الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ" القرآن الكريم، سورة الأنعام ، الأية : 82.**

والأمن هو هبة ربانية ومنة إلاهية وهو من يؤمن الخائف وهذا من خلال قوله سبحانه وتعالى : " **أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ**" القرآن الكريم، سورة العنكبوت ، الأية : 67.

وفي قوله تعالى ايضا : " **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ**" القرآن الكريم، سورة قريش، الأية : 4.

[1]- ابن منظور ، **لسان العرب**، ط1، القاهرة : دار الحديث، 2003 . ص : 164.

وقد جاء في التصور الإسلامي توضيحاً مفصلا عن كيفية الحفاظ على الأمن والاستقرار، حيث دأب الإسلام منذ فجره إلى وضع إستراتيجية أمنية شاملة لتوفير الأمن نجملها من خلال مقاربتين أساسيتين تتمثل :

أ. في لزوم جماعة المسلمين والسمع والطاعة لولاة الأمور، لأنه في الأخير لا أمن إلا بوجود سلطة ، ولا سلطة إلا بحاكم ، ولا حاكم إلا بوجود السمع والطاعة، ولا وجود للدولة إلا بوجود هاته الخصائص التي تحقق امن البلاد والعباد [1]، فقد جاء في "المسند" عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صل الله عليه وسلم قال : " **ثلاث لا يَغُلُّ عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمور ، ولزوم جماعة المسلمين ؛ فإن دعوتهم تحيط من ورائهم " الحديث متواتر وهو في المسند : 183/5.**

ب. أما المقاربة الثانية : فتتمثل في الرجوع إلى أهل العلم والعلماء الكبار في قضايا الأمة التي تمس أمنها وخوفها ومصالحها العامة ، ويتضح هذا جليا في قوله تبارك وتعالى : " **وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا** " القرآن الكريم، سورة النساء ، الأية : 83.

نستخلص من خلال ما سبق أن الأمن في المنظور الإسلامي مرتبط بالإيمان فإذا حقق المؤمن الإيمان الواجب يكون بذلك قد حقق أمنه، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس لهذا جاء في "المسند" من حديث **فَضَالَة بْن عُبَيْدٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالْمُؤْمِنِ؟ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، وَالْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ النَّاسُ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ، وَالْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللهِ ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ الْخَطَايَا وَالذُّنُوب** ".

[1]- عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، **نعمة الأمن**، السعودية : دار المحجة، 2007. ص : 11.

إذا فالأمن في المنظور الإسلامي قد جاء مرادفا بين الخوف والفزع وبين الأمن والطمأنينة وفي هذه الآيات الكريمات والأحاديث الشريفة دلالة على أهمية الأمن في حياة الأفراد والمجتمعات ، ولو ترسخت المبادئ والأسس التي جاء بها الدين الإسلامي كعقيدة في حياة الشعوب العربية لجنبتها أوضاعها الحالية وما تشهده اليوم من أزمات وانفلات أمني من خلال مصطلح عليه بثورات الربيع العربي التي زادت من افتقار الشعوب للأمن.

الفرع الثاني : مفهوم الأمن في العلاقات الدولية بين التناقض وعدم التجانس :

إن إعطاء تصور لماهية الأمن ليس بالأمر السهل لأن المفهوم لحد كتابة هذه الأسطر لم يقدم له الباحثين والعلماء في مجال الدراسات الأمنية تعريفا إجرائيا شاملا له ، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتغير طبيعة التهديدات التي لم تعد تقتصر على التهديد التماثلي و الدولاتي فقط بل تعدتها لتشمل كل التهديدات اللاتماثلية و اللادولاتية الأخرى : "جماعات إرهابية ، تهديدات بيئية ، الجريمة المنظمة والتجارة بالبشر ، الهجرة بأنواعها ، وفشل الدولة وتصدير تهديداتها إلى خارج حدودها الإقليمية،..". ويمكن حصر هذه **الصعوبة الانطولوجيا** للمفهوم في ثلاث معضلات أساسية هي:

1. **المعضلة الأولى** : تكمن في عدم التوافق بين المفهوم في الدراسات الأكاديمية والتطبيق الامبريقي في الواقع، بحيث أن مفهوم الأمن في الدراسات الأكاديمية الذي تحول من إطاره الضيق العسكري الذي يعنى بالحفاظ على أمن الأمة أو الدولة "الأمن القومي" إلى أمن الفرد والمجتمع ، نجد أنه في الواقع الإمبريقي لا يعكس هذا التطور في المفهوم فلا يزال الهدف الأساسي للدولة هو استتباب أمنها وليس أمن الأفراد ، وسبب هذا عائد إلى أن الباحثين في مجال الدراسات الأمنية يحاولون التقرب إلى دوائر صنع القرار

للاستدلال بنتائجهم وتوصياتهم على شكل قرارات رسمية من طرف السلطة مما أفقد هذا الحقل المعرفي الحياد الفكري الذي يعتبر ضروريا ليتحسس الباحث التهديدات الحقيقية للعالم المادي.[1]

2. **أما المعضلة الثانية** : فتتجلى في طبيعة مفهوم الأمن في حد ذاته إذ انه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل البيذاتاني intersubjective بين الأفراد[2] ، والأمن ليس مفهوم ثابت بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة بحسب قول مدرسة "كوبنهاغن".

3. **والثالثة :** تكمن في إخضاع المفهوم لعملية التسييس ،بحيث يتم إضفاء على ظاهرة سياسية معينة الطابع الأمني securitization عبر عملية خطابية لغوية وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة داخل الوحدة الدولية لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان" (المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة به، مما يجعل صانع القرار في دولة معينة يقرر من الذي يهدد بقاء الدولة وهنا تدخل الايديولوجيا والانتماءات الحزبية ، مثل قضية اللاجئين السورين مؤخرا التي كانت قضية ذات بعد إنساني إلا أنها أخذت منحى أخر عبر عملية خطابية من داخل دوائر صنع القرار الاتحاد الأوروبي "خاصة خطابات أحزاب اليمين المتطرف" إلى تهديد أمني يهدد القيم والهوية الأوروبية وبذلك تم تسيسها مما أضفى عليها الطابع الأمني أي أمننتها securitization.

رغم هذه الصعوبة المعرفية للمفهوم واختلاف تطبيقه امبريقيا إلا أن الباحثين في الدراسات الأمنية قد اجتهدوا لإيجاد تصورات مختلفة لمفهوم الأمن، بالرغم من تقاسمهم منذ عقود لنقطة مفصلية بقيت راسخة في جل كتاباتهم مفادها أن مصطلح الأمن يبقى أحد الألغاز المحيرة في تخصص العلاقات

[1]- عادل زقاغ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، على الموقع:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html،ص2. يوم 12-02-2017.

[2]- عادل زقاغ،**المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة**،مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد :5 جوان 2011.ص7.

الدولية[1]، وفيما يلي عرض لبعض تعريفاتهم حول مفهوم الأمن وسنلاحظ مدى درجة التعقيد والاختلاف للمفهوم بين الباحثين أنفسهم في حقل الدراسات الأمنية :

يحاول البروفيسور **باري بوزان Barry Buzan** أحد أبرز المختصين في مجال الدراسات الأمنية النقدية أن يقدم تصور لمفهوم الأمن في إطاره الموسع من خلال دراسته المعنونة **"الشعب، الدولة و الخوف" Peopel ,States and Fear"**، تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية والمجتمعية والعسكرية بحيث يعرف الأمن ببساطة على أنه : **"غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع"**، و يرى بأنه : **"في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد.أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فان الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"**[2]. وهنا يشير بوزان إلى الفرق بين الأمن الوطني داخل الدولة الذي يعنى بحماية الفرد، المجتمع والجماعة السياسية من التهديدات الأمنية المجتمعية"النعرات الثقافية ، الحركات الانفصالية.."،وبين الامن الدولي الذي يدرس كيف يتم حماية الدولة داخل النسق الدولي من خلال قدرتها على حماية هويتها المتمثلة في الأمة وتماسكها في ظل نظام سمته البارزة الفوضى من وجهة النظر الواقعية، ويؤكد أنه في ظل فوضوية النسق الدولي الأمن يكون نسبيا أبدا مطلقا[3].

ويعرف **وولتر ليبمان Walter Lippmann** الأمن من خلال قوله :**"أن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية اذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب**

[1]-سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية-مقاربات جديدة لتعريف الأمن-**، الأردن : المركز العلمي لدراسات السياسية، 2014.ص : 15.

[2] - Barry Buzan , **People ,States and Fear ,** An Agenda for International Security Studies in the post –Cold War Era , London, Harvester Wheat sheaf , 1991. p: 33.

[3]-عبد النور بن عنتر ، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 160 ، افريل 2005.ص : 56.

وتبقى قادرة ، لو تعرضت للتحدي ، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[1]، نلاحظ في تعريف ليبمان وتعريف وولفر للأمن –ذكرناه فيما سبق- أنهم يتفقان على مسألة حماية القيم ، إلا أن ليبمان **Lippmann** أكثر حدة في الدفاع عن هذه القيم من طرف الأمة المهددة حتى وان تطلب ذلك الدخول في الحرب لصيانتها على حسب قوله.

ويتحقق الأمن المستقر عند **بوث Booth** في امتناع الأفراد والمجموعات من حرمان الآخرين منه ؛ وذلك إذا نظر للأمن على انه عملية تحرر[2].

كما عرفه **ربوبرت مكنامار*Robert McManamar** في كتابه جوهر الأمن مبرزا كيف يتم تحقيق الأمن في ظل عالم متغير من خلال قوله : **"لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالتوفير حد ادني من التنمية"**[3]. وهنا يتشارك مكنامار مع بوزان وباحثي مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن وشموليته.

أما **هنري كسنجر**** فيعرف الأمن على أنه : **"أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"**[1].

---

[1]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004. ص: 414.

[2]- جون بيليس وستيف سميث،**مرجع سابق**. ص: 415.

*- **Robert McManamar** : وزير الدفاع الأمريكي الأسبق و أحد المفكرين البارزين في الدراسات الإستراتيجية ، وقد ارتبط اسمه بمفهوم الأمن وعلاقته بالتنمية، إذ يرى بأن تحقيق الأمن في الدولة يتطلب تحقيق درجة عالية من التنمية لشعبها في شتى المجلات خاصة الاقتصادية منها،ولكن ما يأخذ على هذه النظرة أنه لا يمكن تعميمها على باقي دول العالم –خاصة دول العالم الثالث-، إذ أن هذا التصور للأمن ينطبق فقط على الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي تزخر بمستوى مرموق في مجال التمنية المستدامة، وهنا نطرح سؤال **لمكنامار** مفاده: انه إذا لم تتحقق التنمية هل يعني هذا بالضرورة غياب الأمن أو العكس؟.

[3]-روبرت ماكنمار، **جوهر الأمن**، ترجمة : يونس شاهين ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.ص : 39.

-هنري كسنجر** والملقب بالثعلب السياسي، وهو من ابرز الواقعين في السياسة الأمريكية، لديه الكثير من الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط والوطن العربي ، تولى منصبي الأمن القومي ووزير الخارجية في سبعينات القرن الماضي، ومعروف عنه العداء للإسلام والعرب.

ويرى البروفيسور **كينيث والتز K.Waltz** أب الواقعية الجديدة ، بأن على الدولة أن تضع الأمن ضمن الأجندة العليا لسياستها الخارجية بحيث يقول: "**في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى ولكن فقط عندما يكون البقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستتحدث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة**"[2].

أخيرا ومن خلال القراءات المختلفة لمفهوم الأمن يتضح أن مفهوم الأمن له ثلاث مستويات تحليلية للإحاطة بجوانبه المختلفة:

1. **أولها انه مفهوم مركب**: بمعنى انه لا يمكن تعريفه منفردا أو فصله عن باقي أجزائه فهناك الأمن الوطني والإنساني والإقليمي والدولي وكلها مترابطة ارتباطا وثيقا فيما بينها.
2. **وثانيها هو ديناميكي غير استاتيكي**: أي أنه يتطور عبر مختلف الأزمنة بحيث كانت الدراسات الأمنية في حقبة النظرية الواقعية يتم فيها تحقيق الأمن بالقوة العسكرية، والوحدة المركزية للدراسات الأمنية هي الدولة القومية، إلا انه تطور مع ظهور تهديدات جديدة فلم تعد الوسيلة التقليدية لتعريف الأمن التي تقتصر فقط على مركزية الدولة كفاعل موحد غير مجدية في عالم ما بعد الثنائية القطبية مما أدى إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن ليصبح يهتم بأمن الفرد.
3. **أما الثالثة فالأمن يبقى نسبي**: بمعنى الأمن يبقى تحصيله نسبي بالنسبة للدول أبدا مطلقا لان تحقيق الأمن المطلق لدولة ما يؤدي إلى تهديد أمن الدول الأخرى.

ومن خلال بحثنا في مفهوم الأمن وتطوره لاحظنا أن هذا التطور الذي صاحب مفهوم الأمن في العالم الغربي وكل هذه الدراسات حول ماهية الأمن ومحاولة تطويره ليشمل قطاعات أخرى غير عسكرية

---

[1]-لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة الحلف الأطلسي والدول العربية ما بعد نهاية الحرب الباردة**، مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010.ص: 14.

[2]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**،مرجع سابق.ص: 416.

والبحث عن ضرورة توسيع مفهومه من الأمن الدولاتي القومي إلى أمن الفرد و المجتمع، لم يقابله في بعض الدول الضفة الجنوبية للمتوسط **تطبيق امبريقي على مستوى الممارسة**، ذلك أن من خصائص النظم السياسية في هذه الدول غالبا ما يؤدي تعزيز أمنها القومي إلى تقليص أمن الجماعات والأفراد، وفي الوقت نفسه يؤدي أمن هذه الجماعات والأفراد في الكثير من الأحيان إلى تقليص أمن الدولة والحد من حريتها في التصرف[1]، وهذا ما أدى إلى خلق فجوه بين النظرية والممارسة وبين ما يدرّس في الجامعات والمعاهد الأمنية المختصة وما يطبق في الواقع، وهنا تبدأ المفارقة العجيبة بين دول جنوب المتوسط-التي لا يزال الأمن عندها يقتصر في حماية الدولة القومية من التهديدات الخارجية والداخلية أي "الأمن القومي أو الضيق" وبين الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تطبيق الأمن في إطاره الموسع والذي أساسه هو الفرد.

المطلب الثاني : الأمن ضمن المنظورات الوضعية "المقاربة الضيقة":

لقد تغير اسم المؤسسة التي طالما حملت اسم "وزارة الحرب" في بداية القرن التاسع عشر في عدة بلدان ليصبح "وزارة الدفاع"، في هذه الفترة أخذ التصور حول مفهوم الأمن مسارات عديدة بدءا بتلك الدراسات والأبحاث التي استمرت لمدة زمنية طويلة ، والتي تدخل في إطار ما يسمى بالمنظور التقليدي للأمن ، الذي يرتكز أساسا على التفسير الواقعي للتفاعلات الأمنية على المستوى الدولي، وقد ظلت الدولة في هذا التصور هي الفاعل المركزي والوحيد في الدراسات الأمنية ، والموضوع الأساسي له هو كيفية المحافظة على السيادة الوطنية وذلك من خلال الاهتمام بالقدرات العسكرية للحفاظ على الاستقرار ومواجهة التهديدات الخارجية، ويقود هذا التصور للأمن الضيق المدارس الفكرية التقليدية في العلاقات الدولية وهي : المدرسة المثالية، الواقعية، الليبرالية.

[1]- سيد حمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في الوطن العربي** ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد : 169 ، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ص :8.

الفرع الأول : التصور المعياري للأمن :

ظهر التصور المعياري أو **النظرية المثالية Idealism** "[1] بعد الحرب العالمية الأولى مع إنشاء عصبة الأمم و مبادئ **وودرو ويلسن Woodrow Wilson الأربعة عشر** من خلال اعلانه لعام 1916 ومن أبرز مفكريها **راؤول داندوران Roul Dandurand** ، حيث تتصور النظرية المثالية أن تحقيق الأمن يتلخص في النقاط التالية وهي[2] :

1. **مبدأ عدم الاعتداء The Non-agression Priciple** ، والذي يقتضي ضرورة توفير الأمن لجميع الدول قوية كانت او ضعيفة، باعتبار أنه يقوم على ضمانات **الأمن الجماعي Collective Security** ، **والسلام الدائم للنظام الدولي ككل Global And Perpetual Peace**.
2. **مبدأ عدم التدخل The Non-intervention Principle**: والذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للنظام العالمي، بحيث يعد من المبادئ الهامة لحفظ الأمن وعدم اعتداء دولة على أخرى.
3. **مبدأ المساواة The Principle of Equality**: وهو سلاح في يد الدول الصغرى لمواجهة ضغوط الدول القوية والغنية التي تعتبر نفسها فوق القانون.
4. يتحقق الأمن العالمي حسب النظرية المثالية عن طريق نبذ الحرب، واللجوء الى تسوية النزاعات والصراعات الدولية بالطرق السلمية ، بدلا من الحل العسكري لتسوية المسائل الأمنية.وبذلك تحقيق ثالوث غائي مترابط، يتمثل في تحقيق حكومة عالمية World Govermment، تكريس نظام الأمن الجماعي، ثم إحلال السلام العالمي بواسطة القانون الدولي.

[1]- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية :دراسة في الأصول والنظريات**. مصر : المكتبة الأكاديمية،1991 ،ص17.

[2]- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** .ترجمة :وليد عبد الحي، الكويت : كاظمة للنشر،1985 ،ص10.

5. الاعتماد على الحركات السلمية عبر القومية كالمنظمات الدولية غير الحكومية(ONG Non-governmental organization) ، و تشكيل (مجتمع مدني عالمي) يكون موازي للدول مما تؤدي إلى بروز ثقافة سلمية عالمية و بالتالي تحقيق السلم عن طريق الشعوب و الأفراد و ليس عن طريق الدول.

يمكن أن نقول أخيرا أن التصور المعياري للأمن قد حاول إعطاء تصور مبني على افتراضات طوباوية مثالية إلى حد ما لمفهوم الأمن، إلا أن طموحات المثاليين اصطدمت مع الواقع الدولي التي تسعى فيه الدول لزيادة قوتها للحفاظ على أمنها وإضعاف قوة الدول الأخرى، وهو ما كان فعلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و تولي الولايات المتحدة الأمريكية الدفاع عن نفسها بالقوة و ضرب الشرعية الدولية،وهنا ضُربت فرضيات المثالين الجدد مرة أخرى بعد الأولى المتمثلة في مبادئ **ودرو ويلسن** الأربع عشر خلال حقبة نهاية الحرب العالمية الأولى 1914، في إرساء منظومة امن جماعي قائمة على القانون الدولي عوض قانون القوي **La loi du plus fort**[1] و بالتالي غياب إرادة دولية في استعمال الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الجماعي ضد الإرهاب الدولي حيث فسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية و المؤسسات التابعة لها كالحف الأطلسي و بالتالي استحالة تحقيق رشاده أمنية دولية في ظل الفوضى العالمية.

ولقد اعتبر الواقعيون الفكر المثالي هو فكر خيالي خاصة أطروحة " الأمن الشامل " التي تأتي في إطار " الحكم الشامل" « gouvernance globale » و التي تقوم على القانون الدولي الذي تجسده الأمم المتحدة و هياكلها بمساعدة المنظمات الدولية غير الحكومية ONG (Non-governmental organization) لكن ورغم هذا فان المثالين يسعون إلى إيجاد و خلق ما يسمى بقانون السلام (Code de la paix) ، كما أنهم أحرجوا في العديد من المرات القوة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية) و ذلك بمحاولة خلق آليات قانونية

[1]- عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر :دار الخلدونية للنشر،2007 ،ص116 .

لتحقيق الأمن الدولي كمحكمة الجزاء الدولية cour pénale internationale و خلق قناعات بالأمن و السلم الدوليين و عدم التعدي على الشرعية الدولية عند القانونين الدوليين.

الفرع الثاني: التصور الواقعي للأمن :

إن الأمن مفهوم جد قديم في الفكر الواقعي ، إذ يرجع إلى عهود قديمة جدا إلى اليونان القديمة و الصين حيث ورد في جذور النظرية التي أسسها (**توسيديدس**) حول الأمن و القوة و التي استقاها من الحرب التي دارت بين اثينا و اسبرطة و محاولة كل إمارة الدفاع عن أمنها و ذلك بما يسمى (**بالحرب البيلوبنيزية**) حيث قال : **" إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها و في الواقع فان القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل مالا يستطيع رفضه "**[1].

كما جاء في كتابات الاستراتيجي الصيني (**سان تسو**) مفهوم الأمن الذي يعتمد على تقديم النصح للحاكم و كيفية صيانة بقائه و استعمال القوة للحفاظ و تعزيز مصالحه و مصالح دولته و الحفاظ على أمنها خاصة في زمن الحرب ، كما ورد أيضا مفهوم الأمن و توحيد الدولة عند **ميكيافيلي** في كتابه (**الأمير**) الذي كان يعيش و ضعا مماثلا لوضع الصين في زمن (**سان تسو**) حيث نصح للأمير بجعل القوة و الحالة الأمنية فوق كل اعتبار ثم بعدها ظهر مفهوم الأمن في فكر (**هوبرز**) حيث اعتبر أن الحروب و النزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه و بالتالي لا بد من وجود الحاكم المخادع او (**التنين**) لـ (إقرار النظام) و إنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة الإنسانية التي تعتبر فطرة فاسدة حيث يعتبر فيها إن الإنسان هو (ذئب لأخيه الإنسان) و بالتالي ضرورة وجود ديمومة النزاع بين الدول و القوة هي السبيل الوحيد لإنهاء هذه النزاعات .

[1]- رياض حمدوش، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية** ، من أعمال الملتقى الدولي"الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة قسنطينة، أفريل2008 ،ص 278 .

هذه الرؤية التاريخية عبر المفكرين القدماء هي التي أثرت في التصور الواقعي للعلاقات الدولية ، و هذه الصورة للفرد تنطبق على العلاقات الدولية في رأيهم لأنه لا وجود للرجل القوي في النظام الدولي (التنين أو الليفيتان) و بالتالي فان النظام الدولي الذي تتفاعل فيه الدولة دون سلطة فوق قومية فيصبح في فوضى و منه تدخل الدول في صراعات دائمة من اجل القوة و الحفاظ على أمنها القومي ضد الأخطار الخارجية حسب المنظور الواقعي.[1]

وساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة وستفاليا 1648 و نشأة الدولة القومية إلى حد عصرنا الحالي رغم ظهور افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية.

وقد تميزت فترة الخمسينات إلى غاية منتصف الثمانينات القرن العشرين بهيمنة النظرية الواقعية ومبادئها على الساحة الدولية مما انعكس بشكل مباشر على مفهوم الأمن الذي تميز بهيمنة نموذج "مركزية الدولة" State Centrism في تحليل الشؤون الأمنية، واهتمت النظرية الواقعية هنا بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لما اعتبر قيما حيوية للدولة و اقتصر الأمن على الأمن الوطني أي البقاء والاستقلال الوطنيين. وفي هذه المرحة جاء ربط الأمن أو التهديد بمؤسسة الدولة، وهذا ما قاد عدة باحثين إلى تأطير تصور واقعي للأمن يتبناه الممارسون وصناع القرار تحت مسمى الأمن القومي National Security.

ويمكن تلخيص أهم التصورات النظرية للواقعية الجديدة لمفهوم الأمن عند **جون ميرشايمر"** Mearsheimer John " في النقاط التالية :

[1]- مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط**، من أعمال الملتقى الدولي «الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق» جامعة منتوري قسم العلوم السياسية - قسنطينة، يومي 29 و 30 أفريل 2008.ص : 5.

- ❖ في نسق دولي سمته الأساسية الفوضى Anarchic System، ويفتقر إلى وجود سلطة عليا تشرف على حمايته فان الوسيلة الوحيدة لبقاء الدول هو **زيادة قوتها العسكرية لتحصيل أمنها**.
- ❖ تمتلك جميع الدول قدرات عسكرية هجومية معينة، لذلك فان كل دولة لديها القدرة على إلحاق الأذى بجارتها وتختلف هذه القدرة من دولة إلى أخرى بالطبع ، لذلك فان جميع الدول مهددة في أمنها.
- ❖ الدول لا يمكنها أن تتيقن مطلقا من نوايا الدول الأخرى في مسألة عدم مهاجمتها لأن النوايا هي في عقول صناع القرار واستشعارها أمر صعب للغاية وهذا ما يؤدي إلى عقيدة الخوف من الأخر.
- ❖ الهدف الرئيسي للدول هو البقاء، فالدول تسعى إلى تحصيل أمن أراضيها واستقلال نظامها السياسي المحلي، وبعدها يمكن تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى كالازدهار وحماية حقوق الإنسان،لكن يجب عليها دائما أن تضع البقاء في سلم أولوياتها، لان الدولة إن لم تستمر في البقاء فلا يمكن لها أن تسعى لأهدافها الأخرى.
- ❖ الدول هي الأطراف الفاعلة في حقل الدراسات الأمنية لكونها عقلانية بمعنى أنها قادرة على ابتكار استراتيجيات سليمة تضخم من احتمالات بقائها[1].

وهناك نقطة جوهرية جاءت بها المدرسة الواقعية للأمن بشقيها الكلاسيكي والجديد تتمثل في جدلية **البعد العسكري للأمن والمعضلة الأمنية** Security dilemma ، تقوم الفرضية الواقعية للأمن الصلب على مسألة الردع النووي كآلية لحفظ الأمن والسلم الدوليين وترى أن الدول التي تمتلك هذا الردع ، لا تخضع لأي تهديد مباشر أو معلن، وتقف فقط عند الحدود الدنيا للردع النووي ، أي أنها تكتفي بتحديث قوتها الضاربة، ضمن حدود التقدم التكنولوجي الناجم، وترى بأن الدول النووية أو غير النووية التي تشعر بالتهديد ، والتي لا تهتم كثيرا بالخطاب حول الاعتماد المتبادل مثل: الهند ، باكستان، الكيان

[1]-تيم دان ، ميليا كوركي، ستيف سميت، ترجمة : ديما الخضرا، **نظريات العلاقات الدولية "التخصص والتنوع"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1،2016. ص: 216-217.

الصهيوني ، إيران ، كوريا الشمالية". هذه الدول بالإضافة إلى الكيان الصهيوني تسعى إلى تطوير ترسانتها العسكرية للحفاظ على أمنها وللوقاية من هجوم نووي معادي، وهنا ترى النظرية الواقعية أن زيادة القوة العسكرية في نسق دولي سمته الفوضى والكل لنفسه أمر عقلاني و ضروري حيث قم بأفضل ما لديك بدلا من أن تخذل Plutôt sauf que désole[1]، ويرى التصور الواقعي للأمن أن الإستراتيجية العسكرية للأمن تفرض على الدول الحصول على حماية عسكرية دنيا بدلا من أن تقودها إلى عالم منزوع السلاح ،لان البعد العسكري للأمن موجود دائما واحتمالية استخدام القوة العسكرية دائمة ،وتضرب لنا المدرسة الواقعية مثالا من حرب الخليج في عام 1991 ، والحرب غير معلنة التي خاضها حلف الأطلسي ضد صربيا في عام 1999 ، أو الحرب الانغلو-أمريكية ضد العراق من دون موافقة الأمم المتحدة، كل هذا جاء بحكم القوة ، وتقع كلها في مجال الأمن الصلب أو العسكري لأنها جعلت من تهديد معين أو أكثر، موضوعا لشرعية الدولة وبقائها ، بما له علاقة بحدودها ، ومرتبتها وقوتها ومصالحها الجيو_إستراتيجية(بمعنى قوة الدولة كفيل بأن يشرعن سلوكها الخارجي حتى وان كان فاقدا للشرعية من الأساس)[2].

من جهة أخرى نرى بأن افتراضات النظرية الواقعية للأمن تقودنا إلى أمر محتوم وهو المعضلة الأمنية ، التي تحدث عنها جون هارتز Jhon Hertz في خمسينيات القرن الماضي عندما قال: "**إنها مفهوم بنيوي ، تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية ، بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات ، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون، على أنها تشكل خطرا محتملا**"[3]، يمكن أن نفسر ما قاله هارتز بمثال واقعي من موضوعنا الذي نخوض فيه "البعد الأمني للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي"،حيث أن

[1]- جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية : النظريات البيدولتية** ،ترجمة : قاسم المقداد، دمشق : دار نينوى، 2015،ص : 142.

[2] - مرجع سبق ذكره،ص : 143.

[3]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ، مرجع سبق ذكره.ص: 418.

الاتحاد الأوروبي عارض وبشدة امتلاك ليبيا للسلاح النووي و الكيمياوي وفرض عليها عقوبات اقتصادية صارمة ،وكذلك هو الحال بالنسبة للجزائر "مفاعل السلام في عين وسارة الذي أُنشئ لأغراض سلمية " لأنها وحسبه تعد " ليبيا / الجزائر" مصدر تهديد لقيمه وأمنه بحكم التقارب الجغرافي ، وفي الجهة الشرقية للضفة الجنوبية للمتوسط نجد الكيان الإسرائيلي الذي يهدد الدول العربية بامتلاكه السلاح النووي ولم يعارض الاتحاد الأوروبي امتلاكه له ، وهذه الازدواجية في المعايير لتصنيف التهديد تؤدي حتما إلى معضلة أمنية حقيقية في المتوسط يصعب حلها، لأن زيادة قوة دولة "أ" سيؤدي حتما إلى شعور دولة "ب" بلا أمن مما يدفعها إلى التأهب من تهديد وشيك ، وهذه الدوامة من الفعل ورد الفعل في العلاقات الدولية تخلق لنا معضلة أمنية لأن السمة البارزة في النسق الدولي عند الواقعيين هو الشك وعدم اليقين من نوايا الدول الأخرى ، وبالتالي فالسعي لزيادة القوة يتواصل من أجل بقاء الوحدة الدولية[1] ، وهذا ما يتضح جليا من خلال الشكل التالي الذي يوضح نسبة الإنفاق على التسلح في الدول العربية وإيران مقارنة بالكيان الصهيوني لسنة 2016 :

[1]- أنور محمد فرج،**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النضيرات المعاصرة)**، السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية .2007.ص : 134.

المصدر : **دورية اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل، العدد 16، مارس، ابريل2016.**

أخيراً فان التصور الواقعي للأمن يقتصر فقط على الجانب الصلب و الضيق للأمن أي استخدام القوة العسكرية للحفاظ على الأمن الوطني في ظل نسق دولي سمته الفوضى Anarchy وغياب سلطة فوق قومية تحفظ أمن الدول من التهديدات الخارجية مما يحتم على الدول استخدام إستراتيجية الكل لنفسه والاعتماد على ذاتها Self-Help، وقد ارتكز الأمن في المنظور الواقعي بالأساس على الدولة الوطنية كوحدة تحليل، إلا انه مع نهاية الحرب الباردة وإخفاق النظرية الواقعية بالتنبؤ بنهايتها سلميا ،أدت إلى ضرب المرتكزات الفكرية للنظرية الواقعية حول الأمن ، بحيث ظهرت في هذه الفترة تهديدات جديدة: أهمها هواجس القومية والهوية والتطرف إضافة لمختلف التهديدات البيئية والاجتماعية التي شهدها عالم ما بعد الثنائية ، والتي لا يمكن مواجهتها بالقوة العسكرية لوحدها كما تفرضه النظرية الواقعية مما أدى إلى إعادة النظر في الافتراضات التي قامت عليها النظرية الواقعية حول الأمن خاصة البعد العسكري للأمن،

إلا انه لا يمكن إغفال وجود التهديدات العسكرية بالرغم من أنها تبدو راكدة ظاهريا (مثل التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا و سوريا).

الفرع الثالث : تصور الليبرالية للأمن :

على الرغم من هيمنة النظرية الواقعية في دراسات العلاقات الدولية لمدة تزيد على نصف قرن من الزمن -خاصة في الشق الأول من الحوار الوضعي للعلاقات الدولية-، إلا أن النظرية الليبرالية كانت ولا تزال منافسا حقيقيا للواقعية، فالليبرالية لديها تقليد عريق تعود بداياته إلى القرن الثامن عشر، وربما قبل ذلك في عصر التنوير.

أما تصورها للأمن فيقوم على مبدأ **الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي** حيث يستبدلون مفهوم (الأمن القومي) و هو (التصور الواقعي) بمفهوم أخر (الأمن الجماعي) عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية و إقليمية تعمل على ضمان و تحقيق الأمن و السلام بطريقة تعاونية و تبادلية بين الدول عكس المنظور الواقعي.

ويعزو الليبراليون المؤسساتيون أن أسباب استتباب الأمن يكمن في[1] :

1. **فرضية السلام الديمقراطي كآلية لحفظ الأمن** : يزعم الليبراليين أن هناك علاقة بين الديمقراطية و السلام ،إذ ترجع جذور هذه الفكرة إلى الفيلسوف الألماني امانويل كانط الذي أشار إلى عدة شروط من أجل سلام دائم أهمها أن تكون الدول جمهورية Republic أي ديمقراطية، والشرط الثاني هو أن تقيم الدول فيما بينها منظمة دولية لتنظيم العلاقات بينها. وقد برزت في العقود الأخيرة من القرن العشرين كتابات عديدة في هذا المجال كان أهمها كتابات بروس رست Bruce Russet ومايكل دويل Micheal Doyle

[1]- براون كريس، **فهم العلاقات الدولية** ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004. ص : 145.

وجون أوين Jhon Own والتي شكلت قاعدة نظرية مهمة لفرضية السلام الديمقراطي، ويستدلون واقعيا أتباع هذه النظرية بأن غياب الحرب بين الدول الديمقراطية خلال الستين عاما الماضية كان سببه بالأساس أنها دولا ديمقراطية، لذلك فان الدول الديمقراطية لا تتصارع فيما بينها ، ولا يستبعدون الحرب مع الدول الغير ديمقراطية.

وفحوى هذه الفرضية أن :

- لدى الدول الديمقراطية قناعة سياسية تقوم على احترام القانون وقبول الغير ، وحل النزاعات بطرق سلمية ، إلا أن الليبراليون لا يستبعدون إمكانية الحرب ضد الدول غير الديمقراطية.
- أن النظام السياسي للدول الديمقراطية الذي يقوم على التعددية والتداول السلمي للسلطة والانتخابات الحرة والدور الكبير للرأي العام يشكل عاملا هاما في كبح وضبط سلوك قادة هذه الدول الديمقراطية . فالقائد يعرف أنه إذا اتخذ قرارا مخالفا لإرادة شعبه لا يعاد انتخابه، وإذا اتخذ قرارا خاطئا سوف يحاسب أمام السلطة التشريعية.
- أن الدول الديمقراطية تشكل ما يسمى مجال السلام Zone of Peace فيما بينها[1]،وتصبح هذه الدول رافضة لأي انتهاك للقواعد الحضارية السائدة في هذا المجال أو المنطقة التي تتبنى الديمقراطية كالاتحاد الأوروبي مثلا.

2. **روبرت كيوهن وجوزيف ناي مقاربة الاعتماد المتبادل المركب كألية لحفظ الأمن**[2]: شهدت النظرية الليبرالية تطورا كبيرا في سبعينات القرن العشرين خاصة مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل théorie de l'interdépendance Complexe الذي طورها كل من جورزيف ناي" J – Nye وروبرت كوهن -R

[1]- حتي، ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار الكتاب العربي، 1985.ص : 60.

[2]-جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية : النظريات البيدولتية** ،ترجمة : قاسم المقداد،مرجع سبق ذكره ،ص : 91.

Keohane،حيث يبدوا أن كتاباتهم و أدبياتهم قد بدأت في اقتحام مجال الدراسات الأمنية باكتسابها جانب من السلطة المؤسساتية سواء كان ذلك وطنيا (محليا) أو دوليا ضمن المنظمات العالمية (International organizations) ،من خلال حق التدخل من اجل الغرض الإنساني حيث ظهر ما يعرف بالأمن المجتمعي و الأمن الإنساني و غيرها من المصطلحات التي أصبحت مجال اهتمام الكثير من الباحثين في حقل الدراسات الأمنية و الإنسانية و الاجتماعية، وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية و تشابكها مما أدى إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية و العلاقات ما بين الدولية لصالح علاقات عبر قومية و منه عوضت الليبرالية الشبكة العنكبوتية في تفسيرها للعلاقات الدولية بالعبة البيلياردو (Boules de Billards) الواقعية و التي مفادها أن العلاقات الداخلية و الخارجية غير مرتبطة بالأساس.

في عام 1977 ، وصدور كتاب **"القوة والاعتماد المتبادل : السياسة العالمية في مرحلة انتقالية" Power and interdépendance : World Politice in transition**، أطلق كيوهان وناي تحديا حقيقيا لأطروحات وتصورات النظرية الواقعية للأمن[1]، وبذلا جهديهما من اجل إقامة حجة الاعتماد المتبادل بين الدول كوسيلة قائمة لحفظ الأمن وذلك استنادا الى عدة معطيات تجريبية للبرهنة ،وبأن فرضيات الواقعية حول الأمن في عالم الاعتماد المتبادل غير كاف لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية.

وتفترض مقاربة الاعتماد المتبادل المركب عالما تلعب فيه العلاقات العابرة للوطنية دورا متعاظما ، حيث تتكاثر الشبكات والمنظمات غير الحكومية إلى حد تشكيل ما يشبه شبكة العنكبوت Cobweb على حسب قول أستاذ العلاقات الدولية البروفيسور جون بورتون، التي تعاظم عملية اتخاذ الدول لقرار ، ويصبح اللجوء إلى القوة أكثر إشكالية وهامشية وبذلك تنجح الدول في تعظيم أمنها، ذلك أن الأمن يتحقق

[1] - Robert Keohen and Joseph S.Nye, **Power and Interdependence: World Politice in Transition**, Boston,Little Brown,1977.p:193.

نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول ، إذ يعتقد الليبراليون أن نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة يحفزان على السلام، وانه كلما زاد العالم رأسمالية ، كلما أضحى سلميا ، وان السياسات الدنيا (الاقتصاد المتبادل ، المؤسسات المتعددة القارات...) هي التي تحدد أجندة الأمن، ويتسم الاعتماد المتبادل المركب عند كل من **كوهن وناي** بأن هناك فواعل أخرى من غير الدول تساهم في حفظ الأمن ، وعدم جدوى استخدام القوة.[1]

أخيرا فان قوام التصور الليبرالي للأمن مبني أساسا على ما فوق الدولة القومية ليشمل العوامل المؤسساتية والاقتصادية والديمقراطية، وبهذا تكون الليبرالية تتقاطع وتصورات النظرية الواقعية للأمن في مسألة استخدام العامل العسكري في إقامة السلام، إلا أنهم -وبالرغم من إقحامهم فاعلين من غير الدول كمحاولة منهم لتوسيع مفهوم الأمن نظريا وامبريقيا- يشتركون معها في مسألة الإبقاء على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي للأمن وكوحدة تحليل للدراسات الأمنية ، لأن النظرية الليبرالية تعتبر أن كل الفواعل الأخرى من غير الدول تبقى مرتبطة بالدولة وهدف إنشائها هو مساعدة الدولة وليس إحلال محلها.

المطلب الثالث : الأمن ضمن المنظورات الما بعد وضعية "المقاربة النقدية الشاملة للأمن ":

مع نهاية الحرب الباردة شهد العالم تهديدات جديدة غلب عليها نمط صراعات داخل الدول وتفتت الاتحادات الكونفيدرالية الكبرى إلى دويلات صغيرة وزيادة الحركات الانفصالية :"كحالة الاتحاد السفياتي".

[1]- جهاد عودة،النظام الدولي : **نظريات وإشكاليات**.الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع ،2005.ص : 90.

وقد تم الانتقال في هذه الفترة من الصراع الإيديولوجي الذي كان محتدما بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السفياتي سابقا والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى خلق تهديد جديد ، لحفظ أمن الولايات المتحدة الأمريكية وبقاء هيمنتها ، فالأخيرة فقدت بوصلتها الإستراتيجية لنهاية التهديد الشيوعي، و لخلق هذا التهديد كان لابد من دعم إعلامي وأكاديمي كبير وتمثل هذا التهديد الحضاري والتاريخي والعقائدي[1] على حسب قول "صامويل هنتغتون" : في الإرهاب العابر للقارات والدول المارقة أو ما يطلق عليها بدول محور الشر : (العراق، إيران، ليبيا...) ، منذ أحداث 11 سبتمبر ، إلا أن هندسة هذا التهديد الجديد كانت قبل ذلك بمباركة وتدبير مراكز الفكر Think Tanks الغربية ،وبذلك أصبح التهديد الجديد الذي يهدد دول الشمال هي التهديدات الجديدة القادمة من الجنوب يفصل بينهم البحر المتوسط الذي يسميه المفكرين الاستراتيجيين "بالبحر المر"[2] لكونه مصدر عبور التهديدات.

وقد تزامنا هذا الوضع أيضا بتغيير جذري في طبيعة التهديد الذي كان سابقا " أي في ظل الثنائية" صراع دولي بين دولتين عملاقتين في النسق الدولي، إلى تهديدات جديدة لا تماثلية Unbalanced threats*وغير متوازنة عابرة للحدود الوطنية "Transnational Corporations" ولا يمكن مواجهته بالقوة العسكرية فقط كما تفرضه الواقعية.

وهذا التهديد جعل من الدول المنهارة والفاشلة بسبب التدخلات الخارجية في جنوب المتوسط مكانا لإدارة صراعه مع الغرب متخذا من أوضاع هذه الدول المزرية وفشلها في إدارة سياستها الداخلية

---

[1]- صامويل هنتنغتون،ترجمة : طلعت الشايب ،**صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي** ،ط2، 1999.ص : 123.

[2]-إيف لاكوست ، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة : زهيدة درويش جبور ، أبوظبي : مكتبة مؤمن قريش. 2010.ص : 45-50.

*- يقول **كورمو وريبنيكار**، في كتابهما عن الحروب غير المتوازية، (صدر في باريس سنة 2002)، إن التماثل، من منظور استراتيجي، هو القتال بأسلحة متساوية، أما اللاتوازي، أو اللاتماثل، فهو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم، لرفع حجم الإضرار به. وتلجأ المجموعات المسلحة إلى وسائل غير متوازية، متفادية نقاط قوة الخصم ومحاولة مواجهته، في ميدان أقل ملاءمة له. ويضيفان إن "اللاتوازي يعني رفض قواعد القتال المفروضة من الخصم، جاعلاً بذلك كل العمليات غير متوقعة تماماً"، للمزيد أنظر : عبد النور بن عنتر ، **تهديدات هجينة** ، العربي الجديد ، على الموقع التالي : https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/10/4/

مكانا للتعبئة الشعبية وحشدا لقواته وتدريبا لهجماته ووضع تكتيكاته :"حرب العصابات للمواجهة"، و يتمثل هذا التهديد في الإرهاب الدولي الذي أضحى يهدد جميع الدول بما فيها دول جنوب المتوسط، وفي ظل كل هذه التغيرات الجذرية التي مست بنية النسق الدولي من حيث طبيعة الفواعل (Actor)** والتهديد لم يعد التصور التقليدي الواقعي للأمن كافيا في تحليله لطبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة والتي تبتعد تدريجيا عن الدائرة العسكرية.[1]

لذلك كانت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن ليتلاءم مع طبيعة التهديدات الجديدة ، فظهرت في خضم ذلك النظريات التكوينية والنقدية التي تتبنى فكرا ما بعد وضعي IR- Postpositivist ،و أجمعت كلها (التصورات النقدية للامن والبنائية Constuctivism) على رفض مركزية الدولة ، والبعد العسكري للأمن كأداة لتحليل حقل الدراسات الأمنية، رافضةً بذلك هيمنة المقاربات التقليدية "الواقعية الجديدة ، والليبرالية الجديدة" خاصة فيما يتعلق مسألة تجاهلها لعلاقة الأمن بقوة ومصلحة المؤمن،واهماشها في تحليلها للأمن الجامعات الصامتة والمهمشة، والبناء الاجتماعي للأمن، وأمن العالم الثالث..الخ، وهذا ما جاء به **كين بوث Ken Booth** في تساؤلاته الشهيرة الذي انتقد فيها تحليلات التقليدين لتصور الأمن بقوله : "أين الفقراء؟،أين النساء؟، أين اللّذين بلا صوت؟، من يستفيد من أولئك الصامتين؟، أين الاقتصاد في تحليل الوضع الأمني؟"،[2].

وتعود بداية توسيع مفهوم الأمن إلى المفكرين **كينيث بولدينغ Kenneth Boulding** بمفهومه الخاص **بالسلام المستقر Stable Peace ويوهان غالتونغ Johen Galtung** بدعوته **إلى السلام الإيجابي**

** - يمكن أن نشير هنا أن المقصود **بالفاعل Acteur** في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، لا يتمثل في الدولة فقط وإنما كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دورا على المسرح الدولي، وهذا الدور قد يتعاظم من فاعل إلى أخر بحيث أن بالإمكان لشخص أن يلعب دورا أهم من الدولة في النسق الدولي وذلك راجع إلى طبيعة الضغط الذي يمارسه.

[1] - عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،مرجع سبق ذكره ،ص : 24.

[2] - سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية-مقاربات جديدة لتعريف الأمن-**، مرجع سبق ذكره، ص : 15.

Positive Peace[1]،والأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر) بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر (العنف البنيوي في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية كالدخول الإجباري لدول جنوب المتوسط في شراكة أورومتوسطية وحلف الشمال الأطلسي).

إلا أن البداية الحقيقية لتوسيع مفهوم الأمن جاء من طرف رائد مدرسة كوبنهاغن البروفيسور **باري بوزان** من خلال كتابه الشهير: **الشعب، الدول والخوف** ، الذي نشره عام 1986 ، انتقد فيه النظريات التقليدية الداعية لتضيّيق مفهوم الأمن، محدثاً بذلك ثورة معرفية جديدة خلق بها **قطيعة ابستومولوجيا** مع سابقيه تتضمن توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات جديدة: سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وبيئية، ومست القطيعة المعرفية الذي أحدثها **بوزان** أيضا موضوع الأمن -الذي هيمنت عليه سابقا مركزية الدولة كوحدة تحليل أساسية للدراسات الأمنية بوسائل عسكرية بحتة-، ليتجاوزها للبحث عن أمن الأفراد والمجتمعات بوسائل لا تقتصر فقط على الجوانب العسكرية.

وقد ظهرت في خضم هذا اتجاهات ونظريات جديدة للأمن سميت بالاتجاهات النظرية الما بعد وضعية التي تتخذ منهجية ابستملوجيا راديكالية تكوينية ، ولكل منها تصوراتها وفرضياتها لتحقيق الأمن، إلا أنها تشترك جميعها في مسألة توسيع مفهوم الأمن بما يتلاءم مع طبيعة النسق الدولي الجديد، واختصارا سوف نتطرق إلى جل التصورات الما بعد حداثية للأمن بداية بالتصور البنائي للمفكرين "**الكسندر ووندت Alexander Wendt ونيكولاس أوناف Nicholas Onuf** "، ومن تم التعريج على التصورات النقدية للأمن **Critical Theory Of Security** وهي :

[1]- عادل زقاغ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، مرجع سبق ذكره،ص: 2.

1. مدرسة كوبنهاغن **لباري بوزان وأوليه ويفر**.
2. **ومدرسة ابريستويث لكين بوث،**
3. **وأخيرا مدرسة باريس لديديه بيغو Didier Bigo،**

بجمعها كلها تحت عنوان فرعي **"الأمن ضمن التصورات النقذية Critical Theory Of Security"**، نتطرق من خلاله إلى الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها التصورات النقدية للأمن.

وسوف نلاحظ أن حقل الدارسات الأمنية قد انتقل موقعه من الولايات المتحدة الأمريكية-بعد هيمنة النظرية الواقعية- إلى أوروبا مع ظهور مدارس فكرية جديدة (كوبنهاغن، ابريستويث ، باريس..).[1]

الفرع الأول : للأمن ضمن البرادايم البنائي:

بدأت تبرز البنائية/ البنائية الاجتماعية **(Social Constructivism)**، كاتجاه جديد أو كبرادايم بديل* في العلاقات الدولية مع كتابات **Nicholas Onuf** ، الذي يعد أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه : **عالم من صنعنا World of Our Making**،في نهاية عام 1989،وبعده الكسندر ووندت Alexander Wendt، والذي لقب بأب البنائية لارتباط اسمه بها في العديد من دراساته خاصة كتابه المعنون : **"الفوضى هي ما تصنعه الدول : التفسير الاجتماعي للسياسة القوة Anarchy is What States make of It:the Social Construction of Power Politics**،"الصادر سنة 1992 [2]، وقد تزامن ظهور النظرية البنائية في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السفياتي وتحول الصراع من صراع

[1]-سيد حمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في الوطن العربي** ،مرجع سبق ذكره . ص : 7.

* للإشارة فقط أنه لا يوجد اتفاق حول تناول دراسة "البنائية". فإذا كان الاتفاق قائما حول اعتبارها نظرية، فإن الاختلاف يميز بقية المواقف. إذ هناك من يعتبرها كمنظور تحليلي وهناك من يتناولها "كبرادايم". ويبدو أننا نتبنى الموقف الأخير، لنتكلم عن "البرادايم البنائي" بحكم تبنيه لنظرة متميزة وجديدة للعلاقات الدولية في إطار تعددية الاتجاهات.

[2]-خالد موسى المصري، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق،2014.ص ص : 201،200.

إيديولوجي إلى صراع حضاري، ومن صراع بين الدول ومن أجل بقائها تحول إلى صراع داخل الدول ومن أجل بقاء الإنسانية، وكذلك تحول الصراع من أجل القوة والهيمنة إلى صراع من أجل بقاء الهويات وحروب طاحنة بين الأديان.

لذلك فان البنائية في تحليلها للأمن تتبنى نهجا تكوينيا بمعنى أنها لا ترى فوضوية النسق الدولي كونها معطى مسبق كما يدعي أنصار الواقعية البنيوية ، بل يبنى بالإرادة الإنسانية لأنه في الأخير فوضوية النسق الدولي هي من صنع الدول، وعكس النظريات التقليدية ترى البنائية انه يمكن تلطيف فوضوية النسق الدولي بالعودة لصانعي القرار في الوحدة الدولية ،لأنه في الأخير قرارات الدول تعود إلى صانعيها وهم من ينتجون الفوضى واللأمن، وإجمالا يمكن تلخيص أهم المرتكزات الفكرية لنّظرية البنائية لتصورها لمفهوم الأمن فيما يلي[1] :

- تركز البنائية كإطار مفهوماتي على مفاهيم البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، وهو إطار مفهوماتي اجتماعي قائم على الأفكار. وفي رأي **وندت** Wendt أن المفهوم الواقعي للفوضى لا يفسر لنا كيف تحدث الصراعات بين الدول تفسيرا كافيا، وفي اعتقاده أن المسألة الحقيقية تكمن في كيفية استيعاب الفوضى وفهمها. وهي بذلك تتخلى عن المفردات والتعابير مثل: الدولة، توازن القوى، الفوضى وغيرها. كما تتولى تحليل تأثير تلك الكلمات، وتحليل المبادئ والقواعد، والتطبيقات العملية لها، والدور الإنساني في صنع التركيبات الاجتماعية والسياسية وعلاقتها بتحقيق الأمن.
- إن الأمن في البرادايم البنائي كغيره من الظواهر الاجتماعية ليس معطى مسبق بل هو مبني اجتماعيا ، ويتم بناؤه عن طريق التفاعلات والتعاملات والعلاقات وامتزاج الهويات والمصالح والقيم التي تتحكم في سلوك

[1]- عبد الطيف بوروبي، **تحول النظرية والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة** ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة،2008 ،ص 211.

الدول[1]، ومنه تحاول المقاربة البنائية للأمن إعطاء قدر اكبر للأفكار والمعايير ودور الخطاب في تحليل وتفسير ظاهرة الأمن مؤكدة بذلك على العلاقة القائمة بين الهوية وتحقيق الأمن، ويقول **وندت** بهذا الخصوص: "**إن الهويات والمصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة التي يرون أنها تنتج في السياسة الدولية التي نشاهدها، ليست من المعطيات في الواقع، لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادها، وبعد أن نكون قد أوجدناها فإن باستطاعتنا إيجادها بشكل مختلف، وسيكون ذلك من الصعب لأننا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم، ولكن يمكننا أن نجعله غير ذلك.**"[2] ، وحقيقة فانه في دراستنا لموضوع الأمن في المتوسط نجد أن من بين العراقيل التي تحول دون تحقيق الأمن في المتوسط هي مسألة تعدد الهويات واختلافها وأحيانا تضاربها وعدم تقبلها لبعضها البعض (وجود ضمير "**الأنا**" يهدد بقاء هوية "**نحن**" والعكس).

- **الإدراك الايجابي وتصور حسن النوايا لعدم الوصول إلى معضلة أمنية**: خلافا للمعضلة الأمنية التي تتصورها النظرية الواقعية-تحدثنا عليها سابقا-، فان البنائية عكس الواقعية تتصور بأنه لو سلكت دولة "أ" إجراءات بناء الثقة وقللت من تصرفاتها الدفاعية المفرطة فإنها تدفع الدولة الأخرى "ب" السير وفق ذات المسعى، مما يجعل الدولتان "أ" و "ب" تبحثان عن وسائل وأدوات أخرى لتحقيق بقائهما بعيدا عن نظام الاعتماد على الذات Self-Help الذي يتسبب وفق البنائيين إلى معضلة أمنية[3]، وهذا ما قامت به كل من فرنسا وألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث عملتا على بناء الثقة بينهما من خلال تأسيسهما للجماعة الأوروبية للفحم والصلب في افريل 1951 لتحقيق السلام في أوروبا وتفادي تكرار تجربة الحرب

[1]-- خالد المصري ،**النظرية البنائية في العلاقات الدولية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 2014 ، 2مجلد،ع30.ص : 20.

[2]-ألكسندر وندت ،تر: عبدالله جبر صالح العتيبي، **النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية** ، السعودية : جامعة الملك سعود،2007.ص: 156.

[3]- سيد احمد قوجيلي، **الحوارات النظرية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3 ،2009،ص139.

من خلال التعاون والتكامل وربط المصالح بين الدول الأوروبية وبذلك تم القضاء على معضلة الشك وعدم اليقين والتخوف من نوايا بعضهما البعض، وكانت هذه الخطوة اللبنة الأولى لإنشاء الاتحاد الأوروبي كما هو عليه الآن.

أما البنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك(A.Wendt) ، فإنها تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم تصور أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية. وتتمثل هذه الافتراضات في[1]:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل "تذاتاني.(Intersubjective) "
- هويات ومصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

وانطلاقا من هذه الافتراضات تحاول البنائية تبنّي نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية. لذا، فهي تحاول إذن ربط البنى، الفاعلين وإدراكاتهم للواقع في علاقة ديالكتكية تعددية الاتجاهات.

فالعلاقات الدولية إذن تهتم قبل كل شيء بأفعال ووقائع اجتماعية تشارك في البنية الاجتماعية، حيث تتشكل هذه البنية الاجتماعية من ثلاث عناصر أساسية[2]:

- ✓ معارف مشتركة.
- ✓ المصادر المادية والتي لا تتخذ شكل صبغة إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.

[1]-حسن الحاج علي أحمد ،**العالم المصنوع،دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية** ،مجلة الفكر ،عدد2005،33، ص3

[2] - Pierre.(WILLA), «**La Méditerranée Comme Espace Inventé** », Jean-Monnet Working Paper, November. 1999 n° 25 Op., Cit., p. 19.

✓ ممارسات هؤلاء الفاعلين.

وعكس الإيبستمولوجيا التفسيرية التي طغت على البرادايمات الثلاثة(المعيارية، الليبرالية ، والواقعية)، فإن البنائية كتيار ضمن النظرية التكوينية*[1]، تتبني مقاربة تأويلية، تسعى إلى تقديم، فهم وإدراك المعاني التي يعطيها (يمنحها) الفاعلون الاجتماعيون معا للظواهر وبيئتها. لأن هذه الإدراكات والمعارف المشتركة ستكون مصدر ممارساتهم. فهي إذن تحاول أن تجيب عن السؤال: "كيف ؟".

الفرع الثاني : الأمن ضمن التصورات النقذية Critical Theory Of Security :

إن الدراسات النقدية في ميدان الأمن تنطلق من إدراك بديل للسياسة العالمية والمسائل الأثنية، لذا، يعتقد النقديون أن الأمن يرتبط بخمس مظاهر بارزة[2]:

- كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات، مثل التزود بالمواد الطاقوية، بالنسبة لبعض الدول المعتمدة بشدة على استرداد المصادر الضرورية للإنتاج .
- التنوع الدولي للسكان الناتج عن موجات الهجرة الغير شرعية نحو "المركز"، وهذا ما قد يعزز مظاهر التوتر بين الأقليات والدولة.

---

* - يمكن أن نصنف هنا خمس (5) نظريات بناء على طبيعة السؤال الذي تجيب عنه لدراسة العلاقات الدولية:

أ. النظرية الوضعية (Descriptive) تجيب على السؤال. (Why the World is as it is?)

ب. النظرية التفسيرية (Explanatory) تجيب على السؤال.(How the World is?)

ت. النظرية الأمرة (Prescriptive) تجيب على السؤال. (How the World Should be?)

ث. النظرية التنبؤية (Predictive)تجيب على السؤال. (How the World Will be?)

ج. النظرية التكونية (Constitutive) تجيب على السؤال(How the Theory Shapes The way the World is؟) .

[2] - -مصطفى دلة أمينة ، **الدراسات الأمنية النقدية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3، 2013.ص38.

- بروز مصادر جديدة للصراعات، ناتجة عن البنية الإنتاجية (المركز-المحيط)، مثل المسائل الأمنية الجنسية "مسائل النوع Gender والبيئية .
- التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة بشكل يخلق فوضى وعدم استقرار ضمن هذه الطبقة السكانية، ويمثل التناقض بين المناطق المزدهرة الغنية (TameZones) والمناطق الفقيرة البائسة (Wild Zones) المظهر الأخطر والأكثر تغذية لعناصر الأمن والتهديدات الجديدة.

بناء على طبيعة وبنية هذه المظاهر التي ينطلق منها النقديون لبناء تصوراتهم حول مسألة الأمن، يتضح جليا، أن الموضوع المرجعي يختلف عن ذلك الذي يتبناه التقليديون، سواء ضمن المنظور الواقعي، أو في إطار مقاربات "مدرسة بحوث السلام". فالنقديون يوظفون مفهوم "المركب الإجتماعي التاريخي" كأداة تحليلية للإجابة على السؤالين :"من يجب تأمنيه ؟ " و"ما يجب تأمينه ؟.

فمن خلال الإجابة عن هذين السؤالين، يمكن التوصل إلى كشف طبيعة الموضوع المرجعي لدى النقديين .فإذا كان الواقعيون قد ركزوا اهتماماتهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، فإن أغلب المقاربات البديلة (النظرية النقدية، ما بعد - البنيوية، النسوية...) تتخذ "الفرد" كموضوع مرجعي أساسي .

لأن: "الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه وتحقيق رفاهيته أولا، ولا يمكن بالتالي أن تكون هي المعنية بالأمن."فحماية الكائن البشري، أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتجيات لضمان الأمن العالمي الشامل (Global Security) والأمن البشريHuman)

Security فالمشروع النقدي في إطار الدراسات الأمنية يرتكز على اقتراحه مفهومين للأمن، هما: الأمن البشري والأمن العالمي[1].

1. **الأمن البشري (Human Security)**[2] :يعتبر في إطاره الإنسان (الفرد) هو الموضوع المرجعي للأمن. أي أن في هذه الحالة تسعى النظرية النقدية الإجابة على سؤال وحيد هو " من يجب تأمينه، لكن السؤال الأكثر مركزية هو لماذا الإنتقال من المستوى الدولتي إلى المستوى البشري (الفردي) للأمن ؟ ببساطة يعتقد النقديون أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها أمن "الوسائل" على أمن "الأهداف". فالدولة هي الوسيلة، أما الفرد فهو الهدف الغاية. هذا إلى جانب تراجع قدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة، فسلطات الدولة في مختلف الميادين أصبحت معولمة في إطار شبكات عالمية شاملة. كما تبرر النظرية النقدية إهتماها بالأمن البشري بتدفقات الهجرة القادمة من المحيط نحو المركز، كون مثل هذه التدفقات تؤدي عادة إلى خلق توترات إجتماعية جديدة ونمط إنتاجي غير متوازن، مما يؤدي كذلك إلى تنامي الصدامات داخل الدول والمجتمعات، ويعتقد كل من (Agnew)و (Corbridge)أن النخبة المهيمنة تلجأ إلى احتواء مناطق التوتر والأقاليم الواقعة في المحيط، بما فيها الجماعات الإثنية، الدينية، الثقافية والنوعية (الجنسية) المشكلة للمناطق الفقيرة(Wild Zones) . لذا، تتحول الدولة في نظر النقديين إلى وسيلة قهر (إلى شرطة)، إلى أداة تهديد لحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة (Tame Zones) من تدفق وغضب المناطق المحرومة والفقيرة Wild Zones.

[1]- سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية :دراسة في تطور الأمن عبر نظريات العلاقات الدولية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو م السياسية ، جامعة الجزائر3 ، 2010 ،ص : 127.

[2]- مصطفى دلة أمينة ، **الدراسات الأمنية النقدية** ، مرجع سبق ذكره ، ص : 40.

2. **الأمن العالمي (Global Security)**[1]:باعتبار أن النظرية النقدية تسعى إلى تحقيق أمن الفرد، فإنها ترى أنه من الضروري أمننة (Sécuriser) كل عنصر من شأنه توفير الإنعتاق والتحرر للفرد. ومن هنا يصبح مفهوم "الأمن الشامل " Global Security مركزيا، إذ يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان لذا، يعتبر مفهوم"الإنعتاق "Emancipationكتحرير للإنسان (أفرادا وجماعات) من تلك الضغوطات الفيزيائية (المادية) والبشرية التي توقفهم عن الوصول إلى ما يرغبون فعله بحرية. أي النظر إلى الحرب، الفقر، الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد الطبيعية وانعدام مرافق الصحة، كتهديد ضد أمن الفرد على المستوى العالمي.

انطلاقا من هذا الإدراك المتميز للأجندة الأمنية النقدية، يمكن أن نقدم منطلقات البناء النظري للمقاربات الأمنية النقدية، التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأهداف المفهومية والنظرية التالية[2]:

- بناء نظرية بديلة عن المقاربات" الأنجلو- أمريكية " المهيمنة، تنطلق من إبستمولوجيا، أونطولوجيا ومعيارية خارج الإطار العقلاني، الوضعي والتجريبي.
- إثبات أن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبرر نظرا لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البنية الأمنية على المستويات، العالمية، الإقليمية والمحلية .
- تقديم إطار نظري ومفهومي قادر على تفسير وفهم الأحداث، الظواهر والسلوكات الدولية لما بعد الحرب الباردة، الهجرة كمصدر للتوترات متعددة الأبعاد، التدهور البيئي، ندرة وإنهاك المصادر الطبيعية، تآكل المساحات الغابية والزراعية نتيجة الإنفجار الديموغرافي.

[1]- سيد احمد قوجيلي، **الحوارات المنظورية وإ شكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، مرجع سبق ذكره ، ص: 150.

[2]-- سليم قسوم ، مرجع سيق ذكره،ص: 130.

- إثبات القدرة على الإعتراف بالتهديدات الناتجة عن الهوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، الأزمات المالية، الكوارث الإيكولوجية، إنتهاك حقوق الإنسان، قلة المصادر الغذائية، ...الخ.

ولبلوغ هذه الأهداف، تحدى النقديون كل الأطر النظرية التفسيرية بصورة راديكالية تكوينية، وذلك على المستويين الإيبستمولوجي والمنهجي، لأن الأطر التقليدية ارتكزت فقط على العقلانية الغربية المحافظة القائمة على مزاعم الموضوعية والعلمية. وينطلق هذا التحدي من تأكيد (Robert Cox) على أن "النظرية دوما لشخص ما ومن أجل هدف معين"،وهذا ما ينفي "موضوعية وعلمية" النظريات الاجتماعية كلها، بما فيها نظريات السياسة العالمية وضمنها الدراسات الأمنية. وتتراجع مزاعم العقلانيين حول خصائص "التعميم" و"الكونية[1] "التي تتميز بها أطروحاتهم الإيبستمولوجية أمام مفهوم النظرية لدى النقديين الذي يتعلق دوما بأفق ملازم لإطار زمني ومكاني متميز اجتماعيا وسياسيا.وعوض المناهج التجريبية والأدوات التكميمية، يوظف النقديون المقاربات اللغوية/اللسانية. إذ يعتقدون أن كل خطاب يرتكز على ثلاث عناصر هي :

1. بنية المعرفة.
2. الثقة (إعتراف أخلاقي).
3. السلطة أو القوة

[1]- سيد احمد قوجيلي،مرجع سبق ذكره ، ص : 153.

ففي هذا الإطار يؤكد (Ronnie D.Lipschutz) أن: **"النضال من أجل الأمن غير قائم أو محصور بين الأمم فقط، بل كذلك قائم بين المفاهيم، فاكتساب الحق في تعريف الأمن لن يخول الوصول إلى المصادر فحسب، بل إلى سلطة صياغة تعاريف جديدة وخطابات حول الأمن كذلك"**[1].

بناء على هذه المنطلقات النظرية، يمكن أن نستنتج أن النقديين، يسعون إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم، تقوية المنظمات المدافعة على حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. لكن هذا يتطلب في اعتقادهم إعادة النظر في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن، تحدي السيادة الدولتية بأشكال مختلفة من التدخلات، وضع الفرد من حيث التهديدات ضد حريته أو انعتاقه في قلب السياسات الأمنية، تحويل الدور التقليدي للقوات العسكرية والاستعانة بالفاعلين غير الحكوميين. إذ يعتبر (R.B.J. Walker) أن الافتراضات القائلة بأن الأمن يمكن ضمانه بالدول فقط، إنما تعمل لمصالح النخب المهيمنة، وتقوي حدود التفرقة بين الذات والآخر، بين الصديق والعدو وبين المواطن والأجنبي، وهذا ما سيعيق أي محاولة لبناء أمن عالمي شامل. وبصورة عامة، فإن المشروع النقدي يرمي إلى إعادة صياغة العلاقات الدولية في إطار منظور أخلاقي عالمي.

نخلص في الأخير إلى اعتبار أن الأمن في مرحلة التفسيرات النظرية الما بعد وضعية Critical Theory Of Security التي ظهرت مع تحولات عميقة في بنية النسق الدولي من حيث الفواعل والتهديدات، قد أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع عمق وسرعة هذه التحولات. لذا، أصبح وضع التصورات الجديدة بصياغة وإعادة بناء المنظورات أمرا ضروريا، للاستجابة للطبيعة المتعددة الأبعاد/القطاعات والمستويات التي تميز مفهوم الأمن وبنيته.

[1]- مصطفى دلة أمينة ، **الدراسات الأمنية النقدية** ، مرجع سبق ذكره ، ص : 44.

ملخص لأهم ما جاء في المبحث الأول حول الجدل النظري لتطور مفهوم الأمن من المفهوم الضيق إلى المفهوم الشامل على الجدول التالي :

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي (الواقعية، النيوواقعية)	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاجن)	الأمن الإنساني مدرسة باريس وابريستويث
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات الأقليات	الأفراد
القيم المهددة	الوحدة الترابية، الاستقلال	الهوية المجموعاتية (Group identity)	السلامة، الرفاهية، الحرية
الأمن في مواجهة أية مخاطر؟	المأزق الأمني Security Dilema (Robert Jervis)	المأزق المجتمعي Societal Dilema (Barry Buzan)	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنيوي)	
وسائل تحقيق الأمن	- استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد - التسلح وتوازن القوى (الواقعية) - تدخل القوة العظمى لوضع ضوابط على سلوكات الدول - توظيف القوة الاقتصادية (النيوواقعية)	-تنسيق استخدام جميع و سائل الضغط لإلزام أطراف النزاع على إيقاف العنف. -العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية. -التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند.	- استخدام القوة بشكل جماعي. -الضوابط المؤسساتية والدمقرطة -التنمية الاقتصادية المتساندة. Sustainable economic development as a prerequisite for sustainable peace
دور الطرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني) غياب إجماع دولي حول معايير إجازة التدخل	

جدول يمثل : تطور مفهوم الأمن والجدل النظري القائم بين نظريات العلاقات الدولية.

عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي، مرجع سبق ذكره ،ص : 12.

المبحث الثاني : السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في ظل تحول مفهوم الأمن:

إن التحولات التي شهدتها نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على بنية النسق الدولي والتجاوز النسبي لديناميكيات الأمن العسكري قد تم ، فإن ذلك أدى بشكل غير منتظر إلى بروز ديناميكيات جديدة تتشكل من "أخطار" و"تهديدات"، ناتجة عن الاضطرابات" السوسيو- ثقافية" والاختلالات الاقتصادية والبيئية وذلك ضمن سياق تحولي شامل تمر به المجتمعات، يشمل الجوانب الاقتصادية، الديموغرافية، البيئية والسياسية.

إلا أن خطورة هذه التحولات الجديدة، تكمن في طبيعتها عبر الوطنية، الشيء الذي يجعل من محاولة التصدي لخطورة وتهديد موجتها في إطار تعاوني شمولي أمرا عاجلا ،لذلك فإن هذه التحولات التي شاهدتها البيئة الأمنية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة لم تستثن فقط تحولا في مفهوم الأمن وتغيرا في طبيعة التهديدات الأمنية ، بل تعدتها حتى الى التشكيك في بقاء الدولة القومية الوستفالية "نسبة لمعاهدة وستفاليا وإنشاء الدولة القومية 1648".

حيث شهدنا في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة زيادة الحركات الانفصالية والمطالبة بالاستقلال الذاتي، وتداعيات العولمة الأمنية التي آدت إلى تصاعد فكرة عالمية انعدام الأمن المنسوبة إلى التطور الحاصل في طبيعة التهديدات الجديدة -وأخطرها هي تلك المتعلقة بالخوف من امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل، وانتشار الأوبئة، وأعمال الشغب والعنف، وأزمة اللاجئين والهجرة بأنواعها ،- كل هذا أدى إلى جدل نظري حول بقاء ونهاية سيادة الدولة وحدودها الجمركية والثقافية، وأصبحت بذلك التهديدات الأمنية الجديدة والمخاطر بعد نهاية الحرب الباردة -التي كانت سابقا تهديدات ومخاطر عسكرية متبادلة الأطراف وأطرافها الفاعلة هي دولاً قومية-، أضحت تهديدات لا تماثلية غير دولاتية تمس بالدرجة الأولى الأمن الإنساني كما تمس بالأمن الوطني ، وفي نقيض هذا التشكيك الحاصل

حول بقاء الدولة القومية، فرضت هذه التحولات على بعض الوحدات الدولية التكتل والدخول في سياسة أمنية ودفاعية مشتركة فيما بينها لمجابهة هذه التهديدات ، التي تبتعد عن الطابع الدولي ولا يمكن مواجهتها منفردة بل يجب اتخاذ تدابير واستراتيجيات مشتركة لمواجهتها: -كالاتحاد الجمركي والمراقبة المشتركة والجماعية للحدود والتنسيق المشترك فيما بين المخابرات خاصة إذا تعلق الأمر بالإرهاب العابر للحدود.

وفي ظل هذا النسق الدولي الجديد الذي تميّز بالهيمنة الأمريكية عليه، كان لزاماً على الدول الأوروبية الدخول في جماعة أمنية أوروبية موحدة، وقد جُسدت واقعياً بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في 01-11-1993 وتم إنشاء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي. فماذا نقصد بالسياسة الأمنية الأوروبية؟. وكيف نشأت السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع PECSD؟.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الأمنية الأوروبية الموحدة "الأسباب والتحديات":

آدت التحولات البنيوية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع المحتدم بين الشرق والغرب واندثار القطبية الثنائية القيمية و الايدولوجيا و صراعاتها الإستقطابية، إلى إعادة التفكير في جدوى بقاء أقوى منظمة أمنية دفاعية وهي حلف الشمال الأطلسي"North Atlantic Treaty Organization" لنهاية الغرض الذي أُنشئ لأجله وهو محاربة المد الشيوعي(أنظر الخارطة رقم :01) ،في هذا الوقت سعى الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسية[1] إلى تشكيل هوية أوروبية للأمن والدفاع بعيداً عن تبعية الحلف الأطلسي ، حيث فرضت الظروف الخارجية على الاتحاد الأوروبي أن يتطّلع إلى مهام اكبر لأنه أصبح بعد نهاية الحرب الباردة احد أقوى أقطاب العالم بعد تأسيسه لضمه قرابة 500 مليون نسمة وهو مسئول عن أكثر من ربع الناتج

[1]-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري-الجزائر،اوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سبق ذكره.ص : 123.

الاقتصاد العالمي[1] ، وفي هذا يرى بول كينيدي في كتابه الاستعداد للقرن الواحد والعشرين :" **إن أوروبا إذا توحدت سياسيا وأمنيا فإنها سوف تجمع كل محاسن الولايات المتحدة واليابان وروسيا من استثمار واستهلاك وقوة عسكرية** "[2].

[1]-حسين طلال مقلد، **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،ع1،سوريا،2009.ص : 3.

[2]-سعد محمد أبو عامود، **البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، ع :142، مركز الأهرام، القاهرة،2000.ص : 70.

خارطة تمثل : تمدد الناتو بعد الحرب الباردة.

مكتب الإعلام التابع لحلف الشمال الأطلسي ، باريس سنة 2002.

ومن هنا كانت الضرورة لإيجاد جماعة أمنية أوروبية موحدة و يعرف كارل دويتش Karl Deutsch الجماعة الأمنية على أنها : "**هي مجموعة بشرية أصبحت مندمجة**"[1]، والمقصود بالاندماج هو تولد الشعور بالجماعة ضمن ارض ما، والمقصود هنا كذلك بالشعور بالجماعة هو اعتقاد الأشخاص داخل ارض

[1]- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**،مرجع سبق ذكره.ص: 419.

معينة أن مشاكلهم الاجتماعية المشتركة يجب حلها جماعيا عبر عمليات التعبير السلمي، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع يكفي لتأمين شعوبها ويمكن الاعتماد عليها بشأن التغيير السلمي بين سكانها [1]، ينطبق هذا التعريف كثيرا على الاتحاد الأوروبي حيث سعى منذ نهاية الحرب الباردة إلى إعادة صياغة مقاربته الأمنية والدخول في جماعة أمنية أوروبية حتى تتلاءم مع المستجدات البيئة الأمنية الجديدة التي ميزتها تغير في طبيعة التهديدات الأمنية وانتقالها من تهديد الأمن الوطني إلى التهديد المجتمعي والإنساني، وقد ساعده في ذلك أي: (في تحقيق نوع من الوحدة الأمنية المجتمعية الأوروبية)، الثقافة السياسية العالية لشعوبه وحكامه التي تفطنت أن أمنها مرتبط بأمن الدولة وأن مشاكلهم الاجتماعية وهواجسهم الأمنية المشتركة يجب حلها جماعيا، لهذا الغرض حاول الاتحاد الأوروبي خلق نظام امني جماعي جديد تولد حسب قول روبرت جرفيس"Robert Jervis" نتيجة :"**لتعاون مجموعة الدول لإدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على سواء**" ويتضح هذا جليا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث بادرت كل من فرنسا وألمانيا إلى توطيد علاقتهما وإخماد معضلة الأمن بينهما بإنشاء المؤسسة المشتركة للحديد والصلب الذي كانت تنتج لكلاهما السلاح مما يجعل معضلة الشك والثقة تزول لمعرفتهما المسبقة بما ينتجان من أسلحة .

وقد تبنى الاتحاد الأوروبي في سياسته الأمنية الجديدة إستراتيجية الأمن اللين* المشترك الذي يُبنى على الدبلوماسية والقوة الاقتصادية لتصدي للتحديات الأمنية الناشئة التي لا يمكن أن تدار فقط بالقوة العسكرية ، وفي هذا الإطار يرى باري بوزان Barry Buzan أن خلق ما يسمى بالجماعة الأمنية - وهو ما

[1]- مرجع سبق ذكره .ص: 418.

*-**الأمن اللين : لا يوجد تعريف جامع للمفهوم ولكن يمكن الإشارة انه كمصطلح يراد به إدارة النزاعات وتحصيل الأمن بطريقة دبلوماسية بعيدا عن استخدام القوة، للمزيد انظر:** جوزيف ناي،" **تأمين عالم أكثر أمانا**، متحصل عليه من/http://www.project.syndicate.orgcntribtor شوهد يوم : 10-12-2018.

ينطبق على الجماعة الأمنية الأوروبية- الذي يتضمن مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة كافية بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، لذلك فقد جاءت السياسة الأمنية الأوروبية بعد معاهدة ماستريخت لتدمج آلية القرار السياسي الخارجي في صلب مؤسسات الجماعة الأوروبية ، ونتيجة حرب الخليج الأولى والسياسة الانفرادية الأمريكية التي سعت إلى الهيمنة العالمية وتهميش الدور الأوروبي خاصة خلال غزو العراق، قررت دول الاتحاد الدخول في جماعة أمنية تتمتع بنوع من الاستقلالية عن الحلف الأطلسي وقد كلل ذلك بالنجاح في جوان 1996 ، وهذا بمناسبة الاجتماع الوزاري للحلف الأطلسي في برلين أين تم تجسيد الهوية الأوروبية للدفاع وسمح ذلك للدول الأوروبية بالتدخل العسكري باستخدام قوات الحلف الأطلسي في عمليات إنسانية أو لحفظ السلام بدون مساعدة أمريكية وهذه القوات توضع تحت قيادة اتحاد أوروبا الغربية بعد موافقة مسبقة لمجلس الحلف أي البقاء تحت المظلة الأطلسية وهنا السؤال لماذا يفتقر الاتحاد الأوروبي إلى حلف دفاعي أمني خاص به بعيدا عن الوصاية الأطلسية؟.

وللإجابة على هذا السؤال لابد من تقصي السياسة الدفاعية الأمنية الأوروبية التي أنشأت في سنة 1995 وحدتين للتدخل السريع خارج الحلف الأطلسي وهي "**أوروفور EUROFORE قوات الانتشار السريع الأوروبية**"، "**واوروومارفرو EUROMAFORE القوات البحرية الأوروبية**"* ، وقعتها دول أوروبا المتوسطية : فرنسا ،

---

* - تعُتبر **وحدات "أوروومافور EUROMAFORE "** الذراع البحرية والجوية للقوة التي شكّلتها أربعة بلدان متوسطية، هي إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال سنة 1995 انسجاما مع مبادئ السياسة الدفاعية التي حدّدتها البلدان الخمسة عشر الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (قبل توسعته)، والتي رمَت لتكوين قوة عسكرية أوروبية مستقلّة عن حلف شمال الأطلسي.
وقد شكلت في الفترة نفسها ذراعا برية أطلقت عليها اسم **"أوروفور" (Eurofor)**، يصل تِعداد أفراد وحداتها إلى 60 ألف جندي في أفُق سنة 2003، أما مسرح عمليات القوتين فحُدَد بالمنطقة المتوسطية، ولذلك، لم يكن غريبا أن يوضع مركز قيادتها في قاعدة فلورنسا الإيطالية كي تكون قريبة من نطاق العمليات المُفترض، وضبطت مهمتها بـ "حفظ الأمن والسلام وتنفيذ عمليات إنسانية"، والمُلاحظ أن قادة أركان البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي آنذاك (أي الخمسة عشر) أقرّوا في أول اجتماع تاريخي لهم يوم 11 مايو عام 2000 أهداف تلك القوة ونسَق عملِها ودائرة تحرّكها، مع إيضاح استقلاليتها من حيث القيادة والتموين والاستخبارات والرقابة عن القوات المسلحة لكل بلد عضو في الإتحاد، للمزيد أنظر هنا : **ضمان أمن أوروبا.. بين التعاون والريبة والتنافس**، على الموقع التالي : **https://www.swissinfo.ch/ara** .

اسبانيا ، وايطاليا وانضمت إليها البرتغال، ونشير إلى أن هذا القرار أثار حفيظة الدول العربية التي رأت أن إنشاء هاتين الوحدتين للتدخل جاء مناقضا لمسار برشلونة للشراكة والحوار وكتهديد حقيقي لها،وحقيقة فان المخاوف العربية كانت في محلها حيث تم إنشاء هاتين القوتين نتيجة لتخوف الاتحاد الأوروبي –خاصة الدول المتوسطية- وكرد فعل من التهديدات الجديدة القادمة من جنوب المتوسط وفي هذا الإطار يرى الدكتور **عبد النور بن عنتر :" إن تشكيل القوتين كان إشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الهجومية*** **في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي ذلك أن أوروبا اعتبرت نفسها في خطر من ظهور تهديدات صاروخية في ليبيا وتطوير سوريا لإمكانيات إنتاج أسلحة كيميائية"**[1].

وبعد معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty التي تم فيها لأول مرة مناقشة إمكانية خلق سياسة أمنية أوروبية دفاعية مشتركة نتيجة للتهديدات الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الثنائية. جاءت معاهدة أمستردام سنة 1997 مكملة لهذا المشروع ومبرزة لأهداف السياسة الأمنية الأوربية التي تتلخص فيما يلي[2] :

1. صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
2. صيانة استقلال الاتحاد ووجوب الدفاع عنه، وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء محتمل.

***المقاربة الهجومية** : يمكن أن نشير هنا أن الاتحاد الأوروبي لديه مقاربتان لمواجهة التهديدات الأمنية :

أ- **فالأولى داخليا** : يعمل بمقاربة الأمن اللين المكرس للأمن الإنساني و البعيد عن استخدام القوة العسكرية الذي يتضمن المقاربة الشاملة للأمن : الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، المواطنة ، حرية الصحافيين..،

ب- **أما الثانية** : خارجيا فيتبنى مقاربة الأمن الضيق العسكري المكرس للقوة الهجومية خاصة إذا تعلق الأمر بأزمة أو تهديد أمني على تخومه الجنوبية للمتوسط، وهذا ما لاحظناه من خلال التدخل (الفرنسي– البريطاني والايطالي) بقيادة حلف الناتو في ليبيا وإسقاط نظام القذافي سنة 2011 ، بذريعة مسؤولية التدخل لحماية حقوق الإنسان و القضاء على الجماعات الإرهابية (تنظيم الدولة : داعش)، إلا أن الهدف كان اقتصادي وبرغماتي يقضي بوضع حد للهجرة غير الشرعية و الكثير من المصالح الاقتصادية–الطاقوية الأوروبية.

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.ص : 125.

[2]- محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2012. ص : 132.

3. التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الأزمات الدولية ويتضمن احترام حقوق الانسان ، دعم الانتقال الديمقراطي بالطرق السلمية، احترام قواعد السلوك السياسي مثل مبدأ الاعتراف بالحدود الراهنة، ومبدأ احترام الأقليات الاثنية، ومبدأ تأمين حرية الصحافيين وغيرها من القواعد المتفق عليها.
4. تعزيز التعاون الدولي بإعطاء الأولوية للجوار القريب أي أوروبا الوسطى والشرقية والجوار المتوسطي.
5. تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات، وهنا هل يعني أن على الاتحاد الأوروبي التدخل في الدول التي لا تراعي أنظمتها دولة القانون والديمقراطية[1]؟.

المطلب الثاني : نشأة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع:

إن فكرة إنشاء منظومة أمنية ودفاعية أوروبية مشتركة هي قديمة قدم العملية التكاملية للاتحاد الأوروبي في حد ذاته، حيث تعود أول محاولة جادة لتأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي لسنة 1954 وجمعت كلا من الدول الأعضاء المؤسسة للاتحاد الأوروبي : بلجيكا،فرنسا، ألمانيا، لكسمبورغ، ايطاليا، هولندا، لكنها باءت بالفشل بسبب أنها تمس بالسيادة الوطنية للدول، ويرجع السبب الرئيسي لتعطل المسار التكاملي في مجال الأمن والدفاع وبناء سياسة خارجية موحدة إلى أن الجهود التي بدلت في العملية التكاملية الاقتصادية أكثر منها في مجال الأمن والدفاع ولأن الهواجس الأمنية الأوروبية كانت ترعاها إستراتيجية أطلسية آمنة، إلا أن التغيرات الجيبوليتيكية التي صاحبتها نهاية الحرب الباردة ، فرضت على الاتحاد أن يُسرّع في عملية إنشاء منظومة دفاعية أمنية مشتركة، وقد كانت تجربة البوسنة كافية لدفع الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن صيغة توافقية لتجاوز الخلافات حول امتلاك قدرات عسكرية مستقلة تقوم بمهام التدخل العسكري في مناطق النزاعات ، خاصة إذا رفضت الولايات المتحدة التحرك بقيادة

[1]- صالح زياني ، أمال حجيج ،**السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، جامعة الجزائر3 ، العدد1،سبتمبر 2011 .ص: 12.

أطلسية، وقد تجلى ضعف البُنيان الأمني الأوروبي خلال أزمة البوسنة وكوسوفو ، حيث لم تستطع القوات الأوروبية أن تسيطر على الوضع مما أدى إلى التدخل الأمريكي وكانت هذه الواقعة دليل على عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على استقلالية قراراته في إدارة الأزمات الدولية بعيداً عن التبعية الأطلسية وفي هذا الصدد يقول الجنرال الأمريكي **ويسلي كلارك Wissly Klark** الذي تولى قيادة قوات الحلف أثناء العمليات العسكرية ضد يوغسلافيا سابقا:" **أن الخلافات الأمريكية الأوروبية كانت عديدة إبان حرب البوسنة، ولكن في كوسوفو كانت أكثر وأعمق ودارت حول الأهداف التي يجب قصفها ، فقد سعت واشنطن للسيطرة على المواقف، وكانت الاستخبارات الأمريكية هي التي تقوم بالعمل**"[1].

كانت لأزمة كوسوفو تداعيات سياسية وأمنية آدت بدورها إلى تفطن الإتحاد الأوروبي-وخاصة الدول الأطلسية التي كانت ضد أي استقلالية عن حلف الشمال الأطلسي-،أنه يجب إحداث التغيير وخلق نوع من التجانس الأوروبي ولو بصفة جزئية حول ضرورة تزويد الاتحاد الأوروبي بميكانيزمات عسكرية[2] ، وأنه آن الأوان لأن تكون لأوروبا قوة عسكرية مستقلة تضمن لها الأمن والحماية، لذلك شرعت في وضع قواعد لتأسيس سياسة أوروبية للأمن والدفاع[3] ، و يمكن تقصي نشأة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع من خلال التركيز على ثلاثة قواعد مؤسساتية هامة ساعدت على نشأتها تتمثل بالأساس في :

1. أولا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي The Common Foreign and Security Policy.
2. وثانيا البحث عن الهوية الأوروبية للأمن والدفاع.
3. والثالثة تمثلت في اتفاقية أمستردام الموقع عليها في اكتوبر 1997.

[1]-مخلد عبيد المبيضين ، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة اقليمية متيزة** ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012. ص : 200-201.

[2]- محمد سمير عياد، **العلاقات الأوروبية المغاربية**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان،2017.ص : 261.

[3]-راضية ياسينة مزاني، **مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.ص : 208.

وإجمالا يمكن تلخيص أهم نقاط الأساسية لنشأة سياسة أوروبية للأمن والدفاع من خلال النقاط التالية :

أ. كانت الخطوة الأولى سنة 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي : وجمعت كلا من الدول الأعضاء فرنسا ، بلجيكا ،ألمانيا ، لكسمبورغ، ايطاليا وهولندا، إلا أنها باءت بالفشل لرفض فرنسا التصديق على المعاهدة رغم أنها كانت صاحبة المشروع وكان سببها أنها تمس من الجانب الداخلي السيادة الوطنية للدول أما خارجيا فكان السبب الوضع الدولي الذي تميّز بسياسة الأحلاف ابان الحرب الباردة، وبهذا لم يعد أمام فرنسا سوى أنها تقوم بتوسيع معاهدة بروكسل لتضم ألمانيا وايطاليا بالإضافة إلى فرنسا وايطاليا ودول البينيلوكس ، وإعلان قيام منظمة أمنية أوروبية جديدة هي اتحاد أوروبا الغربية في أكتوبر 1954.[1]

ب. **معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty ونشأة السياسة الخارجية والأمنية المشتركةCFSP** : لقد رأينا في هذا المبحث الثاني أن أوروبا كانت تعاني من نزاعات حادة داخل أراضيها وأنها لا تريد تكرار تجربة سيناريو الحروب المريرة التي خاضتها سابقا ، وان أوروبا بحاجة إلى الاتحاد والابتعاد عن النظرية الصفرية التي تُعظّم المصالح الفردية وتقصي المصالح الجماعية وبهذا كان لزاما على أوروبا أن تفضل الاعتماد المتبادل لتعظيم مكاسبها المطلقة بدل النسبية لأنه ضرورة ملحّة، ولهذا طلب كل من الرئيس الفرنسي **دافييد ميتراني** David Mitrany والمستشار الألماني **هللموت كول** Helmut Kohl في رسالتهما الموجهة إلى رئيس المجلس الأوروبي في افريل 1990 بالإسراع إلى بناء درع سياسي خارجي لدول أوروبا ألاثني عشر وتطبيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة ، لهذا الغرض تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في 07-02-1992 وقد دخلت حيز التنفيذ في 1-11-1993، وأسست بذلك الاتحاد الأوروبي"بشكله الحالي قبل الخروج البريطاني"

[1]-محمد سمير عياد،**التكامل الدولي "دراسة في النظريات والتجارب"**،دار الأمة، الجزائر،2013.ص : 127.

، وبناء سياسة خارجية وأمنية موحدة وقد حدد الجزء الخامس لمعاهدة ماستريخت أهداف إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة وقد تمثلت في النقاط التالية[1] :

1. حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد.
2. صيانة استقلال الاتحاد و المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.
3. تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي.
4. دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان، ودفعت هذه الخطوة إلى استكمال فيما بعد بما سيعرف بالسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة "معاهدة امستردام1997" ،وذلك عندما تنضج الظروف لتكون أولى الخطوات نحوى بناء دفاع أوروبي مشترك ومستقل !!.

ت. **معاهدة أمستردام وبناء سياسة دفاعية وأمنية مشتركة** : تم التوقيع على اتفاقية أمستردام في الثاني من أكتوبر 1997 ودخلت حيز النفاذ في الأول من ماي 1999 وقد تم مراجعة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة فيها ، حيث خصّصت المواد من 11 إلى 28 للحديث عن أهداف السياسة الأمنية، آليات ووسائل تنفيذها ، كما تم تعيين الأمين العام السابق لحلف الشمال الأطلسي السيد **خفيير سولانا مادريافا Francisco Javier Solana de Madariaga**، ممثلا عاما للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، حيث أعطى دافعا هاما لتفعيل هذه السياسة، بعد ذلك تم إدراج ترتيبات جديدة على صعيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في معاهدة نيس 2003.

المبحث الثالث : مقاربة مفاهمية متعددة المستويات للتعريف بالمنطقة المتوسطية :

لقد اعتبرت القضايا الأمنية من أهم التحديات التي تواجه مختلف دول حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، بسبب أن هذه الفترة تميزت بانتقال الصراع الإيديولوجي الذي كان محتدما بين

[1]- محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية**، مرجع سبق ذكره، ص : 131-132.

المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السفياتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى البحث عن خلق العدو الضائع الذي فقد الغرب بوصلته الإستراتيجية بدون عدو جديد، وقد تمكن في ظرف وجيز من اصطناع هذا العدو الجديد الذي يتميز وبعكس التهديد الايديلوجي التقليدي " المّد الشيوعي" ، أنه تهديد حضاري وتاريخي وعقائدي على حسب قول "صامويل هنتغتون" ،فكان التهديد الجديد حسب الغرب هو جنوب المتوسط ليضمن له أولا :

1. الإبقاء على المركب العسكري الصناعي.
2. وتفادي تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية.

وأضحى التهديد الجديد للغرب يتمثل في الإرهاب العابر للقارات وتم ربطه بالإسلام "وهذا الربط ينطوي على مغلطات لا شيء يخفيها إلا المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للدول الغربية"، وأُقترن هذا التهديد بالدول المارقة أو ما يطلق عليها الغرب بدول محور الشر: (العراق، إيران، ليبيا، سوريا...)، وبهذا صوب الغرب بوصلته الإستراتيجية إلى دول جنوب المتوسط كتهديد جديد وأصبح بذلك **حوض المتوسط** يفصل بينهم، لذلك يسميه المفكرين الاستراتيجيين **"بالبحر المر"** لأن جلّ الصراعات والحروب منذ القدم بداية بقيام الحضارات وسقوطها إلى غاية الآن كان المتوسط ميدان لهذه الصراعات.

وقد تزامنا هذا الوضع أيضا بتغيير جذري في طبيعة التهديد الذي كان سابقا " أي في ظل الثنائية" صراع دولي بين دولتين عملاقتين في النسق الدولي، إلى تهديد جديد لا تماثلي وغير دولاتي عابر للحدود الوطنية "Transnational Corporations" ولا يمكن مواجهته بالقوة العسكرية فقط كما تفرضه الواقعية.

لذلك فان هذا المبحث الثالث سيحاول تحديد وتوصيف المنطقة المتوسطية انطلاقا من أهميتها الاقتصادية وثقلها الاستراتيجي التي تشهد تنافساً كبيراً بين الدول الكبرى وعلى رأسها روسيا والولايات

المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، فكيف تتأثر دول جنوب المتوسط بهذا التنافس و الثقل الاقتصادي والعسكري والاستراتيجي لحوض المتوسط؟.

المطلب الأول : المقاربة الانطولوجيا لتعريف بمنطقة المتوسط :

إن كل دراسة تتعلق بالمتوسط أو تشير إليه في إطار العلاقات الدولية، تضطر إلى طرح مشكلة تحديده سواء كمفهوم أو كمجال جغرافي، إذ تطرح هذه الإشكالية نفسها بحدة أكثر من أية دراسة تتناول مجال آخر في العالم[1]. لكن تحديده كمجال جغرافي يبدو أقل حدة رغم الاختلافات الكبيرة بين الفقهاء.

فقد ينظر إلى المتوسط على أنه المكان الذي يبدأ منه الخليج العربي، وقد يتم تحديده وفق الأجندات الأمنية وعلاقاتها بالأمن الأوروبي، في هذه الحالة نجد متوسطين: شرقي وآخر غربي، بمشاكل واهتمامات أمنية مختلفة. ففي المتوسط الشرقي، هناك الصراع "التركي اليوناني"، الصراع "العربي الإسرائيلي "والأزمات "البلقانية". في المتوسط الغربي، المشكل الأكبر هو علاقات دول المغرب العربي بأوروبا الموحدة وفق النظرة الشمولية الجديدة. لكن رغم التحديدات الجغرافية للمتوسط و المبينة على متغيرات ومؤشرات أمنية، فإن بعض المحللين يرفضون –بصورة قطعية- ما يمكن تسميته "الانتماء الجغرافي المتوسطي". وهنا يذهب المفكر الفرنسي (Edgar Morin)، على أنه **"لا يوجد متوسط خالص. (فرنسا) مثلا، إلى جانب انتماءات متوسطية أخرى، لا يمكن اعتبارها كمتوسطية. نفس الشيء بالنسبة (للبرتغال) الذي يظهر كأنه غير أوروبي بسبب جغرافيته إلا أنه يشارك في المتوسطية"**[2].

[1] - Pierre.(WILLA), **« La Méditerranée Comme Espace Inventé** », Jean-Monnet Working Papers, Nov., 1999, n°25, p.01.
[2] - Pierre.(WILLA), **« La Méditerranée Comme Espace Inventé** », p.03.

لذلك فإن للمنطقة عدة سمات تتميز بها مما جعلها تكون دائما وعبر التاريخ البشري منطقة تجاذب وصراع مستمر ، وهذا الاهتمام المتنامي لم يأت فقط من طرف أبناء سكان المنطقة بل كان دائما يتعداه ليجدب إليه أطراف أخرى من خارج المنطقة . فما هي إذا أهم هذه المواصفات التي تؤهل هذه المنطقة لتكون على رأس اهتمامات أطراف كثيرة ؟

يمكن جمع هذه السمات تحت إطار الموقع الجغرافي لأن النظرة الأولى لخريطة العالم تبين بوضوح مدى خصوصية موقع هذه المنطقة ، فهي:

- على شكل منطقة شبه مغلقة من الجهة الشرقية والغربية، يمثل البحر المتوسط فضاء ضيقا بحيث نجد قارة أوروبا شمالا و قارة إفريقيا جنوبا و قارة آسيا شرقا ،الكل يشارك بقسط وافر على ضفاف هذا البحر الذي تقدر مساحته ب 2,5 مليون كلم مربع فقط ، البحر الأبيض المتوسط هو عبارة عن بحيرة له منفذ واحد في الجهة الغربية يربطه بالمحيط الأطلسي ، وهذا المنفذ عرضه حوالي 15 كلم لا غير، أما في الجهة الشرقية فقد تم ربطه بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس التي تم فتحها سنة 1869م هذا التقارب والتواصل الجغرافي جعل من المنطقة منطقة حضارية وهذا عبر التاريخ البشري الطويل[1] ، فإن سهولة الاتصال بالإضافة إلى مساحتها الصغيرة جعل من سكان هذه المنطقة تعيش في تواصل واحتكاك مستمر مما أنتج لنا أعظم حضارات البشرية والتي كانت تأتينا دائما من على ضفاف هذا البحر ، أنظر الخارطة

[1]- اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ،2012/2011.ص: 56.

التالية:

خارطة تمثل : الجغرافيا السياسية للمتوسط

المصدر :مجلة أحداث دولية على الموقع التالي :

http://www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm

المطلب الثاني : الثقل الاستراتيجي للمتوسط :

شكّل البحر المتوسط مجالاً حيوياً هاماً في قلب العالم القديم والحديث واخذ اسمه "المتوسط" من موقعه الاستراتيجي الهام بمعناه الشامل كمجال للنقل والانتقال والتواصل وبالتالي كمجال للحروب والهجمات والسرقات البحرية أيضاً إضافة إلى مجاله البيئي وثرواته السمكية والطبيعية[1].

ويرتبط الثقل الاستراتيجي للمتوسط بارتباطه بالنزاعات الدولية والمعضلة الأمنية الموجودة فيه فقد كان للتحولات البنيوية العميقة المادية و اللامادية التي مست الترتيب العالمي بصفة عامة والترتيب الجهوي المتوسطي على وجه الخصوص منذ بداية التسعينات، التأثير المباشر وغير المباشر على بنية العلاقات بين دول الحوض وخارج الحوض[2].

وللمنطقة معطى الجيو/ستراتيجي،فهي كما لاحظنا منطقة تتوسط العالم كله ، ومنطقة تزخر بخيرات كثيرة مما جعلها تستقطب اهتمام كل القوى المتصارعة على الساحة الدولية . فهي اليوم كما كانت عبر التاريخ منطقة تنافس و صراع مستمر بين أهم فواعل النظام الدولي ، انظر الخارطة التالية :

[1]- يمينة بعطيش ،**البعد الأمني في العلاقات الاورو متوسطية** ، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية . جامعة الجزائر3-2010.ص: 67.

[2]-زكريا، جاسم محمد، **أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية**، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة،29-30 افريل2008.ص: 12.

خارطة تمثل الثقل الاستراتيجي للمتوسط

المصدر: المتوسط الثقل الإستراتيجي والمكانة الإقتصادية على الموقع التالي : http://3.bp.blogspot.com/-4/s1600/europe-political-map.gif

الفرع الأول : المفهوم ألأممي لأمن المتوسط:

نقصد ما هي رؤية الأمم المتحدة بحسبانها المنظمة العالمية الأم المسئولة عن الأمن والسلم الدوليين؛ لموضوع الأمن في هذه المنطقة الإستراتيجية الأكثر حرارةً في العالم أجمع؛ وقد تجلى موقفها بالقرار الأممي رقم 52 / 43 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة . تحت عنوان تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . بالجلسة العامة رقم 67 في التاسع كانون الأول/ديسمبر 1997؛ وهذا نصه :إن الجمعية العامة[1]،إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع، بما فيها القرار 51 / 50 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1996، وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في

[1]-للمزيد انظر القرار رقم 52 / 43 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالجلسة العامة رقم : 679 كانون الأول/ديسمبر 1997.

تدعيم وتعزيز السلام والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإذ تضع في اعتبارها جميع الإعلانات والالتزامات السابقة وجميع المبادرات التي اتخذتها البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية والمنتديات المختلفة التي عقدت مؤخرا بشأن مسألة منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإذ تعترف بأن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يتجزأ وبأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان هذه المنطقة بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوبها سيسهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة.

الفرع الثاني: المفهوم الأوروبي الإستراتيجي للأمن في المتوسط :

يقترن المفهوم الأوروبي الإستراتيجي للأمن بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار دائمة، وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة.

ويتسم المفهوم الأوروبي الإستراتيجي للأمن في المتوسط عموما بالتعقيد، حيث إن المتفحص للسياسة الأمنية الأوروبية اتجاه المتوسط يمكنه ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي يعمل على[1] :

1. الحد من الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، لاسيما أن عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الأوروبي قد وصل عام 2005 إلى 14 مليون، ويصل معدل الزيادة السنوي للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في أوروبا إلى حوالي 1.5 مليون مهاجر هدفهم الاستقرار والبحث عن حياة أفضل.
2. محاربة الإرهاب، لا سيما أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات إرهابية، مثل تفجيرات مدريد ولندن.
3. نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.

[1]-محمد سمير عياد، **السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل**، مرجع سبق ذكره ص : 13.

4. نشر المبادئ والقيم الأوروبية، خاصة ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.
5. حل إشكالية الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص وخارطة الطريق، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن حوض البحر الأبيض المتوسط.
6. تفعيل سياسة الجوار الأوروبية مع الدول العربية-المتوسطية بشكل خاص، والدول العربية بشكل عام.
7. استمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية.
8. شمولية المفهوم الأوروبي للأمن، حيث إنه يمتد ليشمل الأمن السياسي، والاقتصادي، والمالي، والاجتماعي، والثقافي، وعليه يلاحظ أن إعلانات الشراكة الأوروبية المتوسطية ابتداء بإعلان برشلونة عام 1995 وانتهاء بإعلان دبلن عام 2004 تؤكد على وجود أبعاد أمنية مختلفة تعمل الدول الأوروبية على تحقيقها.

الفرع الثالث : البعد الاقتصادي للمتوسط :

يعتبر البحر ألأبيض المتوسط فضاء اقتصاديا بامتياز عبر التاريخ، رغم اكتشاف العالم الجديد إلا أن الكثير من العوامل ساهمت مجددا في تنظيم ألأهمية الاقتصادية للبحر ومن هذه العوامل الحركة الاستعمارية وشق قناة السويس التي زادت من أهمية البحر على المستوى الاقتصادي والعسكري، وقد أصبح المتوسط المعبر ألأسرع والأسهل لحاملات النفط ونقل المسافرين. كما أصبح أهم ممر تجاري في العالم انطلاقا من شرق أسيا في المحيط الهادي عابرا المحيط الهندي عند ميناء سنغافورة ليجتاز البحر ألأحمر. باب المذنب، قناة سويس، وعبر مضيق جبل طارق نحو أوربا والأمريكتين.

هذه ألأهمية جعلت من الحوض محطة أطماع القوى الكبرى من خلال التنافس الدولي وذلك رغبة للاستفادة من المزايا التي يقدمها الفضاء المتوسطي.

وللمتوسط مكانة اقتصادية مميزة ،فهي من جهة سوقا مفتوحا ومربحا جدا وهذا بالنظر إلى الكثافة السكانية التي تقيم في هذه المنطق والتي تقدر بحوالي 450 مليون نسمة حوالي ثلثي هذا العدد تقطن الضفة الجنوبية للبحر[1] ، مع العلم أن هذه الدول كلها تعتبر دول مستهلكة ، كما يمكننا أن نضيف إلى هذا عدد معتبر من السواح.

وله من الثروات الطبيعية الهائلة التي نجدها في كثير من دول المنطقة ، فالصناعة العالمية تعتمد كثيرا على بعض ثروات هذه المنطقة ولا تستطيع الاستغناء عنها ، فيكفي أن نذكر البترول و الغاز اللذان يعتبر عصب الحياة اليوم ، فإننا نجد أكثر من احتياجات العالم مصدرها هذه المنطقة،مع إضافة منطقة الشرق الأوسط بحكم التشابك والتداخل الذي يطبع سكان المنطقة.

وبالنسبة للدول المتوسطية فإن للبحر الأبيض المتوسط دوراً هاماً في اقتصاد الدول الساحلية، وأصبحت قطاعات الاقتصاد الخاصة بالبحر المتوسط اليوم محركاً هاماً في اقتصاد دول المنطقة، مع إمكانات هائلة للإبداع والازدهار المستدام والشامل، وترافق الفرص الاقتصادية التي يوفرها البحر الأبيض المتوسط مع الحاجة المتزايدة لإدارة تحترم نظمها البيئية، وتستطيع الحفاظ على قيمتها وتزيدها مع الزمن، فغالباً ما يؤثر التحول المستدام للقطاعات الاقتصادية على صحة النظم الايكولوجية، مثل مصائد الأسماك والسياحة الساحلية، بالإضافة إلى التأثير على تطوير أنشطة نظيفة ومتقدمة تقنياً كالطاقة المتجددة، تمثل فرصًا هامة للابتكار والعمالة لصالح جميع دول البحر الأبيض المتوسط. كما تعتبر السياحة جزء هام من اقتصاد المنطقة، بسبب مناخها وشواطئها ومدنها ومواقعها التاريخية[2].

---

[1]- مصطفى بخوش ، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط** ، من أعمال الملتقى الدولي:"الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق" ، جامعة قسنطينة،29-30 افريل2008.ص: 6.

[2]- فهمي المكاوي ، **أوروبا والبحر المتوسط** ، السياسة الدولية ، مصر، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ،العدد 120 ، أفريل 1999. ص: 77.

المبحث الرابع : تفسير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه الفضاء المتوسطي :

كنا قد تناولنا فيما سبق تطور مفهوم الأمن والنظريات المرتبطة به دون إسقاطها على واقع الظاهرة المدروسة، وكما نعلم أن الوظيفة التي جاءت بها جلّ نظريات العلاقات الدولية هي خاصية : "الفهم ، التفسير، والتنبؤ".

لذلك سنحاول في هذا المبحث فحص لفرضيات المقاربات النظرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية بإسقاطها على واقع الدراسة وهي : "الواقعية الجديدة أو البنيوية، الليبرالية الجديدة أو المؤسساتية ، والبنائية" ، بتفسير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه الفضاء المتوسطي ، معتمداً بذلك على ما يسمى بمستويات التحليل والمقاربات النظرية ، وهي مجموعة من الفرضيات التي تبني عليها نظريات العلاقات الدولية تصوراتها على الواقع الدولي ، وبذلك سنختبر إمبريقيا مدى قدرة المقاربات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية على تفسير موضوع الدراسة.

المطلب الأول : المقاربة الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المتوسط :

تجد الواقعية الجديدة البنيوية، قوتها التفسيرية في فحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي،هذا النسق بالنسبة للنظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية هو عالم فوضوي **Anarchy**" بسبب غياب سلطة فوق قومية تحتكر امتلاك الشرعية واستعمال العنف المادي فيه، بهاذ يدفع جميع الدول للاعتماد على

ذاتها **Self Help** "لضمان أمنها، بمعنى أن تأثير النسق الدولي هو السبب في اتخاذ الدول سلوكيات معادية وتقديس المصلحة الذاتية كوسيلة إستراتيجية للبقاء[1].

إن هذه المقدمة البسيطة توضح لنا الفرضية المركزية للنظرية الواقعية الجديدة وكيف تفسر سلوكات الدول في النسق الدولي ، التي تنطلق من التحليل النسقي التنازلي أي تأثير بنية النسق الدولي الفوضوي على سياسات وسلوكيات الدول Top-Down Approach *، وبذلك فإنه إذا أسقطنا هذه الفرضيات على واقع دراستنا نستنتج ما يلي :

الفرع الأول : أولوية المصلحة الأوروبية على المرجعية المتوسطية :

هيمنت المقاربة الأمنية في تحليل العلاقات الأورومتوسطية بعد بروز التهديدات الأمنية الجديدة، فمعضلة إستتباب الأمن بالنسبة للدول الأوروبية لم تعد مرتبطة فقط بالخوف من الحروب الدولية، ولكن أيضا بالخوف من الحروب الداخلية للدول المجاورة وانتقال تهديداتها الداخلية خارج حدودها الإقليمية، ولقد كان الأمن من اللبنات الأساسية في التعاون المتوسطي منذ حوار 5+5 والحوار المتوسطي مع الناتو.

وانطلاقاً من هذا التصور الجديد للتهديدات الأمنية الجديدة سعى للاتحاد الأوروبي لتحقيق أمنه عن طريق أولوية المصلحة الأوروبية على المرجعية المتوسطية، وهذا جلي في مشروع برشلونة القائم

---

[1]-رابح زغوني ، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية : فحص للمقتربات النظرية** ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2008.ص : 21.

*-تنطلق النظرية الواقعية الجديدة **لكينث والتز** من مستوى تحليل بنية النسق الدولي المتسم بخاصية الفوضى وفي ظل هذه الفوضى ولغياب سلطة فوق قومية ترعى مصالح الدول فان المصلحة الأولى للدولة هو البقاء والحفاظ على أمنها باعتمادها على ذاتها، وتحاجج الواقعية بأن الدول التي تتجاوز هذا المنطق النسقي يترتب عن سلوكها نتائج وخيمة قد تصل إلى فقدانها استقلالها أو حتى وجودها المادي ، ويشرح ذلك أحد أعمدة الواقعية وهو **روبرت جرفيس Robert Jervis** بقوله : "تدفع الدولة ضمن الشروط الفوضوية والتنافسية للعلاقات الدولية نحو محاولة تعزيز تحكمها في النسق الدولي ، وهي إذا ما أخفقت في هذه المحاولة ، فإنها ستتحمل مخاطر أن تقوم الدول الأخرى بزيادة قوتها النسبية ، وبذلك تضع وجودها أو مصالحها الحيوية في خطر"، وللمزيد انظر : رابح زغوني ، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية : فحص للمقتربات النظرية** ، مرجع سبق ذكره ص : 22.

والداعي إلى ارتباط الأمن بالأبعاد الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية ، من قُبيل أن التعاون أو إقامة روابط اقتصادية حقيقية مع الضفة المتوسطية هي وسائل للاستقرار الأمني[1].

وتكمن الإستراتيجية البرغماتية للإتحاد الأوروبي في علاقته مع دول جنوب المتوسط في إستتباب أمنه عن طريق الشراكة "بمعنى استعمال الاقتصاد كذريعة و وسيلة لضغط على دول جنوب المتوسط ويتم ذلك عن طريق "**سياسة المشروطية : المزيد مقابل المزيد**" مثال: حراسة الحدود من طرف دول جنوب المتوسط وعدم تصديرها للمهاجرين الغير شرعيين يقابله دعم اقتصادي أوروبي، وكان الهدف الأساسي من ذلك هو حفظ أمن الإتحاد ووقف تصدير مختلف التهديدات الأمنية الجديدة.

ويعزز هذا التصور ما جاء في الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي الموقعة سنة 2003 بحيث ترى أن: "**في مصلحة أوروبا أن تكون الدول على حدودها محكومة جيدا**"[2]، وبتهميش أوروبا لحدودها يعني مزيداً من تدفق التحديات الأمنية بأشكالها المتنوعة (الهجرة بأنواعها ، الجريمة المنظمة ، الإرهاب الدولي) خاصة أن الأمن تحول من إطاره العسكري إلى إطاره المدني وعدم اقتصاره على التهديدات العسكرية ، وأن هذه التهديدات مركبة مع الأمن الأوروبي ومرتبطة به بحكم القرب الجغرافي وهنا نتساءل هل يا ترى إذا كانت حدود الاتحاد الأوروبي غير مرتبطة مع تخومه الجنوبية للمتوسط أكان يعمل بإستراتيجية الشراكة والتعاون مع دول المتوسطية؟.

والملاحظ لشأن العلاقات الأورومتوسطية يلاحظ أن التحدي الأمني يطغى على بناء العلاقات بين الضفتين وكرهان أساسي خاصة بعدما أصبح مفهوم الأمن واسعا ، ويعد في حد ذاته الهدف الأول والدائم للسياسة الخارجية لأي دولة من منظور واقعي ، وهنا يتساءل "**ريمون أرون Raymond Aron**"

[1]- عبد النور بن عنتر، **الدفاع الأوروبي والأمن العربي**، شؤون الأوسط، ع:65 ،1997، ص :4.

[2] **-Stratégie européenne de sécurité . Bruxelles ; le 12 / 12 / 2003 .**

أحد رواد الفكر الواقعي الجديد :"ما لهدف الأول الذي تسعى مصالح كل الدول لتحصيله ، يجيب ريمون أنه الأمن"[1]، إذا فالهدف الأساسي هنا بالنسبة للشراكة الأورومتوسطية من جانب الإتحاد الأوروبي هو تحقيق أمن القارة من التهديدات الجديدة التي يصعب مواجهتها بشكل فردي.

الفرع الثاني: زيادة قوة الاتحاد الأوروبي والاعتماد على ذاته Self Help في ظل نسق دولي فوضوي Anarchy كوسيلة لتحقيق الأمن في المتوسط :

إن فضاء المتوسط يقع ضمن الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية ، والمتنافس عليها دوليا و ترتب على هذا التنافس سياسات أمنية متعددة في المنطقة تصل إلى حد التداخل أحيانا ، وأنتج بذلك حالة من الفوضى ، لتأثير بنية النسق الدولي على استقرار المنطقة المتوسطية ، فمنذ الحرب العالمية الثانية تواجدت دول غير متوسطية فاعلة في المتوسط ونقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الأسطول السادس عام 1948 والاتحاد السفياتي بأسطوله الخامس عام 1965 المعروف "بالإسكادرا Eskadra، وسبب هذا الإنزال العسكري الغير متوسطي راجع إلى أن الدول المنافسة على الحوض الغير الأورو-متوسطية لا ترضى أن ترى علاقات أورومتوسطية قوية ومبنية على مؤسسات وظيفية حكومية ، لأنها حسبها يؤدي هذا الى سيطرة على بحر حيوي يربط بين أهم المحاور وتستفيد منه كل الدول[2]، لهذا فإن الدول الفاعلة الغير متوسطية تسعى إلى إضعاف الشراكة الأورومتوسطية، مما جعل الاتحاد الأوروبي يعمل في إطار الاعتماد على الذات Self Help وزيادة قوته الأمنية والبحث عن قوة دفاعية وأمنية منفصلة على المضلة الأطلسية ، وذلك لمستجدات جديدة ظهرت في الواقع الدولي مع مطلع 2010 وبداية بالحراك العربي الذي أشعل التنافس بين هذه الدول الكبرى على منطقة جنوب المتوسط (التدخل في ليبيا في

[1]- كريم مصلوح ، **التعاون والتنافس في المتوسط** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان، 2013. ص : 51.

[2]- مصطفى بخوش، **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص: 18.

سوريا ...) ، وثانيها في الدول الغربية في حد ذاتها حيث كانت فيما سبق كتلة غربية موحدة أضحت بوادر التصدع تفرض نفسها في الواقع الدولي مما يحتم على الإتحاد الأوروبي الاعتماد على ذاته لتحقيق أمنه ومن بين بوادر التصدع نجد ما يلي :

1. أولها[1] : في وصول دونالد ترامب إلى رئاسة أميركا، ليبدأ التصدع في العلاقات الأورو-أطلسية. فالرجل متقلب المزاج، وأثبت نوعاً من التهور في تعاطيه مع قضايا إستراتيجية، فضلاً عن وضعه المصالح الأميركية فوق كل اعتبار، ما يعني تضحيته بمصالح حلفائه الأوروبيين، وإنْ سار على خطى أسلافه، لما طالب الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف الأطلسي رفع ميزانياتها الدفاعية، لتحمّل جزءٍ من عبء الأمن الأوروبي، ولتخفيض المجهود الإنفاقي الأميركي.
2. وثانيها[2] : الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، والذي سيصبح فعلياً بداية من جانفي2020، لتسقط العقبة المحلية الأساسية أمام الدفاع الأوروبي، فطالما عارضت بريطانيا، صاحبة أكبر ميزانية عسكرية في أوروبا، الدفاع الأوروبي، رافضة بشكل مطلق فكرة جيش أوروبي.

المطلب الثاني : المقاربة الليبرالية الجديدة لتفسير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المتوسط :

تنطلق النظرية الليبرالية الجديدة أو المؤسساتية من فرضية مفادها أن الفوضى الدولية التي أنتجتها الدول يمكن التغلب عليها بإستراتيجية الاعتماد المتبادل وتكمن في خلق مؤسسات فوق حكومية

[1]-عبد النور بن عنتر، **الدفاع الأوروبي الموحد**، مجلة العربي الجديد، على الموقع التالي : https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/11/17/ ، شوهد يوم 17-02-2018.

[2]-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

تتخلى الدول فيما بينها على بعض من سيادتها اتجاه هذه المؤسسات ، وقد تعاظم دورها في زمن العولمة "من الحفاظ على البيئة الداخلية للفواعل النسقية إلى التأثير في الأمن الدولي".

وتنطلق الفرضية المركزية لليبرالية الجديدة أو المؤسساتية في تحليلها لسلوك الدول في النسق الدولي من **مقاربة تصاعدية Down-Top Approach** "، بمعنى أن الأفراد والمؤسسات الداخلية للدولة سواء رسمية وغير رسمية كجماعات الضغط لها تأثير في تحقيق البقاء والأمن على مستوى النسق الدولي ويتحقق الأمن حسب النظرية الليبرالية المؤسساتية بالاعتماد **المتبادل المركب "Complexe Interdépendance "** بين الدول، أي تشكل الدول فيما بينها جماعة أمنية كما حدث للإتحاد الأوروبي في بداية نشأته.

وفي موضوع دراستنا يمكن إسقاط فرضيات نظرية الليبرالية الجديدة المؤسساتية عن موضوعنا لنستنتج ما يلي :

الفرع الأول : نحوى تكامل أورو-متوسطي في شقه الأمني :

تدعو الليبرالية الجديدة أو المؤسساتية إلى إقامة روابط اقتصادية لتحقيق الأمن الجماعي بين الدول ، وفي المتوسط فان مشروع الشراكة الأورو-متوسطية في حقيقته، يعكس بدوره مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الاستراتيجي، حيث انتقلنا من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري، إلى تصور أكثر تعقيدا(توسعا) عن الأمن الإنساني. فالأمن من هذا المنطلق، لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار. فتكون بذلك الشراكة آلية لتحقيق أمن جنوب شمال المتوسط، على الأقل من الناحية المبدئية، كون أن هذه الشراكة الأورو-متوسطية تعكس بشكل أو بآخر مركزية المقاربة الاقتصادية التي تؤكد على الآثار الإيجابية

المترتبة عن الانفتاح للتبادلات التجارية والمالية على النمو الاقتصادي[1] فهل هذه المقاربة الاقتصادية للاعتماد المتبادل في إطار الشراكة المتوسطية كفيلة بتحقيق ذلك؟.

للإجابة على هذا السؤال لابد أولا من تقصي هيكلية مؤسسة الاتحاد الأوروبي في حد ذاته فهو كعملاق اقتصادي وجغرافي تم وضع إمكاناته الاقتصادية تحت تصرف إدارة جماعية في إطار عملية تكامل واندماج، هي الأرقى من نوعها في تاريخ البشرية، لكنه عجز عن نقل هذه التجربة واستنساخها في بعدها السياسي والعسكري ، ذلك أن مشكلته تكمن في داخله بتعارض سياساته الداخلية وأحيانا تضاربها، هذا ما جعله ينعكس سلبيا على تحقيق الأمن في المتوسط، فلو فرضنا أن الاتحاد الأوروبي قد توصل إلى تكامل على مستوى الشق العسكري والأمني كيف سينعكس على مستقبل الأمن في المتوسط؟ ، مع العلم أن الإتحاد الأوروبي عكس الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية يستخدم القوة اللينة والدبلوماسية النشطة في سياسته الخارجية.

لذلك فإن تحقيق الأمن في المتوسط من وجهة نظر الليبرالية الجديدة لابد أن يمر عبر تحقيق المصلحة المطلقة والاعتماد المتبادل الذي يساعد على حل المشكلات العسكرية للأمن، وذلك بدخول دول حوض المتوسط في علاقات لا تقتصر فقط على الجوانب التجارية والتبادل التجاري وإنما تتعداها لتشمل الجوانب البشرية والتهديدات المشتركة ، بل حتى إقامة مؤسسات مستمرة في الزمن ومشتركة ويتساوى فيها المعنيون بالأمن الإقليمي[2].

[1]- مصطفى بخوش، **الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، العالم الاستراتيجي،ع: 2،2008. ص:23.

[2] - Aomar Baghzouz, **Le partenariat Euro-Mediterranean et les enjeux de sécurité : Globalisme et Spécificité Maghrébines ,** La Méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation, ALGER : CREAD, (2003) P. 111

إلا أنه في واقع الحال نجد أن الاتحاد الأوروبي، الذي يقدم نفسه كشريك في المتوسط أو على الأقل يُقدَم باعتباره قوة معيارية في المتوسط، بدأ يفقد بريقه السياسي على الساحة الدولية. فتحركه إزاء الحراك العربي جاء متذبذبا ومحكوما بهاجس الهجرة، حيث تفاجئ وارتبك أمام التحولات داخل تخومه العربية المتوسطية.

الفرع الثاني: السلام الديمقراطي " Democratic Peace " والأمن الجماعي" Collective Security كآلية لتحقيق الأمن في المتوسط:

أ. **السلام الديمقراطي "Democratic Peace"**: ترى المقاربة النظرية لليبرالية الجديدة أن الدول الديمقراطية لا تتصارع فيما بينها ، و أن نشر الديمقراطية والحكم الراشد هو الذي يحقق الأمن ، وفي حالة الإتحاد الأوروبي فإن سياسة المشروطية **"سياسة المزيد مقابل المزيد"**، المزيد من الديمقراطية مقابل مزيد من المساعدات الاقتصادية لدول الجنوب المتوسط كان هدفها الاستراتيجي الأول هو تحقيق الأمن الأوروبي ، ولم يكن هدفا قيميا يسعي إليه الاتحاد في حد ذاته، بل كان آلية ووسيلة لمواجهة التهديدات الأمنية الناعمة النابعة من جنوب المتوسط -وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، وأمن الطاقة - ودافعا وراء مبادرات الاتحاد الأوروبي تجاه تلك الدول كجزء من منهج متكامل للتعامل مع تلك التهديدات. فقد واجه الاتحاد، في سبيل الاستجابة لتلك التحديات، معضلة كبرى بين هدفين لكل منهما مردوده الأمني بين الترويج للديمقراطية بحسبانها حلا طويل الأمد لتحقيق الأمن في المتوسط، والحفاظ على الاستقرار السياسي في دول جنوب المتوسط بالإبقاء علي علاقات صداقة وتحالف مع الأنظمة في دول جنوب المتوسط كشريك رئيسي في مواجهة تلك التهديدات.

وعقب الحراك العربي التي شهدته المنطقة، لم تختفِ مصالح الاتحاد الأمنية، بل زادت حدتها علي نحو قوّض من دوره في الترويج للديمقراطية في المنطقة. واستمرت تلك المصالح واضحة في العلاقات

الأورو-متوسطية لتظل محددا لمراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه جنوب المتوسط عقب الحراك العربي[1].

ب. **الأمن الجماعي"Collective Security"**: تخبرنا الجغرافيا أن ساحة المتوسط تتميز بانفصالها على المجالات الحيوية المتميزة بعضها عن الأخر ، كما تتميز ساحة التكامل والأمن أيضا المشتركة في المتوسط بكونها ساحة بحرية وليست ساحة برية وهذا ما يجعل تحقيق الأمن الجماعي في المتوسط صعب إن لم نقل مستحيل، كما أنه لو قارنا فرضا بين إنشاء جماعة أمنية في المتوسط بالجماعة الأمنية الأطلسية والمتمثلة في حلف الشمال الأطلسي فإن المادة الخامسة التي تحدد أن أي هجوم على دولة عضو في الميثاق يعني هو الهجوم على كل دول الحلف[2]، وهو عماد الدفاع الجماعي لكل الحلف، وهنا قوة الترابط المؤسساتي للحلف الأطلسي عكس دول جنوب شمال المتوسط التي فعّلت الشراكة الاقتصادية في إطار مشروع برشلونة إلا أنها عجزت بنقله أمنيا وسياسيا .

يبدو أن مناقشة فرضيات النظرية الليبرالية الجديدة وتفسيرها للسياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي اتجاه تخومه المتوسطية، تقودونا إلى القول أن السياسة الأمنية المتوسطية للإتحاد لا تزال غير ناضجة ولنسيبتها في كل الحالات. إذ يشكل بلوغ هذه الشروط الفرضية تأثيرا في كل السياسات الأورومتوسطية والأوروأطلسية المتوسطية ،فإذا ما أردنا فعلا خلق جماعة أمنية في المتوسط بمؤسسات تنفيذية، لابد أن نتساءل أولا : هل يمكن للإتحاد أن يساهم في تحقيق السلام في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي؟. وبناء قيم أساسية مشتركة للنخب في جميع دول الحوض؟. ، وهل لدول الحوض الجنوبية القدرة على توقع

[1]- جويدة حمزاوي ، **سياسة الجوار الأوروبية : نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 471، ماي 2018، ص : 131.

[2]- **الميثاق الأطلسي**، الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، على الرابط التالي: https://www.un.org/ar/sections/history-united-nations-charter/1941-atlantic-charter/index.html

سلوك دول الإتحاد وتوثيق الإحساس بالانتماء إلى مجال نفسه؟. ، وهل يمكن التخلي عن بعض من سيادة الدول في سبيل الدخول في مؤسسات فعلية تذوب فيها حدود دول الحوض؟.

هذه الأسئلة ستدفع بمن سيأتي بعدنا لفتح باب البحث للإجابة عنها فهي جديرة بالبحث إذا ما أردنا الوصول إلى كيفية تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة المتوسطية بنظرة مستقبلية وفق تحليل المقاربة الليبرالية الجديدة.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية "Constructivism" لتفسير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المتوسط:

إن البنائية كنظرية اجتماعية للسياسة الدولية ترى أن الدول هي فاعل اجتماعي وبذلك فإن النسق الدولي هو بناء اجتماعي و الفوضى هي من صنع الدول ، عكس الواقعية البنيوية التي ترى بأن النسق الدولي فوضوي كحتمية مطلقة ، هذه المسلمة المركزية للنظرية البنائية تُفضي إلى تحول الفرضية المركزية من تأثير بنية النسق الدولي عند أنصار النظريات العقلانية " الواقعية والليبرالية" إلى فرضية التصور الاجتماعي " المعايير Norms والهوية Identity " ، والتي تعرف بأنها التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم للدولة في النسق الدولي، فماذا تخبرنا فرضيات النظرية البنائية على موضوع دراستنا وكيف تفسر سلوك الإتحاد الأوروبي اتجاه الفضاء المتوسطي؟.

الفرع الأول: تحقيق الأمن المجتمعي في المتوسط المفارقة الهوياتية وتعدد المصالح:

تخبرنا فرضيات النظرية البنائية أن السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي اتجاه تخومه الجنوبية للمتوسط تقوم على نزعة جيوهوياتية واضحة تميز بين الحدود والمركز، (وهنا تشترك البنائية مع نظرية التبعية) ، والحدود هي دول متنوعة تجمعها ميزة الحدود ، وقامت هذه السياسة أيضا على مقاييس

أوروبية للتعاون ، بل وللإصلاح ، ويمكن تفسير ذلك بكون الحدود الأوروبية المتوسطية مشتتة ، فلا يمكن لها إلا الاستناد إلى ما يقدمه القطب المركزي "بمعنى تبعية دول جنوب المتوسط إلى ما تمليه عليهم مصالح الإتحاد الأوروبي بوصفه صانع السياسة الأمنية في المتوسط وكونه قوة معيارية فيه"، وحسب الخبراء والباحثين أن هدف السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي اتجاه المتوسط من وجهة نظر بنائية هو إعادة بناء مدركات جديدة تختفي فيها الريبة والشك وعدم الثقة بين دول الحوض.

لذلك فإن الاتحاد من خلال سياسة الجوار يهدف إلى صناعة جيران في حدوده الجنوبية للمتوسط، هؤلاء لم يتم وصفهم بالأعداء ، ولكن لا يتشابهون بتاتا مع أعضاء الإتحاد الأوروبي هويتهم الأمنية في بداية التشكل والهدف من كل هذا تحقيق الأمن الأوروبي عن طريق أمن جيرانه في جنوب المتوسط ، حيث تؤكد الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي 2003 ذلك: **"إن تطوير دائرة من الدول محكومة جيدا، حيث تستطيع اقتسام علاقات انتماء وتعاون معها ، في شرق الاتحاد الأوربي وعلى حدوده الجنوبية للمتوسط"**[1].

وترتكز السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي اتجاه المتوسط على الأوجه المختلفة للأمن، وتنطلق مما يدعوه الباحثين ب "**الأمن المركب**" ، أي وجود قاسم مشترك في تحليل أمن مجموعة من الدول، وهذه النظرة البرغماتية للحفاظ على الأمن الأوروبي لم تجدي في ظل السياسة الأمنية الأوربية المتأثرة بالانفتاح الفكري غير المحدود، فمثلا العمليات الإرهابية التي شهدتها الدول الأوربية مؤخرا والمجتمعات الليبرالية الغربية بصورة عامة ، لم تعد تُسند إلى فواعل وافدة، ولكن إلى أشخاص ينتمون إلى المجتمعات الغربية، ولكن يحتفظون بأصولهم التي تمثل ثقافات دخيلة وخاصة ما تعلق بالثقافة الإسلامية، وقد كان الانعكاس المباشر لذلك هو صعود أحزاب اليمين المتطرف في الدول الأوربية، فلقد حظي مفهوم أسلمة أوربا بنقاش

[1] - **Stratégie européenne de sécurité . Bruxelles ; le 12 / 12 / 2003 .**

واسع في الأدبيات اليمينية في الغرب وهو ما يعني أن المسلمين الذين يمثلون حضارة دونية يحصلون على المزيد من التغلغل والنفوذ بما يكفي لتشكيل تهديد حقيقي[1]، في ظل الانفتاح الاقتصادي والثقافي العالمي على الآخر، الذي تفرضه عمليات العولمة الجارية على نطاق واسع، وتزايد عدد المهاجرين وتدفق اللاجئين بسبب التدخلات الخارجية للدول الغربية، وطالبي العمل المنتمين إلى أقليات قومية ودينية وعرقية مختلفة، بما أدى إلى تنوع وتعددية ثقافية في المجتمعات الأوروبية، في سياق كهذا، لم يعد ينظر إلى المهاجرين فقط كمصدر تهديد لفرص العمل ولدولة الرفاه في أوروبا، ولكن **كمصدر تهديد للهوية والثقافة الوطنية الأوروبية** أيضاً،وأضحت فئات واسعة من المجتمع الأوروبي تتجه نحو إظهار مزيد من عدم الثقة، وحتى العداء تجاه الأجانب وثقافتهم وقيمهم، التي أصبح ينظر إليها كثقافات غريبة تضفي مزيداً من التحدي على التماسك الوطني، والثقافة الوطنية وطريقة الحياة المحلية.

الفرع الثاني: نقل تجربة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع إلى جنوب المتوسط هل يمكن تحقيق ذلك؟ :

هل يمكن مستقبلاً وفي إطار الشراكة الأورومتوسطية الحديث عن خلق مؤسسة دفاعية أمنية أورو-متوسطية؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من مناقشة عناصر الهوية الأمنية في المتوسط ، ويلاحظ أن عناصر هذه الجماعة شبه مفقودة ، ويرى الكثير من الخبراء والباحثين في مجال الأمن المتوسطي انه لا توجد جماعة أمنية موحدة في المتوسط لوجود إسرائيل في قلب المعادلة الأمنية وسببا في فشل كل السياسات

[1]-حوسين بلخيرات ، **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2017. ص: 12.

الإقليمية ومنها الأورومتوسطية وعلى منتدى الحوار المتوسطي الأطلسي، ويضع **كارل دويتش** K.Douitch شروط لبلوغ حالة الجماعة الأمنية* وهي :

1. التطابق بين القيم الأساسية للنخب السياسية للدول المعنية.
2. الإحساس بالانتماء المشترك.
3. الثقة المتبادلة بين الشعوب والإحساس الجماعي We-feeling.-
4. إمكانية توقع سلوك الطرف الأخر وتصرف المعني حسب هذا التوقع[1].

فهل يمكن تحقيق ما جاء به **دويتش** على الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الأمني؟..

إن الإجابة عن هذا السؤال يقتضي تقصي الفرضيات الأساسية لنظرية البنائية فهي الكفيلة بالإجابة على هذا الإشكال من خلال النقاط التالية :

- سوء الإدراك أولا في العلاقات العرضية لدول جنوب جنوب المتوسط في حد ذاتها، ثم البينية "علاقة دول الضفة الجنوبية للمتوسط مع الإتحاد الأوروبي كشريك في المتوسط" : لنفهم ماذا نقصد بسوء الإدراك نوضح ذلك بمثال شائع لدى النظرية البنائية القائل بأن سوء الإدراك بين الدول يولد النزاعات، حيث يقول **ألكسندر وندت** A.Wandet :**"إن المسدس بين يدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده**

*- **تدل الجماعة الأمنية** على إحساس المواطن بـ"النحن" (We-feeling) مما يؤدي إلى خلق ثقة واعتبار متبادلين ويشكل ذلك جماعة (Community)، والتي تعني بصورة واضحة حسب KARL DEUTSCH في:

"A group winch, because of responsiveness and community has given up the military option in regard to their mutual interactions replacing it with dependable expectations of peaceful change"

[1]-كريم مصلوح ، **التنافس والتعاون في المتوسط** ، مرجع سبق ذكره. ص : 98-99.

بين يدي عدو، لأن العداء علاقة اجتماعية وليست مادية"[1] ، والملاحظ هنا أن وسيلة التهديد "المسدس" هي نفسها، إلا أن مدركات التهديد تختلف.

لذلك فإن علاقة الإتحاد الأوروبي بجيرانه المتوسطيين الجنوبيين يغلب عليها سوء مدركات التهديد ، أي أن ما يهدد أوروبا من وجهة نظر صانع القرار الأوروبي هي تلك التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من جنوب المتوسط وبذلك يتجه الإتحاد الأوروبي نحو أمننة *Securitization علاقاته بتخومة الجنوبية ، مما سيؤدي لا محالة مع مرور الوقت إلى تعرية الخطاب السياسي المعياري للإتحاد الأوروبي من كل صدقية، وبخاصة في ما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا وجيرانها، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية مُضاعفةً بذلك فرص اللااستقرار بدلاً من إتاحة الفرصة لبناء "جماعة جهوية للأمن والاستقرار".

- ثمّ إذا ما اعتُبر الاتحاد الأوروبي وجواره كما هو معرّف كمركب أمني Security Complex،من قبل **باري بوزان : "أي مجموعة الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية ارتباطاً وثيقاً فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعياً إلى أمن دولة بمعزل عن الدول الأخرى"**[2]، فعلى الاتحاد الأوروبي الذي يُقدّم نفسه على أنه مسئول عن الاستقرار في المحيط الداخلي والخارجي بوصفه قوة معيارية في المتوسط ضمان استقرار الجوار المتوسطي الذي يمثل ضرورةً لأمنه الداخلي، وواجبه نشر الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، لا أن يكون جزء في تأزم أوضاعه"الحرب على العراق، عدم الوصول إلى تسوية النزاع في سوريا، ولم شمل الفرقاء في ليبيا"

---

[1] - Alexander Wendt, "**Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics", in Mark (V.KAUPPI),** Paul (R. VIOTTY)," International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism", London, and Beyond, 3rd , Allyn and Bacon, 1999, p p. 450-451.

* - يقصد هنا بالتسييس أو أمننة **securitization** العلاقات الأورومتوسطية هي جعلها تتم عبر عملية خطابية لغوية مع دعم إعلامي كبير موجه إلى الشعوب الأوروبية لإضفاء عليها الطابع الأمني ويؤدي هذا إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة داخل دوائر صنع القرار في الاتحاد الأوروبي لترتيبات استثنائية و الغاية منها تأمين "الكيان" (المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة بها ، وخاصة مع موجة صعود أحزاب اليمين المتطرف والخوف من التهديد الأمن المجتمعي وانسلاخ هوية النسيج الأوروبي.

[2] -جويدة حمزاوي ، **سياسة الجوار الأوروبية : نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية** ، مرجع سابق،ص : 131.

- المفارقة الثالثة لعدم وصول إلى شراكة أورومتوسطية في بعدها الأمني من وجهة نظر بنائية : تتمثل في علاقة سوء الإدراك الأوروبي بالنظرية الديمغرافية حيث أن فهم المدركات الخاطئة للإتحاد الأوروبي سواء كالدول،مجتمعات ونخب، في كونه لا يريد أن يرى قوته البشرية ، خاصة من حيث العدد، تتراجع أمام تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط ،التي تشكل بنيتها السكانية هاجسا أمنيا حقيقيا، باعتبار أن البنية الشبانية للمجتمعات المتوسطية أخلّت بشكل خطير بتوازن النظامين الديموغرافيين بين ضفتي المتوسط.

إن هذا الاختلال يدرك على أنه تهديد للأمن المستقبلي للمجتمعات والأمم الأوروبية التي تعودت على التفوق الديموغرافي على أمم الجنوب المتوسطي، ففقدان هذا التفوق ولّد إحساسا لدى المجتمعات الأوروبية بتزايد خطر "الاقتحام" أو "الغزو" من طرف القادمين الجدد من الضفة الجنوبية للمتوسط، فأوروبا "العجوز" قلقة من حقيقة المعادلة الديموغرافية الجديدة في الجهة المتوسطية والتي أدت إلى تنامي الإحساس بالرعب والخوف بسبب زيادة الولادات عند الآخرين وعدم مراقبة تدفقاتهم الهجرية لذا برز إدراك لدى الفرد الأوروبي، إذ يصرح الأوروبيون : "بعد غزونا ، سوف يغرقوننا بسيل من الأطفال ، في وقت سوف يؤدي عقمنا المتنامي إلى اضمحلالنا وزوالنا".

أخيرا فإن المقاربة البنائية لتفسير السياسة الأمنية الأوروبية اتجاه المتوسط، تجد قدرتها التفسيرية في دور مدراكات سلوك الفاعل وهوياته التي تتشكل عبر عملية بيذاتانية اجتماعية كمتغير مستقل يؤثر على سلوك الاتحاد الأوروبي اتجاه تخومه الجنوبية للمتوسط، وهذه المدركات الخاطئة للإتحاد الأوروبي دائماً ما ترى بأن ما يهدد أوروبا هو القادم من جنوب حوض المتوسط، وبذلك أنتجت معها حالة من العداء الاجتماعي داخل المجتمعات الأوروبية للمسلمين والقادمين من جنوب المتوسط ، شكل بذلك مرض نفسي أُصطلح عليه في علم النفس بالإسلاموفوبيا، حيث يقيم الإتحاد الأوروبي تلازماً بين الإسلام من جهة

والمهاجرين والإرهاب من جهة أخرى، وطبعا فان هذا التلازم زائف بالأصل ينطوي على مفارقات وتناقضات لاشيء يخفيها غير العمومية والضبابية اللتين يوظف بهما لفظ "الإسلام" في ذلك الخطاب ،كل هذا أدى إلى أمننة Securitization السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي اتجاه الضفة الجنوبية للمتوسط ،لهذا فإن البحث عن سبل تحقيق الأمن في المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي من وجهة نظر بنائية لابد أن يمر عبر :

- ❖ أولا على الاتحاد الأوروبي أن ينزع من مدركاته القبلية أن ما يهدده هو القادم من جنوب المتوسط.
- ❖ وثانيها أن يعمل في إطار جماعي مع دول الجنوب أي عليه أن يخلق مركب أمني متوسطي تكون فيه الشواغل الأمنية جماعية ،وليس فقط كما يقول الدكتور **أمحند برقوق :"رغبة جعل دول الضفة الجنوبية مناوئة لسياسات أروبية حول الهجرة أو المخدرات ...إنها مسؤولية جماعية ....لأنه مصير مشترك و محتوم"** [1].

[1]- أمحند برقوق، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**، من محاضرات المعهد الديبلوماسي و العلاقات الدولية (وزارة الخارجية).

خلاصة الفصل الأول:

من خلال استعراض مختلف عناصر المحاور المشكّلة لموضوع الفصل الأول : تأصيل نظري لمفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة أمنية معيارية في المتوسط ، نصل إلى النتائج التي نوردها على النحو التالي:

- مفهوم الأمن : له ثلاث مستويات تحليلية للإحاطة بجوانبه المختلفة : أولها انه مفهوم مركب : بمعنى انه لا يمكن تعريفه منفردا أو فصله عن باقي أجزائه فهناك الأمن الوطني والإنساني والإقليمي والدولي وكلها مترابطة ارتباطا وثيقا فيما بينها،وثانيها هو ديناميكي غير استاتيكي: أي أنه يتطور عبر مختلف الأزمنة بحيث كانت الدراسات الأمنية في حقبة النظرية الواقعية يتم فيها تحقيق الأمن بالقوة العسكرية، والوحدة المركزية للدراسات الأمنية هي الدولة القومية، إلا انه تطور مع ظهور تهديدات جديدة فلم تعد الوسيلة التقليدية لتعريف الأمن التي تقتصر فقط على مركزية الدولة كفاعل موحد غير مجدية في عالم ما بعد الثنائية القطبية مما أدى إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن ليصبح يهتم بأمن الفرد. أما الثالثة فالأمن يبقى نسبي : بمعنى الأمن يبقى تحصيله نسبي بالنسبة للدول أبدا مطلقا لان تحقيق الأمن المطلق لدولة ما يؤدي إلى تهديد أمن الدول الأخرى.
- آدت التحولات البنيوية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع المحتدم بين الشرق والغرب واندثار القطبية الثنائية القيمية و الاديولوجية و صراعاتها الاستقطابية، إلى إعادة التفكير في جدوى بقاء أقوى منظمة أمنية دفاعية وهي حلف الشمال الأطلسي" North Atlantic Treaty Organization" لنهاية الغرض الذي أُنشئ لأجله وهو محاربة المد الشيوعي ،في هذا الوقت سعى الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسية إلى تشكيل هوية أوروبية للأمن والدفاع بعيداً عن تبعية الحلف الأطلسي ،

حيث فرضت الظروف الخارجية على الاتحاد الأوروبي أن يتطّلع إلى مهام اكبر لأنه أصبح بعد نهاية الحرب الباردة احد أقوى أقطاب العالم بعد تأسيسه.

- ❖ اعتبرت القضايا الأمنية من أهم التحديات التي تواجه مختلف دول حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، بسبب أن هذه الفترة تميزت بانتقال الصراع الإيديولوجي الذي كان محتدما بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السفياتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى البحث عن خلق العدو الضائع الذي فقد الغرب بوصلته الإستراتيجية بدون عدو جديد، وقد تمكن في ظرف وجيز من اصطناع هذا العدو الجديد الذي يتميز وبعكس التهديد الايديلوجي التقليدي " المّد الشيوعي" ، أنه تهديد حضاري وتاريخي وعقائدي على حسب قول "صامويل هنتغتون" ،فكان التهديد الجديد حسب الغرب هو جنوب المتوسط ليضمن له أولا : الإبقاء على المركب العسكري الصناعي،وتفادي تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية.
- ❖ لا يمكن إيجاد جماعة أمنية موحدة في المتوسط لوجود إسرائيل في قلب المعادلة الأمنية وسببا في فشل كل السياسات الإقليمية ومنها الأورومتوسطية وعلى منتدى الحوار المتوسطي الأطلسي، ويضع **كارل دويتش** K.Douitch شروط لبلوغ حالة الجماعة الأمنية وهي: التطابق بين القيم الأساسية للنخب السياسية للدول المعنية. الإحساس بالانتماء المشترك، الثقة المتبادلة بين الشعوب والإحساس الجماعي We-feeling، إمكانية توقع سلوك الطرف الأخر وتصرف المعني حسب هذا التوقع.

الفصل الثاني: السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي ضمن الترتيبات الأمنية الجديدة "بين حتمية التكيّف أو التفكّك"

The European Union's Mediterranean Policy Within the New Security Arrangements "Between the Imperative of Adaptation or Disintegration"

تمهيد الفصل الثاني :

"لا يمكن لأوروبا أن تعتبر نفسها في أمن مستقر مادامت الفوارق الاقتصادية والسكانية وعلى مستوى القيم تتعمق في المتوسط"

د.عبد النور بن عنتر

يهدف هذا الفصل إلى قياس مدى تكيّف السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي مع التحديات التي تجتاح أوروبا داخلياً ثم انعكاس التحديدات الأمنية التي تواجه منطقة جنوب المتوسط عليه، في ظل تحول طبيعة التهديدات الأمنية في النسق الدولي، وديناميكيتها منذ نهاية الحرب الباردة والتغيير الذي صاحب الخارطة الأمنية للعالم على مستوى الممارسة أولاً، ثم انعكس على مستوى التنظير ثانيا، *والذي لا يزال صداه وحدة تأثيره على الدول مجتمعة إلى يومنا هذا .

ونتيجة لهذا التغيّير في ماهية التهديدات: "من التهديد العسكري والدولي إلى التهديد اللادولاتي"،فرض على حقل الدراسات الأمنية مواكبة الوضع الحالي لنسق الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، التي أثبتت صحة فرضية أن الكل مهدّد في ظل حقبة زمن عالمية التهديد، وأوضحت مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم ، كون أن القوة المهيمنة في النسق الدولي"ونقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية"، تعرضت لخطر التهديد في قلب عاصمتها بوسائل مدنية أُستخدمت بطريقة عسكرية "أحداث 11 سبتمبر".

وبالتأكيد فإن منطقة المتوسط كفضاء تابع لهذا المنتظم العالمي تأثر هو الأخر بالأخطار التي فرضت نفسها حيث شهدنا في هذه المرحلة تفجر نزاعات داخلية وتداعيات الأزمات المحلية وانتقالها من إطارها المحلي إلى الدولي، وتأزم الأوضاع بالنسبة لدول الضفة الجنوبية المتوسط وفشلها وانهيارها أحيانا بسبب التدخلات الخارجية ومساهمتها في تعقيد الأوضاع الداخلية والأمنية، وزيادة وانتشار قوة التنظيمات الإرهابية "تنظيم الدولة-داعش-"وتغلغلها في هذه الدول بسبب فشلها، واحتدام

---

*-و نقصد هنا بتغير المستويين :

- **المستوى الأول من حيث الممارسة** : بدايته تزامنت مع نهاية الحرب الباردة واجتياح موجة العولمة التي أظهرت معها أخطار جديدة غير تقليدية لم يألفها العالم تمثلت في أخطار فوق قومية وغير دولاتية عابرة للحدود الوطنية : كالإرهاب الدولي ، الهجرة غير شرعية ،تغيرات المناخ ، الجريمة المنظمة وغيرها من الأخطار التي فرضت نفسها
- **المستوى الثاني من حيث التنظير**: كان بظهور النظريات التكوينية و التصورات النقذية Critical Theory Of Security وبداية الحوار النظري الرابع بين التكوينين والتفسيرين ، الأخيرة التي عجزت عن تفسير الظواهر المختلفة بعد الحرب الباردة ما يعبر عنه بفوضى التنظير في العلاقات الدولية كما لاحظنا في الفصل الأول.

التنافس الأمريكي الروسي الصيني على المنطقة ، ناهيك على ما عاشته الضفة الجنوبية للمتوسط من حراك عربي منذ نهاية 2010 في كل من تونس ليبيا مصر وسوريا وكلها دول تطل على المتوسط ، مما جعل الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط وأحد أهم الفواعل البارزة في السياسة الأمنية المتوسطية ينظر بقلق شديد للبيئة الأمنية المضطربة في منطقة المتوسط باعتبارها تشكل المعضلة الأمنية الناشئة على حد تعبير "روبرت جرفيس" .

المبحث الأول : السياق البنيوي و التطوري للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي :

صنعت الأحداث الأخيرة والتحولات العميقة التي مست بينة النسق الدولي صور كثيرة من التكتلات والآليات التعاونية والتشاركية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، وقد كانت هذه التكتلات قائمة على مصادر مختلفة للتجمعات الدولية" تكتلات اقتصادية ، أحلاف عسكرية ...".

و من أهم هذه التكتلات الشراكات التجارية والاقتصادية ولها أمثلة كثيرة على المستوى الاقتصادي الدولي ومنها : الشراكة الاورومتوسطية والتي تهدف في الظاهر إلى التكتل الاقتصادي لأنها تمثل منطقة حيوية في حسابات التبادل الدولي تجاريا ،أما على المستوى الإستراتيجي فالهدف الأساسي يبقى حفظ أمن الدول الأوروبية من التهديدات القادمة من تخومه الجنوبية حسبها.

هذا التشكيل ألتكتلي يحتاج إلى وقفه تخص استشراف مستقبله في ظل جدلية الأمن والتنمية ومعالجته بتقصي الحقائق التاريخية للعمل ألتكتلي لهذا الجزء من الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول : الجذور التاريخية لسياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية:

سنحاول من خلال هذا المطلب تتبع المسار التاريخي لتطور العلاقات الأورومتوسطية من بداية العلاقات إلى غاية الآن والملاحظ من خلال هذا المطلب أن السمة البارزة لهذه الثنائية هي مسألة "التعاون وغياب الشراكة" بين دول الشمال وجنوب المتوسط

وبداية اكتشاف ذلك سيكون بتقصي السياسة المتوسطية للدول الأوروبية فرادة ثم كاتحاد كما يلي :

الفرع الأول : السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957 - 1989 :

تمثل هذه الفترة - مرحلة الحرب الباردة، إلا أن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين هما[1]: السياسة المتوسطية الجزئية1957 - 1972 و السياسة المتوسطية الشاملة 1972 – 1989 :

- السياسة المتوسطية الجزئية 1957 - 1972 :.كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي:

- الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك والدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامها والكيان الصهيوني فقد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها، علاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني لأسباب سياسية، تاريخية، واستعمارية[2].

ولقد اتسمت سياسة الدول الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصلحية تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، منها الروابط الاقتصادية والأمنية خاصة بين الجانبين، وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية والكم الضخم من الأيادي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوربا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين.

إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عدة عقبات أهمها:

- العقبات ذات الطابع السياسي، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية - واحترام حقوق الإنسان وممارستهما.
- العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الكبير في مستويات المعيشة لدى كل من - مجتمعي أوربا وجنوب البحر المتوسط.

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول جنوب البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التسهيلات المتقابلة، وبعضها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما.

---

[1]-جاسم محمد مصحب، **الاورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة**، مجلة العلوم السياسية ، العدد 123، 2000،ص 156.

[2]-نازلي معوض أحمد، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، السياسة الدولية، مصر، -1983 ، ص 36

وخلال حقبة الستينيات، توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل: اتفاقية انتساب مع اليونان سنة 1962 ومع تركيا سنة 1963 ، واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية، تقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة إلى الدول المنتسبة. كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع الكيان الصهيوني 1963 ، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1970 ، واتفاقية تجارية مع لبنان 1965 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية عام 1972 ، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970 ، وقبرص 1972 . هذا دون أن ننسى توقيع اتفاقية "ياوندي" مع 18 دولة إفريقية حديثة الاستقلال في تموز 1963 ، بغرض تنظيم عملية انتسابها، وهذا ما دفع بعض الدول العربية المغاربية للاهتمام بهذه الاتفاقية، وتأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية الجزائر، تونس، المغرب،بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها: الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية.

بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في مارس1969 لمدة 5 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على الكيان الصهيوني في 1967[1].

وفي نهاية الأمر نستطيع القول بأن السياسة المتوسطية الجزئية تمثلت في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. **ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان إستراتيجيا وأمنيا وسياسيا، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية**، فلقد كانت الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة وهنا كانت البداية لمعضلة التعاون وغياب الشراكة لأن الهدف الأساسي للدول الإتحاد من البداية هو برغماتي يتمثل في شراء الأمن وعدم تصدير التهديد له من تخومه الجنوبية المتوسطية.

الفرع الثاني : السياسة المتوسطية الشاملة 1972 - 1989 :

[1]-عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، -1986 ، ص 210 .

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط، ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ومع بداية السبعينيات بدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة. ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسطّ، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية، يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية "المجلس الأوروبي" في باريس في أكتوبر 1972 ، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها: السياسة المتوسطية الشاملة.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها – باعتبارها سياسة شاملة- على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، أُفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية، وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بالكيان الصهيوني في 1975 ، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول في المغرب العربي تونس، الجزائر ، المغرب في 1976 ، و بلدان المشرق العربي مصر، سوريا، الأردن، لبنان، فبعد اتفاقي مصر ولبنان سنة 1972 والأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة 1974[1] .

ولكن منذ1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم سنة 1977 توقيع اتفاقيات مع كل من مصر، الأردن، وسوريا مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في 1977 ، بعد مفاوضات طويلة وصعبة.

وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متماثلة، وانحصرت الاختلافات أساسا في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول الثاني التعاون التجاري وحدّد التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر، فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم التسهيلات التالية:

[1]-محمد محمود الإمام، **"اتفاقيات الشراكة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997 ، ص 19.

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض بنسبة 80 % عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.
- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات المدرجة في الملحق الثاني لاتفاقية روما ووفق اتفاقية الألياف على التوالي، وتختلف من بلد لآخر.
- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

الفرع الثالث : السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية - 1989 – 1995 :

مع نهاية عام 1989 ، بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة. وفي سبتمبر 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق علية "نحو سياسة متوسطية جديدة"، وفي كانون الثاني1990 أقّر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، والتي أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.

وفي مارس 1991 طلب البرلمان الأوروبي من مجلس الجماعة، إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة، مما دفع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية إلى وضع توجهات جديدة بشأنها في جانفي 1991.

- دوافع الجماعة نحو السياسة المتوسطية الجديدة :

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية والتي شكلت في مجموعها دوافع الجماعة الأوروبية "الاتحاد الأوروبي" فيما بعد، نحو سياسة متوسطية جديدة، ولعل أهم المتغيرات العالمية هي[1]:

- تراجع فكرة التهديد السوفياتي الشيوعي للأمن الأوروبي.
- تصاعد حدة الخلاف بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية - والنقدية العالمية.

[1]-محمد محمود الإمام، "**اتفاقيات الشراكة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي**"، مرجع سبق ذكره، ص – 20.

- رغبة أوربا في جعل المتوسط بحرا أوروبيا وليس بحرا أمريكيا، فكان طرح السياسة - المتوسطية الجديدة ردا على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بمقدّرات الشرق الأوسط، وهو الذي يتجلى بوضوح منذ أزمة الخليج الثانية.
- وعن أهم المتغيرات الأوروبية، التي دفعت الجماعة الأوروبية نحو السياسة المتوسطية الجديدة فتتمثل في: التجربة الاندماجية التي نادت أوربا لها منذ النصف الثاني من الثمانينيات، حيث دخلت في مرحلة تحول جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي لها، تحت شعار أوربا الموحدة.

ولقد جاءت معاهدة ماستريخت لتكريس الوحدة، وتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وكان لابد لهذا الطابع الجديد أن ينعكس على الأنشطة الجماعية ومنها: "السياسة المتوسطية الجديدة".

وأخيرا تأتي المحددات والمتغيرات الإقليمية، التي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية، التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، وأهم تلك المخاطر:

- استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث.
- استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوربا.
- نظرة الغرب للإسلام، التي ترى أن الإسلام يعني الأصولية وهذه الأخيرة تعني - الإرهاب.

وهكذا، مثّلت هذه المجموعات الثلاث من المتغيرات، محددات التوجه الأوروبي نحو السياسة المتوسطية الجديدة.

أ. مميزات السياسة المتوسطية الجديدة :

تقوم السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقات التقليدية، مع إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات وعلى رأسها: مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة، انظر الجدول التالي :

نوع التمويل / الدول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
الجزائر	280	52	322
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
لبنان	45	22	67
الأردن	80	44	124
سوريا	115	41	156

جدول يمثل مساعدات الاتحاد الأوروبي للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية الرابعة: 1991 – 1996، مليون إيكو*

المصدر: بشارة خضر، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993 ، ص 91 .

المطلب الثاني : المسار التطوري للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي

الفرع الأول : مسار برشلونة وبداية العلاقات الاورومتوسطية :

1. العلاقات الأوروبية المتوسطية في مرحلة الشراكة :

الأسباب الأساسية لإقامة الشراكة الاورو متوسطية[1]:

- الوصول إلى طرق مسدودة في المشاريع التكاملية العربية خلال الخمسين سنة الماضية وذلك لعدم جدية العمل وتنافر المصالح لذلك لجأت الدول العربية المتوسطية إلى مناطق تكتل خارج المنظومة العربية

* **-عملة الإيكو** : من اقتراحات الإتحاد الاقتصادي والنقدي لإنشاء وحدة نقدية واقتصادية بين الدول التابعة للإتحاد الأفريقي والتي يشرف عليه المصرف المركزي الأفريقي. ومن أهداف الاتحاد إنشاء عملة نقدية موحدة بين الدول الأفريقية على غرار اليورو الأوروبي يطلق عليها اسم "أفرو". بحسب اتفاقية أبوجا الموقعة عام 1991م في مدينة أبوجا النيجيرية، تم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي ستعمل على إنشاء المصرف الأفريقي المركزي بحلول عام 2028م. والخطة الحالية تدعو لإنشاء عملة نقدية مشتركة بحلول عام 2023.

[1] -وفاء بسيم، "**التعاون الأورومتوسطي**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد - 138 ، تشرين الأول 1999 ، ص 247.

- أعقب تفكك الاتحاد السوفيتي شعور دولي بسيادة النموذج الرأسمالي في الاقتصاد الدولي لذلك لجأت الدول إلى الانضمام إلى الكتل الرأسمالية الكبيرة بمشاريع تكامل فرعية كمشروع الشراكة المتوسطية بالنسبة للدول الواقعة على جنوب وشرق المتوسط للحاق بركب التحول العالمي نحو آليات السوق في إدارة اقتصادياتها.
- الآثار التوازنية السياسية الضاغطة من قبل الدول الأوربية على الدول العربية المتوسطية للدخول بهذا المشروع لدعم فكرة تطبيع العلاقات الاقتصادية بين العرب والكيان الصهيوني ،بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك عن طريق الآليات المتوسطية الأوربية كعامل توسط اقتصادي على المدى المتوسط
- رغبة التمددية الأوربية الضاغطة لفتح أفاق الاتحاد الأوربي اقتصاديا نحو الجنوب كما الشرق من وجهة نظر مستقبلية تجارية أو مواردية وقد كان هذا الاتجاه محدد إستراتيجي دائم للاتحاد الأوربي في مساعي التمدد في النفوذ ومشاريع التكامل الاقتصادي .

2. مراحل تأسيس الشراكة الاورومتوسطية[1] :

تمثل سنة 1994 منعطفا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في تشرين الثاني 1993 . وكانت بدايات هذا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في "كورفو" باليونان في جانفي 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المدى القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في فيفري الأول من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل. وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في مارس 1994 ، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأورومتوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة،

[1]-آركيه رامازاني، "**الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة**"، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22 ، سنة النشر مجهولة، ص 62

وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية، لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995 ، الأثر الكبير والدفعة القوية لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام1995 تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي. وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم"الوثيقة الموحدة"، تناولت المجالات التالية: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، المجال البشري والاجتماعي، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي...إلخ.

على هذا الأساس، قام وفد من الجماعة الأوروبية بجولة في المنطقة المتوسطية في افريل وماي 1995 ، لعرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة.

3. **التبلور الفعلي للشراكة الأوروبية المتوسطية:**

أدت عملية إعادة توجيه وتقوية الاتحاد الأوروبي لسياساته المتوسطية إلى انبثاق مفهوم احتضان أوسع للشراكة الأوروبية المتوسطية والتي أدت بدورها إلى توفير إطار للمفاوضات على اتفاقات شراكة مع الكيان الصهيوني والمغرب وتونس عام 1995 والأردن بعد هذا بعام واحد والضفة الغربية وغزه عام 1997[1].

وكان أول إنجاز لهذا المفهوم انعقاد مؤتمر برشلونة في 27 و 28 تشرين الثاني من عام 1995 والذي حضرته 15 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي و 12 دولة ومناطق متوسطية: الجزائر وقبرص ومصر والكيان الصهيوني والأردن ولبنان ومالطا والمغرب وسوريا وتونس وتركيا والضفة الغربية وقطاع غزة.

وتبنى المؤتمر جدول أعمال شامل استهدف تدعيم الروابط القائمة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك: القضايا السياسية والأمنية والقضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والقضايا

[1]-مفيد شهاب، "**نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية**"، مجلة شؤون عربية، العدد - 88 - 1996 ، ص 176.

الإنسانية وتتوافق هذه الطروحات بمجملها مع إعلان برشلونة والتي يشار إليها أحياناً بالأعمدة الثلاث وهي[1] :

- ✓ الفصل الأول: يؤسس شراكة أمنية بين الدول المساهمة على أسس آلية الحلول السلمية للنزاعات والسيطرة على التسلح ومبادئ أخرى في هذا السياق. وقد اجتمع الطرفان ضمن إطار مفاهيم بنود هذا الفصل وبانتظام منذ عام 1996 لمناقشة الطرق المناسبة التالية لتطبيق مبادئ برشلونة ولتحديد المشاريع وتأسيس شبكة من مؤسسات سياسية خارجية إقليمية مصممة لدعم الحوار الإقليمي للاستقرار السياسي.
- ✓ الفصل الثاني: رسخ هذا الفصل هدف إقامة علاقات اقتصادية إقليمية متداخلة ووثيقة وجعل العنصر الأساس في هذا الهدف تأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط بحلول عام 2010 تعمل وفق مبادئ وأنظمة منظمة التجارة العالمية. وسيصبح في الإمكان عندها للمنتجات الصناعية دخول السوق المتوسطي دون أية رسوم وبالتالي تشكيل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم إذ تتجاوز أعداد المستهلكين فيها 600 مليون شخص.
- ✓ الفصل الثالث: والأخير ويضيف للشراكة عناصر اجتماعية وثقافية وتلتزم الأطراف تحت بنود هذا الفصل بتطوير المصادر البشرية الإقليمية وبتأكيد خاص على تطوير المرأة ومن أجل تحقيق هذا الهدف الأخير وفي محاولة للوصول إلى القاعدة الشعبية يشجع إعلان برشلونة ممثلي البلديات والسلطات الإقليمية على الاجتماع على فترات وقد تم الاتفاق على بذل جهد خاص لدعم وتعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة وفي هذا المضمار يشجع المؤتمر التواصل بين وسائل الإعلام المختلفة وإقامة برامج تبادل شبابية ومهنية في كافة المرافق ومجالات الحياة ويبذل اهتمام خاص في التطوير الاجتماعي والصحي والتعليمي وفي قضايا مثل الهجرة والإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنتظمة.
- ✓ برنامج ميدا[2]:

يعبُر هذا البرنامج في جوهره عن آلية أخرى وتطوير في سياسة أوروبا المتوسطية، وأداة لتكريس مصالحها في المنطقة .

---

[1]-لخضر عزي ومحمد يعقوبي، **الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد والتجارة، - جامعة محمد بوضياف، عدد 14 ، أكتوبر 2004 ،ص 124

[2]-**الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا - 2004** ، المفوضية الأوروبية، 2004 ، ص 16.

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية وبالتالي يتم تطبيق فصول عملية برشلونه الثلاثة. وقوام هذا البرنامج ميزانية تبلغ 685ر4 مليار يورو خصصت للتعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي وشركائه الأوسطيين في الفترة الواقعة ما بين 1995 – 1999 وتخصيص مبلغ 35و5 مليار يورو للفترة الواقعة ما بين 2000 و 2006 ويرافق هذه المنح من ميزانية المجموعة الأوروبية فرصة توفر إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي.

وتتوفر 90 بالمائة من الأموال من خلال برنامج ميدا عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد والجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا والسلطة الفلسطينية بينما تخصص العشرة بالمائة الباقية إلى النشاطات الإقليمية والتي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها.

يركز برنامج ميدا على أولويات ثلاث ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة وهذه الأولويات هي [1]:

- دعم التحول الاقتصادي: والهدف هو الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق نمو اقتصادي دائم خاصة لدى التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- تعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي: والهدف هو تخفيف الكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية
- تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود: والهدف هو إكمال النشاطات الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

ويمول برنامج ميدا المبادرات المحددة السياسة التي وضعها وحددها كاملة المستفيدون ويهدف تمويل الاتحاد الأوروبي من خلال هذا البرنامج إلى تفعيل مصادر الدول المستفيدة من أجل إيجاد تغيرات هيكلية اقتصادية دائمة.

وبانتهاء عام 2000 بلغت الالتزامات الأوروبية للأردن عند بدء عملية برشلونه حوالي 1,552 مليون يورو منها 1.244 مليون يورو منحة برنامج ميدا المقدمة من الاتحاد الأوروبي، وميزانية 25 مليون يورو كرأس مال طوارئ يديره بنك الاستثمار الأوروبي و 283 مليون يورو يقدم كقروض طويلة الأمد من

[1]-الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا - 2004 ، مرجع سبق ذكره، ص 1.

مصادر بنك الاستثمار الأوروبي الخاصة . وقد حقق الأردن في نهاية العام منزلة أفضل شريك من حيث مصادر ميدا والتي وصلت إلى حد الدفع للأردن ما قيمته 80 بالمائة من قيمة المنحة المخصصة له.

وعلى غرار المشروعات الأخرى، هناك افتراضات رئيسية وراء السعي إلى تعاون أعمق وأكثر قوة بين دول الجوار على جانبي البحر المتوسط، أهمها الفوائد الاقتصادية، وتعظيم الأمن، وخفض التوتر، وتجنب مخاطر الصراعات المسلحة . أكثر من ذلك، فإنّ دول شمالي المتوسط تبدو وكأنها وصلت إلى استنتاج مؤداه أنّ التنمية الحقيقية على نطاق واسع في الجنوب هي مطلب رئيسي، ليس فقط لمصلحة شعوبها، ولكن أيضا لأمن شمال المتوسط.

- ✓ مؤتمر مالطا :

لم يكن خلال مسار هذا الاجتماع التوصل إلى نتائج تحظى بإجماع المؤتمرين و قد كان هناك نقاط خلاف بارزة و شملت مواضيع حقوق الإنسان و شرعية السلام و الأمن و إجراءات الثقة و التعاون مع المنظمات غير الحكومية . أما في الموضوع المتعلق بالشراكة الاقتصادية و المالية الهادفة إلى إنشاء منطقة ازدهار مشتركة فقد أكد المشاركون على أهمية تخصيص مبلغ 4675 مليون إيكو من أموال موازنة المجموعة كاملا لهذا الهدف و زيادة قروض البنك الأوربي للاستثمارات. كما أشار المشاركون إلى أهمية العمل بأسرع ما يمكن للبحث عن إجراءات تخفيف من وقع النتائج الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن تكيف البنية الاقتصادية و الاجتماعية و تحديدها و القيام بتنفيذها لتلك الإجراءات . كذلك خصص مبلغ 200 مليون إيكو M S217 لدعم نشاط القطاع الخاص و النشاط الصناعي في البلدان المتوسطية الشركاء . و كذلك الإسراع بعملية السلام الشامل و العادل و الدائم في الشرق الأوسط . وقد تم إنشاء المنبر الأوربي المتوسطي للطاقة.

- ✓ 5 زائد5 : المبادرة الفرنسية التي ركزت على خصوصية الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط (5+5) :

حيث شملت دول الاتحاد المغاربي الخمس وخمس دول أوروبية من شمال المتوسط : فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا، وشملت قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية . وقد عقدت قمتها الأخيرة بتونس في الفترة ما بين 5 و 6 ديسمبر/كانون الأول 2003، حيث شغلت القضايا الأمنية ومحاربة الإرهاب الأولوية، إضافة إلى مكافحة الهجرة السرية وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لا يفوتنا في هذا العنصر الإشارة إلى أن مختلف الآليات المتبعة من طرف أوروبا لتطوير سياستها المتوسطية لا يمكن عزلها عن انعكاسات ما بعد نهاية الحرب الباردة مع زوال العدو السوفيتي وظهور متغيرات على مستوى توزيع القوى في النظام الدولي، فقد ذهب البعض إلى أن الصراع قد انتقل من شرق غرب إلى الصراع داخل المعسكر الغربي لاحقا أي بين و.م.أ و أوروبا- ولنا تفصيل لاحق في عنصر (واقع مشروع الشراكة في ظل المزاحمة الأمريكية)-، وكان من بين مجالات التنافس الأمريكي الأوروبي دول جنوب المتوسط، لذا فقد عملت أوروبا من خلال الآليات السابقة الذكر -و خاصة قمة برشلونة 1995-، للدفاع و التأكيد على مصالحها في تلك الدول المعنية. و هنا نؤكد أن أوروبا في تطوير سياستها المتوسطية كانت تأخذ بعين الاعتبار مختلف التغيرات على الساحة الدولية فمثلا مبادرة 5+5 كانت حسب المراقبين رد فعل مباشر عن مشروع "إيزن ستات" الأمريكي 1998 لدعم دول المنطقة.[1]

و لذلك لجأت أوروبا- و تحديدا أول خمس دول فيها و هي (فرنسا، إيطاليا، و إسبانيا، و البرتغال و مالطا) إلى إعادة إطلاق مبادرة الحوض الغربي للبحر المتوسط تضم معها الدول المغاربية الخمس وهي (تونس، و الجزائر و المغرب، و ليبيا و موريتانيا)، كانت انطلقت شرارتها الأولى في عام 1990ثم لم تستمر للأكثر من عقد من زمن، و عادت مجددا بسبب الرغبة في منع النفوذ الأمريكي من الانفراد بمنطقة المغرب العربي.

إذا من خلال ما سبق في هذا العنصر يمكننا من خلال نظرة تحليلية بسيطة استنتاج كيف أن دول أوروبا عملت على تطوير آلياتها في التعامل مع الدول العربية من خلال خلق تكييف قانوني، متكيفة في ذلك مع المستجدات على الساحة الدولية (الحرب العربية الإسرائيلية / ارتفاع أسعار النفط/ظهور الولايات المتحدة كمتغير جديد منافس لأوروبا)، كما أنها اتبعت إستراتيجية تدرجية مرحلية في تعاملاتها و ضبط علاقاتها الدولية، هذه الإستراتيجية تضمن لها إيجاد الحلول لمختلف القضايا و المستجدات ، بالإضافة إلى التعامل وفق سياسة جزئية مع دول نفس الإقليم.هذا أهم ما يمكن التركيز عليه من خلال تطور مسار الشراكة و ليس الوقوف على التواريخ البارزة و وصفها كما سبق و بينا في البداية.

الفرع الثاني : من الشراكة المتوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط:

[1]-مصطفى صايج ،**الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات**،مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية (الجزائر)، العدد الأول مارس 2008.ص: 34.

1. الإتحاد من أجل المتوسط فكرة فرنسية:

كانت الفكرة الأولى لهذا المشروع الذي يعد امتداد لمشروع برشلونة وبداية العلاقات الأورومتوسطية، من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلال حملته الرئاسية[1]، حيث وعد الفرنسيين بأنه في حالة وصوله إلى قصر الإليزيه سيبذل كل جهده لتحقيق الأمن الجماعي في البحر الأبيض المتوسط من خلال تجسيد مشروع الاتحاد المتوسطي الذي يعد في نظره ضروريا لعدة أسباب موضوعية، أهمها: فشل الحوار الأورو-متوسطي ، الذي انطلق ببرشلونة في سنة 1995، في تحقيق أهدافه بسبب تركيز صانعو القرار في أوروبا على أولوية الاتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك وضم الدول الأوروبية التي كانت في الكتلة الاشتراكية سابقا، كما اقتصر التعاون الأورو-متوسطي على التجارة مبعدا كل المجالات الأخرى، وكان الفشل متوقعا حسب ساركوزي لأن مسار برشلونة أخذ طابع الحوار شمال-جنوب وهو ما عمق من التباينات والتناقضات بين الضفتين في شمال المتوسط وجنوبه، وللخروج من هذه الدوامة السياسية اقترح ساركوزي على البلدان المتوسطية أن تحدد مصيرها في منطقة جغرافية مشتركة من خلال مشروعه السياسي الذي يجب أن يقوم على مبدأ المساواة بين أعضائه.

وفيما يخص علاقة **الاتحاد المتوسطي بالاتحاد الأوروبي** فإن رؤية ساركوزي كانت واضحة، تتمثل في العمل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي بانسجام وتنسيق كاملين في بناء السلام في البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل منطقة حيوية للأوروبيين، إدراكا منه لحجم المعارضة الأوروبية لهذه المبادرة التي تهدد مسار برشلونة والشراكة الأورو-متوسطية وبالأخص المعارضة القوية من قبل ألمانيا، التي حذرت على لسان مستشارتها أنجيلا ميركل، بقولها:**"إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار-المشروع المتوسطي-، لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا لكيان الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل..مما يؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي".**

ولمواجهة هذه المعارضة داخل الاتحاد الأوروبي قدم الرئيس الفرنسي بعض الضمانات لنظرائه في الاتحاد الأوروبي قائلا :" **لا يعد الإتحاد المتوسطي في نظر فرنسا تعويضا لكل المبادرات**

[1]- مصطفى صايج، **الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات، 2008**، ص : 2 .على الموقع التالي : mustaphasaidj.maktoobblog.com ، شوهد يوم : 13-04-2019.

والمشاريع القائمة ولكن يهدف إلى إعطائها نفسا وانطلاقة جديدتين وأيضا بنفس الهدف وتجميع كل الأفكار والطاقات والإمكانيات"[1].

2. أطرافه ومضامينه :

طرح الإطار الجغرافي للمشروع العديد من المعضلات بالنسبة لفرنسا التي تريد أن تلعب دوراً أساسيًا أو قياديًا في هذا الاتحاد. ففي البداية بني التصور الفرنسي على إشراك بعض الدول المطلة على البحر المتوسط مثل ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا، أسبانيا، إيطاليا، ومالطة. و توسيعه في حالة النجاح ، إلى باقي الدول المطلة على المتوسط، و يمكن أن يتعداها إلى دول لا تطل بشكل مباشر على المتوسط مثل: سلوفينيا، موريتانيا، الأردن، والبرتغال.

وحسب إعلان روما، فإن الاتحاد يضم أساسا خمس وعشرون دولة، منها اثنتان وعشرين دولة، تعتبر دولاً متاخمة للمتوسط أو مطلة عليه، إلى جانب البرتغال والأردن وموريتانيا، وهي دول تتواجد في مسار برشلونة . أما الدول أعضاء الاتحاد الأوربي، والتي ليست متاخمة للمتوسط، فإنها تستطيع المشاركة بصورة كاملة في هذا المشروع إذا رغبت في ذلك.

وحسب وجهة نظر لجنة الإعلام التابعة لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية و التي ترأسها(رونو موسوليي) في تقريرها " كيف يمكن بناء الاتحاد المتوسطي"، فإن الاتحاد من اجل المتوسط يقوم أولاً على الدول المحاذية ، على قاعدة الانضمام الطوعي، ويكون الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية أعضاء كاملي الحقوق ويمكن ترك الاتحاد من اجل المتوسط كمسار مفتوح بصورة دائمة لمجموع الدول التي ترغب ولاسيما الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي. كما اقترحت اللجنة أن ينظم الاجتماع التأسيسي في صورة اجتماعيين[2]:

- ✓ أولاً: اجتماع في إطار ضيق ويضم الدول المحاذية للمتوسط بالإضافة إلى البرتغال، موريتانيا والأردن والتي تقترح أن تحظى بصفة العضو الدائم وهي صفة تطالب اللجنة بمنحها للاتحاد الأوروبي.
- ✓ ثانيًا: اجتماع موسع للدول التي ترغب ولاسيما، دول الاتحاد الأوروبي وذلك حسب البرامج المشتركة مع منحها صفة العضو غير الدائم في الاتحاد من اجل المتوسط.

[1]- سعيد اللاوندي ،**قضايا الحوار والجوار بين أوروبا والعرب...الإتحاد من أجل المتوسط نموذجا**، شؤون عربية، العدد 135 ،خريف 2008.ص: 45.

[2]-الندوة السنوية الأورومتوسطية، **الاتحاد من أجل المتوسط ، ما هي الإضافة لمشروع برشلونة**، تونس 18 جوان 2008، ص : 10.

أما من وجهة نظر جغرافية، فقد اقترحت اللجنة ثلاث اقترابات ممكنة وهي[1] :

أ. الاقتراب الأول: يقوم على دمج هذا المشروع في إطار مسار برشلونة . بضم 27 دولة هم أعضاء الاتحاد الأوروبي مع 12 دولة بالضفة الجنوبية للمتوسط . وهذا يعني عدم إقصاء أية دولة بالإضافة إلى ليبيا . إلا أن ما يعاب على هذا المقترب أنه : لا يحمل شيئًا جديدًا أو إضافيًا لمسار برشلونة كما أنه وبهذه الصيغة يتقلص إلى مجرد حوار شمال -جنوب . ثم إن توسيع الحيز الجغرافي للاتحاد من اجل المتوسط على حساب مسار برشلونة ، سوف يؤدي إلى خلق عدم توازن عددي بين الضفة الجنوبية والشمالية للمتوسط والذي بإمكانه أن يدفع الدول الجنوبية إلى حد المطالبة الشرعية بأن تكون على قدم المساواة مع دول الشمال . بالإضافة إلى ذلك ، فإن مسار برشلونة لا يخص دول البلقان (كرواتيا ، البوسنة والهرسك ، ألبانيا)، وهي دول مرتبطة بالاتحاد الأوروبي باتفاقيات شراكة مما سوف يطرح عدم تجانس بين هذه الدول التي بالإمكان انضمامها ودول محاذية للمتوسط ولم تنضم إلى مسار برشلونة (ليبيا عضو مراقب) . وفي هذه الحالة ، فإن دمج الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد من اجل المتوسط غير ملائم .

ب. الاقتراب الثاني: والذي يفضل اقتصار المبادرة على مجموعة 5 + 5 التي انطلقت في 1990 ، وأعيد طرحها في سنة 2001 وتشمل كلاً من :(الجزائر ، تونس ، المغرب ، ليبيا ، موريتانيا)، (أسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، البرتغال، مالطا)و التي توسعت إلى 6+6 بعد اقتراح الوزير الإيطالي للشئون الخارجية مقترب 5 + 5 بالإضافة إلى مصر واليونان خلال الندوة الوزارية الاورو-متوسطية في لشبونة في نوفمبر 2005 . واقتصار المبادرة على هذه المجموعة من الدول، من شأنه أن يسمح بتنسيق وانسجام جغرافي أكبر.

ت. الاقتراب الثالث: والذي ينطلق من خطاب الرئيس الفرنسي ساركوزي في 23 أكتوبر 2007، حيث أشار فيه إلى الدول المحاذية للمتوسط. ودعا في نفس الوقت، الدول غير المحاذية للمشاركة في الاجتماع المقرر في صيف 2008 (لم يتم ذكر أسماء تلك الدول): " **أدعو كل الدول وحكومات الدول المحاذية للمتوسط إلى اجتماع يونيه 2008 لوضع قواعد اتحاد سياسي وثقافي مبني على أساس المساواة بين أمم تنتمي لنفس البحر:**

[1]- مصطفى صايج، **الاتحاد من أجل المتوسط: نهاية مسار برشلونة؟**،على الموقع التالي : mustaphasaidj.maktoobblog.com، شوهد يوم : 13،02،2019.

الاتحاد المتوسطي. وأدعو كل الدول التي ليست متاخمة للمتوسط ولكنها معنية بما يحدث فيه ، إلى المشاركة كملاحظين إلى أول قمة والمساهمة في نجاحه"[1].

وإلى جانب ذلك يدمج هذا الاقتراب دول ليست متوسطية ولكنها معنية وهي : موريتانيا ، الأردن والتي توجد في المسار الأورو – متوسطي. ونلاحظ أن هذا الأخير يقصي بعض دول الاتحاد الأوروبي، أو يخصها بصفة العضو المراقب.

وتقترح اللجنة في الأخير اقتصار المبادرة على الدول المحاذية للمتوسط على قاعدة الانضمام الإرادي. أما دول الاتحاد فتترك لها حرية الانضمام بصورة انفرادية وتقترح صفة العضو الدائم وغير الدائم، أنظر الشكل التالي[2] :

الاقتراب الأول الموسع	مسار برشلونة: 39 دولة. = 27 دولة أعضاء الاتحاد الأوربي + 12 دولة متوسطية جنوبية. أو 43 بإضافة دول البلقان: كرواتيا، البوسنة والهرسك، ألبانيا، الجبل الأسود.	عدم إقصاء أي دولة من دول الاتحاد الأوربي.	عدم التجانس ازدواجية مع مسار برشلونة.
الاقتراب الثاني الضيق	شكل 6+6 = 12 دولة – **الشمال**: أسبانيا، فرنسا، مالطة، البرتغال، اليونان، إيطاليا. – **الجنوب**: الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، تونس + مصر.	تجانس	إقصاء دول الاتحاد الأوربي مشاطئة للمتوسط.
الاقتراب الثالث الدول المشاطئة	الشكل: الدول المشاطئة وهي 25 دولة. – **الشمال**: أسبانيا، فرنسا، موناكو، إيطاليا، البرتغال، سلوفينيا،كرواتيا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجبل الأسود، ألبانيا، اليونان، مالطة، قبرص. – **الجنوب**: الجزائر، ليبيا، مصر، إسرائيل، لبنان، منظمة التحرير الفلسطينية، سوريا، بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا.	موضوعية معيار الانتماء	إقصاء دول الاتحاد الأوربي غير المشاطئة للمتوسط

جدول يوضح الاقترابات الثلاثة لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط

المصدر : مصطفى صايج، **الاتحاد من أجل المتوسط: نهاية مسار برشلونة؟**،على الموقع التالي :

mustaphasaidj.maktoobblog.com

[1]- مصطفى صايج، مرجع سبق ذكره ، ص : 5.

[2]- مرجع سبق ذكره ، ص : 6.

المطلب الثاني : الإدراك الأوربي لتغير للبيئة الأمنية في المتوسط :

لقد أصبح مفهوم الأمن في الوقت الراهن مفهوماً واسعاً ومركباً ومتعدد المضامين ، وذلك منذ نهاية الحرب الباردة ، وتغير طبيعة التهديدات الأمنية "من التهديدات الكلاسيكية إلى التهديدات الجديدة والتي تكون أطرافها فواعل من غير الدول صعبة التنبؤ بسلوكها وضبابية أهدافها ومن يقف ورائها" ، هذا التغير في طبيعة التهديدات جعل جلّ الدول تبحث فقط عن الحفاظ على أمنها كأولوية قصوى وكهدف أساسي في سياستها الخارجية.

هذا الوضع المضطرب بعد نهاية الحرب الباردة الذي امتاز بكثافة و سرعة التغيرات على المستوى الإقليمي و الدولي، جعل الإتحاد الأوروبي يغير في نظرته ومفهومه للمسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذلك في طريقة تعامله مع دول الضفة الجنوبية ، فقد أصبح للدول الأوروبية مفهوم جديد للقوة ، لم يعد مبني أساسا على "القوة الصلبة" أي القدرات العسكرية فقط بل يتعداه ليشمل وبصورة تصاعدية عوامل اقتصادية ، بيئية ، ثقافية، للوصول إلى : "القوة الناعمة*" ثم "القوة الذكية" على حسب قول جوزيف ناي.

الفرع الأول : الرؤية الإستراتيجية للقوى الغير متوسطية للبيئة الأمنية في المتوسط :

يشكل البحر الأبيض المتوسط احد المجالات الجيواستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، ليس فقط لتوسطها ثلاثة قارات (أوربا و شمال إفريقيا و غرب آسيا) و لكن بالأساس لكونه معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي.

كما يشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج لأوربا و أمريكا الشمالية، فهو الشريان الحيوي للتجارة الدولية ، مع انه حوض امتاز بالصراعات و الحروب و التنافس و التعاون تاريخيا[1].

وبعد نهاية الحرب الباردة تغيرت خارطة التهديدات الأمنية في النسق الدولي ككل، وأصبح بذلك التحدي الأمني الكبير الذي تعيشه منطقة البحر الأبيض المتوسط يتعدى كل الحدود ، فالتهديد الإرهابي الذي عاشته أمريكا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، اجتاح هو الأخر لكثير من عواصم الدول الأوروبية ،

---

* - يعتبر **جوزيف ناى** أول من صاغ **مفهوم القوة الناعمة** في صورة نظرية مقنعة ومحكمة البناء ، ويقصد بها: (القدرة على التأثير على سلوك الآخرين من خلال الجاذبية بوسائل ناعمة كالدبلوماسية ، الإغراءات الاقتصادية ، التبعية الثقافية) للمزيد ارجع للفصل الأول من الدراسة أو انظر كتاب جوزيف ناي ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية** .

[1] - أمحند برقوق، **التهديدات الأمنية في المغرب العربي :مقاربة الأمن الإنساني**، من محاضرات قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، والمجلس الدبلوماسي الجزائري ، وزارة الخارجية الجزائرية.

وتفشى العنف بذلك، وأعلنت الدول الغربية شنها حروب عن الدول جنوب المتوسط باسم الحرب على الإرهاب أو ما يعرف أكاديميا بالحرب الإستباقية و الوقائية على كل من العراق و أفغانستان ، وكل هذا مرتبط ببعضه البعض وله علاقة مباشرة بدول الضفة الجنوبية لبحر الأبيض المتوسط، لذلك وجب علينا في هذا الفرع تقصي مختلف الرؤى الإستراتيجية للدول العظمى للمسألة الأمنية في المتوسط وخاصة تغير طبيعة التهديدات الأمنية في المتوسط ، وقد يتساءل البعض لماذا البحث عن الرؤية الإستراتيجية للدول العظمى للمسألة الأمنية في المتوسط ، فموضوع دراستنا هو الرؤية الإستراتيجية الأوروبية للمسألة الأمنية في المتوسط؟.

وببساطة فإن الإجابة عن هذا السؤال يكمن في أن المعضلة الأمنية في المتوسط قد تحلها هذه الدول"نقصد في الدول العظمى الغير متوسطية: الو . م . أ ، روسيا ، وحتى الصين.." أو تعمقها أكثر ، لأنها لا ترضى أن تتحكم أوربا في هذا البحر الحيوي الذي يربط بين أهم المحاور وتستفيد منه كل الدول ،وإذا كان هذا العامل لا يدخل في الحسابات الإستراتيجية لتفسير طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة فإنه يعد مهما لتفسير لماذا عجزت الدول المتوسطية للوصول إلى المقاربة الأمنية الشاملة ونقصد بذلك: "المتوسط كجماعة أمنية": أي إنشاء مؤسسات فوق قومية تنفيذية موحدة تكون مهامها تشاوريه تشاركيه تجتمع فيها كل الدول المتوسطية وتقرر مصيرها الأمني.

أ. **الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للمتوسط**: تنطلق النظرة الأمريكية للاهتمام بالمنطقة المتوسطية من واقع النظام الدولي الجديد الذي أرادت فرضه أمريكا بالقوة على الساحة الدولية، وهذا لا يعني أبدا بأن أمريكا لم تكن تعتني بهذه المنطقة من قبل ولكن قوة الاهتمام والاعتناء زادت .

ويمكن أن نرجع ذلك للأسباب التالية[1] :

- أمريكا ترى في نفسها اليوم أنها القوة الأعظم على الساحة الدولية وليس هناك أي قوة تضاهيها وهذا بعد سقوط القطب الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي . وعليه فهي اليوم لا تريد من يشاركها في تسيير هذا العالم ، بل أقصى ما تريده هو أن تجد من يساعدها في إدارة هذا العالم لكن حسب منطق رؤيتها لا غير.

[1]-محمد صابر عنترة، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط،تحديد البحر المتوسط**،إضافة للأمن العربي،مجلة قضايا عربية، لعدد4، 1980. ص: 50.

- أمريكا و انطلاقا من قوتها الخارقة تحمل إستراتيجية كونية ترجمتها فيما أصبح يعرف بالنظام الدولي الجديد أو أمركة العالم ، وهذا ما تبين من خلال الخطب الرسمية كما صرح بذلك الرئيس جورج بوش الأب سنة 1990م. أو كتابات مختلف المنظرين السياسيين والإستراتيجيين الأمريكيين كفوكو ياما وهنري كيسنجر وجوزيف ناي وغيرهم الكل يؤكد بأننا نعيش عصر أمريكا وأمريكا هي المؤهلة أكثر من غيرها لتقود العالم في هذا القرن لأنها تمتلك كل المقومات المالية والتكنولوجية وغيرها.وعلى بقية الأمم أن تقبل بذلك وتسعى للانضمام والتأييد.
- أمريكا تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حيوية ولا يمكن بأي حال من الأحوال التسليم فيها أو تركها دون مراقبة أو تواجد مستمر لقواتها في المنطقة . وهذا ما يفسر طبعا التواجد المستمر للأسطول البحري الأمريكي في عرض البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة الأسطول السادس . دون أن ننسى قواعدها العسكرية المتواجدة في دول كثيرة في المنطقة .
- أمريكا تعتبر البحر الأبيض المتوسط الطريق الأمثل في المجال التجاري فمن خلاله تسوق سلعها لدول كثيرة في العالم لأنه الأقرب و الأكثر أمنا ، وكذلك فهي تستورد من هذه المنطقة نسبة كبيرة من احتياجاتها للطاقة والغاز ، وعليه فهي في أشد الحاجة إلى تأمين كل ذلك.
- ربط معظم دول المنطقة بالحلف الأطلسي ، وخاصة تلك التي تقع في الضفة الجنوبية وهي في نفس الوقت لا تنتمي إلى الحلف . الجزائر مثلا نجدها بدأت تعاونها مع الحلف الأطلسي بداية من شهر مارس سنة 2000. والهدف هو ردع التهديدات الإرهابية في المنطقة وتأمين الطريق في وجه السفن التجارية ، وحسب بعض الإحصائيات فإن هذه القوات المشتركة تمكنت من رصد 88 ألف سفينة ، والصعود على أكثر من 120 سفينة مشكوك فيها وحراسة ما يقرب 500 سفينة وهي تعبر مضيق جبل طارق، حلف الناتو يسعى جاهدا لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من هذه الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط ثم يحولها إلى مركزه في نابولي – إيطاليا- من أجل تحليلها ودراستها . وهذا ما أكده قائد عسكري كبير في الحلف (مارتورال) حينما قال : "مهمتنا محددة في منحى معين ، لكن لن أخفي أن الجزائر ودول أخرى تشارك في الحوار المتوسطي تتعاون

مع الحلف بشكل معمق في مجال تبادل المعلومات ... هذا المستوى من التعاون كان له وسيكون له تأثيرا على الصعيد السياسي والدبلوماسي بين الدول المجاورة"[1] .

- وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة والمعروف أن أمريكا ما زالت تعتبر هذا الكيان حليف رئيسي لها في المنطقة ، دون أن ننسى الدور الكبير الذي يلعبه اللوبي(الصهيوني) في التأثير على الموقف والقرار الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي . فأمريكا ، إذا مهتمة بالكيان بل وتعمل على الإبقاء على تفوقه المستمر على كل دول المنطقة ، وهي اليوم تسعى إلى تغيير وظيفته ليندمج أكثر ويسيطر على منطقة الشرق الأوسط الكبير بأدوات ووسائل جديدة تتماشى ومعطيات المرحلة الجديدة.

نستخلص من هذه النظرة الأمريكية أنها تختلف في عدة نقاط من النظرة الأوروبية ، ويمكن إبراز ذلك فيما يلي:

- ✓ الإستراتيجية الكونية التي تنطلق منها أمريكا، فهي تريد أن يكون لها حليفا ولاعبا أساسيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط في حين الدول الأوروبية لا تريد ذلك، والمقصود هنا هو دور ومكانة تركيا . فتركيا بلد متوسطي وله مقومات كبيرة تؤهله ليكون فاعلا رئيسيا في أحداث المنطقة وهي تريد كذلك أن تصبح دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وهذا الطموح الكبير بالإضافة إلى كون تركيا دولة إسلامية ولها تاريخا كبيرا وعدائيا بالمنظور الأوروبي جعل منها مصدر قلق مستمر لكثير من الدول الأوروبية مما جعلها تقف عقبة في مسار انضمامها إلى اتحادهم وعلى رأس هذه الدول نجد فرنسا . في حين أمريكا ترى أن تركيا هي دولة مفتاحية يمكن الارتكاز عليها في تطبيق إستراتيجيتها الكونية التي تريدها . وبهذا الإجراء يمكن فرملة الطموح الأوروبي في المنطقة.
- ✓ في نفس التوجه نجد الإستراتيجية الأمريكية تسعى إلى إبعاد أوروبا من لعب أي دور رئيسي في الصراع العربي الإسرائيلي ، فما يسمح به لأوروبا من دور لا يتعدى التأييد لما تريده أمريكا وتباركه إسرائيل ، وهذا ما أتضح فعلا في كل الإجراءات التي أخذت في مسار التفاوضي للحل السلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي في المنطقة.

[1]-عبد المنعم ،طلعت،**ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد**، السياسة الدولية، العدد 129 جويلية 2005.ص: 34.

- ✓ أمريكا تسعى أن توظف إمكانياتها العسكرية الهائلة في فرض وجهة نظرها ومنطقها في المنطقة وهي بهذا تختلف عن الدول الأوربية لأنها ترى ضرورة توظيف القوة العسكرية إلى جانب الوسائل السلمية لحفظ الأمن و السلم في المنطقة ، وهذا عكس ما تريده الدول الأوروبية.
- ✓ استمرار وانتشار ظاهرة الإرهاب مما ساعد أمريكا على التأكيد على صحة طرحها الإستراتيجي، كزعمها بأن الإرهاب ظاهرة دولية يجب محاربتها بصفة جماعية وبالقوة وأن أمريكا مؤهلة ومستعدة لتقوم بهذا الدور و ما على الجميع إلا تأييدها ودعمها في كل خطوة تراها ضرورية ، ومن هذا المنطلق فقط جرت دول كثيرة معها في حربها ضد الإرهاب في أفغنستان والعراق[1] .

ب. **الرؤية الإستراتيجية الروسية لتغير البيئة الأمنية في المتوسط** : يمكن أن نفهم النظرة الروسية الجديدة انطلاقا من الوضع المريح التي أصبحت تتمتع به في السنوات الأخيرة ، فالفوضى العارمة وألا استقرار الذي عرفته مباشرة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات أصبح من الماضي، فالرئيس الحالي لروسيا الاتحادية (فلادمير بوتين) تمكن من فرض النظام و الاستقرار في البلاد ونظرا لما تمتلكه من إمكانيات عسكرية نووية ردعية واقتصادية متنوعة وثروات طبيعية هائلة، كل هذا وغيره فتح الباب واسعا أمام روسيا الاتحادية لتكون لاعبا رئيسيا في الساحة الدولية ، ويكفي هنا أن نشير إلى ما ذهبت إليه أكبر مجلة أمريكية التايمزTimes " ، حينما حاولت في تقييمها لأحداث 2007 وكذلك لإبراز الشخصية الدولية الأكثر تأثيرا في الأحداث ، فلم تجد أحسن من فلاديمير بوتين بالنظر إلى النتائج التي حققتها روسيا الاتحادية تحت إدارته ، وعليه نشرت له المجلة صورة مكبرة على غلافها الخارجي وتحليل واف لانجازات روسيا الفدرالية تحت إدارة الرئيس بوتين ، هذا الفعل دفع بعض الرسميين الأمريكيين إلى الاحتجاج بشدة على إدارة المجلة ، ولما سؤل رئيس تحرير المجلة عن هذا الفعل ، رد قائلا : **"هذا هو الواقع ، لقد تم التقييم على مقاييس موضوعية فجاء بوتين في المرتبة الأولى ، وهذا لا يعني أبدا أنني أحب بوتين أو حتى أني من أنصاره لكن التقييم الموضوعي لما فعله أو ما حققته روسيا الاتحادية تحت إدارته يؤهله ليكون الرجل الأول للسنة"**[2] .

---

[1]- جمال ساسي، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط** ، من أعمال لملتقى الدولي : " الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، أفريل2008.ص: 18.

[2]-تباني، وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة مولود. معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2014.ص: 102-103.

وما يؤكد أكثر مدى نجاح روسيا الاتحادية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي هو:

- ✓ الاستقرار الكبير الذي أصبح يطبع الحياة السياسية والاقتصادية داخل المجتمع الروسي خاصة لما نقارنه بتلك الفوضى العارمة التي عاشتها روسيا في بداية التسعينيات من القرن الماضي.
- ✓ تبعا لهذا الاستقرار وبالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها روسيا الاتحادية نجدها تشهد انطلاقة اقتصادية قوية في جميع المجالات وهي اليوم عضو بارز في نادي الثمانية الكبار على المستوى الدولي.
- ✓ روسيا الاتحادية اليوم بدأت تسلك سلوك الكبار وكفاعل أساسي في الساحة الدولية.

والمعروف لدى الجميع أن ليس هناك أي دولة في العالم يمكن أن تواجه أمريكا الند للند ودون أن تنتصر عليها في أي مواجهة مسلحة عدا روسيا الاتحادية وهذا بالنظر إلى الترسانة النووية الهائلة التي ورثتها من عهد الاتحاد السوفياتي ، وكذلك بالنظر إلى التجربة والتفوق المستمر في اكتساحها لأسرار الفضاء الخارجي . وقد ترجمت روسيا الاتحادية رفضها للهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية بوقوفها الحازم ضد ضرع المنظومة الدفاعية التي تريد أمريكا تنصيبها في بعض دول أوروبا الشرقية ، ثم تهديدها الواضح بإمكانية استعمال سلاحها النووي ضد أي تهديد أمريكي لمصالحها الحيوية.

فيما يخص الإستراتيجية الروسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط نجدها تسير في نفس السياق ، فبعد أن استرجعت توازنها من أثر سقوط الاتحاد السوفياتي نجدها تتحرك ولو ببطيء لاسترجاع مكانتها وهيبتها في المنطقة ، مع العلم أنها تدرك جيدا مدى أهمية وتأثير هذه المنطقة في بناء واستقرار النظام الدولي الجديد ، وعليه نجد كل القوى الكبرى تحاول أن تكون متواجدة في المنطقة وأن تكون لها إستراتيجية محكمة تمكنها من التعامل والتكيف مع كل التحديات.

بالنسبة **الإستراتيجية الروسية** نستشفها من خلال التصريحات المتوالية لأكبر المسئولين السياسيين والعسكريين كوزير الخارجية ووزير الدفاع وغيرهم وكذلك من خلال الزيارات الرسمية والغير رسمية التي يقوم بها هؤلاء القادة الروس إلى المنطقة، ويمكن أن أوضح هذا فيما يلي[1]:

- ✓ روسيا أحست بالفراغ الذي تركته في المنطقة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي فقررت العودة وبقوة إلى المنطقة فأرسلت أسطولها البحري إلى عرض البحر الأبيض المتوسط وقررت أن يكون تواجدها بصفة مستمرة وهذا من جهة لتطمئن حلفائها في المنطقة بتواجدها ودعمها لهم ومن

[1]-مرجع سابق،ص: 107.

جهة أخرى حتى تبلغ الأطراف الأخرى وعلى رأسهم أمريكا والدول الأوروبية بتواجدها الفعلي في المنطقة . وحتى تؤكد هذا التوجه الجديد قامت روسيا الاتحادية في شهر يناير 2008 بأكبر استعرض عسكري لها في عرض البحر الأبيض المتوسط.

- ✓ روسيا تحاول استغلال إمكانياتها في مجال الطاقة خاصة الغاز منه لأنها تملك أكبر مخزون عالمي لهذه المادة ، كما أنها تعرف جيدا مدى اعتماد الدول الأوروبية على هذه السلعة التي يستوردونها على الخصوص من روسيا الاتحادية وكذلك من دول منطقة البحر الأبيض المتوسط . وعلى هذا الأساس نجد جانبا مهما من التحرك الروسي الذي يسعى إلى تكثيف العلاقات والزيارات بينها وبين الدول المنتجة لهذه السلعة مثل الجزائر ، حيث بدأ الحديث جديا حول إمكانية تأسيس منظمة دولية خاصة بالدول المصدرة للغاز على شكل (الأوبك).
- ✓ روسيا أصبحت لا تفوت أي فرصة من أجل التعبير عن رفضها للسياسة الأمريكية في المنطقة حتى ولو كان هذا الرفض ما زال ضعيفا وغير مشاهد على ارض الواقع لكن وقوفها المستمر مع سورية و القضية الفلسطينية ثم استمرار لعلاقاتها التعاونية في المجال النووي مع إيران يوحي بأن روسيا الاتحادية اليوم هي ليست روسيا الاتحادية منتصف التسعينيات ، بل إنها فعلا تريد العودة بقوة كفاعل رئيسي على الساحة الدولية ، وهي تملك كل المقومات الضرورية لتكون كذلك.

الفرع الثاني : الإدراك الأوروبي لتغير التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط:

يشير الباحث إدوارد مورتيمير Edward Mortimer إلى أنه مع نهاية الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وصارت كل من دول الإتحاد تسعى إلى تعزيز مصالحها الأمنية كدول قومية وليس كاتحاد فمثلا دول وسط وشمال القارة بقيادة ألمانيا رأت أن التهديد الحقيقي بالنسبة لأوربا هو الذي أنتجه سقوط الإتحاد السفياتي كمصدر حقيقي للتهديد، بينما النظرة الغالبة للتهديد لدول غرب وجنوب القارة الأوربية يتمثل في التهديد القادم من جنوب المتوسط.

ويوضح الباحث أن هذه التهديدات القادمة من جنوب المتوسط لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكلها ترتبط ببعضها البعض، لذلك فإن التصدي لها يتطلب شراكة أمنية تعاونية ليس فقط بالقوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوربي ، بل لابد من وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب والانتقال من الأمن الصلب إلى الأمن الناعم ، إلى الأمن الذكي، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة "أنظر الفصل الأول من الدراسة".

وبعد أحداث 11 سبتمبر زادت مخاوف الإتحاد من التهديدات الهجينة أو ما يعبر عنها أكاديميا بالتهديدات الغير دولاتية ، أسفرت هذه التحولات في طبيعة التهديدات عن تغير الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة التهديدات العابرة للقارات ، حيث قدم الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية سابقا السيد : خافيير سولانا Javier Solana ، تقريرا مفصلا عنونه بـ: "أوروبا أمنة في عالم أفضل"، هذا كان سنة 2003 وناقشه المجلس الأوروبي في ديسمبر من نفس السنة، وجاء فيه أن التهديدات التي تواجه أوروبا تتلخص في: الإرهاب ، انتشار أسلحة الدمار الشامل ، والنزاعات الإقليمية ، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية.

تجدر الإشارة أن هناك تقرير أخر خلال سنة 2015 تقدمت به الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية السيدة : **"فيديريكا موغيريني Federica Mogherini"***، إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ناقش فيه الأحداث الأمنية التي شهدها المتوسط والدول المجاورة لأوروبا وهي: التنظيم الإرهابي داعش الذي ضرب بقوة عواصم أوروبية ، وفشل وانهيار دول تعد متاخمة للإتحاد الأوروبي كليبيا وسوريا ، والخوف من امتلاك إيران أسلحة الدمار الشامل ، والأزمة الأوكرانية، تهديدات الهجرة غير الشرعية التي أفرزتها الحرب في سوريا والحرب في ليبيا ،الثورات العربية ، والنزاعات الداخلية والإثنية، وجاء بعنوان: **مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**، وما يلاحظ في تقرير 2015 أن التهديدات التي تواجه أوربا بقت هي نفسها التي عالجها تقرير 2003مع تطورها في الوسائل والأساليب، وهذه التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه أوربا نلخصها ونُجّملها فيما يلي :

1. **الإرهاب العابر للقارات** : لقد تفشت في السنوات الأخيرة ظاهرة الإرهاب العابر للقارات وتطورت، ولم يقتصر تطورها على زيادة العمليات الإرهابية وتصاعد أرقام ضحاياها، بل شمل أسلوب تنفيذ هذه العمليات كما شمل تنفيذ المنظمات والجهات التي تباشر هذا العمل الإرهابي.

* - **فيديريكا موغريني**: برزت موغريني وجها غير معروف لكثير من الإيطاليين عندما عينها ماتيو رينزي يوم 22 فبراير/شباط 2014 في حكومته وزيرة للخارجية مكان السياسية المخضرمة إيما بونينو. وفي30 أغسطس/آب 2014 وافق رؤساء الدول والحكومات الأوروبية على مقترح ماتيو رينزي بترشيحها مفوضة عليا للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي خلفا للبريطانية كاترين أشتون.للمزيد أنظر : فيديريكا موغريني، مركز الجزيرة للدراسات على الموقع التالي : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/3 لوحظ يوم : 12-03-2018.

على الرغم من تطور هذه الظاهرة وانتشارها، إلا أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للإرهاب يتفق عليه الجميع، لكونه شكلاً من أشكال أو أساليب الصراع السياسي من ناحية، ولاختلاف وجهات النظر والأبعاد الفكرية من جهة أخرى[1].

لكن يمكن بعد دراسة مراجعة تعريفات سابقة لخبراء وباحثين أن نعرف الإرهاب، على أنه التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها بواسطة جماعة أو أكثر ضد المجتمع المحلى، أو الدولي لتحقيق أهداف معينة ضد إرادته وعلى غير رغبته، وهو فعل رمزي بمعنى أن الفعل الإرهابي يسعى إلى إحداث أثار كبيرة بالرغم من محدودية نطاقه.

وقد ساهم تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد السياسي، في جعل الأرضية مناسبة لاستقطاب الحركات الإرهابية لعدد كبير من المواطنين المستاءين من الوضع العام في بعض دول جنوب المتوسط وسخطهم عليه.

إلى جانب استغلال الظرف الأمني الهَشْ في عدد من دول جنوب المتوسط والرغبة في السيطرة عليها، فتبقى هذه المناطق محطات إغراء لاستمرار نشاط هذه الحركات، بل وتعزيز الفكر المتشدِّد والمتطرف، مهما كان نوعه، أو توجهاته.

وحسب تقرير 2015 وقبله 2003 فإن الإرهاب العابر للقارات و الذي يهدد أوروبا خاصة ، اغلبه يتمركز في جنوب البحر المتوسط بصورة متزايدة من خلال قوى منبثقة من خارج المنطقة، أي من بلاد الشام والمناطق الأوروآسيوية والأفريقية، ومن البحر الأسود وحوض الأطلسي.

ويوجد العديد من الأمثلة الدالة على طبيعة التهديدات العابرة للإقليمية لأمن البحر المتوسط، حيث تعد كثافة انتقال المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى بلاد الشام تحدياً أمنياً مُلحاً لجزء كبير من أوروبا، كما تؤكد ذلك الهجمات الإرهابية الأخيرة التي شهدتها العديد من دول الإتحاد على شاكلة فرنسا "هجمات نيس وباريس"وبلجيكا"هجمات بروكسل" وغيرها من الهجمات ، كان اغلبها من طرف تنظيم الدولة "داعش" ، من مقاتلين عاشوا في بيئة أوروبية وتم تجيشهم داخليا وهنا يتضح تطور التهديدات الأمنية الجديدة وارتباطها بتكنولوجية العولمة من حيث قوة الإعلام ودوره في التعبئة والحشد.

[1]- عمار ،بوزيد و مليكة آيت عميرات، "**جهة مشتركة لمكافحة الإرهاب**"، مجلة الجيش، الجزائر.العدد 561 أفريل 2010، ص: 55.

كما انه يمكن أن يُشكل احتمال طول أمد الصراع في سوريا والعراق وليبيا إلى احتمال تمدد الجماعات الجهادية داعش لأجزاء أخرى من دول الجوار مما يشكل بيئة تهديدات أمنية جديدة لمنطقة البحر المتوسط في السنوات المقبلة انظر الخارطتين التاليتين :

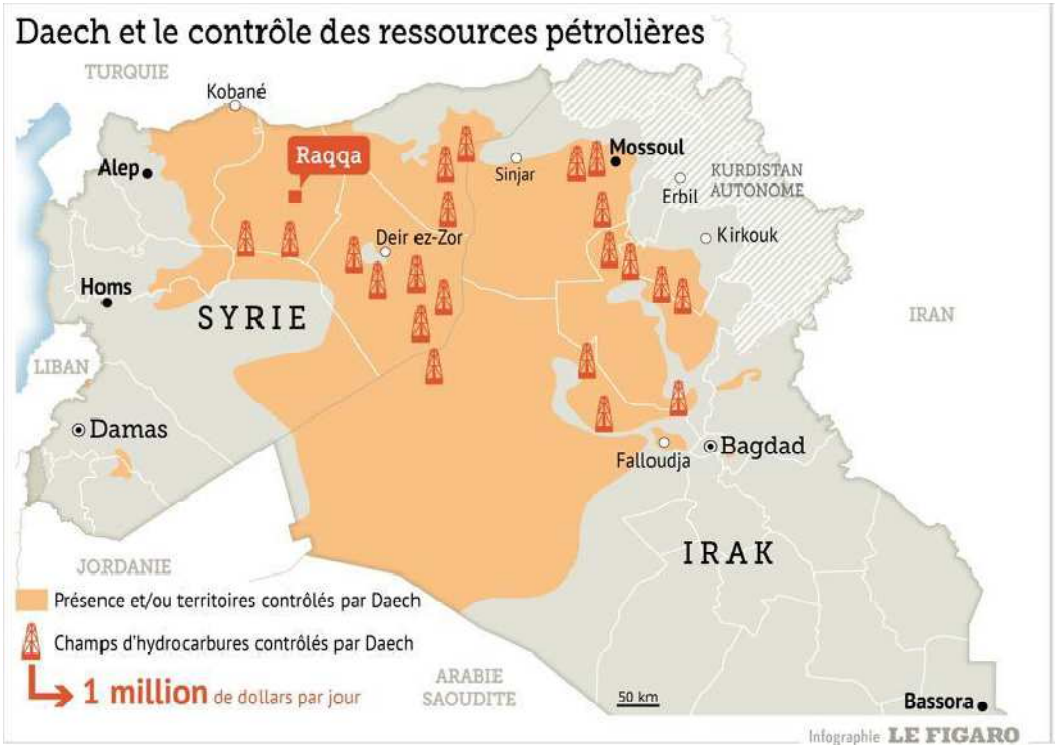

خارطة تمثل : تمركز التنظيم الإرهابي داعش في العراق والشام

المصدر : تنظيم الدولة في العراق والشام على الموقع التالي : https://www.marefa.org

خارطة دولة الخلافة كما يتصورها تنظيم الدولة "داعش"

المصدر : خارطة تصور داعش للخلافة على الموقع : https://masralarabia.net/

إن دخول دول جنوب المتوسط في زوبعة ما يسمى بالثورات العربية وزعزعة استقرارها الداخلي بتواطؤ خارجي ، استطاع من خلاله التنظيم الإرهابي داعش بسوريا والعراق استمالة العديد من الميليشيات المتواجدة في ليبيا عبر سرت وبنغازي ومناطق أخرى[1]، وقد أعلنت الولاء لها، ما يشكل تهديدا حقيقيا لأمن شمال إفريقيا والمنطقة المتوسطية ككل انظر الشكل التالي :

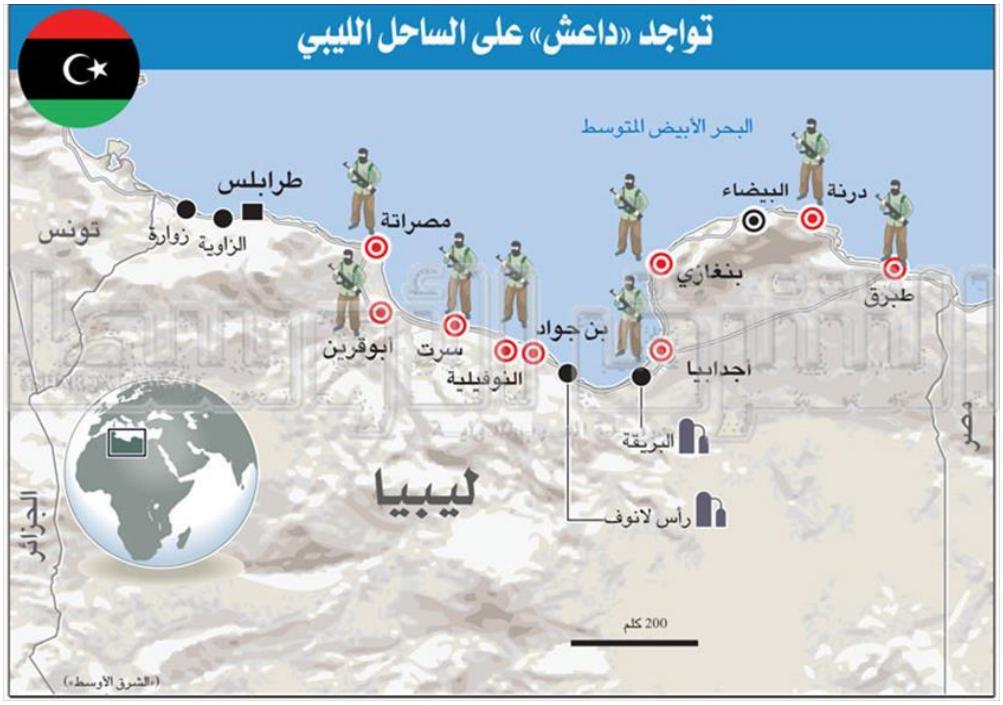

المصدر : تعرف على أماكن تواجد داعش في سواحل ليبيا على الموقع التالي :http://alwasat.ly/get_img?ImageWidth=842&ImageHeight=600&ImageId=135045

لكن وعلى الرغم من الاستراتيجيات التي ينشدها الإتحاد الأوروبي بالعمل المخبراتي من على أعلى مستوى للقضاء على هذه التنظيمات المتشددة وتقدم صورةً على محاربتها والعمل على تفتيتها ومن ثم محقها، إلاّ أن ما يعيق ذلك هو نواي بعض الدول الغير متوسطية التي تعمل على تغذية نمو هذه الحركات وتشجيع تطويرها وبالتالي تقوية شوكتها حتى تتمكن من بسط نفوذها على مناطق جغرافية محدَّدة بشكل يخدم مصالح الدول الغربية الغير متوسطية وفق مقاربات للسيطرة على منافذ مهمة بإفريقيا "البحرية خصوصا"، ومن ثم على خيراتها "النفطية – المعادن – التربة الفلاحية – أماكن للطاقات المتجددة."

[1]- أوشريف، يسرى ، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية: تخصص دراسات مغاربية ، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.2016،ص: 56.

إن دعم هذه الحركات من قبل موازين قوى مختلفة، أبرز تباين في التوجهات الإيديولوجية لهذه التنظيمات وعَكَسَ ميزان القوى للدول الداعمة والمحتضنة لها. من خلال القيام بوظائف ساهمت في استمراريتها وفق مصالح مرسومة لدول معينة وفق أجندات غربية. ولعل استعمال الدين كغطاء لشرعنة السلوكيات يمنحها الدعم من قبل شريحة واسعة من الشباب المتعطش للحرية الذي يعاني التهميش والبطالة والقمع السياسي.

إن زعزعة الاستقرار في المنطقة المتوسطية يمكنها أن تأخذ شكل دوافع عرقية أو طائفية أو إيديولوجية كونهما يساهمان في إحداث رجَّات في أُسس العقيدة المجتمعية، والثقافة السياسية لدى الفعالين السياسيين، وبمخرجات المشهد السياسي، تجعله حبيس البحث عن الحلول ومعالجة المؤثرات السلبية لتلك الأحداث لفترات زمنية لا تكون في صالح هذه الدول ولا تساهم في استقرارها.

لقد نجحت بعض الدول في مواجهة الإرهاب داخل حدودها الوطنية، لكن الإرهاب العالمي أو العابر للحدود زاد قوةً وفاعلية، فعولمة الإرهاب ظاهرة أكثر حداثة من الظواهر المعولمة الأخرى كالاقتصاد والتهريب والجريمة والأوبئة.

2. **انتشار أسلحة الدمار الشامل WMD " Weapons of mass destruction :** تشكل أسلحة الدمار الشامل خطرا أكبر من سابقتها بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تحدثها على الصعيد البشري والمادي والبيئي، وإلى امتداد مجال تأثيرها المكاني والزماني وقد احتلت بذلك قمّة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبط التسلح على المستوى الدولي و الإقليمي منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، و مما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من مخرجات الثورة التكنولوجية منذ التسعينات الماضيّة محدثا تطورات انقلابيّة علمية وعملية مسّت عديد الجوانب المتعلقة بامتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي .

و ما يزيد أيضا من خطورة هذا التهديد هو إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة و استخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى ما تشكله الدول التي توصف بالمارقة على النظام الدولي و المالكة لهذه الأسلحة من خطورة على أمن و استقرار المنطقة.

ولا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لمصطلح أسلحة الدمار الشامل، وقد ظهرت مشكلة التعريف منذ بداية مناقشة نزع السلاح في الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، وقد جاء في تعريف أشمل لمفهوم أسلحة الدمار الشامل: "أنه يتكون من الأسلحة النووية بأنواعها الذرية والهيدروجينية والنيوترونية والأسلحة الكيميائية والغازات الحربية بأنواعها، إضافة إلى الأسلحة البيولوجية والبكترولوجية بأنواعها، ويتضمن المفهوم مختلف وسائل حمل وإطلاق جميع أسلحة الدمار الشامل".[1]

[1]-**الأمم المتحدة مكتب شؤون نزع السلاح** على الموقع التالي : https://www.un.org/disarmament/ar/ لوحظ يوم : 12-07-2019.

لكن هناك ازدواجية المعايير في امتلاك الأسلحة النووية حكرا على بعض الدول العظمى ومسألة الردع النووي الذي يجعل من الدول الغير قادرة على امتلاك السلاح النووي قابعة تحت رحمة هذه الدول انظر الشكل التالي الذي يوضح ازدواجية المعايير في امتلاك أسلحة الدمار الشامل والتي تمتلكها 24 دولة و7 هي الأكثر امتلاكا للسلاح النووي :

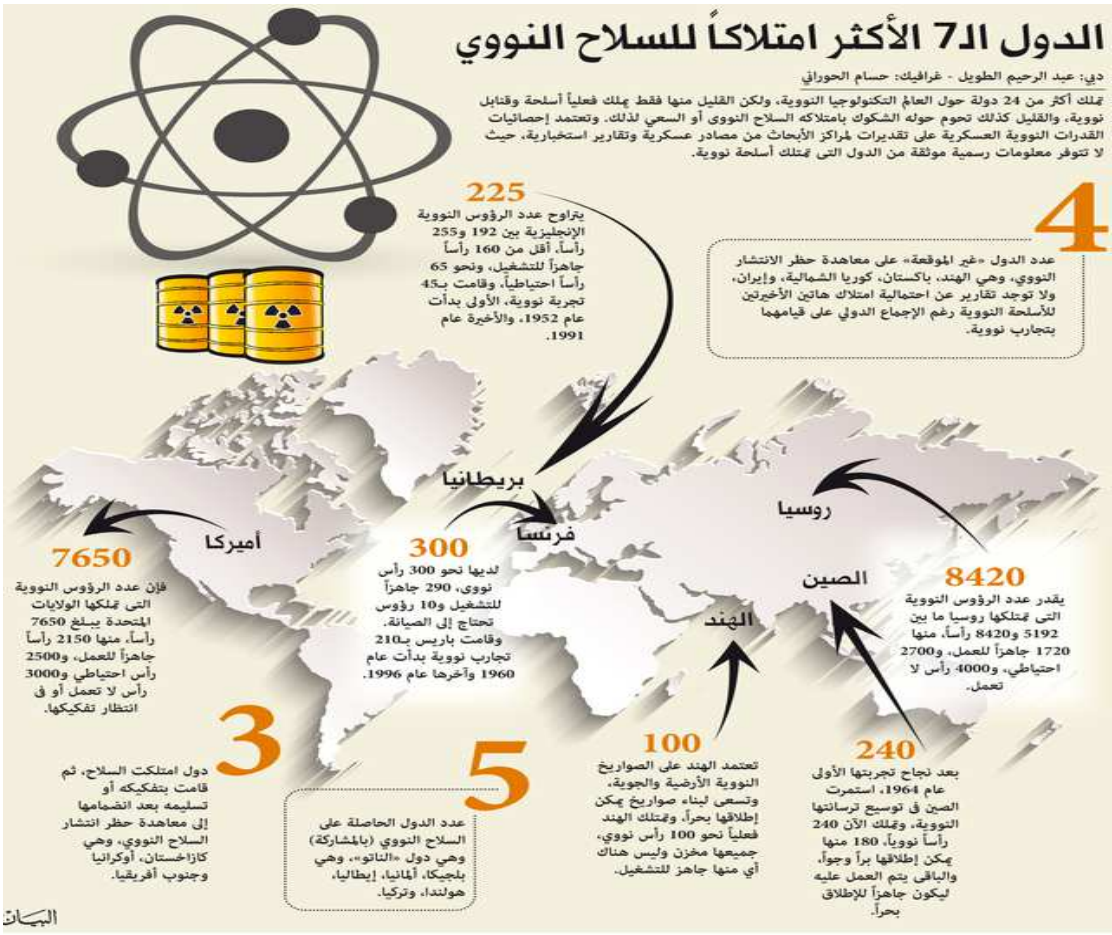

شكل يوضح : توزيع الأسلحة النووية في العالم

المصدر : مجلة البيان على الموقع التالي : http://www.albayan.co.uk/

ويشمل مفهوم أسلحة الدمار الشامل[1]:

- ✓ امتلاك الأسلحة النووية بأنواعها (الذرية، الهيدروجينية، النيوترونية...) والأسلحة الكيمائية، والغازات الحربية بأنواعها (غازات سامة قاتلة، غازات تشل القدرة، الغازات المزعجة) والأسلحة البيولوجية أو البكترولوجية بأنواعها (البكتيريا، الفيروسات، الفطريات، سموم الميكروبات).

أ. امتلاك وسائل الإنتاج ومقوماته: أو ما يمكن تسميته "المنظومة الإجرائية" أو البنية التحتية" وهي تشمل:

[1]- محمد غربي ، "الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية،مرجع سابق ، ص: 44.

- القدرة على توفير الأموال الضخمة اللازمة لاستثمارها في الأبحاث والإنتاج وتوفير مقومات الاستخدام.
- توفر الأبحاث العلمية والطاقة البشرية اللازمة لها من علماء وفنيين.
- إنتاج الخامات النووية أو الحصول عليها.
- إنتاج السلاح النووي من: رؤوس نووية، قنابل ذرية وهيدروجينية وقنابل نيوترون.
- إنتاج قواعد الإطلاق ووسائل التوصيل (الصواريخ والطائرات الحربية).
- توفير منظومة القيادة والسيطرة والاتصال وأجهزة التشويش الإلكتروني.

أما على الصعيد الأوروبي فإن أوروبا اليوم متخوفة من امتلاك ما يسمى بالدول المارقة أسلحة الدمار الشامل خاصة المتاخمة لحدودها المتوسطية ،ونقصد بذلك ملف طهران النووي حيث أشار أحد الباحثين أن محدودية الدور الأوروبي في هذا الملف يعود لعدة اعتبارات وقال انه بعد ثماني عشر عاما من البحوث اعترفت طهران ببرنامجها النووي بداية من 2003 ولكنها ظلت في المقابل تتردد في استقبال مفتشي وكالة الطاقة الدولية لتدخل بعد ذلك في مفاوضات مع الترويكا* الأوروبية وبعد ذلك مجموعة خمسة زايد واحد التي تجمع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي إضافة إلى ألمانيا الشريك الأوروبي الأول لإيران والتي يبدو أن لها ارتباطات بالبرنامج النووي الإيراني لاسيما بعد الأنباء التي كشفتها مصادر صحفية عن استفادة إيران من التكنولوجيا النووية السويسرية والألمانية ووجود شبكة يتزعمها عبد القادر خان أب القنبلة النووية الباكستانية والتي تحولت إلى قضية سياسية. واعتبر المباحث أن أوروبا التي عانت من الحروب كان لها دور تاريخي وأخلاقي في التوصل إلى اتفاقية حظر السلاح النووي إضافة إلى العلاقات الخاصة التي تربط أوروبا بالعرب عموما.

واعتبر نفس الباحث[1] انه إذا كان العقد الأخير شهد موجة من الاتفاقيات للحد من أسلحة الدمار الشامل فقد شهد أيضا دخول عنصر جديد مرتبط بمخاطر الإرهاب الذي دخل بدوره على خط أسلحة الدمار الشامل النووي أو الكيماوي أو غيره.

إضافة إلى ذلك أن امن إسرائيل عنصر تشترك فيه دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة التي تعتقد أن إسرائيل تواجه تهديدات في وجودها حيث جاء في خطاب الرئيس الفرنسي ساركوزي أمام الكنيست في جوان الماضي أن فرنسا لا تقبل بإيران نووية وان كل من يحاول تدمير إسرائيل سيجد فرنسا أمامه في إشارة إلى التهديدات المتكررة من جانب الرئيس الإيراني احمدي نجاد وأضاف إلى انه في المقابل كانت تصريحات الرئيس الإيراني تساعد في توسيع دائرة التعاطف مع إسرائيل من

---

*-**ويقصد بترويكا** : اجتماع ثلاث دول على رأي سياسي واحد تجاه قضية معينّة، وأشهر الترويكات الدولية هي دول الترويكا الأوروبية: "بريطانيا وفرنسا وألمانيا"، حيث كان لها اتجاهًا سياسيًا واحدًا تجاه قضية الملف النووي الإيراني.

[1]- المركز الديمقراطي العربي ، **الاتحاد الأوروبي وإيران يريدان التعاون لإزالة "العراقيل" أمام تطبيق الاتفاق النووي**، على الموقع : https://www.democraticac.de/?p=30471 ، لوحظ يوم : 12-09-2019.

منطلق الشعور بالتهديد وتصنيف واشنطن لطهران ضمن محور الشر. وفي المقابل اعتبر أن الدور الأوروبي يظل الدور القانوني الدبلوماسي المراوح بين سياسة العصا حينا والجزرة حينا أخر بين العقوبات الاقتصادية من جهة وبين الإغراءات والحوافز من جهة أخرى وكانت قنوات العقوبات عبر الاتحاد الأوروبي كما عبر الأمم المتحدة بعد انتقال الملف إلى مجلس الأمن إلا أن الواضح أن التباينات في الأداء الدبلوماسي الأوروبي والتغييرات الحاصلة بعد صعود ساركوزي في فرنسا الذي خلف شيراك ثم صعود براون في بريطانيا في خلافة بلير وميركل في خلافة شرويدر في ألمانيا جعل الدور الأوروبي محدودا .وقد جعل هذا الوضع إيران تحرص على إتقان لعبة شد الحبل وكسب الوقت وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط والأزمة المالية العالمية في ارتفاع العائدات المالية لإيران ومضاعفة جهودها في مجال التخصيب بل وإقامة مراكز طرد مركزي من ثلاثة إلى ستة ألاف وهو ما شكل بنظره صفعة كبيرة لكل المفاوضين.

3. **انهيار الدولة وفشلها ونتائجه على أمن واستقرار الأبيض المتوسط :** كان مصطلح الدول الفاشلة قد استخدم للمرة الأولى في عهد الرئيس بيل كلينتون، ونعت به الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية[1]، مما جعلها تشكل خطرا على الأمن والسلام العالميين، مثل أفغانستان في عهد طالبان، ومثل الصومال والسودان وحتى ليبيا حاليا، حيث أصبحت القرصنة البحرية تنتشر على سواحلها، ولكن التقرير لم يستند على نفس الرؤية الرسمية الأمريكية في تحديد الدول الفاشلة ، وكانت نظرة الخبراء المستقلين الذي أعدوا التقرير اقرب إلى نظرة المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي، الذي أصدر كتاب بعنوان : "الدول الفاشلة" ، ليؤكد من خلاله أن الولايات المتحدة الأمريكية ينطبق عليها تعريف الدولة الفاشلة، والتي احتلت المرتبة 161 في مؤشر هذا العام، خلف بريطانيا، ولكن الاثنين خرجا من المساحة الخضراء، ليكونا في آخر المساحة الصفراء، انظر الخارطة التالية التي توضح مؤشر السلام العالمي لسنة 2017 :*

[1]- جمال ساسي ، "**مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وآفاق أفريل 2008 - "، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، ص: 12.

*- **مؤشر السلام العالمي** أو (بروتوكول جنيف) هو محاولة لقياس وضع المسالمة النسبي للدول والمناطق. وهو من إنتاج معهد الاقتصاد والسلام، ووضع بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء والمعاهد ومراكز البحوث، بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني، أستراليا مع تحليل البيانات من قبل الاستخبارات الاقتصادية. القائمة الأولى بدأت في مايو 2007.

مؤشر السلام العالمي لمعهد الاقتصاد والسلام IEP

المصدر : https://pbs.twimg.com/media/Cno9TPaXYAA9We4.jpg

صنف البنك الدولي 30 دولة فاشلة تعد الأقل دخلا على المستوى العالمي، بينما حددت الإدارة البريطانية للتنمية الدولية 46 دولة ضعيفة، وأشارت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى وجود 20 دولة فاشلة في العالم.

أما مجلة فورن بوليسي Foreign Policy الأمريكية فقد أعدت تقريرا في أوت 2005 أحصت فيه 60 دولة من العالم – تم ترتيبهم تراتبيا- تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دولا فاشلة[1]، وهذا اعتمادا على قياس 12 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، تم جمع البيانات المتعلقة بهم من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والمرئية في الفترة من ماي إلى ديسمبر 2004م .

[1]- أمحند برقوق ،" **التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني**"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي،جامعة الجزائر 3.

وتستند الدراسة في تقييمها للدول على بعض المؤشرات المختلفة تتراوح بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لتقدم إطارا اشمل للمعايير التي نقيس بها درجة الاستقرار داخل هذه الدول، وهذه المؤشرات هي[1]:

- مؤشرات اجتماعية: تصاعد الضغوط الديمغرافية (زيادة السكان، سوء توزيعهم، النزاعات المجتمعية، التوزيع العمري...)، الحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة (انتقال الأمراض، نقص الغذاء والمياه الصالحة...)، الميراث العدائي الشديد يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم العدالة، سيطرة أقلية على أغلبية...)، الفرار الدائم والعشوائي للناس (هجرة العقول وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة...).
- مؤشرات اقتصادية: غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، مستويات الفقر، تزايد النزاعات الإثنية)، الانحطاط الاقتصادي الحاد (الدخل القومي، سعر الصرف، الميزان التجاري، معدلات الاستثمار، تقييم العملة الوطنية، معدلات النمو والتوزيع والشفافية والفساد).
- مؤشرات سياسية: فقدان شرعية الدولة (فساد النخبة الحاكمة، غياب الشفافية والمحاسبة السياسية، ضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية، ما يكثر المقاطعة في الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني...)، الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، قانون الطوارئ، الاعتقال السياسي، غياب القانون، تقييد الصحافة)، تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل دولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، هيمنة النخبة العسكرية، ظهور النزاعات المسلحة، ظهور قوة أمنية توازي الأمن النظامي للدولة)، تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة)، تدخل دولة أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو الشبه العسكري).

إذن لم تعد الدول الأكثر تقدما هي الفاعل الوحيد في تهديد أمن واستقرار المنطقة كما كان خاصة في فترة الحرب الباردة، بل أصبحت هذه المرة الدول الأكثر ضعفا وتخلفا والتي تعاني من الاضطرابات في مختلف الميادين عاملا فعالا في تهديد استقرار مناطق كثيرة من العالم بما فيها المنطقة المتوسطية؛ حيث يمكن رصد أهم الأزمات التي تعاني منها هذه الدول في مجموعة من الأمراض منها الهجرة الجماعية الأمراض المستعصية والجرائم المنظمة وخاصة الحروب الانفصالية والاثنية هذه الأخيرة التي

[1]-مرجع سبق ذكره، ص : 08.

تدفع بآلاف المشردين والمهاجرين واللاجئين إلى الهجرة نحو مناطق أكثر أمنا الأمر الذي يزيد من لا استقرار تلك المناطق مثل الحرب في سوريا وليبيا .

وبشكل عام تعاني بعض دول منطقة جنوب المتوسط حسب الإستراتيجية الأوروبية من أزمة بناء الدولة، أزمة التعددية السياسية، أزمة العلاقات المدنية العسكرية، أزمة الانجاز الاقتصادي، أزمة الشرعية، بالتالي أصبحت بعض الدول في المنطقة المتوسطية غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها، بل أصبحت هي مصدر تهديد أمن الفرد.

4. **الهجرة غير الشرعية** : يعتبر المؤشر الديموغرافي من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث و الموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا، و تمثل دول جنوب المتوسط نموذجا واضحا للحركية الديموغرافية النشطة ، فالخوف الأوروبي ينبع من: الاختلال في التوازن الديموغرافي و عدم القدرة على الحفاظ عليه في الجهة المتوسطية بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين و البنية السكانية لهما و ما يعكسه هذا التباين من تزايد و انخفاض قوة العمل ، أي ازدياد نسب البطالة في الجنوب و ارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال، فتصبح عوامل التهديد و الصراع ذات الطبيعة "عبر- الوطنية " تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية و شيخوخة البنية السكانية .

تزامنت هذه الظاهرة – الهجرة – مع انتشار مكثف لظاهرة الإرهاب على مستويات مختلفة ، فالهجرة تعني انتقال مخزون بشري لكل الأمراض و الفوضى الاجتماعية و مظاهر اللاأمن المجتمعي : الإرهاب ، المخدرات و تجارتها، تبييض الأموال...الخ .

كما تهدد ظاهرة الهجرة الأمن الأوروبي من خلال تمركز الأقليات و التجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى و تكوين ما يسمى بـ:"المدن الأكواخ " Bidonvilles التي تعتبر مصدر كل الأمراض و الأخطار الاجتماعية ، إضافة إلى خلق البطالة في المجتمع الأوروبي ، كون اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين و أبنائهم تنافس بشدة اليد العاملة الأوروبية في سوق العمل.

وتفرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى إلى الحفاظ على هويتها، حقوقها و مصالحها المختلفة ، و هي مطالب تصعّد من حدة التوتر و الصراع داخل المجتمع الأوروبي[1] ، و تعتبر الطبقات الاجتماعية غير الأوروبية و المغاربية خاصة المشكلة لنسبة أكثر من (40%) من مجموع المهاجرين الأوروبيين الأكثر حركية و بالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني.

[1]-الحسن عثمان محمد نور و عوض الكريم ياسر المبارك، "**الهجرة غير المشروعة والجريمة** "،الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008،ص: 47.

ولهذا تعتبر ظاهرة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال إحدى القضايا الأكثر مركزية في المسائل الأمنية الجديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلى جانب ما تعتبره الدول الأوروبية – ظاهرة الإسلام السياسي- و التي حسبهم تؤثر بأشكال و بطرق مختلفة على أمن دول و مجتمعات الاتحاد الأوروبي و الاستقرار الإقليمي في المتوسط بشكل عام.

فمن منظور هذه الدول، .يبرز هذا التهديد بسبب تنامي دور الحركات السياسية الدينية الأكثر راديكالية ، فعدم استقرار بعض دول الجنوب المتوسط ، سوف يؤدي دون شك إلى اتساع مجال اللاإستقرار إذا ما استمرت الحروب في ليبيا وسوريا.

كما أن الاتحاد الأوروبي اليوم متخوف بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بازمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرين عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية.

والملاحظ اليوم أن الحركة البشرية تميزت بسلسلة من التعقيدات التقنية والثقافية والاجتماعية، والتي تفاعلت فيما بينها لتشكل الهاجس الأمني الأوربي الجديد، وتهديد الهجرة بين ضفتي المتوسط مرتبط بالعديد من الظواهر والتفاعلات ، يمكن دراستها من خلال التصور البسيكو- ثقافي والتصور السوسيو-اقتصادي. فالتصور البسيكو- ثقافي يظهر أن الاتحاد الأوربي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط ، وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية، وهذا التخوف تولد لدى الدول ، المجتمعات ، النخب ودعمته وسائل الإعلام ،ففي احد أعداد صحيفة "Le Figaro" الفرنسية ظهر مقال بعنوان:" **هل سنكون فرنسيين في عام 2025 " serons-nous francais en 2025** عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب كما أن أحداث الضواحي في أهم العواصم الأوربية (باريس، برلين.....) زادت من الإحساس بخطر ما أسموه الغزو "l'envahissement"أو عودة البرابرة "le retour des barbares"،[1] فالأوربيون يرون أن المغاربة غير أوربيون وبالتالي غير قابلين للاندماج، وغير قابلين للمراقبة (يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء شبكات إرهابية) بالنسبة للعامل الديمغرافي (ينجبون الكثير من الأولاد) ويدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية وبالتالي هم يشكلون خطر على المجتمعات الغربية.

وقد ربطت النخب السياسية اليمينية في أوربا الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في الجنوب حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة و مشاكل الاندماج ، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوربا على هويتها الثقافية

[1]-مرجع سبق ذكره، ص: 49.

والحضارية المتميزة وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية الهوية ومن ثم تتحول الى هاجس أمني مقلق لدى دول شمال المتوسط خاصة عندما ترتبط بمسارات العنف.

أما التصور السوسيو اقتصادي فيقوم بتفسير أخطار الهجرة و تهديداتها على الأمن الأوروبي بالارتكاز على ظاهرة تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوربية الكبرى ، وتشكيل شبكة إجرامية من تجار الممنوعات التي تعد احد اكبر المخاطر على المجتمعات المتوسطية، وتزداد خطورة هذه الآفة مع الهجرة غير الشرعية فالشباب في الضفة الجنوبية سئم بؤس الجنوب مبهور بالضفة الشمالية ولأنهم لا يتمكنون من الوصول إليها بطرق شرعية فإنهم يعبرون المتوسط بطرق غير شرعية بمساعدة شبكات تقوم بتنظيم رحلاتهم مقابل مبالغ مالية. وبذلك يظهر أن الهجرة تمثل احد مظاهر اللاأمن لأفراد مجتمعات ودول المتوسط. وعليه سعى الاتحاد الأوربي لمواجهتها بتبني سياسات وتشريعات تتسم بتزايد النزعة التعقيدية لشروط الهجرة وكذلك النزعة القمعية.

إذ تعتبر الهجرة تحديا وفرصة في آن واحد أمام العلاقات المتوسطية الأوربية نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى مثل البطالة والاستقرار السياسي، لذا أتصور أن الشيء الذي يحدد أكثر الرهان المتوسطي هو الخوف الأوربي من مستقبل يكون مطبوع بالهجرة الكثيفة من الجنوب، وهو الشيء الذي يشرحه الباحث الأسباني **الفانسو ريبيرا"Alfons Ribera "** ، بقوله:" **إذا كان الخطر بالنسبة لأوربا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية، فإن الخطر سيتقلص بشكل يتناسب والنمو في هذه المنطقة"**[1]، و هو ما يذهب إليه الخبير الإسباني **" خوان أنطونيو ساكولوجا "** حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوربا العدة ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه:" إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا"[2]، ثم يضيف لا يمكن بحال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرما وحسن أخلاق ولكن يجب على الإتحاد الأوربي أن يتحرك للدفاع عن مصالحه"، وهنا نشير أن الإجراءات البوليسية لن تحول دون تدفق المهاجرين من الجنوب إلى شمال المتوسط، ولا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون ما تنمية اقتصادية في جنوب المتوسط، فهناك إذا حاجة لمواجهة مشكلات دول جنوب المتوسط لتحقيق الأمن المشترك والوصول إلى مفهوم شامل للأمن يتضمن التنمية الاقتصادية، وهنا نشير إلى التصريح الشهير للرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1974، حيث قال " لن تستطيع أي قنبلة نووية أن توقف زحف الملايير من البشر من الجزء الجنوبي الفقير للعالم نحو الشمال"، وحتى نفهم هذا المشكل نعطي بعض الأرقام التي تشرح الوضع أحسن من أي شيء آخر، حيث يبرز حوض المتوسط كمنطقة ذات زيادة سكانية كبيرة، الدول المشاطئة للحوض جمعت 142

[1]- غزالي، محمد ، **الهجرة السرية** ،ط 1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015،ص: 88.

[2]-مرجع سابق،ص : 78.

مليون نسمة في بداية القرن الماضي، انتقل الرقم إلى 220 مليون سنة 1950 ، وتظم المنطقة حوالي 450 مليون نسمة سنة 2000.

فهذا النمو الديمغرافي السريع مرتبط بالهجرة، وهما معا يسيران نحو التفاقم، إذ تثير الهجرة مشكلة مزدوجة فإقفال باب الشمال قد يؤدي إلى انفجار في دول الجنوب يطال بتداعياته الشمال، وعدم إقفال الباب واستمرار الهجرة مع ما تفجره من تناقضات اجتماعية في التقاليد والعادات مع الدول المستوعبة يؤدي إلى خلق توترات تهدد السلم الاجتماعي وتقوي التيارات المتطرفة.

5. **الجريمة المنظمة والتجارة بالممنوعات** : جاء في تعريف ميثاق هيئة الأمم المتحدة أن الجريمة المنظمة هي : " **مجموعة الأفعال أو العمليات الإجرامية التي تقوم بها جماعة تتألف من ثلاثة أشخاص ، تكون منظمة ومرتكبة خلال حيز زمني متصل وطويل، من أجل جني منافع مالية أو مادية بشكل مباشر أو غير مباشر**"[1]، وجاء في تعريف الاتحاد الأوروبي للجريمة المنظمة والتي وضعت من خلالها في(سنة 1993) مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوروبي تعريفا للجريمة المنظمة بأنها : "**جماعه مشكلة من أكثر من شخصين تمارس نشاطاً إجراميا بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو مدة غير محددة ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي ، وتهدف للحصول على السطوة أو تحقيق الأرباح وتستخدم في ارتكابها الجريمة العنف والتهديد ،والتأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والاقتصادية والهيئات القضائية** "[2].

إن منطقة الأبيض المتوسط تعرف تنامي وتطور الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات خاصة بعد إن تحولت المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين، والقنب الهندي من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي. فأصبحت المنطقة معبرا لأكثر من 40 % من المخدرات الصلبة في العالم.

بهذا تشكل المخدرات تهديدا كبيرا لدول جنوب وشمال المتوسط خاصة في الجانب الاقتصادي ناهيك عن ويلاتها في الجانب الاجتماعي حيث انتشر تعاطيها في صفوف الشباب مما يشكل أساسا لانتشار العديد من الأمراض العابرة للحدود، ذلك أن التعاطي المتعدد للحقنة الواحدة يؤدي إلى انتقال فيروس فقدان المناعة المكتسبة وسط المدمنين والذي ما لبث أن انتشر خارج الحدود ليشكل بدوره تهديدا امنيا عابرا للحدود.

[1]- الجريمة المنظمة،موقع الأمم المتحدة على :https://www.un.org/ar/ .

[2]-كامل، شريف سيد ، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، مصر: القاهرة ، دار النهضة ، 2001،ص: 20-21-22.

- العلاقة بين التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة[1]: يشكل الإرهاب تهديدا مستمرا للأمن والسلم والاستقرار في دول العالم، فضلا عما يسببه من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتزداد خطورته في تنامي العلاقات بين الجريمة المنظمة والإرهاب، فالتشابه الكبير في التنظيم الهيكلي لكل منهما وفي استخدام أساليب العنف وإدارة العمليات في سرية تامة وتنفيذها بدقة شديدة، أدى إلى ذهاب البعض إلى اعتبار الإرهاب صورة من صور الجريمة المنظمة. وتتداخل أحيانا طبيعة عمل الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية إلى الحد الذي يصل إلى التحالف الوثيق، إلا أن ذلك لا يعني الخلط بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية.

وتتمثل الخصائص المشتركة في أن كلا منهما يتخذ العنف غير المحدود وسيلة لتحقيق غايته غير المشروعة، فضلا عن نشرهما الرعب والذعر بهذه الوسائل، ثم تشابه الهيكل التنظيمي لكل منهما والقائم على العلاقة الهرمية بين أعضائه.

وتعتبر شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة غاية في التنظيم والدقة، فضلا عن السرية في تنفيذ المهام، كما تعتبر شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة عقبة أمام التنمية الاقتصادية. وتمتد الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة في بعض الأحوال عبر حدود الدول.

هذه الخصائص المشتركة لكل من الإرهاب والجريمة المنظمة جعلت البعض يرى أن الإرهاب هو أحد أشكال الجريمة المنظمة بأبعادها الجديدة، بالنظر إلى آثارها السلبية التي تمتد إلى مناطق متعددة من العالم[2].

لكن، رغم أوجه التقارب هذه، إلا أن هناك رأيا مخالفا يرى عدة اختلافات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. فالإرهاب قد يقع من شخص واحد في حين أن الجريمة المنظمة لا تقع إلا من مجموعة أشخاص، وذلك لأنها جريمة جماعية، كما أن العنف في الإرهاب يوجه إلى مجموعة أشخاص دون تمييز كما يحصل في العمليات الإرهابية بينما يكون العنف في الجريمة المنظمة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها غير المشروعة.

وغالبا ما تقوم الحكومات بالتفاوض مع الجماعات الإرهابية، وهو ما يعبر عن الاعتراف بها ويضفي عليها صفة الشرعية بغض النظر عما ترتكبه من جرائم، الأمر الذي لا يُتصور حدوثه مع جماعات الجريمة المنظمة.

ويعتبر الدافع هو الاختلاف الأساسي والجوهري بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة فالجماعات الإرهابية تسعى إلى إسقاط الحكومات والأنظمة للوصول إلى السلطة في حين

---

[1]- مايا ،خاطر، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع3،2011، ص: 23.

[2]-مرجع سابق،ص: 30.

يعتبر الدافع الأساسي لجماعات الجريمة المنظمة الربح المادي، فتعمل داخل الأنظمة القائمة دون الرغبة في إسقاطها.

ثمة اليوم قناعة متزايدة بأن الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة الجماعات الجهادية والإرهابية في منطقة غرب المتوسط، وخاصة الضفة الجنوبية، ويتفق هذا التوصيف مع ما تمخض عنه نقاش بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ماي 2013 حول مظاهر نمو وترابط الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا.

وفي هذا الصدد، أعرب مجلس الأمن الدولي عن "قلقة إزاء التعاضد والتلاحم، في كثير من الحالات، بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، من جهة، وبين تفشي ممارسة الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر من جهة أخرى، وهذا ما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في الفضاء المتوسطي .

- أشكال الجريمة المنظمة العابرة للأوطان[1]:

أ. التجارة في المخدرات: وهي من أعقد التهديدات وأكثرها خطورة. وتشهد الأرقام والاحصائيات على تحول هذه التجارة من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا الغربية، ومن ثَّمَ إلى الشمال باتجاه أوربا والشرق الأوسط عبر الجزائر وليبيا ومصر، مستغلين ضعف التكم في الحدود والسيطرة عليها.

ب. تجارة السجائر المهربة وبعض السلع .

ج. المتاجرة بالبشر: تشير الكثير من الدراسات، على أن تهريب الأطفال والنساء والشباب يمر عبر الدول المغاربية. كما يسلك المهربون طريق ، مالي،المغرب تونس ليبيا لتكون الوجهة أوربا.

د. تجارة الأسلحة: تبرز تجارة الأسلحة لأعلى نسبة في العالم في هذه المنطقة حيث يلجأ المتمردون إلى البحث عن الأسلحة والأموال لدعم الأقلية التابعة لهذه الجماعات المتمردة، أو للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الإجرام المنتشرة في هذه المناطق، ويلعب التمويل الخارجي دورًا كبيرًا في اشتعال الحرب. ويعتبر انهيار ليبيا عاملاً مهمًا في انتشار ما يقارب خمسة ملايين قطعة سلاح في منطقة الساحل تباع بأسعار بخسة ويمكن لأي اقتناءها واستعمالها.

[1]- نور الدين ،دخان، عيدون الحامدي ، **مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 2016 ،14 ، ص 1

المبحث الثاني : الترتيبات الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي في المتوسط: "تكيّف للمقاربات الأمنية أم إعادة ترتيب المصالح؟ ":

شكلت التهديدات الأمنية الجديدة التي شهدها الاتحاد الأوروبي بداية من هجمات باريس 2015 إلى التهديد الروسي في الملف الأوكراني وتطور العمليات الإرهابية من حيث الوسائل نقطة إعادة ترتيبا للاستراتيجيات لدى دول الإتحاد، خاصة أن هذا الأخير ينتمي إلى فضاء حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعد من أهم بؤر التهديدات اللاتماثلية في العالم حاليا ومحل تنافس ونزاع بين معظم الدول الكبرى، وتربط ضفتي المتوسط دول متقدمة في الشمال و دول متخلفة في الجنوب، فالمتوسط يطرح ثنائية متقابلة متناقضة، من جهة ترسيخ التكتل المكون من دول متقدمة، و من جهة أخرى تكريس تهميش الدول المتخلفة، إلا أن طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة ليست نتاج أو خطر عسكري واضح المعالم، بل هي تحديات تبدو متنوعة و مختلفة من حيث المظهر و الشكل، و تشترك من حيث مصدرها، متمثلة في تحديات اجتماعية، اقتصادية بالدرجة الأولى و ليست عسكرية تقنية بحتة، ولعل من أبرزها ما ذكرناه في المبحث السابق ، ما استدعى الإتحاد الأوروبي أن يغير في سياساته الأمنية، وكذلك علاقاته الخارجية، فقد أعلنت الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي **"فيديريكا موغريني"**، عن ضرورة وجود إستراتيجية أمنية أوروبية جديدة للتعامل مع مثل هذه التحديات والتغيرات من خلال تحليل البيئة الأمنية الحالية، والنظر في الأولويات الإقليمية للاتحاد، وإعادة تحديد العلاقات الأمنية بين الاتحاد الأوروبي و"حلف الناتو"، وصولاً إلى إيجاد حلول شاملة وموحدة على المستوى العلاقات الأوروبية-المتوسطية ، سواء على المستوى الأمني أو الشؤون الخارجية.

في هذا الإطار، صدرت دراسة عن المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، تحت عنوان: **"الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة.. الفاعل عبر الأطلسي"**، وأعده الباحثان في المعهد الألماني، **"أنيجريت بينديك" Annegret Bendiek و"ماركوس كايم" Markus Kaim**؛ حيث تتطرق الدراسة إلى الدور الذي يجب أن تلعبه دول الاتحاد الأوروبي في العالم في ظل التغيرات الحالية[1].

وقد خرج الأوروبيون من خلال هذه الدراسة وفي ظل التحديات القائمة بتعريف خاص للأمن ومصادر التهديد، يتمثل في مواجهة التهديدات بمقاربة دعت إليها النظرية الليبرالية الجديدة في تفسيرها

[1]-عبد الغفار الديواني، **فاعل عبر الأطلسي: أسس الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة**،المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 02 سبتمبر، 2015.ص: 1.

لتحولات مفهوم الأمن "أنظر الفصل الأول"،وتقتصر هذه المقاربة على فكرة قائمة على التعاون والتكامل " **القوة الناعمة**" بدل المواجهة والتصدي بالقوة العسكرية **"القوة الصلبة"**.

المطلب الأول: مقاربة القوة الناعمة الأوروبية في المتوسط لمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة "قوة معيارية بدون فاعلّية":

تعتبر "القوة الناعمة Soft Power " أحد الأدوات الحديثة للدول في الفكر الاستراتيجي المعاصر،والتي عرفها جوزيف ناي بـ : **"قدرة الدولة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية والاستمالة، بدلا من الإكراه، وكلما كانت سياسات الدولة مشروعة ازدادت جاذبيتها"**[1].

والملاحظ من خلال التعريف أن القوة الناعمة تبنى على فرض السيطرة على الآخرين وجعلهم يفعلون ما لا يريدونه من خلال استعطاف شعوبهم بوسائل القوة الحديثة، المتمثلة في أدوات عولمة الهيمنة التي ترتكز على الدبلوماسية والإعلام والتكنولوجيات الحديثة والاقتصاد بعيدا عن القوة العسكرية وسياسة الإكراه بالقوة، ولعل من أهم الدول التي فعّلت إستراتيجية القوة الناعمة نجد دول الإتحاد الأوروبي لمواجهة خطر التهديدات الأمنية الجديدة وتتجسد القوة الناعمة للإتحاد عبر الفنون والآداب والأزياء والأطعمة الأوروبية التي تتمتع بجاذبية عالمية طاغية، إضافة إلى أن الدول الأوروبية تحتل المراكز الخمسة الأولى في عدد جوائز نوبل في الأدب، والمراكز العليا في مبيعات المؤلفات الموسيقية ونشر الكتب. هذا وينفق جميع الدول الأوروبية أكثر مما تنفقه أميركا على مساعدات التنمية الدولية والدبلوماسية العامة، بالإضافة إلى جاذبية أوروبا كونها تميل للسلم وتدافع عن قضايا حقوق الإنسان والبيئة، وكونها ذات خبرة أكبر وأفضل من أميركا في إدارة المؤسسات متعددة الجنسيات، ورغم طابع المنافسة السائد بين الاتحاد الأوربي وبين الولايات المتحدة الأمريكية فإنه لا يغفل إمكانية الاستفادة من القيم المشتركة بينهما، وأهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان[2].

ويمكن أن نجمل القوة الناعمة للإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط عبر مقاربتين : اقتصادية بحثه ، وسياسية " المشروطية".

---

[1]-نبيل بكاكرة،سفيان سخري، **التنوع والتغير في مضامين القوة: نحو فهم جديد للعلاقات الدولية**، دفاتر السياسة والقانون، ع 19 جوان 2018.ص: 169.

[2]-أبو حلاوة كريم ، **سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية**،مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، 2015.ص: 14.

الفرع الأول : سياسة الجذب باستعمال القوة الاقتصادية:

لقد سعت الدول الأوروبية، ومنذ بروزها كقوة اقتصادية كبرى، وبموجب اتفاقية روما لعام 1957 ، نحو إرساء سياسة أوروبية-متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية أولا، ومن ثم بين ضفتي المتوسط، وخصوص في مجالات الأمن والتعاون.

فهناك عوامل متعددة ساهمت في إيجاد علاقة تفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة حوض المتوسط منذ القديم، ولا شك أن العامل الاقتصادي المهيمن على العلاقات الأوروبية-المتوسطية يعزى إلى اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة. فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الإتحاد الأوروبي، وحوالي (10 %) من احتياجاته من الغاز الطبيعي.

يمثل مؤتمر برشلونة وبداية العلاقات الأورومتوسطية النواة الأولى لبناء قوة ناعمة اقتصادية للإتحاد الأوروبي في المتوسط كما رأينا في المبحث السابق، من خلال استعطاف وجذب قادة دول جنوب المتوسط ، حيث شدد المشاركون في مؤتمر برشلونة على أهمية النمو الاقتصادي المستديم والمتوازن لدول الجنوب من أجل تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة. وحدد المشاركون الأهداف الآتية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورومتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

ووافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تعتمد على:

- التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول عام 2010
- تنفيذ تعاون وتحول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى الشراكة[1].

ويهدف المشروع المتوسطي إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية لدل الاتحاد الأوربي التي يمكن وصفها بإعادة

[1]-أنور محمد فرج،السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة أنموذجا،مرجع سابق.ص: 87.

ترتيب المصالح الأوربية وتطلعات ا السياسية الإقليمية والدولية وتسير دقة التوجهات الاقتصادية في المنطقة المتوسطية إذ تسعى دول الاتحاد الأوربي من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق إبعادها الاقتصادية التالية:

- الحد من الهجرة المتزايدة من دول جنوب وشرق المتوسط إلى دول الاتحاد الأوربي.
- تطوير عملية الاندماج الأوربي من خلال الحد من الآثار السلبية التي تعكس علية نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية لبلدان حوض البحر المتوسط.
- إبراز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية دولية قادرة على التأثير في حل الأزمات الإقليمية الطارئة.
- تخفف مزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادي من اجل تطوير منطقة حوض البحر المتوسط وتأهيلها لتصبح منطقة تعاون ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل

يمكن القول أن البعد الاقتصادي أهمية كبيرة للشراكة الأوربية– المتوسطة إذا أصبح هذا البعد المحرك الرئيسي لسياسات التعاون الأوربي_ العربي لخدمة الأجندات الأمنية المبنية على مصالح الإتحاد .

شكلت القوة الناعمة في شقها الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي قي المنطقة المتوسطية نقطة تحول جديدة في السياسات الأوربية كونها أظهرت اتفاقاً شاملاً حول أهمية اعتماد القوة الناعمة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي مع تخومه الجنوبية، فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها الشراكة الاوروميتوسطية منذ انطلاقها على الصعيد الفصل بين الجانب السياسي والأمني والاقتصادي، إلا أنها مكنت دول الاتحاد الأوربي من استعادة دورها السياسي والاقتصادي على الصعيد الإقليمي والدولي[1]، إذ حاولت الدبلوماسية الأوربية من وراء سياستها الاقتصادية الموحدة لمواجهه التحديات الإقليمية التي تعرضت لها المنطقة المتوسطية أن تقلل من حدتها ولم تستطع معالجتها كليا ، فالفوارق لازالت تتوسع بين الضفتين مما يولد اختلالات سوسيو-ثقافية واقتصادية وعلى مستوى التطور التكنولوجي الفارق بين الضفتين ، وللحد من الانعكاسات السلبية الناتجة على المستوى الاقتصادي ، فعّل الإتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة تتمثل في سياسة المشروطية أو القوة الناعمة في إطارها السياسي.

الفرع الثاني : المشروطية السياسية :

تعد القوة الناعمة لسياسة الإتحاد الأوروبي مصدر جدل للباحثين والسياسيين وحتى فقهاء القانون الدولي، فالمشروطية أو الاشتراطية Conditionality والمشروطية الديمقراطية Political Democratic وأحيانًا مشروطية حقوق الإنسان Human Rights Conditionality هي كلها تعابير

[1]-علي الحاج،**سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت-لبنان ، 2005.ص 2

تستعمل على نحو مترادف وارتبطت ارتباطًا قويًا بالقوة الناعمة للاتحاد الأوروبي اتجاه جنوب المتوسط . وتعني المشروطية: "**فكرة إخضاع حق أو امتياز ما لضرورة احترام مجموعة معايير وحقوق وسلوكات معينة** "[1]، والتعريف الأكثر شيوعًا يحيل على **"قدرة قوة أو سلطة ما على جذب الدول الأخرى وإقناعها من دون حاجة إلى استعمال القوة، ويتم الرهان على قدرتها في تجسيد قيم كونية وفي تعبئة الموارد"**،ونفهم من خلال هذا التعريف أنه يرتبط ارتباطا وثيقا مع تعريف القوة الناعمة لذلك استخدمته دول الإتحاد الأوروبي كشرط أساسي لبناء شراكة اقتصادية مع دول جنوب المتوسط ، وأن على الدول المستفيدة من الشراكة أن تتحمل مسؤوليتها وتلتزم تعهداتها التعاقدية على مستوى احترام الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وإرساء قيم الديمقراطية ومبدأ المشروعية في تنصيب الحكومات؛ لأن ذلك يضمن توافر مناخ الاستقرار السياسي والاقتصادي الملائم للتنمية، ما من شأنه دعم هذه العلاقات الأوروبية – المتوسطية ، والمساهمة في تحقيق المصالح المشتركة، ومن ثمّ المساعدة في معالجة ظاهرة النزاعات المسلحة والحروب المنتشرة بحدة في دول جنوب المتوسط.

وتتمثل سياسة المشروطية للإتحاد الأوروبي اتجاه جنوب المتوسط في سياسة ما يسمى "**المزيد مقابل المزيد**" ، وتعني؛ تقديم المزيد من الدعم والحوافز المالية للدول جنوب المتوسط قصد تحفيزها إلى بدل المزيد من الإصلاحات الديمقراطية لتعزيز شراكتها في الاتحاد الأوروبي أي القدرة على الضغط والإكراه وإستراتيجية التأثير والشجب العلني، وحتى إمكان فرض عقوبات على الدول التي لا تحترم تعهداتها وترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو لا تبدي استعدادًا للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تعهدت بالقيام بها مقابل ما حصلت عليه من دعم مالي.

وأصبحت هذه المشروطية من ثوابت التعاون الاقتصادي والسياسي وتقديم المساعدات في مجال التنمية بينه وبين شركائه في الضفة الجنوبية للمتوسط. وقد تم تجسيد هذا المبدأ عبر مسارين أساسيين:

ب. **مسار برشلونة:** وقد تضمن ثلاثة محاور أساسية: المحور الاقتصادي والمالي، والمحور السياسي والأمني ويهمّ إرساء حوار شامل ومنتظم لبناء السلام والاستقرار بالمنطقة عبر تعزيز دولة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمحور الاجتماعي والثقافي والإنساني ويهتمّ بتشجيع الحوار بين الثقافات وتنمية الموارد

[1]-محمد سعدي، **الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي**،سياسات عربية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،جانفي 2019.ص: 77.

البشرية والنهوض بالحقوق الاجتماعية وإشراك منظمات المجتمع المدني في العملية التنموية."للمزيد أنظر المبحث الأول من هذا الفصل"

ج. **مسار السياسة الأوروبية للجوار:** كانت الغاية منه "خلق فضاء متوسطي مبني على الاستقرار وحسن الجوار ودائرة أصدقاء تجمعهم علاقات متينة وسلمية قائمة على التعاون الاقتصادية، والهجرة، والبيئة والأمن والإرهاب والإصلاحات الديمقراطية. وجرى التركيز على أن قيمة المساعدات المالية والتقنية مشروطة بمستوى الإصلاحات السياسية والحقوقية والاقتصادية المنجزة.

وقد سعى هذا المشروع على مستوى المشروطية الديمقراطية إلى تجاوز مقاربة السياسة الخارجية التقليدية الأوروبية، على مستوى دعم التحولات الهيكلية للشركاء في مجالات الديمقراطية ودولة القانون واقتصاد السوق.

أطلق الاتحاد الأوروبي عام 2015 السياسة الأوروبية الجديدة للجوار التي تقوم على مبدأ "المفاضلة والتمييز" أو مبدأ "المزيد مقابل المزيد" الذي يسمح، بحسب الطرف الأوروبي، بزيادة "دعمه" المالي وفق مدى "التزام" كل دولة بالمضامين السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات السياسية، والإصلاحات الإدارية، والانفتاح الاقتصادي، وخلق مناصب الشغل التي تتضمنها خطة العمل الخاصة بها في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة[1].

الفرع الثالث: فحص لمدى نجاح القوة الناعمة للإتحاد الأوروبي اتجاه المتوسط :

يعتبر الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية Normative Power[2] في النسق الدولي،وينفرد عن باقي الدول الكبرى في العالم بكونه قوة ناعمةSoft Power ، تجعل هويته المشتركة وأهدافه مرتبطة ارتباطًا شديدًا بالنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية عبر نشرها وتصديرها خارج حدوده،و إستراتيجية القوة الناعمة هي الخيار الوحيد الموجود أمامه وهي تمثِّل جوهر بناءه؛ لأنها تحدد كيان الإتحاد وسلوكه باستمرار على أساس أنه فضاء للقيم والمعايير الذي يحاول بها التحكم في سيادات الدول التي تتشكّل منه ويحاول كذلك ضبطها. وبناء عليه، فإن القوة الناعمة وثيقة الصلة والارتباط بهذه

[1]-مرجع سابق.ص: 82.

[2]-مرجع سابق.ص: 80.

القوة المعيارية للبناء الأوروبي، وهي أداته لتعميم قوته المعيارية المتمثلة في القيم والقواعد القانونية والديمقراطية التي يؤمن بها.

ويسعى الاتحاد الأوروبي، عبر اتفاقياته الخارجية، إلى تصدير مكاسبه الحقوقية والديمقراطية وتجسيدها في اتفاقياته مع الدول خارج أوروبا. ومن منطلق القوة المعيارية للاتحاد، بوصفه مروّجًا قيم الديمقراطية، أصبحت القوة الناعمة بشقيها الاقتصادي والسياسي "المشروطية الديمقراطية" مبدأً موجهًا لسياساته الخارجية،وقد فشلت القوة الناعمة للإتحاد الأوروبي في مواجهة التحديات الأمنية الناشئة من خلال نقاط أهمها ما يلي :

1. **فشل سياسة المشروطية في جنوب المتوسط :** كان الحراك الشعبي في الدول العربية بمنزلة اختبار وتحدٍّ لصدقية سياسات القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي الاشتراطية وفعالياتها إزاء دول الضفة الجنوبية، وقد كشفت عن اختلالات هيكلية عديدة تعانيها السياسة الخارجية الأوروبية؛ على نحو أدى إلى مراجعة سياسات التعاون وأولوياته. ودفعت ديناميات الحراك العربي للاتحاد الأوروبي إلى إعادة التفكير في آليات دعم المرحلة السياسية الانتقالية في بعض بلدان جنوب المتوسط الخاضعة لأنظمة تسلطية .وذلك عبر تعديل سياسة الجوار لتعزيز فعالية المشروطية الديمقراطية، من خلال التركيز على الثنائية والتمايز في علاقته بالدول العربية الشريكة، وربط تعزيز العلاقات بحجم الإصلاحات التي تتبناها،أو مأصطلح عليها بسياسة "المزيد مقابل المزيد" الذي يعتبر في حد ذاته إقرار بفشل الاتحاد الأوروبي[1] على نحو بعيد في تعزيز الإصلاحات الديمقراطية في الجوار الجنوبي، وأن التحفيز إلى عملية الإصلاح في هذه البلدان يتطلب تقديم مزيد من الجهود والدعم المالي. كما ركزت هذه السياسة في تدعيم الإصلاحات السياسية وذلك عبر وضع آليات للتشاور والحوار مع السلطات وفعاليات المجتمع المدني، وتشجيع التواصل ودبلوماسية عمومية بهدف منح صورة إيجابية لدى الرأي العام حول البرامج التي يدعمها الاتحاد في دول الجوار المتوسطي خصوصًا.
2. **الإتحاد الأوروبي وازدواجية المعايير "تفضيل المصالح الإستراتيجية بدل القوة الناعمة المعيارية":** كانت إحدى الغايات الرئيسة للسياسة القوة الناعمة للإتحاد الأوروبي هي حفظ أمنه حتى ولو كانت على حساب قوته المعيارية ، فالاتحاد الأوروبي وقع في فخ ازدواجية المعايير

[1]-مرجع سابق.ص: 82.

وتفضيل الاتحاد الاعتبارات والمصالح الإستراتيجية على حساب توطيد التحول الديمقراطي بوصفه طريقًا متوسطة المدى للاستقرار. وفي الواقع، غض الاتحاد الأوروبي النظر، على نحو واضح، عن السياسات غير الديمقراطية لبعض دول جنوب المتوسط. بحيث في الكثير من الأحيان أبدى تعاونها معه على مواجهة التحولات الديمقراطية وكان كذلك هو من بين أسباب العديد الحروب والأزمات في دول جنوب المتوسط على غرار ليبيا وسوريا.

و قد استغلت بعض حكومات دول جنوب المتوسط هذا الوضع[1]، في مسألة تصاعد موجات الهجرة السرية وموجات اللاجئين منذ الأزمة السورية، وتزايد المخاطر الإرهابية منذ بروز تنظيم "داعش" وقيامه بعدة عمليات إرهابية في عديد من المدن الأوروبية، لإقناع الاتحاد الأوروبي بأن ضمان مصالحه وأمنه في محيطه وجواره الإقليمي الجنوبي يفترض، بل يتطلب إبقاء استمرارية الوضع السياسي الراهن ودعمه، وإلا فسيكون أمام خيارين لا ثالث لهما: الفوضى والحرب الأهلية أو اكتساح الإسلاميين أو الجهاديين السلطة، وكلا الأمرين سيؤدي إلى انكشاف الحدود الجنوبية لأوروبا، ما يعني مزيدًا من الهجرة واللجوء والمخاطر الأمنية القادمة من الجنوب.

المطلب الثاني : الحوارات الأمنية الأوروبية المتوسطية "تعاون بدون شراكة":

دخل الاتحاد الأوروبي مناخاً سياسياً جديد بعد التهديدات التي شهدها والتغيرات الإستراتيجية التي تدور حول تخومه الجنوبية والشرقية بعد عقد مضطرب للغاية منذ 2010؛ المناخ السياسي الجديد تمثل في حدوده مع منطقة البحر المتوسط، وبعد تدخل الدول الأعضاء في الأزمة الليبية تدريجياً، هيمنة روسيا على الملف السوري ، أصبحت معها موجات الهجرة والصراع على الطاقة تحتل مكانة مهمة.

وبناء على ذلك؛ بات من الملاحظ ضمنياً أن هناك مصدرين لهذه المشاكل أولهما: تكشف المصالح المتباينة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط، مما يظهر مدى التفرقة العميقة داخل التكتل، وثانيهما: وجهات النظر المختلفة فيما بين الدول الأعضاء بخصوص الأمن المشترك الذي نتج عنه إطار أمني مستقل لكنه غير ناجع في ذات الوقت، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة في العلاقات التجارية الخارجية في ظل الأزمات الحالية.

[1]-مرجع سابق.ص: 84.

لذلك سيحاول هذا المطلب استعراض أهم الحوارات الأمنية في المتوسط انطلاقا من مؤتمر برشلونة إلى منتدى 5+5 بالتركيز على الشق الأمني وكما هو موضح في العنوان إن هذه الحوارات يغلب عليها ازدواجية المعاير والمصلحة الذاتية بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يحاول أن يقدم نفسه كحامي المنطقة باستخدام سياسة المشروطية "المزيد مقابل المزيد":

الفرع الأول : مؤتمر برشلونة وبداية الحوارات الأمنية الأورومتوسطية:

كنا قد تناولنا في المبحث السابق تفاصيل مؤتمر برشلونة وأن ما يهمنا في هذا المطلب هو الشق الأمني وأن من بين أهم الأسباب التي دعت الإتحاد الأوروبي لإقامة علاقات مع تخومه الجنوبية للمتوسط هو تحصيل الأمن عن طريق الشراكة وغيرها من الأسباب التي يمكن إجمالها فيما يلي[1] :

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط والحفاظ على مناطق النفوذ التاريخية.
- الوقوف أمام إنفراد الولايات المتحدة بمقدرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الشركة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة ومنافستها.
- تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها.
- الحدّ من معدلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي.
- خطر الإرهاب وسباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها، فالمشكلة الأمنية وما سببته من قلق للحكومات الأوروبية .

أما من حيث الأهداف التي سطرها الإتحاد الأوروبي لإقامة مؤتمر برشلونة فيتجلى فيما يلي :

- الحوار السياسي والأمني بهدف إقامة منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار على أساس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.
- الشراكة الاقتصادية والمالية والإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة.
- الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية لتشجيع التفاهم بين الشعوب والثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.بهدف إقامة ازدهار مشترك ودعم عملية التحول الاقتصادي في الدول المشاركة.

[1]-انور محمد فرج ، **السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط "إعلان برشلونة أنموذجا"**،دراسات دولية،ع33.ص: 85.

- معالجة مسألة الهجرة من خلال إستراتيجية تأخذ في الاعتبار فوائد الهجرة لكافة الشركاء، وتساعد على تفادي المآسي الناجمة عن محاولات دخول تراب الاتحاد الأوروبي بأساليب غير مشروعة.
- رغبة الاتحاد الأوروبي في استعادة موقعه الذي كان يحتله في العلاقات الدولية سابقا قبل الحرب العالمية الأولى تماشيا مما جاء في اجتماع المجلس الأوروبي برشلونة في يونيو 1992 الذي أكد أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تماما كالشرق الأوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط فيها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن. والاستقرار في تلك المناطق.[1]

الفرع الثاني : البعد الأمني لمنتدى 5+5 :

كان البعد الأمني طاغيا على أهداف منتدى 5+5 منذ بدايته وازدادت أهمية البعد الأمني لحوار منتدى 5+5 بعد الديناميكية المتغيرة التي شهدها جنوب المتوسط من خلال حراك شعبي مس جل دول المتوسط الخمس، حيث اجتمع قادة دول وحكومات خمس دول أوروبية وأخرى من المغرب العربي،أكتوبر 2012 في مالطا لإعطاء زخم جديد للحوار بين مجموعة 5+5 في قمة هي الأولى منذ تسع سنوات وطغت عليها مسألة الحراك الشعبي في المتوسط. وتطرقت القمة 5+5 ، التي تضم خمسة بلدان من اتحاد المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا) وخمسة بلدان من الاتحاد الأوروبي (فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا).

وناقش من خلالها المشاركون إلى مختلف المواضيع على غرار الملف الأمني والدفاع والتعاون الاقتصادي وكذا إلى تقييم مجالات التعاون الأخرى مثل التربية والبيئة والطاقة.

ويهدف الحوار 5+5 بوصفه مبادرة تخص الأمن المتوسطي إلى إقامة تعاون أوثق بين الأعضاء الخمسة في الاتحاد الأوروبي وبلدان اتحاد المغرب العربي الخمس من خلال الحوار السياسي و تشجيع التسيير الأمثل للموارد بغية تعزيز الاستقلالية الإقليمية وتحقيق التنمية. وتعتبر قمة مالطا التي عقدت لأول مرة منذ تسع سنوات لهذا المنتدى الذي أطلق في روما عام 1990، فضاءً للحوار السياسي غير الرسمي تهدف إلى " إعادة بعث وترقية" المناقشات بين الدول العشر خصوصاً حول القضية "الحاسمة" المتمثلة في الهجرة السرية. وهي أول قمة كذلك لقادة 5+5 منذ سقوط نظامي الرئيس التونسي زين العابدين بن على الذي فر إلى السعودية مطلع 2011 والزعيم الليبي معمر القذافي الذي قتل بعد أن قبض عليه ثوار في سرت في 20 أكتوبر 2011.[2]

---

[1]-مرجع سبق ذكره ، ص: 88.

[2]- توفيق المديني،**قمة "5+ 5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية**، على الموقع التالي :

https://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm ، شوهد يوم : 14-06-2019.

في جلسة افتتاح القمة في العاصمة فاليتا، قال الرئيس التونسي المنصف المرزوقي: "للمرة الأولى في تاريخنا، نتقاسم قيم الديمقراطية". وأكد أن التغييرات الجارية في الضفة الجنوبية للمتوسط "لا تشكل خطراً على أوروبا"، داعياً إلى "عدم الخوف من السلفيين"، ومؤكداً أن "الشعب لن يقبل أبداً أنظمة إسلامية غير ديمقراطية، إننا نريد الديمقراطية الإسلامية وليس حكم الفرد".

وأضاف الرئيس التونسي أن "أوروبا مصيرنا" وأن البلدان الأوروبية "ستجد العديد من الفرص في منطقتنا"، و"إننا في حاجة كبيرة جداً لبنى تحتية ستكون محفزة للاقتصاد الأوروبي"، مذكّراً بمشروع ربط أنظمة إنتاج طاقة شمسية بين تونس وشبكات أوروبية.وتأمل تونس في استضافة قمة اتحاد المغرب العربي بحلول نهاية السنة، كما قال المرزوقي لأنه "لا بد من بناء منطقة المغرب العربي".

أما رئيس وزراء مالطا لورانس غونزي، فقد قال في افتتاح أعمال القمة إن "المتوسط ليس حدوداً تفصلنا وإنما جسر يجمعنا جميعاً". وأضاف أن "الأحداث في شمال أفريقيا تاريخية ولها عواقب على كل الدول الأخرى"، داعياً إلى "وقف العنف" وإرساء "الديموقراطية" في المغرب العربي، وكذلك إلى "الازدهار والسلام". ويرى نفس المسؤول أن "الحوار يفسح لنا المجال نحو تعاون وثيق أكثر فأكثر". وأضاف قائلاً "يجب علينا أن نستعمل بشكل ملموس وعقلاني كل الموارد المتوفرة في البلدان الواقعة جنوب المتوسط والاستجابة لمتطلبات شعوب المنطقة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الديمقراطية".[1]

و في ختام القمة، أكد قادة الدول العشر المطلة على المتوسط (خمسة زائد خمسة) في مالطا، على ضرورة التصدي "للأسباب العميقة" للهجرة غير الشرعية والتعاون "الفعال" في ذلك. وأضاف قادة ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا (جنوب المتوسط) والبرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا (شمال المتوسط) في بيانهم أن السيطرة على مشكلة الهجرة السرية "تتطلب تحركاً يتم التشاور بشأنه للتصدي للأسباب العميقة للهجرة مع إرساء تضامن فعال وسريع وملموس" . وأعلن الرئيس التونسي المنصف المرزوقي إثر اختتام القمة قرار المنتدى تشكيل "قوة عمل مشترك لتجميع الطاقات" للتصدي للهجرة السرية من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شماله التي وصفها بأنها "أولوية ملحة قصوى".

[1]-مرجع سابق ، ص : 2.

المطلب الثالث : تقييم الإستراتجية الأمنية الأوروبية في المتوسط "التطلع نحو مقاربة أمنية شاملة بين الطموح و الواقع ":

إن تقييم مدى استجابة الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي في المتوسط، لابد أن يمر عبر الاستجابة الامبريقية بمعنى أخر : هل وصل الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر كقوة أمنية معيارية في المتوسط وصانع السياسة العامة الأمنية فيه إلى مقاربة أمنية شاملة؟.

في الحقيقة إن الإجابة على هذا السؤال هي واضحة المعالم فالاتحاد الأوروبي فشل في حماية كيانه وترابطه المؤسساتي بالخروج البريطاني ولم يحمي شعوبه من الهجمات الإرهابية داخل أراضيه،ولم يدر ملف اللاجئين السوريين كما تنص عليه مبادئه بل ظهرت مشاكل من خلال هذه الأزمة تتجلى في صعود أحزاب اليمين التي كادت تعصف بالترابط المؤسساتي لكيان الإتحاد، وحتى لم يجد حلا للأزمات المتاخمة في جنوبه بل كان جزءًا من تعقيدها "أزمة ليبيا ، والحرب في سوريا"، فكيف له أن يصل إلى مقاربة أمنية شاملة في المتوسط؟ ولعل من بين أهم الأسباب التي جعلتنا نصل إلى هذا التقييم هي جملة من المعطيات التي يمكن أن نردها فيما يلي :

- **حالة التشرذم في سياسته الخارجية بين دوله الأعضاء:** أول ما يجب أخذه بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بتحليل أسباب فشل الاتحاد الأوروبي للوصول إلى مقاربة أمنية شاملة في المتوسط هو عدم التجانس بين دوله الأعضاء في إدارة ملفات السياسة الخارجية، فمثلاً، أظهرت الأزمة الليبية حجم التنافس بين إيطاليا وفرنسا وألمانيا فيما يتعلق بالانحياز إلى حفتر أو حكومة طرابلس المعترف بها من الأمم المتحدة،
- **أحزاب اليمين المتطرف وضغطها على الحكومات:** إن موجات الهجرة من الجنوب أدت إلى المزيد من التنقيب في العلاقات المتوترة أصلا بين دول الأعضاء الشرقية والغربية، حيث أنه وفي الوقت الذي كانت تقف فيه اليونان وهنغاريا وإيطاليا والتشيك موقفاً رجعياً، اتبعت ألمانيا والدول الاسكندنافية نهجاً أكثر حيادية من غيرها.
- **وجود الاحتلال الإسرائيلي كلاعب جيوسياسي في قلب المعادلة الأمنية في المتوسط :** سياسة الاحتلال الإسرائيلي الخارجية التي أصبحت طرفاً فاعلاً في البحر المتوسط بعد اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزء الشرقي من البحر. منذ أن عقدت قمة بودابست 2017 مع الاحتلال الإسرائيلي، فإن علاقاتها الجيدة مع مجموعة فيشغراد

(هنغاريا، التشيك، سلوفاكيا، بولندا) بشأن القضايا الاقتصادية والأمنية شكلت تحدياً لسياسات بروكسل في الشرق الأوسط[1]، لأن كل من قادة الدول الأربعة توافقت وجهات نظرها مع الاحتلال الإسرائيلي حول قضايا الأمن وتصورات التهديد والهجرة تحديداً، والتي كانت جميعاً محل نزاع لدى الاتحاد الأوروبي.

وفي العقد الجديد من 2020، بات من المرجح أن يستمر الاحتلال الإسرائيلي في سياسة استغلال الانقسامات داخل أوروبا فيما يخص سياسته في الشرق الأوسط، ومع الإعلان عن خطة ترامب بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتوقع أن يزيد الاحتلال الإسرائيلي من جهوده لاستغلال الانقسامات داخل الاتحاد بهدف شرعنة سياساته الاحتلالية.

- **فخ التعاون بدون شراكة تكاملية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط**: هناك أيضاً مشكلة مهمة تعد في أصل المنطقة تتمثل في سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالبحر المتوسط، فيما يتعلق بتوازن التكاليف والفوائد في علاقات دول المتوسط مع الاتحاد الأوروبي، يمكن ملاحظة أن الاتحاد يتبع فعلياً نفس الأسلوب تجاه كل أعضائه الشرقيين وجيران المتوسط؛ خاصة في تنفيذ أجندته الليبرالية المنطلقة من قيمه، بيد أن الفوائد المقدمة لكل منطقة من هذه المناطق تختلف، بمعنى أن هناك علاقة غير متكافئة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في المتوسط؛ فهي تعطي الأولوية "للتعاون" بدل "التكامل".

ففي حين أن البلدان التي قدمت لها وعود بالأفضل وسعت للتكامل ينظر إليها من أنها مختلفة، أما الدول التي لم تقدم لها وعود تحسينية بمستوى أفضل تندرج تحت سياسة التعاون وينظر إلها تحت سياق "دول أخرى"[2].

- **معضلة الأمن الجماعي** : إن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع الشراكة الأورو-متوسطية في شقها الأمني هو وجود حلف الناتو حيث يلعب كل من مستقبل الناتو وتصور الولايات المتحدة للتهديد المتغير والفشل في استيعاب ما أظهرته الثورات العربية دوراً رئيسياً في بروز هذه العوامل الفكرية.

[1]-فاتح شمس الدين اشيك، **سياسة الإتحاد الأوروبي في العقد المقبل**، منتدى السياسات العربية، 07-06-2020.ص: 2.

[2]-مرجع سابق.ص: 02.

وباحتفال الناتو بذكراه السبعين، كانت هناك مناقشة محتدمة حول ما إذا كان الحلف قد أدى مهمته بمجرد انتهاء الحرب الباردة، فعلى الرغم من أن التحالف أظهر قدرته نظراً لطبيعته التي تتميز بإعادة الضبط والتأقلم من جديد طوال العقود الثلاثة التي تلت الحرب الباردة، وكما هو الحال في قضايا الاتجار غير المشروع في البحر المتوسط، وتصاعد وتيرة الإرهاب في الشرق الأوسط من فواعل ما دون الدولة والميليشيات؛ بات جليّاً أن الحلفاء قد شرعوا في البحث عن آليات أمنية مشتركة بديلة وأكثر فاعلية لحل مشكلات المنطقة الأوروبية، وفي هذا الصدد بدأت دول أعضاء الاتحاد الأوروبي بإتباع هذه الآلية البديلة بقيادة فرنسا وأصبحت مبادرة التدخل الأوروبية (E12) جاهزة للتطبيق في نوفمبر 2018، وبالطبع فإن هذه التطورات تتفاقم بانتقاد إدارة ترامب المتكرر بأن الناتو قد عفا عليه الزمن، في تشجيع منه للأعضاء بزيادة الإنفاق العسكري داخل الحلف، وكان تغيير مفاهيم التهديد للحلفاء هو مصدر هذا النقاش الداخلي حول مستقبل الناتو في الوقت الذي أصبح فيه التحول التدريجي في التوزيع العالمي للسلطة مع صعود الصين أولوية بالنسبة للولايات المتحدة، وتفضل الدول الأعضاء في الاتحاد التركيز على القضايا المحلية المؤثرة على المنطقة الأوروبية دون الدخول في أي إشكاليات مع الصين بسبب العلاقات الاقتصادية المتقدمة.

- **النفوذ الروسي والملف الأوكراني وعلاقته بالعلاقات الاورومتوسطية**: شهد العقد ما بعد 2010 نفوذاً متزايداً لروسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ خصوصاً بعد 2015 عندما انخرطت روسيا عسكرياً في الحرب السورية، ولم يكن التدخل العسكري فقط هو الذي كون انطباع بشأن عودة روسيا للمنطقة؛ بل كانت جهود موسكو الدبلوماسية في تكوين علاقات جيدة مع مصر، ومحاولة إكساب الشرعية الدولية لحفتر في ليبيا، جزءاً لا يتجزأ من هذه الإستراتيجية، وتُظهر هذه التطورات أنه بعد أوروبا الشرقية أصبح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إحدى مناطق التغلغل الروسي لسد " فراغ الشرعية" الناشئ عن سياسات الاتحاد الأوروبي غير الفعالة، ويتمثل فراغ الشرعية هذا من إستراتيجية التقدم في التعامل مع الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط باعتبارها الأقل خطراً من الميليشيات والمنظمات الإرهابية كفواعل ما دون الدولة[1]، علاوة على ذلك

[1]-مرجع سابق،ص: 03.

فإن روسيا تجبر بعض الدول الأعضاء الخضوع للتسوية بشأن أنشطتها ضمن قضايا الطاقة في المتوسط، آخذين بعين الاعتبار شركتي "إيني الإيطالية" و "توتال الفرنسية"، وفي الواقع فإن إيطاليا بدت تعتقد أن روسيا لها القدرة على تخفيف وطأة القوى المعارضة لحفتر في ليبيا من خلال الخطة التي تدعمها الأمم المتحدة، إضافة لقدرة روسيا على تنسيق الجهود بشأن إقناع حفتر بمقابلة منافسه السراج خلال مؤتمر "باليرمو" في نوفمبر 2018، تبعاً لذلك فقد عزز تزايد النفوذ الروسي في منطقة المتوسط من حالة التشرذم داخل الاتحاد الأوروبي، لذلك فإن تنفيذ إستراتيجية فعالة ضد هذا النفوذ يتحقق من خلال صياغة سياسة مشتركة لدول الاتحاد، ما يبرز عقبة أكبر داخل الاتحاد نفسه تتمثل بشكل أساسي في إيجاد إجابة لسؤال "ما الذي يجب فعله مع روسيا؟" في المستقبل القريب، وفي ظل تراجع الولايات المتحدة تدريجياً عن المنطقة، ما يعني أنه من المرجح أن يواجه الاتحاد الأوروبي موجات هجرة جديدة تزعزع عوامل الاستقرار على حدوده.

- **النزاع حول الطاقة في المتوسط وازدياد نفوذ الفواعل الدولية الغير متوسطية:** إن باعتبار الاحتلال الإسرائيلي قوة صاعدة في البحر المتوسط وسعت نطاق شراكتها مع مصر واليونان وقبرص، أصبح من الضروري أن يأخذها الاتحاد الأوروبي في الحسبان ضمن سياسته المتوسطية، وقد يقلل اكتشاف الاحتلال الإسرائيلي لاحتياطات الغاز الطبيعي شرق المتوسط من اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، بعد أن وقعت فيه اليونان وقبرص والاحتلال الإسرائيلي اتفاقية إطلاق خط أنابيب لضخ الغاز عبر شرقي المتوسط في جانفي الماضي، ومع ذلك فإن تسهيل هذه الخطة من الممكن أن يكون مكلفاً أكثر مالياً وزمنياً للاتحاد الأوروبي،
- **تركيا وعودة أطماعها في المتوسط** : أضحت تركيا رقما حاسما ومحوريا في المعادلة الأمنية في المتوسط وهذا بعد توطيد علاقاتها مع دول جنوب شرق المتوسط وغرب جنوب المتوسط جراء القوة اللينة لسياسة العمق الاستراتيجي[1] التي سطرها **داوود اوغلو** في كتابه **العمق الاستراتيجي** و طبقها **اردوغان** في سياسته الخارجية، ويبرز ذلك جليا من خلال تدخلها في الأزمة الليبية وتوقيعها لاتفاقية بحرية مع الحكومة الليبية

[1]-مرجع سبق ذكره،ص: 04.

المعترف بها دولياً في نوفمبر 2019 بشأن إنشاء منطقة اتفاق حدود بحرية اقتصادية محصورة بين الحدود البحرية لكلا الجانبين، وقد أظهرت أنقرة بالفعل قدرتها العسكرية والدبلوماسية في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، ولا ننسى أنها على شراكة قوية مع روسيا فيما يخص قضايا الطاقة والاقتصاد، إلى جانب موقعها المهم كونها تقع في مركز الطاقة أيضاً، وباعتبار تركيا ثاني أقوى دولة في حلف الناتو ، ولديها أداة ضغط في يدها على الإتحاد الأوروبي، كونها تستضيف حوالي 4 ملايين لاجئ سوري[1] تساوم من خلالها الإتحاد الأوروبي.

يبدو أن لتركيا نفوذ مؤثر على الاتحاد الأوروبي وحلفائه، لذلك يتعين على الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد أن يشجع الموقعين على اتفاقية خط أنابيب الغاز على عزل تركيا من التفرد بشكل أكبر، وتنفيذ سياسات من شأنها أن تجذب تركيا إلى التعاون شرقي المتوسط، وعلى الرغم من معارضة أنقرة للمشروع إلا أن المسئولين الإسرائيليين والأتراك تبادلوا رسائل ايجابية حول الانفتاح على التسوية، وفي ضوء ذلك، فإن هذه الإستراتيجية تتطلب إلى جانب التأثير على الاحتلال الإسرائيلي بشأن القضية الفلسطينية، أن تكون هناك سياسة موحدة أكثر تكاملاً من دول فيشغراد الأربعة فيما يتعلق بالسياسة الأمنية المشتركة؛ وفي حال لم تُحل هذه النزاعات فسوف نشهد المزيد من الاضطرابات في الشراكة الأورو متوسطية في العقد الجديد ما بعد 2020.

[1]-مرجع سابق.ص: 05.

المبحث الثالث: البريكست وانعكاساته على العلاقات الأورو-متوسطية :"نحوى تقويض أو توطيد العلاقات الأورومتوسطية:

تعتبر سنة 2019 ومطلع العام 2020 أحد السنين العجاف الذي لم يشهدها الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه، فالبداية كانت الصدمة الأولى وهو خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه بالّ"بريكست" BREXIT*، ولم يفق الاتحاد الأوروبي من صدمته الأولى إلا وتوالت عليه صدمة أخرى بإعلان ايطاليا وغيرها من دول ا إتحاد الأوروبي بؤرا جديدة لوباء كوفيد 19 بعد الصين، حيث بينت جائحة كورونا مدى هشاشة الإتحاد وأوضحت التصدّعات الكبيرة فيه و فتحت أبواب التساؤل عن ما مدى مصداقية هذا التكتل في ظل غلق كل حدوده البرية والجوية في ظل هذه الجائحة، ليس هذا فقط بل حتى المساعدات المادية والطبية أُغلقت فيما بين دول الاتحاد الأوروبي ،وكانت المساعدات الطبية والمادية تأتي من خارج الاتحاد الأوروبي "ونقصد بذلك الصين وروسيا"،وأعلنت بذلك العديد من الدول الإتحاد الأوروبي خاصة الشرقية منها استنكارها للأمر وغضبها على غرار أيسلندا و ايطاليا، مما أدى إلى إعادة بروز **القوميين الجدد*** المطالبين بالانفصال على الاتحاد الأوروبي.

انطلاقا من كل هذا سيبحث هذا المبحث عن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عليه أولا ثم انعكاس على شكل العلاقات الاورومتوسطية بعد هذه التحديات، متسائل في ذات الوقت على مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في جنوب المتوسط، هل سيتجه نحوى توطيد علاقاته معها كشريك بديل عن بريطانيا؟، أم سيتجه إلى شركاء جدد في أوروبا الشرقية وإعادة فتح الباب لمفوضات الانضمام التركي كبديل عن بريطانيا؟.

المطلب الأول : بداية مشروع بريكست:

كانت بداية عملية البريكست بتصويت المملكة المتحدة من أجل مغادرة الاتحاد الأوروبي خلال استفتاء في سنة 2016 حيث صوت 51.9 في المائة لصالح الانسحاب ومنذ ذلك الحين تولد جدل ساخن

---

*-**البريكست** هو اختصار للكلمتين British Exit والتي تعني خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل نهائي

*-المقصود هنا **بالقوميين الجدد** هم دعاة العودة إلى الدولة الأمة ومن أهمهم الأحزاب اليمينية المتطرفة، التي تمكنت من تحقيق انتصارات سياسية كبيرة، ومن الانتقال من هامش الحياة السياسية الأوروبية إلى قلبها خاصة في فرنسا وبريطانيا. ففي البلدين تمكنت الجبهة الوطنية الفرنسية وحزب الاستقلال البريطاني من التفوق على الأحزاب العريقة والتقليدية.للمزيد انظر: **القوميون الجدد خطر قديم على أوروبا والعالم** عبر الموقع التالي: http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/5d1fab19-f809-4759-a35f-5aff82b78a37 ،شوهد يوم : 11-05-2020.

بين معسكري البقاء والمغادرة حول السيناريو الأفضل لكي تصبح بريطانيا خارج الإتحاد الأوروبي،للمزيد في هذا الإطار أنظر الشكل التالي الذي يفصل تفصيل مجمل عن تأثير الخروج البريطاني من الإتحاد وكيفية سير التصويت في بريطانيا بين مؤيد ومعارض :

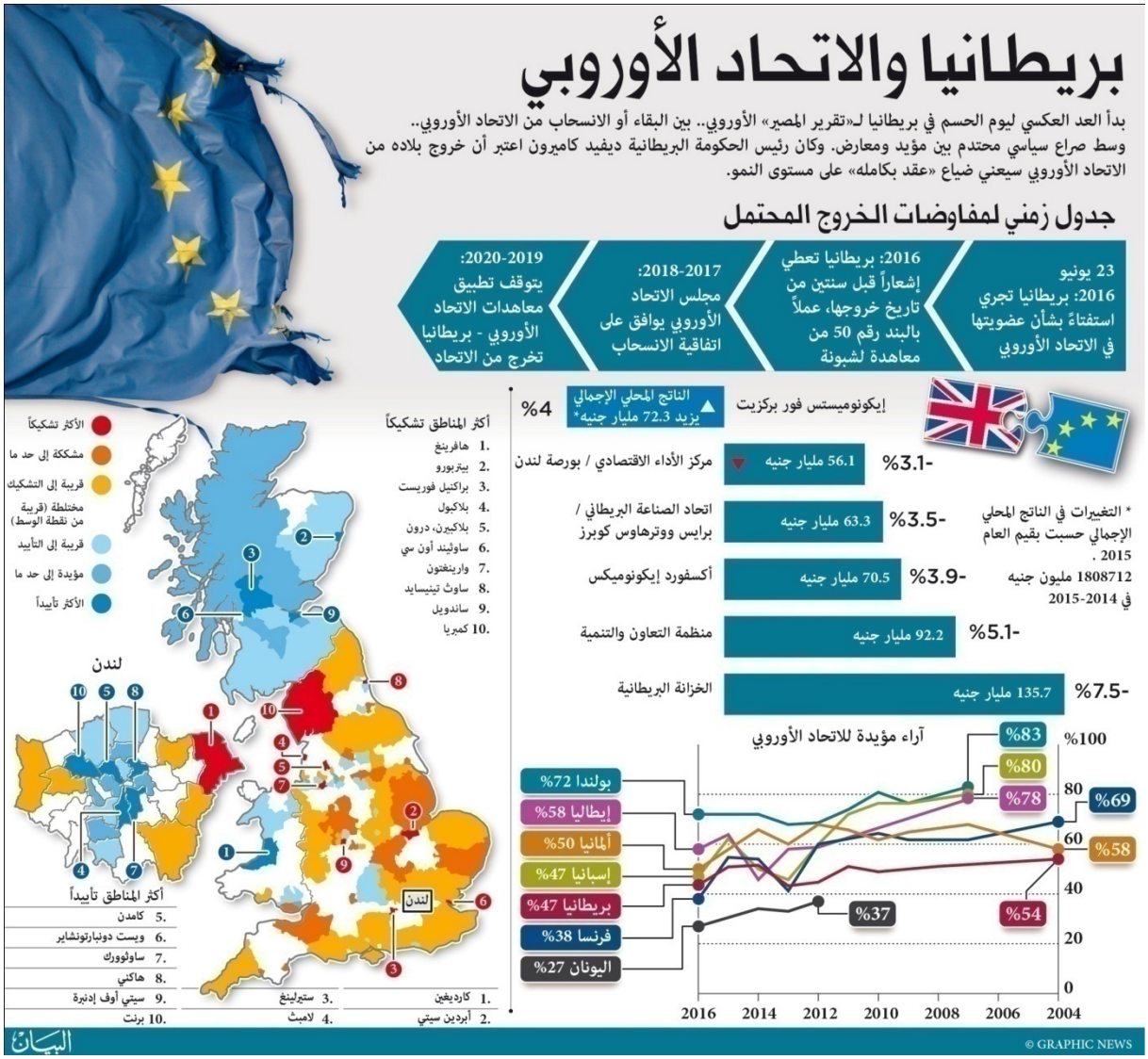

شكل يوضح : **الآثار ونتائج خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي عليه وتقسيم المناطق بين مؤيد ومعارض للخروج البريطاني في بريطانيا**

المصدر: مجلة البيان على الموقع التالي : https://www.albayan.ae/one-world/overseas

ومع مطلع سنة 2020 خرجت بريطانيا من الإتحاد الأوروبي رسميا تاركة ورائها خسائر كبيرة، حيث فقد الاتحاد بذلك أكبر قوة عسكرية، وإحدى الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، وتحظى بحق

الفيتو في مجلس الأمن، وفقد أيضا ثاني أكبر اقتصادياته "حيث يمثل اقتصاد المملكة المتحدة ما يعادل 18 % من الناتج الإجمالي الداخلي و13% من تعداد السكان"، فضلا عن أنها تعتبر المركز المالي الحقيقي الوحيد في الاتحاد[1]، فما هي الأسباب الكامنة التي دفعت ببريطانيا إلى اتخاذ هذا القرار المفاجئ والصادم للاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول : الأسباب الحقيقية التي دفعت بريطانيا للخروج من الإتحاد الأوروبي :

هناك مجموعة كبيرة من الأسباب التي تسببت في القرار النهائي بخروج المملكة المتحدة، فهناك أسباب اقتصادية وأسباب سياسية وأخرى اجتماعية وأمنية. ولعل أهمها مشكلة الهجرة واللاجئين الذين مثلو ضغطاً على الاقتصاد البريطاني، فضلاً عن تصاعد التيارات القومية اليمينية في أوروبا ورغبة المملكة المتحدة بالنأي عن نفسها عما يمكن أن يسببه ذلك من أزمات مستقبلية. هذا بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية داخل حزب المحافظين التي هددت بتمزق الحزب والحسابات الخاطئة التي كان بمقتضاها المتوقع أن تأتي نتيجة الاستفتاء لصالح البقاء[2]،ويمكن أن نجمل أسباب الخروج البريطاني في ثمانية وهي[3] :

- ❖ التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين إذ يؤمن المواطن البريطاني بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيمكّن بلاده من إتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد. وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدّر بـ863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني (4.131 مليارات دولار) سنوياً، بحسب جامعة "مدرسة لندن الاقتصادية".
- ❖ الخوف من الإرهاب ، زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية مؤخراً دفعت المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين دوله، وهو ما قد يحد حركة المواطنين الأوروبيين، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا. وكانت هناك تصريحات عدة لمتزعمي معسكر "الرحيل"، وفي مقدمتهم دومينيك راب، وزير العدل البريطاني، الذي اعتبر أن "الخروج من شأنه ردع هجمات إرهابية محتملة في المستقبل".

---

[1]-ماتياس ماتهيجر،تر: عادل زقاغ، **أوروبا بعد البريكسيت : اتحاد اقل كمالا**، فورين أفيرز ،2017.ص: 1.

[2]- رنيم علي جمال الدين الغنّام، **السياسة الخارجية البريطانية تجاه أوروبا بعد الـ"بريكست"**،المركز الديمقراطي العربي ، 14 مارس 2020.ص: 1.

[3]-الخليج أون لاين ، **8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي**،على الموقع التالي : https://alkhaleejonline.net/

- التوفير المالي للصحة والتعليم، هذا السبب مترتب على التخلص من أعباء استقبال المهاجرين عبر الحدود، الذي أسهم في تصديقه مئات المطويات التي وزعت بالبريد أو على نواصي الشوارع، التي توقعت توفير 350 مليون جنيه إسترليني 480 مليون دولار أسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية، وهو مبلغ كافٍ لبناء مستشفى، كما أن المبلغ نفسه يعادل نصف ميزانية التعليم في إنجلترا، مع اقتراحات من معسكر المعارضين للبقاء بتوظيف تلك الأموال في البحث العلمي والصناعات الجديدة.

- وعود فضفاضة بالازدهار وهي وعود منّى بها المعسكر الرافض للبقاء المواطنَ البريطاني، حيث ظلت كلمات رئيس بلدية لندن السابق رئيس الوزراء الحالي، بوريس جونسون، مصاحبة للمواطن البريطاني داخل اللجان، حيث لم ينسَ مقولته: "**إذا صوتنا في 23 جوان 2016 واستعدنا السيطرة على بلادنا واقتصادنا وديمقراطيتنا فإننا نستطيع عندها أن نزدهر كما لم نزدهر من قبل**". تلك الوعود امتلأت بها الصحف المؤيدة للخروج، ومنها صحيفة "صنداي تايمز"، التي قالت: **"لو كان هناك دبلوماسية أفضل لكانت ستجعل الاستفتاء غير ضروري، ولكن الآن السؤال أمام الناخبين، فالخروج من الاتحاد الأوروبي هو أفضل طريقة لوقف المزيد من الاتحاد الاقتصادي والسياسي بين الطرفين"**[1].
- التجارة الحرة، قدّم معسكر المعارضين للبقاء تصوراً عن أوضاع التجارة عقب الخروج، كان سبباً كافياً لدى المواطن البريطاني إلى توقع الأفضل، حيث يتصور المواطن البريطاني أن الرحيل سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد، حيث يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، بالإضافة لمساعي إقامة منطقة تجارة حرة.
- النفوذ الدولي يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي؛ كمنظمة التجارة العالمية.
- الكلمة الأولى للتشريعات الوطنية الناخب البريطاني أصبح على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيعلي من صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن تكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن. توقعات الناخب البريطاني بمنح صلاحيات وسلطات أكبر للبرلمان

[1]- الخليج أون لاين ، **8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي**،مرجع سابق.

البريطاني جعلته يأمل خيراً على الأصعدة كافة، خاصة أن بعض القوانين الداخلية بحاجة إلى تغيير، لكنها تتعارض مع قوانين الاتحاد الأوروبي، ما يحول دون إقرارها.

- ❖ المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير في المواطنين البسطاء، وخلق فزّاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يهدد بفتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية.

الفرع الثاني : الإتحاد الأوروبي ما بعد البريكست "الانعكاسات الاقتصادية والسياسية":

إن الحديث عن مؤسسة الإتحاد الأوروبي وآفاقه المستقبلية، وتأثير الخروج الفعلي لبريطانيا على الإتحاد الأوروبي اقتصاديا وسياسيا، يتطلب أولا العودة إلى بنود الاتفاق الذي أبرم بين بريطانيا والإتحاد قبل خروجها والذي يقتضي الشروط الذي أبداها الاتحاد للموافقة على خروج بريطانيا وهي:[1]

- الاتفاق على قيمة المال الذي يجب أن تدفعه بريطانيا للخروج، وهذا المبلغ يمكن أن يصل إلى 39 مليار جنيه إسترليني.
- تشريع قوانين جديدة للمواطنين البريطانيين الذين يعيشون الآن في بلدان الاتحاد الأوروبي والمواطنين الأوروبيين الذين يعيشون في بريطانيا.
- مشكلة وضع الحدود بين أيرلندا الشمالية التابعة لبريطانيا وجمهورية أيرلندا بعد بريكست.
- ويجب على النواب البريطانيين الموافقة على تفاصيل الاتفاق ليتم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بصورة آمنة.
- ولا يتم الاتفاق الآن على كيفية استمرار العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بعد إجراء بريكست.

أما تداعيات الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي على الاتحاد في حد ذاته يمكن أن نجملها من خلال مستويين : المستوى الاقتصادي و المستوى السياسي :

[1]-ماهو تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد والسوق الأوروبي؟،على الموقع التالي: https://www.q8trade.ae/2019/09/08. شوهد يوم : 12-06-2020.

أ- الانعكاسات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

- سيخسر الاتحاد الأوروبي من قوته السكانية التي تقدر ب 508 قبل الخروج البريطاني مليون نسمة سنة 2016 وبريطانيا 65 مليون نسمة ، والخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي يعني تقليص إجمالي تعداد السكان الاتحاد الأوروبي بنسبة 13%.
- يبلغ الناتج الاقتصادي الإجمالي للاتحاد الأوروبي 14.2 تريليون يورو وتساهم بريطانيا بحوالي 2.6 تريليون يورو
- بعد خروج بريطانيا سينكمش اقتصاد الاتحاد الأوروبي بنسبة 17 %.
- سيتراجع الثقل الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا، حيث ستزيد ميزانية دول الاتحاد لتقليص تكاليف الخروج البريطاني اتجاه الاتحاد، إذ سيرتفع الناتج المحلي لمساعدة مؤسسات الاتحاد بالنسبة لفرنسا من 15% إلى 18 % ، أما نصيب ألمانيا فسيرتفع من 20 % إلى 25 %
- سيتراجع نصيب الاتحاد الأوروبي من التجارة العالمية من 22% إلى 18.2%
- كما أن اليورو ستنخفض قيمته مقابل الدولار والين ولن يكون الاتحاد اكبر اقتصاد موحد بسبب بعض الإجراءات[1] .
- تساهم بريطانيا بنحو 18.7 مليار يورو في ميزانية الاتحاد الأوروبي[2].
- وسيخسر الاتحاد الأوروبي اكبر شريك تجاري ، حيث تصدر المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي ما يعادل صادراتها الإجمالية الكلية انظر الشكل التالي:

[1]-جياكن تشن،مسار غير متوازن في الفترة المقبلة: أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على مختلف القطاعات في اقتصاد المملكة المتحدة،صندوق النقد الدولي.على موقعه : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/12/06/blog-brexit .

[2]-بي بي سي عربي ، كيف يتأثر الاتحاد الأوروبي بخروج بريطانيا؟ ، على موقعها في اليوتوب : https://www.youtube.com/watch?v=TBVRK7O0Dws.شوهد يوم : 12-06-2020.

الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة: أقرب الشركاء

الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للمملكة المتحدة. وتصدر المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي ما يعادل نصف صادراتها الإجمالية الكلية.

(%)

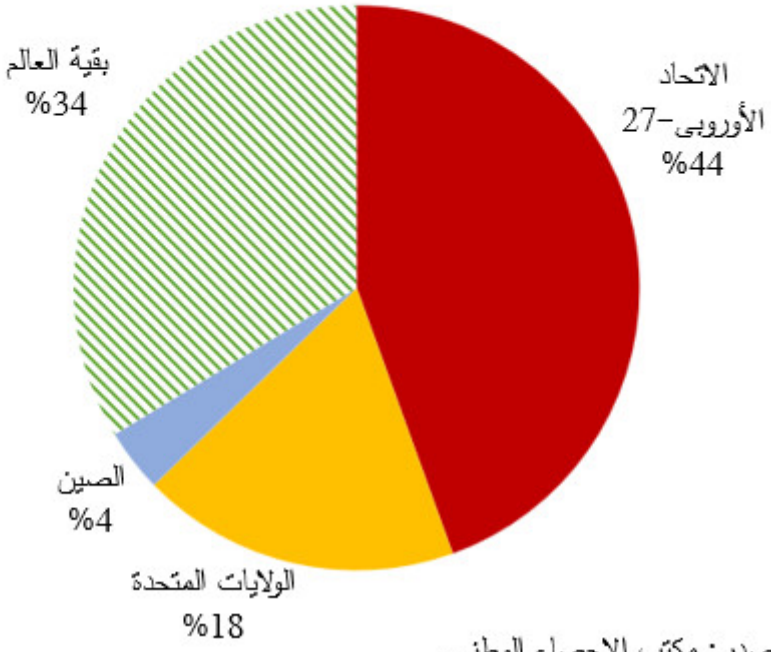

المصدر: مكتب الإحصاء الوطني.

ب- الانعكاسات السياسية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي:

المشكلة الكبرى التي ستواجه الإتحاد الأوروبي سياسيا بعد الخروج البريطاني منه هو مسألة صعود أحزاب اليمين المتطرف المناهضة للهجرة ولمشروع شنغن ،فقد عزز الخروج البريطاني الأحزاب المناهضة للهجرة في جميع أنحاء أوروبا، ونتيجة لذلك، أعلنت المستشارة الألمانية ميركل أنها لن ترشح لدورة جديدة. وإذا اكتسبت هذه الأحزاب أرضية كافية في فرنسا وألمانيا، فقد تُجبر على التصويت ضد الاتحاد الأوروبي، وفي حال خروج إحدى هذين البلدين، فإن الاتحاد الأوروبي سيفقد أقوى اقتصادياته وسيحل.

إلا أن ما يمكن قوله في هذه النقطة أن الاتحاد الأوروبي ورغم خسارته لأحد الدول القوية في النسق الدولي وبثقلها العسكري والاستراتيجي ، إلا أنه من الناحية السياسية سيكون أكثر تحررا على المضلة الأطلسية التي كانت بريطانيا تابعة سياسيا ، وتحت المضلة الأطلسية للو م أ ،فقد يجعل الخروج البريطاني الاتحاد الأوروبي أكثر استقلالية في قراراته مما يفتح

أفاق التعاون مع دول جنوب البحر المتوسط ، وهذا ما قالته مديرة صندوق النقد الدولي **كريستين لاجارد: "لقد انتهت السنوات التي لم تستطع أوروبا تتبع سلوك أو اتجاه معين بسبب معارضة البريطانيين"**، مضيفةً: **"الآن البريطانيون ذاهبون، يمكن لأوروبا أن تجد نخبة جديدة"**[1].

والملاحظ هنا أن خسارة بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد كانت اشد وطأة على الاتحاد الأوروبي في حد ذاته انظر الشكل التالي:

شكل يوضح الآثار السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على بريطانيا

المصدر : مجلة البيان ،ع: 27،13جانفي 2016

ومن الناحية الإستراتيجية، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني - الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسية الدفاعية والأمنية الأوروبية.

كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بأن تحذو حذو بريطانيا، وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان، إسبانيا،

[1]- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على الأسواق المالية العالمية،على الموقع التالي : https://m.netotrade.ae/learn/trading-academy/advanced-trading-strategies/trade-brexit ، شوهد يوم : 12-06-2020.

المجر، إيطاليا). إنّ هذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود[1].

المطلب الثاني : قراءة في كتاب "الكتاب الأبيض ومستقبل الإتحاد الأوروبي بعد الخروج البريطاني" :

شهدت التحولات البنيوية في بنية النسق المؤسساتي للاتحاد زلزال سياسي بعد الخروج البريطاني ، ويتساءل الكثير من الباحثين عن مدى استجابة الاتحاد الأوروبي لتحديات الناشئة بعد الخروج البريطاني، خاصة أنصار نظرية التكامل والاندماج لأرنيست هانس Ernest Haas الذين بنو افتراضاتهم النظرية على نجاح التجربة التكاملية الأوروبية، وخلال هذا الجدل خرج رئيس المفوضية الأوروبية **جون كلود يونكر Jean-Claude Juncker*** ، بكتاب أسماه الكتاب الأبيض الذي يتضمن 5 سيناريوهات لمستقبل الاتحاد الأوروبي، عقب الأزمات التي تواجهه ومن بينها الهجرة والخروج البريطاني وهو عبارة عن وثيقة تتناول رؤية المفوضية الأوروبية لمستقبل الاتحاد ،وقد افتتح جون كلود هذا الكتاب بإبراز انجازات الاتحاد التي تمثلت حسبه في قوله: "إن السلام الذي ساد الاتحاد الأوروبي طيلة سبعة عقود لمجتمع موسع يضم 500 مليون مواطن، يعيشون في حرية في واحد من الاقتصاديات الأكثر ازدهارا في العالم[2] ".

وبعد التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي صرح هرم السلطة في المفوضية الأوروبية يونكر قائلا : **"إننا الآن في بداية العملية وليس في نهايتها، وسيكون أمامنا جدل واسع النطاق ونزيه يجري الآن بين حكومات وشعوب أوروبا حول مستقبلنا المشترك، وما هي درجة الطموح وقدرة تحملنا[3]".**

---

[1]-مجموعة باحثين، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية**، تقدير موقف: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات،قطر،2016.ص: 7.

[*]-**جان كلود يونكر Jean-Claude Juncker :** من مواليد 9 ديسمبر 1954، هو سياسي من لوكسمبورغ شغل منصب **رئيس المفوضية الأوروبية منذ 2014 حتى 2019** ، شغل منصب رئيس وزراء لوكسمبورغ من 1995 حتى 2013، كما شغل منصب وزير المالية من العام 1989 حتى 2009،للمزيد انظر: جون كلود يونكر ، الجزيرة نت : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/25/

[2]- Jean-Claude Juncker,**White Paper on The Future of EUROPE"Reflections and for the EU 27 by 2025"**,Bruxelles: European Commission ,01-03-2017.P:6

[3]- See European Commission, ibid,p:9.

الفرع الأول : السيناريوهات الخمسة لمستقبل الإتحاد مع مطلع عام 2025 حسب يونكر:

وتتجلى في :

1. المواصلة في النهج الحالي" CARRYING ON " :

يبنى هذا السيناريو على فرضية أن الإستراتيجية المستقبلة للاتحاد بعد الخروج البريطاني تمس تغييرات طفيفة ناعمة والاستمرار في المسار الحالي الذي سيتزامن مع تحقيق تقدم تدريجي.

يستند هذا الخيار على موافقة الحكومات الوطنية على تعميق السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، وتجميع بعض القدرات العسكرية و«التحدث بصوت واحد في الشئون الخارجية»، في حين تركت معظم المسؤوليات الرئيسة، مثل السيطرة على الحدود في أيدي الحكومات الوطنية.

إلا أن هناك عواقب على البقاء بنفس النهج خاصة ما تعلق منها بمستقبل منطقة الشنغن فمسألة الحدود التي لا تزال منكشفة على التحديات الأمنية الناشئة،وقد حذرت اللجنة الأوروبية بقولها في هذا الصدد: **"هناك حاجة إلى التحسين المستمر في إدارة الحدود لمواكبة التحديات الجديدة. إذا لم يتم ذلك، قد ترغب بعض الدول في الحفاظ على الضوابط الداخلية المستهدفة[1]".**

2. السوق الموحدة" NOTHING BUT THE SINGLE MARKET" :

هنا يركز يونكر على الإنجاز في السوق الموحدة، التي تحظى بدعم واسع النطاق. بيد أن اللجنة الأوروبية ليست متحمسة بشأن هذا الخيار، حيث تشير إلى أنه «ستكون عملية اتخاذ القرارات أبسط...ولكن القدرة على العمل بشكل جماعي ستكون محدودة» و«هذا قد يوسع الفجوة بين التوقعات والتنفيذ على كافة المستويات[2]».

كما تعتقد اللجنة أن الاتحاد الأوروبي سيواجه خطرًا متزايدًا بشأن اليورو "لأنه فشل حسبها في إنهاء إقامة الحكم الاقتصادي في منطقة اليورو" مما يجعله عرضة لأزمات مالية جديدة، ومن المرجح أن تواجه الشركات المزيد من الرقابة على الحدود.

3. أولئك الذين يرغبون في المزيد عليهم بذل المزيد من الجهد "THOSE WHO WANT MORE DO MORE " :

يعني هذا السيناريو حسب يونكر اندماج وتكتل أجزاء من الاتحاد الأوروبي على أساس «تحالف الراغبين» في مجالات محددة، مثل سياسة الدفاع والأمن الداخلي، والضرائب أو المسائل الاجتماعية.

---

[1] - ibid,p:15

[2] -جون كلود يونكر،تر: مجموعة باحثين ،**الكتاب الأبيض 5 سيناريوهات محتملة لمستقبل الاتحاد الأوروبي** ، ساسة بوست، على الموقع التالي : https://www.sasapost.com/translation/5-scenarios-for-future-eu-in-white-paper/، شوهد يوم : 12-05-2020.

في ظل هذا السيناريو، يفترض يونكر أن جميع الأعضاء الـ 27 سيستمرون في تحقيق تقدم عام مع وجود سوق واحدة بشكل أعمق.

وفي المقابل فان اللجنة الأوروبية تعتقد أن هذا النموذج سيؤدي إلى اختلافات في حقوق المواطنين ولا تبدي تفاؤلًا بشأن اكتمال إقامة الحكم الاقتصادي في منطقة اليورو[1].

ومع ذلك، فإنها تتصور أنه سوف يسمح لاستتباب الأمن داخليا، بمعنى أن دول الإتحاد التي لديها علاقات وثيقة مع بعضها البعض عليها أن تتحرك بسرعة في مجالات جديدة "أوروبا متعددة السرعات"، مثل عمليات المراقبة باستخدام الطائرات بدون طيار أو قد يسمح هذه النموذج بوجود اقتصاديات متحدة واستحداث قانون تجاري موحد.

4. بذل جهد أقل بشكل أكثر كفاءة "DOING LESS MORE EFFICIENTLY" :

عن طريق "بذل جهد أقل"، ربما يعني يونكر أن معالجة أفضل الأولويات تكون بشكل تعاوني. وبعبارة أخرى، ليس أقل، لكن بذل الكثير من الجهد في عدد محدود من المناطق التي سيكون لها إنجازات رئيسية على مستوى الدول الأوروبية وبالتالي تتمتع بموارد كاملة، وصوت موحد في سياستها الخارجية وإنشاء اتحاد الدفاع الأوروبي.

ويرى يونكر من خلال كتابه أن المناطق الأخرى ذات الأولوية للتعاون الأعمق في الابتكار والتجارة والأمن، يمكن أن تركز البحوث على الرقمنة وإزالة العوائق من الاقتصاد الوطني لدول للإتحاد[2].

وتشير اللجنة الأوروبية إلى مشكلة واحدة مع هذا السيناريو – أنه يعتمد على اتفاق دول الاتحاد الأوروبي فيما بينها على المناطق التي يريدون أن يتعاونوا فيها بشكل أكثر كفاءة.

5. بذل المزيد من الجهد بشكل تعاوني" DOING MUCH MORE TOGETHER ":

في هذا السيناريو تذهب الدوال الـ27 "أبعد من أي وقت مضى في جميع المجالات".

سيحصل الاتحاد الأوروبي على المزيد من "موارده الذاتية" (القدرة على زيادة الإيرادات من خلال الضرائب)، وسيتم الانتهاء من منطقة اليورو على غرار تقرير الرؤساء الخمسة الذي صدر في عام 2015.[3]

بموجب هذا السيناريو، فإن الاتحاد الأوروبي ستكون لديه صلاحيات للتحدث نيابة عن كل أوروبا حول التجارة والسياسة الخارجية، وسيتولى القيادة العالمية لمكافحة تغير المناخ والقضايا الإنسانية.

---

[1] - See European Commission, ibid,p:20

[2] - ibid,p:22

[3] - جون كلود يونكر،تر: مجموعة باحثين ،**الكتاب الأبيض 5 سيناريوهات محتملة لمستقبل الاتحاد الأوروبي** ،مرجع سابق.

ستكون عملية صياغة القرار في بروكسل (مقر الاتحاد الأوروبي) مميزة وسريعة، ولكن اللجنة تعترف بأنه سيكون هناك "خطر العداء من قطاعات المجتمع خاصة أنصار القومين الجدد وأحزاب اليمين التي تشعر بأن الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الشرعية"[1].

الفرع الثاني : دراسة نقدية للكتاب الأبيض :

إن الخروج البريطاني من الاتحاد بثقلها الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي والمكانة التي تحظى بها في النسق الدولي ، قد أربك بالفعل صانعي القرار في اللجنة الأوروبية وعلى رأسهم يونكر من خلال كتابه الأبيض الذي عرض فيه سيناريوهات خمس لمستقبل الإتحاد ، وما أثار انتباهنا بعد قراءتنا لهذا الكتاب و الذي يثير الكثير من الجدل هو فكرة سيناريو أن **أوروبا متعددة السرعات** ، وتعني كما أشرنا سابقا أن الدول المهيمنة في الاتحاد القادرة والراغبة يمكن أن تعمل لوحدها وفق مبدأ التعاون البنيوي في مجالات مثل الدفاع والثقافة والأبحاث.

وهذا يعني أن هذه الدول الكبرى في أوروبا والمؤسسة للعمل المشترك يمكن أن **تشكل لوحدها نواة لا تنتظر المترددين أو العازفين من أجل منح الاتحاد ديناميكية جديدة بطرق مبتكرة**، خاصة في أمور ملحة مثل الدفاع والأمن والهجرة غير الشرعية.

إن هذا السيناريو إذا طبق على ارض الواقع سيؤدي بالاتحاد إلى التآكل داخليا وسينتج عنه بريكست أخر في أوروبا الشرقية وحتى الوسطى ، فقد أعربت عواصم عديدة من أوروبا الشرقية ودول البلطيق قلقها من سيناريو أوروبا جديدة "متعددة السرعات"، لأنها ترى حسبها أن هذا السيناريو و إن تحقق على ارض الواقع سينقض قواعد المساواة خاصة في ما يتعلق بتوزيع الميزانية والتضامن وسرعة اندماج الأعضاء مع شروط الاتحاد الأوروبي ومعاييره.

ويرى بعض المفكرين على غرار الباحث في هذا الشأن **خطار أبودياب** أن فكرة "أوروبا متعددة السرعات" تفرض خطرا على وحدة الاتحاد بين الكبار في الغرب، والانعزاليين الجدد في الشرق، لأنها ستزيد من انعزال الزعماء غير الليبراليين في بولندا والمجر، وستمنحهم المجال لإغفال مبادئ العضوية الرئيسية بما يشمل من ذلك من معايير الديمقراطية. وأبرز مثال على مخاطر التفكك الجدل الدائر حول قرار الاتحاد الأوروبي، يوم التاسع من مارس 2017، التجديد للبولندي **دونالد توسك*** رئيسا للمجلس الأوروبي، بالرغم من معارضة وارسو لذلك مما زاد في الشقاق خاصة بين ألمانيا وبولندا[2].

---

[1] - ibid,p:24

* - دونالد فرانشيشك توسك (بالبولندية: **Franciszek Tusk Donald**): سياسي بولندي جاء من نقابة التضامن التي أسقطت النظام الشيوعي عام 1989، وتولى رئاسة الحكومة، واجتاز ببلاده أزمة الديون السيادية الأوروبية، واختير أول شخصية سياسية من أوروبا الشرقية رئيسا للمجلس الأوروبين عام 2014،للمزيد أنظر: شخصية سياسية ; دونالد توسك، الجزيرة نت :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/17/

[2] -خطار ابودياب،**الاتحاد الأوروبي منظومة قيد الدرس**،العرب.على الموقع التالي : https://alarab.co.uk/، شوهد يوم : 12-05-2019.

زيادة على الهشاشة التنظيمية والبنيوية بعد خروج بريطانيا، الذي حبس أنفاس الأوروبيون لأن البريكست، بحد ذاته، أثبت أن الاتحاد ليس أمرا نهائيا لا يمكن العودة عنه، وإذا وصلت **مارين لوبن*** وأحزاب اليمين المتطرف إلى الرئاسة في فرنسا أو في غيرها من الدول المؤثرة في الاتحاد وطبقت البريكست فإن ذلك لا يعني خروج هذه الدول فحسب، بل نهاية اليورو والاتحاد الأوروبي.

بعيدا عن النظرة التشاؤمية، وإذا ما نضرنا بعين الواقعية فان الاتحاد الأوروبي قد خسر بريطانيا بالفعل ، إلا انه يمكن أن يكسب رهان الاستقلالية عن المضلة الأطلسية، التي كانت جزء كبير في إعاقة الكثير من المشاريع خاصة المتوسطية منها على سبيل المثال المركب الأمني المتوسطي وبناء حلف أوروبي موحد بعيدا على التبعية الأوروبية لحلف الشمال الأطلسي Nato.

المطلب الثالث : البريكست نقطة انعطاف في العلاقات الأورومتوسطية:

قد يمثل الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي فرصة كبيرة لبلدان جنوب المتوسط، فبريطانيا تعيد التموقع، فيما تتغير ديناميكيات القوة في بروكسل، فهل بوسع حكومات جنوب المتوسط توظيف التغيرات لمنفعتها؟.

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في مطلبنا هذا،الذي يعتبر كمحاولة استشرافية لرصد ودراسة العلاقات الأورومتوسطية بعد الخروج البريطاني بين تقويض العلاقات أو توطيدها، إلا أنه من الصعب من الناحية المنهجية القيام بدراسة استشرافية خاصة أن الخروج الرسمي لبريطانيا كان فقط أيام قبل الشروع في هذه الدراسة ، وهذا يعني شح في المراجع وحداثة موضوع الدراسة ، هذا على المستوى المنهجي والنظري ، أما على المستوى التطبيقي فان الوضع العام الذي يعيشه العالم في ظل جائحة كورونا"كوفيد 19" وغلق الحدود البرية والبحرية والجوية والتمسك كل دولة بحدودها خوفا من العدوى ، على جميع الدول ليس فقط أوروبا وتخومها الجنوبية للمتوسط ، أدى إلى الضبابية عدم الوضوح في شكل العلاقات الدولية بعد الجائحة،رغم هذا إلا أننا حاولنا قراءة مستقبل العلاقات الاورومتوسطية، وتقديم إن أمكن ملامح لسيناريوهات علاقة الإتحاد الأوروبي بجيرانه في جنوب المتوسط، وتقديم توصيات ختامية للاتحاد الأوروبي تتضمن إستراتيجية واضحة لتعامل مع تخومه

* - **مارين لوبان Marine Le Pen** : سياسية فرنسية وبرلمانية أوروبية عن فرنسا ورئيسة حزب الجبهة الوطنية اليميني. أصبحت منذ 2016 مرشحة عن حزبها المتطرف للانتخابات الرئاسية 2017، وقد حققت أفضل نتيجة في تاريخ اليمين المتطرف بتأهلها للدورة الثانية من الانتخابات بمجيئها في المرحلة الثانية بعد إيمانويل ماكرون الذي احتل المرتبة الأولى بفارق صغير عنها.للمزيد أنظر: الجزيرة نت ، من هي مارين لوبان؟، https://www.aljazeera.net/opinions/2017/5/2/.لوحظ يوم : 12-05-2019.

الجنوبية للمتوسط بأكثر فاعلية للوصول إلى الأمن المستتب في المتوسط،وهذا ما يبحث عليه الإتحاد كأولوية ملحة ومصلحة عليا لتصدي لكل أشكال التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجهه في منطقة المتوسط.

الفرع الأول : السيناريو المثالي "نحوى توطيد العلاقات الأورومتوسطية في شقها الأمني" :

يبدو أن الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي قد يكون منعطف حقيقي للعلاقات الأورومتوسطية،وفي صالح دول الجنوب المتوسط خاصة الإفريقية منها ، فلاعب جديد قديم سيكون منافس للاستثمارات في هذه المنطقة ونقصد بذلك بريطانيا ،فبريطانيا أعلنت أنها تسعى للتركيز على مستقبلها خارج الكتلة الكبيرة مما يفتح أسواق دول جنوب المتوسط للمستثمرين الانجليز ، وتسعى بريطانيا إلى أن تلعب دور "الشريك الاستثماري المختار" مع دول الجنوب المتوسط، لكن عليها أن تبذل بعض الجهد لبلوغ هذه الغاية. فمدينة لندن وهي منطقة جذابة، من خلال 112 شركة أفريقية و166 مليار دولار في أسهم استثمارية في قارة أفريقيا تتحرك في بورصة لندن، ستكون أهم مركز لرجال الأعمال خارج قارتهم. وتسعى العاصمة البريطانية إلى توسيع حجم علاقاتها بسوق الأسهم لدول جنوب المتوسط الذي يسير قدما إلى أمام،هذا من الجانب البريطاني.

أما في بروكسل فان الخروج البريطاني فسيصاحبها تغيرات ديناميكية لها أثار على القوة الفاعلة في الإتحاد وعلاقتها مع تخومها الجنوبية فالدول الأوروبية المتوسطية، سيدفعون باتجاه أن يكون صوتهم مسموع أكثر داخل أروقة الاتحاد فيما يتعلق بقضايا الأمن ، الاقتصاد ، والحراك الشعبي في جنوب المتوسط ،وخاصة في مسألة ملأ الفراغ الذي خلفه خروج بريطانيا من الاتحاد،لان دول جنوب المتوسط وخاصة الإفريقية منها، تعتبر بوابة لإفريقيا ونعرف علاقة دول جنوب إفريقيا ووسطها مع بريطانيا التي ارتبطت تاريخيا بها ولديها علاقات وطيدة معها حتى الآن ، لذلك دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى عقد قمة مع دول أفريقية[1] يمكن من خلالها فتح أجندات تعاون معها. وقال وزير التنمية الألمانية غيرد مولر إن برلين تسعى للعمل مع دول أفريقية بموجب اتفاقية جديدة، وهذا في سياق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وبذلك فان الأجندات السياسية في بروكسل بعد الخروج البريطاني الفعلي ستسعى إلى إنشاء اتفاقيات جديدة قد تكون عابرة للحدود لتصل شواطئ دول جنوب المتوسط وتحقيق ما كان يبحث عليه الاتحاد الأوروبي وهو الشراكة القارية عبر خلق منطقة تجارة حرة، ومن المقرر أن يجري التبادل التجاري ابتداء من الأول من جويلية عام 2020 في البلدان التي عقدت معها اتفاقيات التبادل، لكن بعض الخبراء يتوقعون أن يستغرق الأمر سنوات، حتى تصبح أكبر منطقة تبادل تجاري حر في العالم جاهزة تماما للعمل.

[1]-بريكست منعطف العلاقات الأوروبية الإفريقية ، على الموقع التالي : https://www.dw.com/ar/K ، شوهد يوم : 12-05-2020.

في مقابل ذلك المطلوب على دول جنوب المتوسط أن تكون حاضرا وتفرض نفسها كشريك حقيقي للإتحاد الأوروبي وأن تقاسم الإتحاد الأوروبي شواغله الأمنية في المتوسط هذا من جهة، من جهة أخرى أن دول جنوب المتوسط التي تقدم نفسها كشريك حقيقي للإتحاد تعمل بمنطلق واقعي ويتمثل في الاعتماد على الذات Self Help بشكل منفرد لاسيما في قضايا التجارة والتنمية، ومن المؤسف أنّ العديد من بلدان جنوب المتوسط ما زالت تواجه بضع تحديات تمنعها من أن تصبح دولا بالغة التأثير في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي بخصوص المتوسط ." ومن أهم العقبات الكبرى التي تقف أمام الساسة والاقتصاديين في دول جنوب المتوسط هي كيفية الوصول إلى التأثير في صنّاع القرار في بروكسل و عواصم دول الاتحاد الأوروبي" ، وأنّ حكومات دول جنوب المتوسط بحاجة لحضور أقوى في برلين وباريس والعواصم الأوروبية التي تلعب دورا أكبر في تحديد استراتيجيات التعاون الأورو- متوسطي.

الفرع الثاني : السيناريو التشاؤمي" نحوى تقويض العلاقات الأورومتوسطية في شقها الأمني :

من دون شك في عرف السياسة الدولية، أن أي قرار يتخذ بين دولة وأخرى يترتب عليه تداعيات وتأثيرات لدى دولة أو دول أخرى هي بالأصل ليست ملزمة وغير معنية بهذا القرار ، هذا منطق العلاقات الدولية فكل الدول والكيانات الأخرى من غير الدولة "كوحدة تحليل أساسية"، لها وزنها في توازنات السياسة الدولية ، لذلك فان الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي أثر سلبيا على الإتحاد الأوروبي كما أبرزنا أنفا ، كما أنه يمكن أن يحمل مستقبلا انعكاسات سلبية على العلاقات الأورومتوسطية في شقها الأمني عبر تقويضها أكثر ، فالهدف من هذا الفرع والدراسة عامة هو تقصي أهمية البعد الأمني في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي والإجابة على السؤال التالي :

هل يمكن مستقبلاً وبعد الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي وفي إطار الشراكة الأورومتوسطية الحديث عن خلق مؤسسة دفاعية أمنية أورو-متوسطية؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من الاستنجاد بالنظريات الكبرى في العلاقات الدولية وخاصة البرادايم البنائي لمناقشة عناصر الهوية الأمنية في المتوسط ، ويلاحظ أن حتى وإن خرجت بريطانيا التي كانت العقبة لبناء منظومة أمنية في المتوسط وكانت عائقا في توطيد العلاقات الأورومتوسطية في شقها الأمني، فإن عناصر الجماعة الأمنية الأورو-متوسطية شبه مفقود، ويضع **كارل دويتش** K.Douitch شروط لبلوغ حالة الجماعة الأمنية وهي :

1. التطابق بين القيم الأساسية للنخب السياسية للدول المعنية.

2. الإحساس بالانتماء المشترك.
3. الثقة المتبادلة بين الشعوب والإحساس الجماعي We-feeling.
4. إمكانية توقع سلوك الطرف الأخر وتصرف المعني حسب هذا التوقع[1].

فهل يمكن تحقيق ما جاء به **دويتش** على الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الأمني بعد خروج بريطانيا؟..

إن الإجابة عن هذا السؤال يقتضي تقصي الفرضيات الأساسية للبرادايم البنائي فهو الكفيل بالإجابة على هذا الإشكال من خلال النقاط التالية :

- سوء الإدراك أولا في العلاقات العرضية لدول جنوب-جنوب المتوسط في حد ذاتها، ثم البينية "علاقة دول الضفة الجنوبية للمتوسط مع الإتحاد الأوروبي كشريك في المتوسط" : لنفهم ماذا نقصد بسوء الإدراك نوضح ذلك بمثال شائع لدى النظرية البنائية القائل بأن سوء الإدراك بين الدول يولد النزاعات، حيث يقول **ألكسندر وندت** A.Wandet :**"إن المسدس بين يدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين يدي عدو، لأن العداء علاقة اجتماعية وليست مادية"**[2] ، والملاحظ هنا أن وسيلة التهديد "المسدس" هي نفسها، إلا أن مدركات التهديد تختلف.

لذلك فإن علاقة الإتحاد الأوروبي بجيرانه المتوسطيين الجنوبيين يغلب عليها سوء مدركات التهديد ، أي أن ما يهدد أوروبا من وجهة نظر صانع القرار الأوروبي هي تلك التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من جنوب المتوسط، وبذلك سيتجه الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا إلى الإبقاء على نفس النهج ألإستراتيجي المطبق سابقا والمتمثل في أمننة "Securitization " علاقاته بتخومة الجنوبية وبالتالي فإن

[1]-كريم مصلوح ، **التنافس والتعاون في المتوسط** ، مرجع سبق ذكره . ص: 98-99.

[2] - Alexander Wendt, "**Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics",** ibid**.** p. 450-451.

الإستراتيجية الأوروبية الخاصة بالأمن والدفاع في المتوسط والتي أساس بناءها هو تعظيم المكاسب الأمنية بالقوة الاقتصادية وتحقيق المصلحة الأوروبية على حساب القوة المعيارية في العلاقات الأورومتوسطية ستبقى على نفسها مع احتمالية تكثيف وتوطيد العلاقات الدبلوماسية والأمنية بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه في جنوب المتوسط، وخاصة في ما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي، وهو ما قد يؤدي مستقبلا إلى نتائج عكسية مُضاعفةً لفرص اللااستقرار في المتوسط بدلاً من إتاحة الفرصة لبناء "جماعة جهوية للأمن والاستقرار"، ثمّ إذا ما اعتُبر الاتحاد الأوروبي بعد الخروج البريطاني وجواره كما هو معرّف كمركب أمني Security Complex،من قبل **باري بوزان: "أي مجموعة الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية ارتباطاً وثيقاً فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعياً إلى أمن دولة بمعزل عن الدول الأخرى"**[1]، فعلى الاتحاد الأوروبي الذي يُقدّم نفسه على أنه مسئول عن الاستقرار في المحيط الداخلي والخارجي بوصفه قوة معيارية في المتوسط ضمان استقرار الجوار المتوسطي الذي يمثل ضرورةً لأمنه الداخلي، وواجبه نشر الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، لا أن يكون جزء في تأزم أوضاعه"عدم الوصول إلى تسوية النزاع في سوريا، ولم شمل الفرقاء في ليبيا".

- ما يعزز السيناريو التشائمي لتقويض العلاقات الأورومتوسطية في بعدها الأمني بعد الخروج البريطاني هو أن علاقة سوء الإدراك الأوروبي بالنظرية الديمغرافية؛ حيث أن فهم المدركات الخاطئة للإتحاد الأوروبي سواء كالدول،مجتمعات ونخب، في كونه لا يريد أن يرى قوته البشرية ، خاصة من حيث العدد، تتراجع أمام تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط ،التي تشكل بنيتها السكانية هاجسا أمنيا حقيقيا، باعتبار أن البنية الشبانية للمجتمعات المتوسطية أخلّت بشكل خطير بتوازن النظامين الديموغرافيين بين ضفتي المتوسط،فتوطيد العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط يؤدي مستقبلا إلى دراسة فتح الحدود الجوية والبحرية بينهم مما سيخلق مشكل المهاجرين من جنوب

[1]-جويدة حمزاوي ، **سياسة الجوار الأوروبية : نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية** ، مرجع سابق،ص : 131.

المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي والذي كان في الأصل سببا للخروج البريطاني وصعود أحزاب اليمين المتطرف،لذلك فإن قيام هذه الاحتمالية تدرك على أنها تهديد للأمن المستقبلي للمجتمعات والأمم الأوروبية التي تعودت على التفوق الديموغرافي على أمم الجنوب المتوسطي، ففقدان هذا التفوق ولّد إحساسا لدى المجتمعات الأوروبية بتزايد خطر "الاقتحام" أو "الغزو" من طرف القادمين الجدد من الضفة الجنوبية للمتوسط، فأوروبا "العجوز" قلقة من حقيقة المعادلة الديموغرافية الجديدة في الجهة المتوسطية والتي أدت إلى تنامي الإحساس بالرعب والخوف بسبب زيادة الولادات عند الآخرين وعدم مراقبة تدفقاتهم الهجرية لذا برز إدراك لدى الفرد الأوروبي، إذ يصرح الأوروبيون : "بعد غزونا ، سوف يغرقوننا بسيل من الأطفال ، في وقت سوف يؤدي عقمنا المتنامي إلى اضمحلالنا وزوالنا".

- كذلك ما يؤكد على السيناريو التشاؤمي هو وجود إسرائيل في قلب المعادلة الأمنية في المتوسط وسبب في تراجع كل المبادرات الأمنية. ويرجع سبب ذلك حسب العديد من الخبراء والباحثين في ميدان الأمن المتوسطي ، أن إسرائيل حاليا تعد طرفاً فاعلاً في البحر المتوسط وتربطها علاقات جيدة مع مجموعة فيشغراد (هنغاريا، التشيك، سلوفاكيا، بولندا) بشأن القضايا الاقتصادية والأمنية، والتي شكلت تحدياً لسياسات بروكسل في جنوب المتوسط والشرق الأوسط ، لأن كل من قادة الدول الأربعة توافقت وجهات نظرها مع الاحتلال الإسرائيلي حول قضايا الأمن وتصورات التهديد والهجرة تحديداً.

توصيات ختامية موجهة للإتحاد الأوروبي بعد الخروج البريطاني :

إن توقع سيناريو بريكست أخر في أوروبا قد يكون ممكن في ظل ما يعيشه الإتحاد الأوروبي من تخبط على مستوى قيمه أولا ثم التحديات الكبيرة بوصول دونالد ترامب لسلطة، الضغوطات الروسية "الأزمة الأوكرانية، جائحة كورونا ، اللاجئين وصعود أحزاب اليمين ، الإرهاب ....

إلا أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتغلب على هذه التحديات إذا ما أراد الاستمرار في العملية التكاملية التي تعتبر الأرقى من نوعها في العالم من خلال النقاط التالية :

- بأن يكون على مستوى التطلعات الشعبية الأوروبية ، وان يصمد ويتماسك فهو الحل الأمثل لحماية أوروبا وشعوبها وثرواتها، في ظل ما يواجهه الاتحاد من تهديدات غير مسبوقة في الداخل والخارج.
- عليه تبني مقاربة تنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي هو أكثر بكثير من مجرد سوق واحدة؛ فهو يقوم على القوة المعيارية ممثلة في القيم المشتركة والتضامن وسيادة القانون.
- تقريب الفوارق الاقتصادية والتكنولوجية وعلى مستوى القيم في المتوسط،كون أن خروج بريطانيا يمثل نقطة انعطاف في بناء منظومة متوسطية شاملة وتطبيق الشراكة في أعلى صورها ممثلة في التكامل للوصول إلى مقاربة أمنية شاملة في المتوسط.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال استعراض مختلف عناصر المحاور المشكّلة لموضوع الفصل الثاني: السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي ضمن الترتيبات الأمنية الجديدة " بين حتمية التكيف أو التفكك"، نصل إلى النتائج التي نوردها على النحو التالي:

- شكلت التهديدات الأمنية الجديدة التي شهدها الاتحاد الأوروبي بداية من هجمات باريس 2015 ، وأزمة اللاجئين وصعود أحزاب اليمين ، إلى التهديد الروسي في الملف الأوكراني وتطور العمليات الإرهابية "تنظيم الدولة" من حيث الوسائل نقطة إعادة ترتيبا للاستراتيجيات لدى دول الإتحاد، وقد خرج الأوروبيون في ظل هذه التهديدات الأمنية الجديدة بتعريف خاص للأمن ومصادر التهديد، يتمثل في مواجهة التهديدات بمقاربة دعت إليها النظرية الليبرالية الجديدة في تفسيرها لتحولات مفهوم الأمن "أنظر المبحث الرابع في الفصل الأول"،وتقتصر هذه المقاربة على فكرة قائمة على التعاون والتكامل " **القوة الناعمة**" بدل المواجهة والتصدي بالقوة العسكرية **"القوة الصلبة"**.
- يعتبر الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية Normative Power في النسق الدولي،وينفرد عن باقي الكيانات الأخرى في العالم بكونه قوة ناعمةSoft Power ، تجعل هويته المشتركة وأهدافه مرتبطة ارتباطًا شديدًا بالنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية عبر نشرها وتصديرها خارج حدوده،و إستراتيجية القوة الناعمة هي الخيار الوحيد الموجود أمامه وهي تمثِّل جوهر بناءه؛ لأنها تحدد كيان الإتحاد وسلوكه باستمرار على أساس أنه فضاء للقيم والمعايير الذي يحاول بها التحكم في سيادات الدول التي تتشكّل منه ويحاول كذلك ضبطها. وبناء عليه، فإن القوة الناعمة وثيقة الصلة والارتباط بهذه القوة المعيارية للبناء الأوروبي، وهي أداته لتعميم قوته المعيارية المتمثلة في القيم والقواعد القانونية والديمقراطية التي يؤمن بها.
- لقد فشل الإتحاد الأوروبي بوصفه قوة معيارية في المتوسط من خلال ما يلي :

أ- كان الحراك الشعبي في الدول العربية بمنزلة اختبار وتحدٍّ لصدقية سياسات القوة الناعمة للاتحاد الأوروبي الاشتراطية وفعالياتها إزاء دول الضفة الجنوبية، وقد كشفت عن اختلالات هيكلية عديدة تعانيها السياسة الخارجية الأوروبية؛ على نحو أدى إلى مراجعة سياسات التعاون وأولوياته. ودفعت ديناميات الحراك العربي للاتحاد الأوروبي

إلى إعادة التفكير في آليات دعم المرحلة السياسية الانتقالية في بعض بلدان جنوب المتوسط الخاضعة لأنظمة تسلطية .وذلك عبر تعديل سياسة الجوار لتعزيز فعالية المشروطية الديمقراطية، من خلال التركيز على الثنائية والتمايز في علاقته بالدول العربية الشريكة، وربط تعزيز العلاقات بحجم الإصلاحات التي تتبناها،أو مأصطلح عليها بسياسة "المزيد مقابل المزيد" الذي يعتبر في حد ذاته إقرار بفشل الاتحاد الأوروبي على نحو بعيد في تعزيز الإصلاحات الديمقراطية في الجوار الجنوبي، وأن التحفيز إلى عملية الإصلاح في هذه البلدان يتطلب تقديم مزيد من الجهود والدعم المالي. كما ركزت هذه السياسة في تدعيم الإصلاحات السياسية وذلك عبر وضع آليات للتشاور والحوار مع السلطات وفعاليات المجتمع المدني، وتشجيع التواصل ودبلوماسية عمومية بهدف منح صورة إيجابية لدى الرأي العام حول البرامج التي يدعمها الاتحاد في دول الجوار المتوسطي خصوصًا.

ب- الإتحاد الأوروبي وازدواجية المعايير في جنوب المتوسط"تفضيل المصالح الإستراتيجية بدل القوة المعيارية": إن علاقة الإتحاد الأوروبي بجيرانه المتوسطيين الجنوبيين يغلب عليها سوء مدركات التهديد ، أي أن ما يهدد أوروبا من وجهة نظر صانع القرار الأوروبي هي تلك التهديدات الأمنية الجديدة القادمة من جنوب المتوسط، وبذلك يتجه الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا إلى الإبقاء على نفس النهج ألإستراتيجي المطبق سابقا والمتمثل في أمننة "Securitization " علاقاته بتخومة الجنوبية وبالتالي فإن الإستراتيجية الأوروبية الخاصة بالأمن والدفاع في المتوسط والتي أساس بناءها هو تعظيم المكاسب الأمنية بالقوة الاقتصادية وتحقيق المصلحة الأوروبية على حساب القوة المعيارية في العلاقات الأورومتوسطية ستبقى على نفسها مع احتمالية تكثيف وتوطيد العلاقات الدبلوماسية والأمنية بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه في جنوب المتوسط، وخاصة في ما يتعلق بتدعيم الحوار السياسي، وهو ما قد يؤدي مستقبلا إلى نتائج عكسية مُضاعفةً لفرص اللااستقرار في المتوسط بدلاً من إتاحة الفرصة لبناء "جماعة جهوية للأمن والاستقرار"، ثمّ إذا ما اعتُبر الاتحاد الأوروبي بعد الخروج البريطاني وجواره كما هو معرّف كمركب أمني Security Complex، فعلى الاتحاد الأوروبي الذي يُقدّم نفسه على أنه مسئول عن الاستقرار في المحيط الداخلي والخارجي

بوصفه قوة معيارية في المتوسط ضمان استقرار جوار جنوب المتوسط الذي يمثل ضرورةً لأمنه الداخلي، وواجبه نشر الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، لا أن يكون جزء في تأزم أوضاعه"كعدم الوصول إلى تسوية النزاع في سوريا، ولم شمل الفرقاء في ليبيا"

- من المستحيل في ظل هذا الوضع الوصول إلى شراكة تكاملية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط،فهناك مشكلة مهمة تعد في أصل المنطقة تتمثل في سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالبحر المتوسط، فيما يتعلق بتوازن التكاليف والفوائد في علاقات دول المتوسط مع الاتحاد الأوروبي، يمكن ملاحظة أن الاتحاد يتبع فعلياً نفس الأسلوب تجاه كل أعضائه الشرقيين وجيرانه المتوسطيين ؛ خاصة في تنفيذ أجندته الليبرالية المنطلقة من قيمه، بيد أن الفوائد المقدمة لكل منطقة من هذه المناطق تختلف، بمعنى أن هناك علاقة غير متكافئة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في المتوسط؛ فهي تعطي الأولوية "للتعاون" بدل "التكامل"،ففي حين أن البلدان التي قدمت لها وعود بالأفضل وسعت للتكامل ينظر إليها من أنها مختلفة، أما الدول التي لم تقدم لها وعود تحسينية بمستوى أفضل تندرج تحت سياسة التعاون وينظر إلها تحت سياق "دول أخرى".
- معضلة تحقيق الأمن الجماعي في العلاقات الأورومتوسطية : إن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع الشراكة الأورو-متوسطية في شقها الأمني، هو وجود إسرائيل في قلب المعادلة الأمنية في المتوسط وسبب في تراجع كل المبادرات الأمنية ، ويرجع سبب ذلك حسب العديد من الخبراء والباحثين في ميدان الأمن المتوسطي ، أن إسرائيل حاليا تعد طرفاً فاعلاً في البحر المتوسط بعد اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزء الشرقي من البحر. منذ أن عقدت قمة بودابست 2017 مع الاحتلال الإسرائيلي، فإن علاقاتها الجيدة مع مجموعة فيشغراد (هنغاريا، التشيك، سلوفاكيا، بولندا) بشأن القضايا الاقتصادية والأمنية شكلت تحدياً لسياسات بروكسل في الشرق الأوسط، لأن كل من قادة الدول الأربعة توافقت وجهات نظرها مع الاحتلال الإسرائيلي حول قضايا الأمن وتصورات التهديد والهجرة تحديداً، والتي كانت جميعاً محل نزاع لدى الاتحاد الأوروبي،وفي العقد الجديد من 2020، بات من المرجح أن يستمر الاحتلال الإسرائيلي في سياسة استغلال الانقسامات داخل أوروبا فيما يخص سياسته في الشرق الأوسط، ومع الإعلان عن خطة ترامب بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتوقع أن يزيد الاحتلال الإسرائيلي من جهوده لاستغلال الانقسامات داخل الاتحاد بهدف شرعنة سياساته

الاحتلالية،خاصة في ظل العلاقات الوطيدة التاريخية بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية وبعد وصول دونالد ترامب لسدة الحكم في أمريكا.

- تعتبر سنة 2019 ومطلع العام 2020 أحد السنين العجاف الذي لم يشهدها الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه، فالبداية كانت الصدمة الأولى وهو خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه بالّ"بريكست" BREXIT، ولم يفق الاتحاد الأوروبي من صدمته الأولى إلا وتوالت عليه صدمة أخرى بإعلان ايطاليا وغيرها من دول ا إتحاد الأوروبي بؤرا جديدة لوباء كوفيد 19 بعد الصين، حيث بينت جائحة فايروس كورونا مدى هشاشة الإتحاد وأوضحت التصدّعات الكبيرة فيه و فتحت أبواب التساؤل عن ما مدى مصداقية هذا التكتل في ظل غلق كل حدوده البرية والجوية في ظل هذه الجائحة، ليس هذا فقط بل حتى المساعدات المادية والطبية أّغلقت فيما بين دول الاتحاد الأوروبي ،وكانت المساعدات الطبية والمادية تأتي من خارج الاتحاد الأوروبي "ونقصد بذلك الصين وروسيا"،وأعلنت بذلك العديد من الدول الإتحاد الأوروبي خاصة الشرقية منها استنكارها للأمر وغضبها على غرار أيسلندا و ايطاليا، مما أدى إلى إعادة بروز **القوميين الجدد** المطالبين بالانفصال على الاتحاد الأوروبي.
- إن توقع سيناريو بريكست أخر في أوروبا قد يكون ممكن في ظل ما يعيشه الإتحاد الأوروبي من تخبط على مستوى قيمه أولا ثم التحديات الكبيرة بوصول دونالد ترامب لسلطة، الضغوطات الروسية "الأزمة الأوكرانية، جائحة كورونا ، اللاجئين وصعود أحزاب اليمين ، الإرهاب ....إلا أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتغلب على هذه التحديات إذا ما أراد الاستمرار في العملية التكاملية التي تعتبر الأرقى من نوعها في العالم عليه إعادة الاعتبار للضفة الجنوبية للمتوسط كشريك حقيقي لبناء الأمن في المتوسط، من خلال تقريب الفوارق الاقتصادية والتكنولوجية وعلى مستوى القيم بينه وبين جيرانه في جنوب المتوسط،كون أن خروج بريطانيا يمثل نقطة انعطاف في بناء منظومة متوسطية شاملة وتطبيق الشراكة في أعلى صورها ممثلة في التكامل للوصول إلى مقاربة أمنية شاملة في المتوسط.

الفصل الثالث : تأثير أزمة اللاجئين السوريين على أمن الاتحاد الأوروبي (التحدي والاستجابة)

The impact of the Syrian refugee crisis on European Union's security

-Challenge and Response-

تمهيد الفصل الثالث :

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة قضية تتصل في صميمها بمسألتي اللجوء والهجرة – من زاوية النظر الأوروبية- وأهمية ثقلهما الأمني على صناعة القرار الأوروبي ، إذ تعتبر أزمة اللاجئين السورين في أوروبا من وجهة نظر أوروبية-كل الدول الأوروبية باستثناء ألمانيا "سياسة الباب المفتوح Open door policy "- تهديدًا للهوية الأوروبية خاصة مع تصاعد تيارات اليمين المتطرف، وربط أزمة اللاجئين والمهاجرين بالإرهاب، بعدما عاشت العديد من الدول الأوروبية اعتداءات إرهابية كادت أن تعصف بالترابط المؤسساتي لكيان الاتحاد الأوروبي.

ويسعى هذا الفصل للإجابة عن السؤال التالي: هل أزمة اللاجئين السورين تشكل فعلا تهديداً أمنياً على الإتحاد الأوروبي ؟ أم انه تم "أمننة securitization [*] القضية؟

ونسعى من وراء هذا السؤال للكشف عن ما يقلق أوروبا حقا من اللاجئين والمهاجرين بصفة عامة واللاجئين السوريين خاصة متسائلين في الوقت ذاته عن العوامل الخفية التي تحرك صانع القرار الأوروبي لرفض اللاجئين السوريين:

- هل هو الخوف من تصدير الفكر المتطرف و الإرهاب"الفرار من الحرب في سوريا قد يعني تصدير الأفكار المتطرفة وبذلك الوصول إلى التعبئة والحشد من أوروبا وتهديد أوربا في حد ذاتها"؟.
- أم أن أزمة اللاجئين السورين تمثل تهديدا للأمن المجتمعي: "الخوف من أن المهاجرين واللاجئين عامة وخاصة اللاجئين السوريين أن يشكلوا تهديدا على البنية الثقافية للمجتمع المسيحي وانصهارها في معتقدات دينية جديدة قد تشكل تهديدا لاندثار "الأنا الغربي" في مقابل "نحن الأخر"؟.
- أم أن هناك دافع ديمغرافي-اقتصادي وراء رفض جحافل اللاجئين السوريين؟.

---

[*] - يقصد هنا بأمننة **securitization قضية اللاجئين السوريين** بأوروبا هي جعلها تتم عبر عملية خطابية لغوية مع دعم إعلامي كبير موجه إلى الشعوب الأوروبية لإضفاء عليها الطابع الأمني ويؤدي هذا إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة داخل دوائر صنع القرار في الاتحاد الأوروبي لترتيبات استثنائية مثال : (غلق الحدود ووضع سياج على طول حدود الاتحاد الأوروبي كإستراتيجية وقائية للحد من تدفق اللاجئين)،و الغاية منها تأمين "الكيان" (المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة بها ، خاصة مع موجة صعود أحزاب اليمين المتطرف والخوف من التهديد الأمن المجتمعي وانسلاخ هوية النسيج الأوروبي، للمزيد أُنظر: إدريس عطية ، **النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوربية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد (01)، العدد (01)، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، سبتمبر 2018، ص : 48.

كما نروم من خلال هذا الفصل إلى الوقوف على التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين السورين على الإتحاد الأوروبي بدراسة هل هناك علاقة بين اللاجئين السوريين في أوروبا وإعلان التصويت عن الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي "بريكسيت"BritenExit" ، هذا و يسعى الفصل كذلك إلى الكشف عن العلاقة بين تفجر أزمة اللاجئين السورين وصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الذي يقيم تلازم بين الإسلام من جهة والمهاجرين والإرهاب من جهة أخرى، وطبعا فان هذا التلازم زائف بالأصل ينطوي على مفارقات وتناقضات لاشيء يخفيها غير العمومية والضبابية اللتين يوظف بهما لفظ "الإسلام" في ذلك الخطاب وعلاقة ذلك بالمهاجرين واللاجئين.

المبحث الأول : ضبط مفاهيمي لمصطلح اللجوء في الفقه الدولي :

سنحاول في بداية هذا المبحث إلقاء الضوء على مفهوم اللجوء والمصطلحات المساوقة له كالهجرة الغير شرعية ، إلا أن مصطلح اللجوء يختلف بشكل كبير على مصطلح الهجرة غير شرعية قانونيا وحتى إنسانيا، فالأول مقنن وبدأت عملية وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف حماية اللاجئين، في النصف الأول من القرن العشرين في ظل عصبة الأمم، وبلغت ذروتها يوم 25-05-1951، عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، وكانت مقتصرة على توفير الحماية بصفة أساسية للاجئين الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، غير أن بروتوكول عام 1967، وسّع -بدرجة كبيرة- من نطاق الولاية المنوط بالمفوضية، بعد أن انتشرت مشكلة النزوح في مختلف أرجاء العالم.

هذا و عرفت ظاهرة اللجوء في الوقت الراهن تزايداً مستمراً في عالم يتشرد فيه البشر بسياقات مختلفة بسبب النزاعات المسلحة الداخلية و الدولية، وكذا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سواء كانت موجهة إلى الجماعات على أساس عرقي أو ديني أو سياسي أو موجهة إلى معارضين لنظام الحكم الجائر أو الاتجاه السياسي، ما دفع العديد من الأشخاص إلى الهروب إلى دول أخرى بحثاً عن الحماية واتقاء الاضطهاد وتعتبر الدول العربية أكثر الدول عرضة لموجة اللجوء خصوصاً اللجوء الفلسطيني الذي تعاقب عبر العقود السابقة، وكذا العراق وسوريا وليبيا، باعتبارها تعاني ويلات الحروب وعدم الاستقرار السياسي ، ولهذا سنناقش مسألة اللجوء في الإسلام الذي ارتبط ارتباطا متيناً بحقوق الإنسان، كون اللجوء والهجرة عنصرين مهمين في تطور الدين الإسلامي ذاته؛ فهجرة الرسول (صلّ الله عليه وسلم)

وأتباعه إلى يثرب- المدينة المنورة حالياً- تعد بداية للعهد الإسلامي؛ حيث أخذ المسلمون هذا التاريخ بداية لتقويمهم الجديد، وليس تاريخ نزول الوحي أو ميلاده (صلّ الله عليه وسلم).

المطلب الأول : إيتمولوجيا مفهوم اللجوء :

الفرع الأول: اللجوء لغة :

اللجوء :مصدر الفعل لجأ: يقال لجئ إلى مكان ما، يلجأ لجأ لجوءا و ملجأ ، بمعنى لاذ به و اعتصم، والالتجاء، لجوء: مصدر لجأ اسم .

حق اللجوء السياسي: حق الالتجاء والاحتماء ببلد لكل إنسان غادر بلده مكرها ومضطرا خوفا من الاضطهاد بسبب أفكاره وآرائه .

كلمة ملجأ asile مأخوذة من الإغريق حيث كانت تعني الحصانة الممنوحة لبعض الأفراد للإقامة في بعض المناطق المحددة[1].

الفرع الثاني: اللجوء اصطلاحا :

مصطلح لاجئ ينطبق على كل شخص يجبر على ترك حمل إقامته المعتادة حسب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من اجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته[2].

و اللاجئ :

هو شخص يطلب اللجوء هربا من الخطر، وفي العلاقات الدولية نجد التعريف القانوني أكثر وضوحا، وكما جرى في مؤتمر 1951 المتعلق بأوضاع اللاجئين ، يعتبر اللاجئون أفرادا في حالة خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب عرقية، دينية، وطنية أو لانتمائهم إلى مجموعة اجتماعية أو سياسية، وقد أصبحوا نتيجة هذا الخوف خارج البلد الأم ولا يودون وضع أنفسهم في حماية ذلك البلد واللاجئ عند **بول فايس** هو الشخص الذي –لأسباب سياسية- يوجد خارج دولة جنسيته أو -إذا كان عديم الجنسية- خارج دولة إقامته المعتادة

[1]- إبن منظور، **لسان العرب** ، مرجع سبق ذكره ، ص: 65

[2]- العلجة مناع ، **حق السوريين في اللجوء الإنساني إلزام قانوني وواجب شرعي** ، من أعمال الملتقى الدولي الأول : اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016،ص : 51.

ولا يتمتع بحماية أية حكومة، وبعبارة أخرى: أن توافر صفة اللاجئ في أحد الأشخاص رهن بتوافر عنصرين جوهريين :

- وجوده خارج دولته الأصل.
- وعدم تمتعه بالحماية الدبلوماسية لأية دولة[1].

بتعريف آخر يعتبر من طوائف الأشخاص ذوي الوضع المهدد persons Vulnerable[2] إما على أساس فردي بفراره وحيدا أو مع أسرته من البلد الذي يتعرض فيه للاضطهاد إلى بلد الملجأ، وإما كجزء من نزوح جماعي نتيجة لأحوال سياسية أو دينية أو عسكرية أو غيرها يكون فيها عرضة لخطر الاضطهاد.

و قد عرف معهد القانون الدولي اللجوء السياسي بأنه الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها أو فوق أي مكان تابع لسلطتها لفرد طلب منها هذه الحماية[3].

و قد عرفت المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م أن اللاجئ كل شخص لا يستطيع العودة إلى وطنه بسبب خوف له ما يبرره بسبب التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية[4].

وبالتالي فان حق اللجوء هو نوع من الحماية التي يؤمنها القانون الدولي للشخص الذي يعاني من الاضطهاد في وطنه جراء اختلافه مع النظام السياسي في المعتقد أو المذهب أو الآراء السياسية.

ولتوضيح معنى اللاجئ في التنظيم الدولي هو: **" كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية ، أو حريته للخطر؛ خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، و عندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ"**[5].

---

[1]-محمود سمايلي ، **الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين خيار أم إجبار**، من أعمال الملتقى الدولي الأول : اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016، ص :146.

[2]-أحمد أبو الوفا ، **الحماية الدولية لحقوق الإنسان** ، القاهرة: دار النهظة العربية ، ط3، 2002،ص : 53-62.

[3] وليد خالد الربيع، **بحث حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي و القانون الدولي دراسة مقارنة**، مجلة الشريعة و الدراسات الاسلامية ع 72 ص : 532.

[4] وائل انور بندق ، **الأقليات و حقوق الإنسان** ، الجزائر : دار المطبوعات الجامعية ، ط2 ،2009. ص 228

[5]-مرجع سابق،ص: 229

او هو "كل شخص هجر موطنه الأصلي ، أو أبعد عنه بوسائل التخويف؛ فلجأ إلى إقليم دولة أخرى؛ طلباً للحماية ؛ أو لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي"

و قد تطرق القانون الدولي أيضا إلى تعريف اللاجئ الفلسطيني ، فقد عرفته الانروا[1] بانه الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من: 1/ جوان/ 1946 م، وحتى 15 / ماي/ 1948م والذي فقد بيته ومورد رزقه؛ نتيجة حرب 1948م [2].

نلاحظ أن التعريفات السابقة للاجئ قد قصرت وصفه بأنه الشخص الذي يضطر لمغادرة بلده بسبب خوفه من الاضطهاد او بعد تعرضه فعلا للاضطهاد بسبب الجنسية أو العرق أو الدين أو الآراء السياسية و لم تتضمن الأشخاص الذين يفرون من وطنهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية أو عدوان خارجي أو احتلال، لذلك نرى إن اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969 م عرفت اللاجئ ليشمل الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولة الأصل كله أو في جزء منه[3].

المطلب الثاني: المصطلحات المتداخلة مع مصطلح اللجوء:

الفرع الأول: الفرق بين المهاجر واللاجئ:

يجب التفرقة بين المهاجر و اللاجئ ، فالمهاجر يغادر بلده طواعية من أجل التماس حياة أفضل؛ ويتمتع بحماية دولته وإذا اختار أن يرجع إلى وطنه فسوف يستمر في حماية حكومته، بينما اللاجئون يغادرون بسبب ما يتعرضون له من التهديد بالاضطهاد، ولا يمكن أن يعودوا بأمان لأوطانهم في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك؛ بمعنى أن المهاجر تظل علاقته طبيعية بدولته، بعكس اللاجئ

[1] **الانروا:** هي وكالة الأمم المتحدة للغوث والتشغيل.

[2] صلاح الدين طلب فرج ." **حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**"_مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) مج 17 ، ع 1 ، س 2009 ، ص 162-163 .

[3] وليد خالد الربيع. " **بحث حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي و القانون الدولي دراسة مقارنة**" مجلة الشريعة و الدراسات الاسلامية_ع 72 ، س 23 ، ص532-533.

فإنه لا يستطيع العودة إلى بلده الأصلي متى شاء، إلاّ عندما تسمح الأحوال السائدة في بلده بالعودة المأمونة[1].

وهذا النوع من الهجرة يقتضي من المهاجر عدة شروط منها[2]:

- أن يكون حامل لجواز أو وثيقة سفر سارية صادرة من الدولة .
- أن لا يكون ممنوعا من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية .
- أن يحصل على إذن بالدخول من سلطات الدولة التي يرغب الدخول إليها
- أن يغادر موطنه الأصلي من أماكن المغادرة المسموح بها ، كالمطارات ، والموانئ البحرية والبرية
- أن يبدأ إقامته في المكان الذي انتقل إليه وفق أنظمة وقوانين الدولة الواصل إليها .

الفرع الثاني : اللاجئ والمهاجر غير الشرعي أيُّ علاقة ؟:

لاعتبارات سياسية ولا أخلاقية قد يختلط المصطلحين ويردفان في مصطلح واحد قصدا من طرف الدول المستقبلة للاجئين، وأحيانا أزمة لجوء من بلد إلى أخر تستغلها أطراف أخرى لضغط على حكومات دول أخرى ، فيتم تسييس اللجوء الذي هو حق قانوني تنص عليه المواثيق الدولية ، ويصبح بذلك اللاجئ على انه مهاجر غير شرعي ثم تتم أمننته ليصبح على شكل تهديد للأمن الوطني والمجتمعي للدولة المستقبلة، وقد يستغلها أشخاص من غير جنسية الدولة المصدرة للاجئين التي تحدث فيها الأزمة فينتحلون شخصيتها لدخول إلى الدول المستقبلة للاجئين هروبا من معيشتهم داخل دولتهم الأصل.

وتختلف تسميات المهاجرين غير الشرعيين التي تعني في أبسط معانيها حركة الانتقال - فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا بطرق غير قانونية وأحيانا خطرة جدا تعرض حياتهم للهلاك المباشر[3]، وتتعدد من الهجرة السرية إلى الهجرة غير قانونية مرورا بالحراقة وانتهاءها بالغير النظامية ، ونلاحظ

[1] الصرابي، يحيى علي، **حق الهجرة واللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي** ، صحيفة 26سبتمبر، ع1496(2010)، مأخودة من الموقع : http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=49129

[2] -مجموعة مؤلفين ، **الانعكاسات السياسية والأمنية للاجئين السوريين بأوروبا** ، كتاب جماعي ، برلين : المركز العربي الديمقراطي، جويلية 2018 ، ص : 13.

[3] - عبد المالك بلغربي ، **استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السورين** ، من أعمال الملتقى الدولي الأول : اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016،ص : 779.

أن السمة البارزة التي تجمع كل هذه التسميات هي عدم خضوعها للرقابة القانونية والقيود الجمركية ، إذ يتم انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، أما المصطلح المتداول هو "الحراقة"[1]، و معناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

وتعتبر المفوضية الأوربية الهجرة غير الشرعية على أنها : "ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو في الإتحاد الأوروبي بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادةً بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد"[2].

و اختلف السياسيون والإعلاميون في وصف طالبي الأمان والاستقرار : هل هم لاجئين أم مهاجرين[3]؟.

وأجابت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على هذا السؤال : بأن هناك فرقا مهما بين المصطلحين، وبينت أن اللاجئين أشخاص تركوا بلدانهم خوفا على حياتهم وحريتهم من الصراع المسلح أو الاضطهاد والقمع بعدما وجدوا أنفسهم -في الغالب- في وضع خطر وظروف لا تُحتمل دفعتهم إلى عبور الحدود الوطنية بحثا عن الأمان في الدول المجاورة، وعلى هذا الأساس يتم الاعتراف بهم دوليا بوصفهم لاجئين من حقهم الحصول على المساعدة من الدول والمفوضية ومنظمات أخرى؛ لأن عودتهم إلى أوطانهم خطيرة جدا ويحتاجون إلى ملاذ آمن، وحرمانهم من اللجوء يعرضهم لعواقب مميتة[4].

وقد حدد القانون الدولي تعريفا للاجئين ووفر لهم الحماية، وتعد اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، بالإضافة إلى نصوص قانونية أخرى كاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لحماية اللاجئين عام 1969؛ المرجع الأساسي في حماية اللاجئين في

---

[1]-عبد النور ناجي ، **الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**. الملتقى الدولي الأولي : الأمن في المتوسط ، جامعة قسنطينة، 2008،ص : 119.

[2]- عبد اللطيف محمود .**الهجرة و تهديد الامن القومي العربي** . القاهرة : مركز الحضارة العربية، 2003 ، ص :14.

[3]- عبد المالك بلغربي ، **استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السورين**، مرجع سبق ذكره ، ص : 780.

[4]-محمد عيادي ، **اللاجئون وأوروبا "أزمة القوانين وجهة الرفض"، لاجئون أم مهاجرون؟**.، الجزيرة نت ، على الرابط التالي :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage%2F2015%2F9%2F15%2F

العصر الحديث، كما تم إدخال المبادئ القانونية الثابتة في هذه الاتفاقيات في عدد كبير من القوانين والممارسات الأخرى الدولية والإقليمية والوطنية.

وعرّفت اتفاقية عام 1951 اللاجئ وحددت الحقوق الأساسية التي يتعين على الدول ضمانها للاجئين، ومن أهم المبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي منع طرد اللاجئ أو إعادته إلى أوضاع تهدد حياته وحريته، وتشمل حقوق اللاجئين حمايتهم من العودة للمخاطر التي فروا منها، ووجوب استفادتهم من إجراءات اللجوء العادلة والفعالة، واحترام حقوقهم الإنسانية الأساسية، ومنها العيش بكرامة، ومساعدتهم على إيجاد حلول طويل الأمد. وتتحمل الدول مسؤوليات تجاه اللاجئين على أراضيها أو على حدودها، وتساعدها في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أما المهاجرون فيختلف وضعهم عن اللاجئين، لأنهم أشخاص غادروا بلدانهم اختيارا لا اضطرارا، بهدف إيجاد فرص عمل وتعليم أفضل وتحسين مستواهم المعيشي، أو جمع شمل الأسرة، وبإمكانهم -على عكس اللاجئين- العودة إلى وطنهم دون مشاكل أو مخاطر، والدول غير ملزمة بتقديم المساعدة لهم، ولا يحق لهم المطالبة بها، وهذا فارق جوهري، وأي خلط بين اللاجئين والمهاجرين يسبب مشاكل وعواقب وخيمة على حياة اللاجئين وسلامتهم، وغالبا يتم الخلط لأسباب سياسية تسعى للتملص من المسؤولية القانونية في توفير الحماية المطلوبة للاجئين ومساندتهم في محنتهم.

الفرع الثالث: العلاقة بين النزوح واللجوء:

إن الفرق بين اللاجئين والنازحين هو كون أن اللاجئين وكما تم وصفهم سابقا بأنهم هم أشخاص عبروا حدودا دولية وقد كانوا معرضون لخطر الاضطهاد في بلدهم الأصلي أو وقعوا ضحية له، أما النازحون هم أشخاص لم يجتازوا حدودا دولية ولكنهم فروا أيضا من ديارهم لسبب من الأسباب. .، قد يكونوا استمروا في نفس دولتهم وقد يكونوا خرجوا لدولة أخرى لكن لم يتم إحصائهم أو أخذ جوازاتهم عند عبور الحدود[1].

[1]-ناصر الغزالي ، **تقرير النازحون في سورية واللاجئون السورين في (لبنان، الأردن، تركيا ، العراق، مصر)**،سوريا : مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، 2012 ، ص : 29-30.

هذا ولا توجد اتفاقية تتناول مسألة النازحين تعادل اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. إلا أن القانون الدولي يحمي الأشخاص من النزوح ويوفر لهم الحماية عندما ينزحون بموجب مجموعة من القوانين، وهي[1]:

- القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الوطني؛

- القانون الدولي الإنساني في حالة نزاع مسلح؛

- المبادئ الإرشادية المتعلقة بالنزوح الداخلي التي تقوم على هذين القانونين، والتي توفر إرشادات مفيدة بشأن جوانب محددة للنزوح.

وينص القانون الدولي الإنساني على حماية السكان من النزوح وأثناءه بصفتهم مدنيين، شريطة ألاّ يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية ، ويؤدي القانون الدولي الإنساني دورا مهما في الحيلولة، أولا وقبل كل شيء، دون نزوح السكان. ويحظر نزوح السكان إلا إذا كان ذلك ضروريا لأغراض عسكرية قهرية أو لحماية المدنيين أنفسهم. ويشكل إتباع سياسة واسعة النطاق أو سياسة منهجية لنزوح المدنيين دون هذا التبرير جريمة ضد الإنسانية، وتوفر قواعد عديدة من القانون الدولي الإنساني الحماية للسكان المدنيين وكثيرا ما يشكل انتهاكها سببا جذريا للنزوح. فالهجمات التي تشنها أطراف النزاع، على سبيل المثال، على المدنيين والأعيان المدنية أمر محظور، شأنها في ذلك شأن أساليب الحرب العشوائية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا وخيما على المدنيين. وثمة قواعد أخرى يحول احترامها دون نزوح السكان، منها حظر الأعمال التي تهدد قدرة السكان المدنيين على البقاء على قيد الحياة، مثل القيام، دون أي سبب عسكري وجيه، بإتلاف المحاصيل أو تدمير المرافق الصحية أو الموارد المائية أو إمدادات الطاقة أو المساكن، ويحظر القانون الدولي الإنساني أيضا العقاب الجماعي للسكان المدنيين.

المطلب الثالث: حق اللجوء: بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية " تنافر أم ترابط؟" :

الفرع الأول: الصلة بين الاستجارة في الفقه الإسلامي و اللجوء في المواثيق الدولية :

الاستجارة في حد ذاتها لا تنفصل عن مفهوم اللجوء،بل هي المعنى الشرعي لمفهوم اللجوء الحديث،إذ أن الحق في التماس جوار ليؤمن الإنسان فيه بالحماية مذكور في القرآن الكريم، و

[1]-تقرير من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **اللاجئون والنازحون** . على الموقع: https://www.icrc.org/ara/war-and-law/protected-persons/refugees-displaced-persons/overview-displaced-protected.htm

في سنة سيد المرسلين محمد(ص)، يتبين ذلك أن الهدف النهائي من الإجارة هو تزويد المستجير بالحماية التي عجز عنها.

و يمكن أن نعرف الإجارة على أنها: وصف شرعي، يعطى للمضطهد بالفعل، و بناءا على أسباب معقولة، لعدم التمتع بالحماية الكاملة، من خلاله يتمتع بالحقوق و الواجبات.

و إذا كانت الاستجارة هي ذاتها فكرة اللجوء فهناك بعض الاختلافات التي لا تعني بالضرورة تطابقهما فمن هذه الفروق:

- ✓ إن مدلول الاستجارة في الشريعة أوسع نطاقا من مدلول اللجوء في القانون الدولي، و ذلك من حيث المانح له، حيث أجازت الشريعة الإسلامية للفرد إجارة المستجير لقوله (صلّ الله عليه وسلم): "و ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم" ، بخلاف القانون الدولي الذي خول هذا الحق للسلطات المختصة دون غيرها.
- ✓ كما أن مدلول الاستجارة في الشريعة الإسلامية يعد أوسع نطاقا من القانون الدولي و ذلك من حيث المستفيدين من هذا الحق حيث نصت الشريعة الإسلامية على أن الاستجارة تنعقد لجميع المستجيرين بغير تحديد لصفة المستجير، ما دام للمستجير حق شرعي، بخلاف ما هو عليه الحال في القانون الدولي و المعاهدات و الاتفاقيات المتعلقة باللجوء، الذي صنف الأشخاص الذين يحق لهم طلب اللجوء إلى طوائف محددة، فالاستجارة في الشريعة أعم و أشمل من اللجوء في القانون.[1]

الفرع الثاني: حماية اللاجئين بين المنظور الإسلامي والفقه الدولي :

وفقا لاتفاقية جنيف للاجئين لسنة 1951 تقع على عاتق الحكومات المضيفة للاجئين بصفة أساسية مسؤولية حماية اللاجئين و تعتبر البلدان 140 الأطراف في اتفاقية عام 1951 أو البروتوكول ملزمة بتنفيذ أحكامها، و تحتفظ المفوضية بدور رقابي مؤقت و تدخل حسب الاقتضاء لضمان منع اللاجئين الفعليين اللجوء، مذلك تمنع الاتفاقية إرغام اللاجئين على العودة إلى بلدانهم الفارين منها خشية تعرض حياتهم فيها للخطر بسبب عدم استقرار الوضع في بلدانهم.

[1] عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي، **حقوق اللاجئين بين الشريعة و القانون**، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006-2007، ص55.

و تلتمس الوكالة السبل من أجل مساعدة اللاجئين على بدء حياتهم مجددا، إما من خلال الاندماج المحلي أو العودة الطوعية إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم في بلد ثالث.

كما نصت المادة 08 من النظام الأساسي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين على حلول مشكلة اللاجئين، فحضرت أعادت اللاجئين قصرا إلى ديارهم في حالة توفر الأمن هناك.كما طالبت الدول المضيفة للاجئين على اتحاد إجراءات بعيدة عن التعقيد من أجل المساعدة على استقرار طالبي اللجوء هناك،ووضع الترتيبات التي تضمن سلامة و أمن و التشجيع على العودة الاختيارية الآمنة إلى ديارهم، و المساعدة في إعادة استقرارهم.

كما منحت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 ضمانات للاجئ، و هي حقوق الإنسان المفصلة في أدوات قانونية دولية أخرى و على رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، فلا يجب معاملتهم كأجانب غير شرعيين، كما لهم الحق في التحرك بحرية في بلد اللجوء و لا يجب تقييدهم دون ضرورة.[1]

-وفقا للقانون الدولي، فإن حماية اللاجئين و النازحين داخليا يكفلها القانون الإنساني الدولي –و يعتمد ذلك بشكل أساسي على اتفاقية جنيف لعام 1949 و البروتوكولين الإضافيين لعام 1977، و اتفاقية اللاجئين لعام 1951 و بروتوكول عام 1967. و لا ننسى إضافة إلى ذلك الإطار الأوسع المتمثل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي استمد أغلب أحكامه من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. و كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد مهد الطريق لاعتماد معاهدات لاحقة لحقوق الإنسان- كما في عام 1966 حين تم اعتماد العهدين الخاصين بالحقوق المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية،كما أدى أيضا إلى صكوك موضوعية و إقليمية لاحقة و العديد من الاتفاقيات المحددة و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية و مساعدة النازحين.

ويحث الإسلام المؤمنين على حماية المستضعفين و يوفر عددا من الآليات التي تساعد في توفير الحماية و الدعم اللازمين. إلا أن الإسلام و الشريعة الإسلامية لا يوفران نظاما قانونيا شاملا لحماية اللاجئين و النازحين داخليا، أو على الأقل لا يوفران مثل هذه الحماية بشكل يتوافق مع المفهوم الحالي للحماية، في حين أنه يوجد في الإسلام الحق في طلب اللجوء، وأبرز مثال على ذلك

[1] بلمديوني محمد، **وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 17، جانفي 2017، ص:165.

هجرة الرسول إلى المدينة المنورة لتجنب الاضطهاد، إلا أنه لا يوجد التزام مؤكد بوضوح من جانب الدول الإسلامية، على الأقل في الشريعة بتوفير اللجوء.

وقد دار بعض الجدل في الأعوام القليلة الماضية حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العالم الإسلامي، خاصة موضوع توافقهِ مع الشريعة الإسلامية، ويخشى بعض المدافعين عن حقوق الإنسان من المسلمين وغير المسلمين أن الإسلام أو على الأقل الشريعة الإسلامية كما يتم تطبيقها حاليا قد تكون غير متوافقة مع حقوق الإنسان أو مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن ثم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، يجادل بعض علماء المسلمين بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتعارض تعارضاً مباشراً مع بعض مبادئ الشريعة الإسلامية و بالتالي فهو غير مناسب للعالم الإسلامي[1].

ولعل أكبر اختلاف بين وجهة النظر الإسلامية و وجهة النظر الدولية بشأن حقوق الإنسان يكمن في مفهوم الحقوق ذاته. ففي حين أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد على عالمية حقوق الإنسان، فإن الإسلام يعترف بنوعين من الحقوق: الحقوق التي يتعين على الإنسان، بحكم كونه من مخلوقات الله، أن يوفيها ويلتزم بها؛ والحقوق التي يحق له أن يتوقعها من غيره من البشر. وهذه الأخيرة هي التي تتوافق مع ما تُعرف في سياق آخر بـ"حقوق الإنسان". أما الأولى فهي الحقوق التي تنبع من خلال الإيمان بالله و الدين. ومن هذا المنطلق حقوق البشر هي وجوب طاعة الله فهي أولاً و قبل كل شيء، والثانية هي حقوق الأشخاص في الالتزام و التقيد بالقوانين التي أوجدها الله وهي ممكنة فقط من خلال هذا النظام العقائدي ومن ثم لا تشمل غير المسلمين.

إلا أن الإسلام يوفر بالفعل مجموعة متنوعة من الحقوق التي يحق للبشر بحكم كونهم مخلوقات وعباد الله التمتعَ بها و التي لا تبدو من منظور عصري مختلفة عن العديد من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، فإن الحق في الحياة هو حق أساسي في الإسلام للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء. وبالمثل، فإن أي شخص بغض النظر عن دينه له الحق في الحماية من الأذى الجسدي ما لم يرتكب جريمة تستحق بحسب الشريعة الإسلامية العقاب البدني أو عقوبة الإعدام. وفي الدول الديمقراطية العلمانية الحديثة، تنفرد الدولة بحق استخدام العنف. أما في الإسلام، فإن الله وحده هو الذي ينفرد بهذا الحق ويتجلى ذلك من خلال القانون الإسلامي.

[1]-أحمد أبو الوفا، **الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية**، القاهرة: دار النهضة العربية، ج1، 2008. ص: 5-6

كما يعتبر الحق في العدالة و المساواة و الأمان و السلام و الكرامة الإنسانية من ضمن الحقوق التي تعد جوهرية في الإسلام. وثمة حقوق أخرى مكملة لهذه الحقوق مثل التضامن الاجتماعي والحق في التعليم وفي التملك و في التحرر من الاستعباد، وليس من الصعب بالتالي إدراك سبب إدعاء البعض بأن الكثير من الحقوق التي أقرها وكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي حقوق كان الإسلام قد كفلها قبل نحو 14 قرناً من الزمان.

ولكن هذا لا ينفي أن هناك جوانب معينة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ستجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على البلدان الراغبة في تبني نظام قانوني يعتمد على الشريعة الإسلامية أن تتبنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أدركت ذلك منظمة مؤتمر التعاون الإسلامي، هي منظمة تضم جميع الدول الإسلامية تقريباً، واستجابت منظمة مؤتمر التعاون الإسلامي لذلك بأن صاغت ميثاقاً خاصاً بها لحقوق الإنسان، والذي و رغم أنه مستوحى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويؤكد على "التزام الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الأساسية"، إلا أنه يتوافق مع مبادئ الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية.

ولكن، وللأسف، يفتقر "إعلان القاهرة"، وهو الاسم الذي تم إطلاقه على الوثيقة النهائية لميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي حول حقوق الإنسان في الإسلام، إلى إمكانية التطبيق الدولي، وبشكل أكبر من الإعلان الدولي لحقوق الإنسان على سبيل المثال، لكن قد يكون هذا نتيجة حتمية لربط ما يفضل التعامل معه على أنها حقوق عالمية سائرة على الجميع بدين محدد واحد.[1]

ويدعوا القرآن الكريم من الناس أجمعين للالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق اللاجئين لقوله تعالى: [يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّامَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ] القرآن الكريم، سورة المائدة ، الاية : 1.

إذ يقدم مجموعة من الإرشادات الواجب اتباعها عند التعامل مع اللاجئين و المهاجرين، ويثني على الذين يمدون يد العون للناس في الكروب ويطلب من المؤمنين حماية اللاجئين، لقوله تعالى: " وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ" ﴿١٠٠﴾و في قوله تعالى: لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١١٧﴾ القرآن الكريم ، سورة التوبة ، الأية: 100 و117. فالقرآن يقر بحقوق اللاجئين والنازحين داخلياً، ويمنحهم حقوق معينة بما في ذلك الحق في المعاملة الإنسانية، كما أنه يدين الأشخاص الذين تتسبب أفعالهم في حدوث هجرة جماعية ويصفهم بأنهم لا يؤمنون

[1] مصعب حياتلي، **الإسلام و القانون الدولي و حماية اللاجئين و النازحين**، نشرة الهجرة القسرية ،ماي 2012. ص:2-3.

بكلام الله في قوله تعالى : "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ القرآن الكريم ، سورة البقرة، الأية : 84.

وتنص المادة 12 من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام على: «لكل إنسان الحق في إطار الشريعة في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها وله إذا اضطهد حق اللجوء إلى بلد آخر، وعلى البلد الذي لجأ إليه أن يجيره حتى يبلغ مأمنه».

كما ينص القرآن الكريم على تشريعات معينة لتقديم المزيد من الدعم للنساء و الأطفال، الذين هم أكثر عرضة للخطر [النساء: 2، 9، 36، 75، 98، 127 والإسراء: 34]. علاوة على ذلك، ففي ظل مبدأ العدالة، وهو أساس كل التشريعات الإسلامية [الشورى: 15 والنحل: 90]، يجب توفير المزيد من الدعم للذين يتعرضون للمخاطر نتيجة الهجرة واللجوء. ويسري الأمر نفسه على غير المسلمين أو المعارضين للعقيدة الإسلامية [المائدة: 8].

كما تشكل الصدقات الواجبة مثل الخُمس (وهي خُمس الدخل أو غنائم الحرب التي ينبغي على المسلمين التصدق بها) أو الزكاة (وهو جزء مما يمتلكه المؤمن ويتعين عليه إخراجه للأغراض الخيرية)، وكذلك الصدقات التطوعية، موارد وأموالاً يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين. كما أن ذلك الجزء من الخُمس أو الزكاة الذي يخصص في الأصل لأبناء السبيل واليتامى والمساكين من الممكن أن يتم إنفاقه على المهاجرين واللاجئين.[1]

[1] سعيد رهائي،، **حقوق اللاجئين من النساء و الأطفال في الإسلام** ، نشرة الهجرة القسرية(ماي-2012)،ص:2.

المبحث الثاني: بداية أزمة اللاجئين السورين وتوجهم نحوى أوروبا: "بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول":

يبدو أن نظرية الدومينو* في العلاقات الدولية قد أثبتت فاعليتها في الوطن العربي، فقطار ما يسمى بالحراك العربي الذي انطلق من تونس مرورا بليبيا إلى مصر إلى اليمن والبحرين والآن توقف في سوريا منذ مارس 2011 ، وكباقي ما عشته الدول العربية التي مسها الحراك العربي من دمار للبنية التحتية وخسائر بشرية بسبب التدخلات الخارجية وتشابك وتعقد الوضع الأمني الداخلي، فإن حالة الأزمة السورية أكثر تعقيداً وحدة وعنف من باقي الدول التي مسها قطار الحراك العربي ، فسوريا حاليا هي ميدان لصراع أطراف داخلية وتنافسا للقوى الكبرى في النسق الدولي الذي تتزعمها روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى ، ليس هذا فقط بل هي ملاذاً أمناً للحركات المتطرفة والإرهابية فقد أنشأت هذه الجماعات المسلحة دولة أسمتها: "الدولة الإسلامية للعراق والشام"داعش" ، وقد جعلت من سوريا مكانا لتعبئة الشعبية والحشد.

كل هذا جعل الكثير من السوريين يلاقون حتفهم منذ بداية الصراع ، وأجبر نصف السكان على الرحيل من بيوتهم بما فيهم حوالي 4 ملايين لاجئ إلى العديد من البلدان القريبة في صورة لبنان والأردن، أما الدول العربية الأخرى القريبة فقد ضاقت ذرعاً من اللاجئين السوريين، حتى قبل عبورهم الحدود السورية، ولم يتردّد الأوروبيون في التعليق على الخذلان العربي، وعلى كرم الضيافة العربي. فَهِم اللاجئ السوري كل هذه الاعتبارات لذا يفضل الملجأ الأوروبي على الملجأ العربي.

لكنه يجد نفسه في وضعيةٍ لا يُحسد عليها، فاللاجئ السوري المُهدَّد لمَّا يصل إلى أوروبا يتحول إلى مُهدِّد، حيث يعتبره قطاع واسع من الساسة والإعلام والرأي العام، خصوصاً في بعض الدول الأوروبية ذات سقف التسامح المنخفض، مصدر تهديدٍ بسبب انتمائه وخلفياته الثقافية والدينية،

---

* **-نظرية الدومينو (Domino Theory):** تفترض هذه النظرية وجود قوة قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظام ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام، الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولاً على تعزز انتشار أثر الموجة.

وتعلي هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير ما في دولة ما. وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى أن ارتفاع وانخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر إلى جيرانها من الدول. ومن ثم فإن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغييراً مماثلاً في الدول المجاورة لها، بما يشبه أثر العدوى.

فضلاً عن التبعات الاقتصادية، لاسيما مع العدد الهائل من اللاجئين الذين يصلون إلى الأراضي الأوروبية.

وانطلاقا من هذا سيحاول هذا المبحث دراسة أوضاع اللاجئين السوريين في العالم، وبداية تدفقهم نحوى أوروبا لكن قبل ذلك فإنه من الناحية المنهجية والابستومولوجيا يتحتم علينا أن نلقي الضوء على ما حدث في سوريا كون أن بداية الأزمة و الحرب الأهلية في سوريا ثم التدخلات الخارجية ، هو **المتغير المستقل** الذي أدى بدوره إلى نتيجة حتمية هي أزمة اللاجئين السورين **كمتغير تابع:**

المطلب الأول : الأزمة السورية "إحصائيات ونتائج":

اتسمت الأزمة السورية بالتعقيد، واستقطبت اهتماما عالميا، وأثارت مخاوف لدى دول المنطقة؛ حيث تضافرت عدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية أدت إلى تطور الأزمة على النحو الحالي، والتي استغرقت إلى حد كتابة هذه الأسطر أكثر من ثماني سنوات، رتبت مأساة إنسانية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية* وتحولت من أزمة داخلية إلى ساحة دولية للصراع بين القوى الكبرى ، فروسيا والصين ترفضان استمرار النظام الدولي الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة، وتنشدان إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، ولا تريدان البقاء منعزلتين في حدودهما ؛ الأمر الذي يفسر الاتفاق بين الدولتين في يونيو 2011 على مواجهة تلك السياسة الأمريكية، ومن ذلك الفيتو الروسي الصيني تجاه قرارات أممية بشأن الأزمة السورية، وعرقلة تبني مجلس الأمن قراراً بوقف القتال والحرب الأهلية وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم المأساة الإنسانية التي تشهدها سوريا[1].

الفرع الأول: بداية الأزمة السورية:

---

* - قال الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمم المتحدة الخاص في سوريا أمام مجلس الأمن عن الأزمة السوريا في يناير2013م : "**المدن تبدو مثل برلني عام 1945م، وشجب قتل 60000 شخص والمجازر المرتكبة والـ 700000 لاجئ، ويمكن أن يرتفع إلى مليون في شهور قليلة، وأكثر من مليونين نازح داخل البلاد وعشرات الآلاف من المعتقلين وحذر من انهيار دول مجاورة من ضمنها الأردن ولبنان تحت وطأة تدفق المزيد من اللاجئين. وأضاف: أنا آسف إن كنت أبدو كمسجل قديم مهترئ، ولكنني فعلاً لا أدري أين يمكن أن يبدأ المرء أو ينتهي عدا أن يقول: ألامور سيئة، وهي تزداد سوءا، إن البلاد تنهار أمام أعين الجميع، ليس هناك من حلّ عسكري لهذا الصراع، فقط المجتمع الدولي يمكن أن يمد يد المساعدة**"، ، للمزيد في هذا الشأن أنظر : روجر كوهني، **أوان التدخل في سوريا** – نيويورك تايمز 2013/02/4.

[1] - موفق مصطفى الخزرجي، **الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى**، الجامعة الأمريكية في الإمارات، محاضرات على الموقع التالي : http://www.derasat.org.bh/wp-content/uploads/

لن نتطرق إلى الأزمة السورية تفصيلاً مجملاً كون أن موضوع دراستنا ليست الأزمة السورية في حد ذاتها، لأن السياق العام لموضوعنا هو البحث عن مدى تأثير أزمة اللاجئين السوريين على أمن الإتحاد الأوروبي بالتساؤل حول كيف تعامل الإتحاد الأوروبي مع أزمة إنسانية عالمية ، ولكن من الناحية المنهجية والابستومولوجيا يتحتم علينا أن نلقي الضوء على ما حدث في سوريا بذكر أهم النتائج والإحصائيات، كون أن الأزمة السورية أنتجت لنا أكبر أزمة لجوء في العالم بعد الحرب العالمية الثانية :

أضحت القضية السورية من أعقد الإشكالات التي تواجه المجتمع الدولي خاصة مع تزايد قتامة المشهد السياسي الذي يتعرض لمتغيرات تعقد مداخل الحل وتزيد من تشظي البنية السورية ، والأكيد هنا أن سوريا قد تأثرت بما يحدث في الوطن العربي من حراك شعبي واسع مسا كل من تونس ومصر... ، وكما قلنا سابقا أن نظرية الدومينو التي تعلي من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير ما في دولة ما، وبالتالي فإن سوريا تأثرت بما يحدث في محيطها الإقليمي العربي ، وتعود بداية تفاصيل الأزمة السورية من مدينة درعا حيث قام الأمن (حسب رواية ناشطين معارضين) باعتقال خمسة عشر طفلا[1] إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب بإسقاط النظام على جدار مدرستهم بتاريخ 26 فبراير 2011. في خضم ذلك كانت هناك دعوة للتظاهر دعت لها صفحة على الفيسبوك " وهنا دور شبكات التواصل الاجتماعي -سوشيل ميديا- في المساهمة في إسقاط الأنظمة العربية و نتساءل عن من يحرك هذه الوسائط الاجتماعية "، استجاب لها مجموعة من الناشطين يوم الثلاثاء 15 مارس عام 2011 كانت هذه الاحتجاجات ضد الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات وعلى إثر اعتقال أطفال درعا و[2] الإهانة التي تعرض لها أهاليهم بحسب المعارضة السورية، بينما يرى مؤيدو النظام أنها مؤامرة ضد محور المقاومة والممانعة العربية (حيث لم يتم لتاريخه نشر أسماء أو صور هؤلاء الأطفال) ونشر الفوضى في سوريا لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، وقد قام بعض الناشطين من المعارضة بدعوات على الفيس بوك للتظاهر على الأرض وذلك في تحد غير مسبوق لحكم بشار الأسد متأثرين بموجة الاحتجاجات العارمة (المعروفة باسم الحراك العربي)، والتي اندلعت في الوطن العربي أواخر عام 2010 وبداية عام 2011، وخصوصاً الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية. وكانت الاحتجاجات قد انطلقت ضد الرئيس بشار الأسد وعائلته التي تحكم البلاد منذ عام 1971.

[1]-**الحرب الأهلية في سوريا بدايتها وتطورها على الموقع التالي** : https://www.marefa.or/

[2]- أحمد قنديل ، **مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية** ، السياسة الدولية ،العدد 190، أكتوبر 2012.ص : 55.

هكذا كانت البداية وقد حاولنا اختصارها كون الوصف الكرونولوجي قد يطول ، وأن ما يهم في موضوعنا هو أثر ما حدث في سوريا ثم نتائجه على بنية النسق الدولي من خلال إعادة بنائه من جديد بتعاظم الدور الروسي فيه، ثم الأهمية الكبرى لهذا الموضوع هي أزمة اللاجئين السورين وتأثيراتها الأمنية على العالم وعلى الإتحاد الأوروبي خاصة ، لذلك سنكتفي بعرض أهم الإحصائيات التي تمخضت عن الأزمة السورية :

فحسب ما ذكرته "مجموعة الثماني" خلال اجتماعها في لندن في أبريل 2013 استناداً لمصادر منظمات حقوقية، عدد القتلى الذين سقطوا خلال النزاع في سوريا تجاوز الـ 70 ألف شخص بالإضافة إلى أكثر من مليون لاجئ وأكثر من مليوني نازح في الداخل، وهذه التقديرات بالنسبة لمرور سنتين للأزمة أي من مارس 2011 إلى مارس 2013، و قتل ما يقرب من 220,000 شخص، بينما يعيش 12.8 مليون شخص في حالة من الحاجة الماسة إلى المساعدات الإنسانية داخل سوريا؛

المحافظة	عدد القتلى
حمص	10421
إدلب	7365
حماة	4596
درعا	5306
ريف دمشق	13724
دير الزور	3885
حلب	9419
اللاذقية	785
دمشق	5045
طرطوس	92
الحسكة	430
الرقة	778
السويداء	42
القنيطرة	192

جدول يمثل : عدد القتلى في محافظات سوريا من 2011—2013.

المصدر : دورية الأحداث 2013 : https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/09/syrias-refugee-crisis-in-numbers/

ووثق المرصد السوري لحقوق الإنسان، مقتل ومصرع 210060 شخصاً، منذ انطلاقة الأزمة السورية في الـ 18 من شهر آذار /مارس عام 2011، تاريخ ارتقاء أول قتيل في محافظة درعا، حتى تاريخ 2015/2/05 وقد توزعوا على الشكل التالي: القتلى المدنيون:100973، بينهم 10664 طفلاً ، و6783 أنثى فوق سن الثامنة عشر، و35827 من مقاتلي الكتائب المقاتلة والكتائب الإسلامية. قتلى المنشقون المقاتلون: 2498[1] .

وفي 15 مارس 2015، أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الحرب أسفرت عن سقوط 215 ألف و518 قتيل منذ بدء الحركة الاحتجاجية، بينهم 66 ألفاً و109 مدنيون، منهم عشرة آلاف و808 أطفال، و39 ألفاً و227 من مسلحي المعارضة وبينهم المقاتلين الأكراد السوريين. أما قوات النظام فقد خسرت 46 ألفاً و138 جنديا و30 ألفاً و662 من قوات الدفاع الوطني إلى جانب 674 من مقاتلي حزب الله و2727 مقاتلا شيعياً جاءوا من دول أخرى[2].

المطلب الثاني : تفجر أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا :

الفرع الأول : أزمة اللاجئين السورين :

أضحت أزمة اللاجئين السورين واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم منذ كوارث الحرب العالمية الثانية، إذ تجاوز عدد النازحين داخل الأراضي السورية ثمانية ملايين[3]، وعدد اللاجئين بدول الجوار أربعة ملايين لاجئ يشكلون نحو سدس عدد السكان. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في ظل استمرار الصراع في سوريا ، ويتوزع هؤلاء اللاجئين بين العديد من الدول المجاورة أنظر الخارطة التالية :

[1]-مرجع سابق، ص : 56

[2]-الحرب الأهلية في سوريا ، مرجع سبق ذكره.

[3]-**أزمة اللاجئين السوريين العالمية** ، منظمة العفو الدولية ، على موقعها الرسمي :

/https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/09/syrias-refugee-crisis-in-numbers

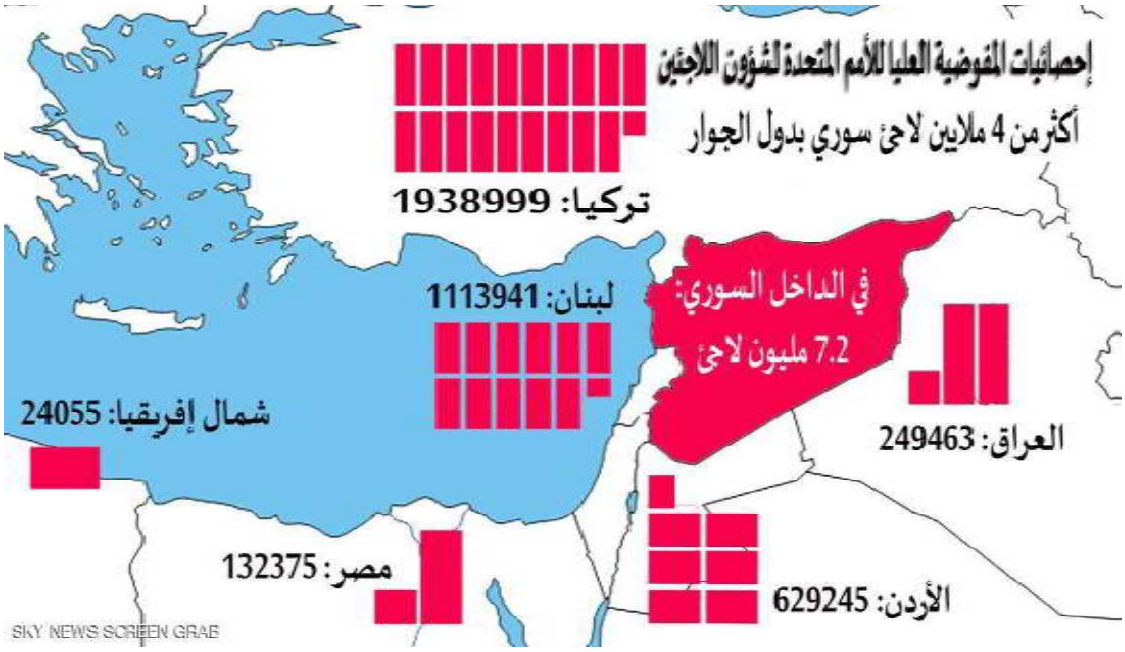

خارطة تمثل توزيع اللاجئين السوريين داخل سوريا وفي دول الجوار سنة : 2015.

المصدر : المفوضة العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

هذا وقد بدأ اللاجئين السورين بالنزوح إلى البلدان المجاورة رغم أن هذه البلدان تعاني اقتصاديا على غرار الأردن ولبنان التي فتحت أبوابها للاجئين ودول شمال إفريقيا ، ومن المؤسف أن باقي الدول العربية الأخرى نادرةٌ ما فتحت أبوابها للاجئين السوريين، وفي مثل هذه الظروف العسيرة كان على دول الخليج استقبال اللاجئين السوريين بدون قيد أو شرط ، وبغض النظر عن خلفيات المواقف من الصراع الدائر في سورية. وبذلك استوعبوا اللاجئين السوريين مسبقاً الخجل والخذول العربيين. لذا، تراهم يفضلون الأرجاء الأوروبية على الرحاب العربية، إلا أن دروب الوصول إلى الأراضي الأوروبية التي تعتبر الحلم بالنسبة لكل لاجئ سوري صعبة للغاية ، ذلك بسبب غياب الوسائل وكون البحر المتوسط الأكثر فتكا للمهاجرين الغير شرعيين واللاجئين (مات وفُقد في البحر المتوسط 4271[1] شخصا حتى منتصف نوفمبر ، مما يجعل 2016 العام الأكثر دموية على الإطلاق)،وخاصة بعد الإستراتيجية العنيفة (سيتم تناول هذا الموضوع في المبحث القادم) التي طبقها الإتحاد الأوروبي في مواجهة جحافل اللاجئين في حدوده البرية والبحرية انظر الخارطة التالية :

[1]- تقرير أممي: **البحر المتوسط "الأكثر فتكا" بالمهاجرين غير الشرعيين**، على المواقع التالي :
https://www.elwatannews.com/news/details/3632443

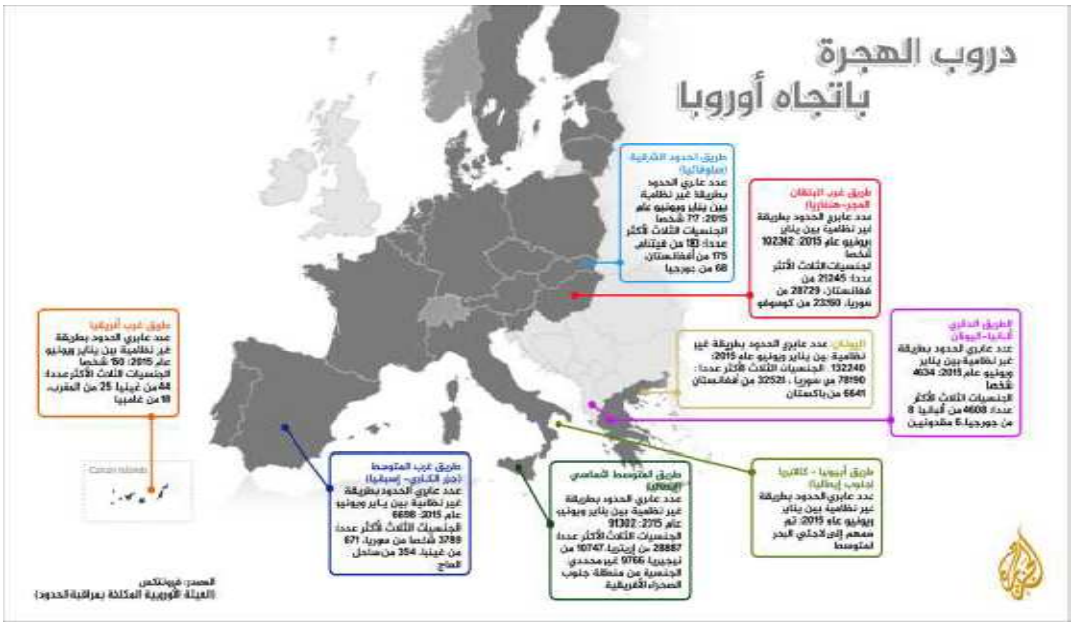

خارطة تمثل مخاطر الحدود البرية والبحرية التي تواجه اللاجئ والمهاجر إلى أوروبا.

المصدر : فرونتكس : الهيئة الأوروبية المكلفة بمراقبة الحدود.

وفي عام 2015، بلغ عدد اللاجئين الذين ووصلوا في قوارب الموت إلى القارة الأوروبية، بطريقة غير شرعية عن طريق اليونان 888 [1] ألف شخص بحسب بيانات منظمة فرونتكس * Frontex (هيئة الحدود الأوروبية ووكالة حرس السواحلEuropean Border and Coast Guard Agency)،وقد اضطر العديد منهم إلى خوض رحلات شكلت خطرا على حياتهم بحثًا عن الأمان والحماية في أوروبا، على متن قوارب من ليبيا أو مصر وصولا إلى إيطاليا، أو من تركيا عبر بحر (إيجيه) وصولاً إلى اليونان، في حين حاول البعض الآخر عبور الحدود البرية من تركيا إلى منطقة(إفروس) في اليونان، أو السفر من تركيا إلى بلغاريا أو اليونان برًا، قاصدين ألمانيا التي رحبت باستقبال اللاجئين، أو الدول التي توفر الحماية الكافية ، وذلك بسبب الاختلاف في تقديم الدعم للاجئين بين أعضاء الاتحاد.

[1]-احصائيات منظمة فرونتكس على موقعها الرسمي : https://frontex.europa.eu/

* - **فرونتكس Frontex :** وكالة أوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، يقع مقرها بمدينة وارسو البولندية، تركز عملها على مكافحة الهجرة السرية، ومنع تجارة البشر، ووقف تسلل الإرهابيين المفترضين إلى أوروبا، تأسست فرونتيكس في 26 أكتوبر الأول عام 2004 بهدف تنسيق التعاون العملياتي بين دول الاتحاد الأوروبي لحماية حدودها الخارجية، و جاء إنشائها بناءا على مشروع لوزارة الداخلية الألمانية استهدف التنسيق بين إدارات حرس الحدود وخفر السواحل والجمارك بكل دول الاتحاد الأوروبي، وتسريع تبادل المعلومات فيما بينها لتفعيل مكافحة الهجرة غير الشرعية، للمزيد أنظر :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2014/11/27/%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%83%D8%B3

انظر المنحنى البياني الذي يمثل ارتفاع طالب اللجوء في الإتحاد الأوروبي ما بين عام 2016 إلى غاية 2017.

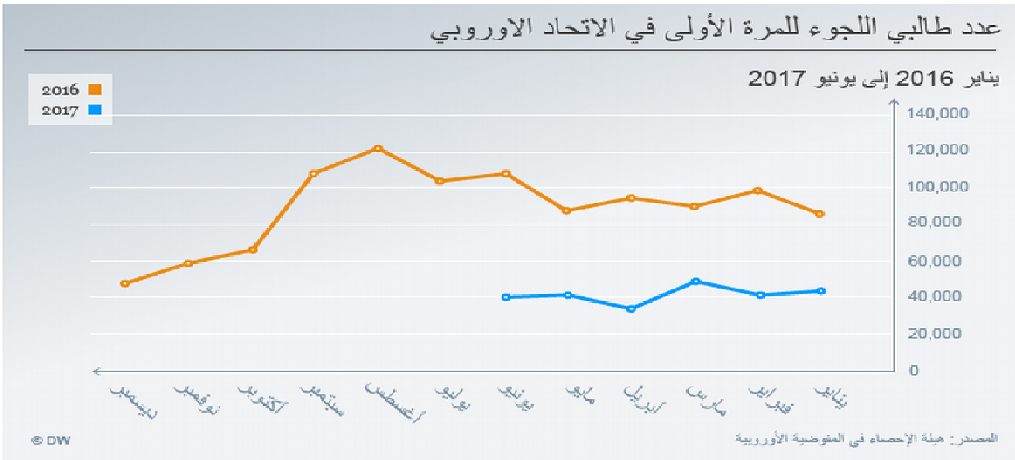

شكل تمثل ارتفاع عدد طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي من 2016-2017.

المصدر : هيئة الإحصاء في المفوضية الأوروبية.

ووصل عدد النازحين نتيجة الصراع المسلح في سوريا في السنوات الأخيرة مابين 2016-2018 تصل حتى أكثر من 12 مليون شخص (منهم 7.6 مليون نزحوا داخلياً، و4.1 مليون غادروا سوريا)[1]، مما خلق أكبر موجة من اللاجئين تجتاح العالم بأسره، منذ موجة اللاجئين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، انظر الخارطة التالية :

[1]- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على موقعها الرسمي : https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278fe.html

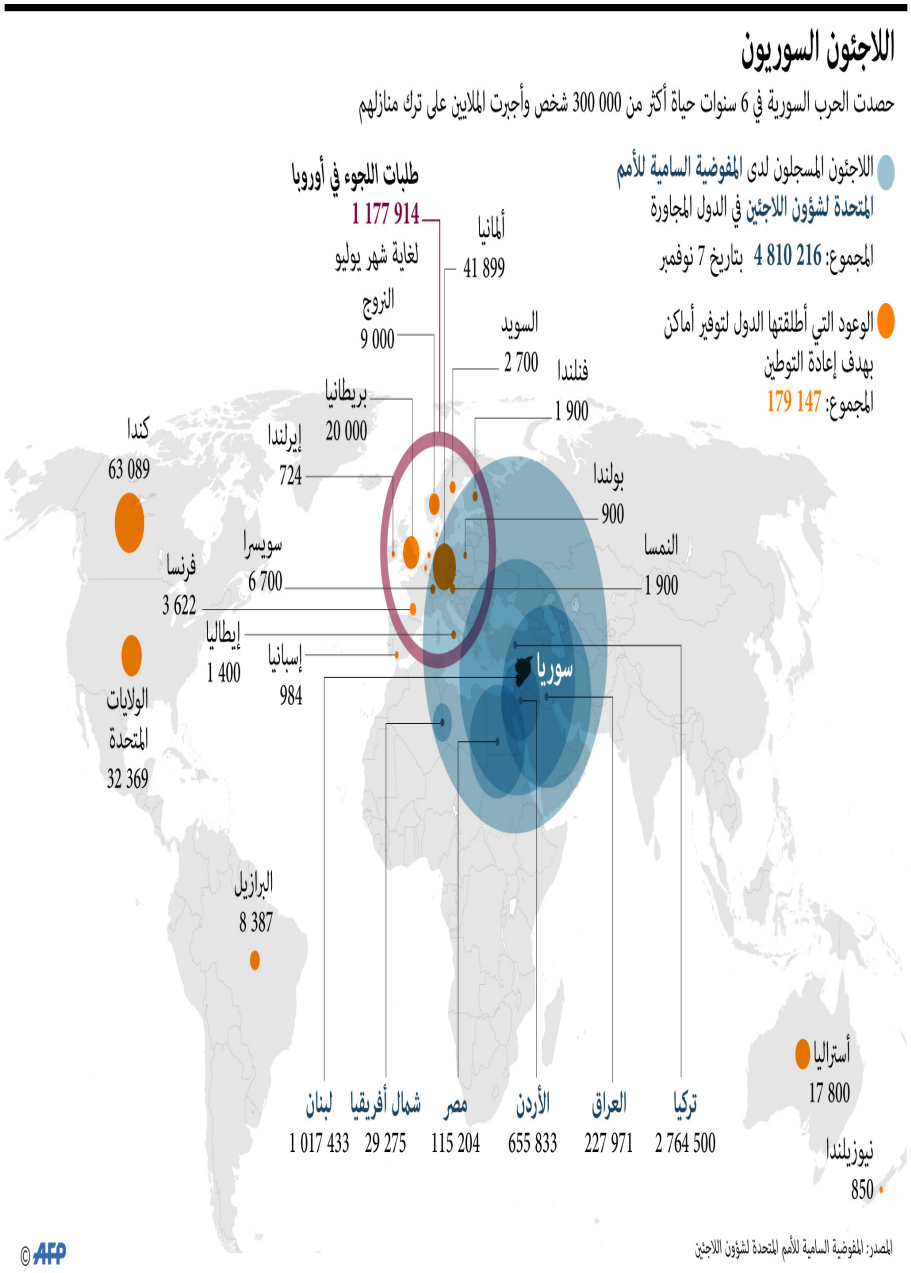

خارطة تمثل : توزيع اللاجئين السورين عبر العالم لسنة 2017،

المصدر : المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الفرع الثاني : اللاجئ السوري بين الاعتبارات القانونية والسياسية:

لابد من أن نفهم كيف تتلاعب الحكومات بالمصطلحات وتحاول التملص من مسؤولياتها اتجاه اللاجئين فقد يتم تسمية اللاجئ بالنازح وعندما يتم تسجيل النازح في مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين يصبح اسم المسجل (طالب لجوء) وهذا هام من اجل التمتع بحقوقه كاملة في الدولة المضيفة وتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية ووثائق

السفر لهم ولعائلاتهم والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية،وحتى الآن لم تقوم أي دولة من الدول التي تستضيف السوريين بإعطائهم الاعتبار القانوني أو صفة (اللاجئ) وهي تطلق عليهم تسميات مختلفة (نازحون) (مهاجرون) أو (ضيوف) خوفا من الالتزامات القانونية والترتيبات الخاصة بحقوق اللاجئين، وهي بهذا تتنصل من توفير الحقوق الأساسية للاجئين الذي نصت عليها القوانين والتشريعات الدولية، وبشكل مبسط يحرم النازحون السوريون في تركيا والأردن ولبنان والعراق من حقوقهم لان هذه الدول لم تعترف بهم كلاجئين على أراضيها وأطلقت عليهم تسميات مثل نازحون أو ضيوف[1].

وللأسف لم يأخذ أي من السوريين صفة "لاجئ" [2]رغم تصديق بعض الدول المضيفة الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، وذلك بسبب تهرب الدول من التزاماتها وخوفها من زيادة عدد النازحين ببلدهم نتيجة للعنف غير المسبوق الذي تشهده سوريا مما قد يؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من السوريين إلى خارج بلادهم طلبا للحماية.. بالإضافة إلى أن عمر الصراع في سوريا قد يطول مما قد يشكل عبئ على البنى التحتية والاقتصاد وسوق العمل والتضخم وزيادة الأسعار وغيرها من الضغوط التي قد تحصل نتيجة نزوح أعداد كبيرة من السكان وبقاءهم فترة طويلة في البلد المضيف.

[1]- أيمن أديب سلامة، **مسؤولية الدولة تجاه طالب اللجوء**، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة، 2004 . ص : 377

[2]-عبد القادر رزيق المخادمي ، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية 2012 . ص : 57

المطلب الثالث : معضلة اللاجئ السوري في أوربا من المُهدَّد إلى المُهدِّد:

يرى الأستاذ عبد النور بن عنتر في مقال له على مجلة العربي الجديد تحت عنوان: اللاجئ.. من المهدَّد إلى المهدِّد ، أن اللاجئ السوري بمجرد عبوره المتوسط ووصوله للأراضي الأوروبية يتحول مفهوم اللاجئ من فئةٍ إلى أخرى، وفي ظرف زمني قياسي فاللاجئ السوري المُهدَّد لمَّا يصل إلى أوروبا يتحول إلى مُهدِّد[1]، وذلك لاعتبارات سياسية ولأسباب عدة وكما رأينا في الفصل الأول وعند النظرية البنائية أن من بين أهم الأسباب التي جعلت أوروبا تتعامل مع اللاجئين السورين على أنهم تهديد للأمن الأوروبي هي مسألة مدركات صانع القرار الأوروبي للمسألة في حد ذاتها هو الذي يحدد طبيعة تعامل الدولة مع ظاهرة سياسية معينة بوصفها تهديدا أم لا ، ويقول الأستاذ عبد النور بن عنتر في هذا السياق أن: " المسألة، هنا، مسألة إدراك بالأساس، إلا أن للإدراك الكلمة الفصل، ذلك أن ما يهم ليس الواقع كما هو، وإنما مدركات هذا الواقع، أي هذا الأخير كما يراه المعنيون، الأوروبيون في هذه الحالة. وتلعب الصور النمطية والمخزون التاريخي، وخصوصاً الأحداث الجارية (وتضخيماتها وتوظيفاتها السياسية والإعلامية) دوراً مهماً في عملية المدركات هذه وتوجيهها[2]".

وقد يتساءل الكثيرون عن الأسباب التي تدفع آلاف اللاجئين السوريين إلى قطع مسافات طويلة من أجل اللجوء إلى أوروبا والمخاطرة بحياتهم.

ومن الأسباب المهمة في اختيار اللاجئ السوري الرحاب الأوروبية على العربية نجملها فيما يلي:

وفقاً للمتحدثة باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **ميليسا فليمينغ** ، فإن هناك 6 [3]أسباب رئيسية وراء ذلك:

- أولا: اليأس وخاصة بالنسبة للسوريين مع دخول أزمة بلادهم عامها التاسع دون أي مؤشر على وجود حل في الأفق، فبالنسبة إلى اللاجئين السوريين إلى أوروبا فإن السبب الأول هو أنه لا وجود لمؤشرات على نهاية الحرب في سوريا، والأوضاع تزاد سوءا والخدمات مستمرة في

[1]- عبد النور بن عنتر، **اللاجئ.. من المهدَّد إلى المهدِّد**، مجلة العربي الجديد ، على الموقع التالي:
www.alaraby.co.uk/opinion/2016/5/13/اللاجئ-من-المهدد-إلى-المهدد-1 ، شوهد يوم: 14-07-2018.

[2]- عبد النور بن عنتر، **اللاجئ.. من المهدَّد إلى المهدِّد**، مرجع سابق.

[3]- ستة أسباب وراء لجوء السوريين إلى أوروبا على الموقع التالي: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/785629-

انهيارها، ولذلك فإن الناس يواصلون الهرب، بينما أخذ اللاجئون في الدول المجاورة يفقدون الأمل بإمكانية عودتهم إلى بلادهم.

- أما السبب الثاني، فهو أن العيش كلاجئ في دول الجوار يعتبر بائسا بالنسبة إلى كثيرين منهم، خصوصا وأنه لا يسمح لهم بالعمل في تلك الدول الأمر الذي يدفعهم "عميقا" في بحر الفقر المدقع". حسب ما ذكرت صحيفة "الغارديان". وكان المكان الأول بالنسبة إلى ملايين اللاجئين السوريين بحثا عن الأمان هو دول الجوار، مثل تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، وقلة منهم كان بإمكانها أن تدفع إيجارا رغم اكتظاظ البيوت المستأجرة، ونظرا لعدم توفر العمل فقد تآكلت الأموال التي كانت بحوزة القلة منهم، ولم يعد بإمكانهم دفع إيجار البيوت ولا حتى المواد الأساسية للاستمرار.
- أما ثالث الأسباب فهو أنه لا توجد مساعدات دولية كافية لمساعدة اللاجئين في تلك الدول، ويرجع سبب عدم توافر تلك المساعدات إلى أن المشكلة كبيرة جدا وتفوق قدرة هيئات الإغاثة الدولية على المساعدة، كما أن المشكلة مستمرة على مدى سنوات ولا أفق لحلها حتى الآن، فكثير من اللاجئين لم يعد لديه الرعاية الصحية الضرورية، وجاءت الاقتطاعات في المساعدات بالنسبة إلى كثيرين منهم كالقشة التي قصمت ظهر البعير. وبحسب الهيئة فإن 60 في المائة من اللاجئين يعانون من أمراض مزمنة، وأصبحوا بلا علاج، مع العلم أن نسبة هؤلاء عام 2014 لم تزد على 23 في المائة فقط.
- دراسة الأطفال شكلت سببا آخر للجوء إلى أوروبا، ذلك أنه على مدى أكثر من 4 سنوات على بدء الأحداث في سوريا، فقد الأطفال إمكانية متابعة تحصيلهم العلمي، ولا يوجد في دول اللجوء المجاورة موارد وفرص لتعليم الأطفال. ففي الأردن يوجد نحو 90 ألف طفل سوري من دون تعليم رسمي، بينما ترك 20 في المائة المدارس طلبا للعمل وأجبرت الفتيات على الزواج في سن صغيرة، وسيصل عدد الأطفال السوريين من دون دراسة خلال العام المقبل إلى نحو 200 ألف طفل، بينما فقد طلبة الجامعات أي فرصة بالالتحاق بالدراسة الجامعية.
- سبب آخر وراء اللجوء إلى أوروبا يكمن في أن دول اللجوء المجاورة من دون دعم دولي مناسب أخذت تفرض قيودا جديدة على اللاجئين، باعتبار أن اللاجئين زادوا من أعباء الدول التي تعاني أصلا من أوضاع اقتصادية صعبة.

- نقص التمويل حيث تعاني برامج المساعدات للاجئين والمجتمعات المضيفة في المنطقة من نقص حاد في التمويل، والذي يعني تخفيضات في المساعدات الغذائية لآلاف اللاجئين، مما يشكل سببا رئيسيا لمغادرة العديد منهم الأردن.

المبحث الثالث : استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين السورين "ازدواجية المعايير الأمن و الهوية مقابل القيم الإنسانية":

اللافت للانتباه في هذا المبحث هي الدلالات الثلاث : الأمن الهوية والقيم الإنسانية وارتباطها بالاتحاد الأوروبي وعلاقتها باستجابته لأزمة اللاجئين السوريين ، وتعتبر هذه الدلالات الثلاث أحد أهم الركائز الأساسية التي تُختبر فيها مصداقية المبادئ المعيارية التي ينادي بها الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه إلى غاية مواجهته لأزمة اللاجئين السوريين ، فوفقا لها يصوغ الاتحاد الأوروبي قراراته اتجاه أزمة اللاجئين، إلا أنه قد يقع في فخ ازدواجية المعايير في سلوكه الخارجي اتجاه مسألتي الهجرة واللجوء عامة وبالأخص أزمة اللاجئين السوريين ، فبينما درسنا في الفصل الأول الذي كان عنوانه بـ: الإتحاد الأوروبي كقوة أمنية معيارية في المتوسط بمعنى أنه القوة اللينة الذي يراعي في سلوكه الخارجي المبادئ المعيارية (حقوق الإنسان والديمقراطية والدبلوماسية الاقتصادية) ، إلا أن جاءت أزمة اللاجئين السوريين لتشكل اختبارا حقيقيا لهذه المبادئ المعيارية للإتحاد ، وقد اتضحت معالم قوة هذا الاختبار الحقيقي في انقسام دول أعضاء الإتحاد الأوروبي بين مؤيد ومعارض لاحتواء جحافل اللاجئين السوريين ، ليثير بذلك تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم، فقد أعلنت عدة دول، وعلى رأسها التشيك وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا، رفض خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول الاتحاد.

وانطلاقا من هذا سيبحث هذا المبحث عن الاستجابة الحقيقية للإتحاد الأوروبي اتجاه أزمة اللاجئين السوريين وسيجيب عن التساؤلات المركزية التالية :

- ما الذي يدفع الاتحاد الأوروبي لرفض جحافل اللاجئين السوريين؟. والأكثر من ذلك كيف له أن ينتهك المبادئ الذي ينادي بها من ديمقراطية وحقوق الإنسان في مواجهة اللاجئين السوريين ؟.

- ما هي أسباب هذا الانقسام بين دول الإتحاد الأوروبي اتجاه تحمل أعباء أزمة اللاجئين السوريين ؟
- وهل عرّت أزمة اللاجئين السوريين المبادئ الثابتة والقوة الأمنية المعيارية التي ينادي بها الإتحاد وكشفت بذلك النوايا الحقيقة للإتحاد ؟.
- وهل فعلا أزمة اللاجئين السورين تمثل تحديا أمنيا على أمن وسلامة الإتحاد الأوروبي؟. وإذا فرضنا فعلا وجود هذه التحديات على الإتحاد ما هي تأثيراتها وثقلها الأمني على صناعة القرار الأوروبي؟.
- هل لأزمة اللاجئين السورين صلة مع مشروع بركسيت BritinExit او الخروج البريطاني؟.
- وهل تقوي أزمة اللاجئين السورين عود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا؟.

ونسعى من وراء هذه الأسئلة الكشف عن التأثيرات الأمنية الحقيقية لقضية اللاجئين السورين على الإتحاد الأوروبي بالتركيز على ما يقلق أوروبا حقا من اللاجئين والمهاجرين بصفة عامة واللاجئين السوريين خاصة متسائلين في الوقت ذاته عن ما يحرك صانع القرار الأوروبي لرفض اللاجئين السوريين:

- هل هو الإرهاب"الفرار من الحرب في سوريا قد يؤدي إلى تصدير الأفكار وبذلك الوصول إلى التعبئة والحشد من أوروبا"؟.
- أم أن تهديد الأمن المجتمعي "الخوف من أن المهاجرين وخاصة اللاجئين السوريين أن يشكلوا تهديدا على البنية الثقافية للمجتمع المسيحي وانصهارها في معتقدات دينية جديدة قد تشكل تهديدا بالاندثار"للأنا الغربي" في مقابل "نحن الأخر"؟.
- أم أن هناك دافع ديمغرافي-اقتصادي وراء رفض جحافل اللاجئين السوريين؟.

المطلب الأول : السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي في مواجهة مسألتي اللجوء والهجرة :

قبل الحديث عن الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين لابد من إلقاء نظرة عن الخلفية التاريخية الذي يتبعها الإتحاد الأوروبي لمعالجة مسألتي اللجوء والهجرة ،فمنذ نشأته دأبت دول الإتحاد الأوروبي سواء كانت مجتمعة أو فرادة إلى تحقيق التجانس بين سياساتها بشأن الهجرة و

اللجوء و تطبيق مفهوم جنسية الإتحاد الأوروبي، وأبرمت بدلك الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مجموعة من الاتفاقيات الملزمة والاتفاقيات غير الملزمة فيما بينها نوجزها فيما يلي[1]:

الفرع الأول: اتفاقية دبلن دخلت حيز النفاد في سبتمبر 1997:

أنشئ ما يسمى بنظام دبلن الخاص باللاجئين بموجب اتفاقية دبلن، والتي أقرت يوم 15 جويلية سنة 1990[*] ، وقعت عليها في العاصمة الأيرلندية دبلن 12 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، ودخلت حيز النفاذ في سبتمبر 1997[2]، وتتناول "اتفاقية دبلن" في مضامينها الكثير من المعايير القانونية والإجراءات العملية المنظمة لتعاطي الدول الأعضاء فيها مع قضايا اللجوء، وفي ما يلي خلاصة لأهم بنود الاتفاقية:

- تقع مسؤولية النظر في طلب اللجوء المقدم من أحد اللاجئين، من غير رعايا الدول المنضمة لاتفاقية دبلن، أو الدولة العضو التي يصل حدودها اللاجئ أو يوجد على أراضيها وتؤخذ فيها بصمته.
- يجوز لأي دولة عضو النظر في طلب لجوء مقدم إليها حتى ولو لم تكن هي الدولة المسئولة عن ذلك بحسب هذه الاتفاقية، وعندها تكون هي الدولة المسئولة عن البت فيه بدلا عن الدولة السابقة بعد إخطارها بذلك.
- تحتفظ أي دولة عضو -وفقا لقوانينها الوطنية- بحقها في إرجاع طالب اللجوء إلى دولته إذا وجدت أنه لا يستحق منحه إقامة لجوء، وذلك طبقا لما تضمنته اتفاقية 1951
- تبطل مسؤولية "دولة البصمة " أي أول دولة عضو في الاتفاقية دخلها اللاجئ(عن النظر في طلب اللجوء إذا غادر طالب اللجوء -أثناء عملية تحديد الدولة المسئولة عن البت في

[1]- مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين ، **حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية** ، برنامج التعليم الذاتي 1، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، 2005 . ص 30

[*]- في 18 فيفري 2003 أدخلت تعديلات على الاتفاقية سُميت بموجبها "اتفاقية دبلن 2"، وفي 3 ديسمبر 2008 اقترحت المفوضية الأوروبية تعديلات أخرى في الاتفاقية تمت الموافقة عليها في جويلية 2013 وأصبحت نافذة التطبيق في 19 جويلية تحت اسم "اتفاقية دبلن 3".

[2] - The Dublin Convention on asylum applications: What it means and how it's supposed to work , Refugee Council , August 2002 , p 1.
www.refugeecouncil.org.uk/assets/0001/5851/dublin_aug2002.pdf.

طلبه- أراضي جميع الدول الأعضاء بالاتفاقية في مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، أو إذا حصل على إقامة من دولة أخرى عضو فيها.

- إذا كان طالب اللجوء قاصرا تحت 18 سنة ولم يكن مصحوبا بأحد أفراد أسرته البالغين، وكان أحدهم موجودا بشكل قانوني في دولة عضو أخرى، فإنه تكون تلك الدولة -التي فيها أحد أفراد أسرته- هي المسئولة عن البت في طلب لجوئه.
- إذا كان طالب اللجوء يحوز أكثر من إقامة أو تأشيرة دخول لدول أعضاء في الاتفاقية، فإن المسؤول عن البت في طلب لجوئه هو الدولة التي منحته الإقامة أو التأشيرة الأطول فترة.
- إذا ثبت دخول طالب اللجوء دولة عضوا أخرى بصورة غير قانونية، ولم يقدم فيها طلبا للجوء قبل دخوله الدولة العضو التي قدم فيها طلبه، فإن الدولة الأولى تكون هي المسئولة عن البت في لجوئه، لكن تلك المسؤولية تسقط بعد مرور 12 شهرا من تاريخ الدخول غير القانوني للدولة الثانية.
- إذا طلب أفراد من أسرة واحدة اللجوء إلى دولة واحدة لكن بعضهم يخضع- وفقا لمعايير هذه الاتفاقية -لمسؤولية دولة أخرى، فلا يمكن تفريق أفراد الأسرة بين الدولتين وتكون الدولة المختصة بلجوئهم هي تلك المسئولة عن النظر في لجوء العدد الأكبر منهم، فإن تساوى العددان يكون الاختصاص للدولة المسئولة عن النظر في لجوء أكبرهم سنا.
- أي دولة عضو يحق لها- حتى ولو لم تكن مسئولة بموجب هذه الاتفاقية عن نظر طلب لجوء شخص ما -أن تجمع بين أفراد الأسرة المقيمين فيها وبعض أقاربهم اللاجئين لأسباب إنسانية أو ثقافية أو صحية، بشرط ثبوت صلة القرابة عند دولة الاختصاص ورغبة الأشخاص المعنيين، وكذلك لها الجمع بين قاصر وأحد أقاربه إذا كان هذا في مصلحة القاصر.
- يحق للشخص تقديم طلب لجوء ثان في أي دولة عضو إذا كان قدم طلبا آخر في دولة مماثلة، لكن بشرط ثبوت مغادرته دول" منطقة دبلن "مدة خمس سنوات وبصمه في إحدى سفارات هذه الدول، وعشر سنوات إذا كان باصماً في إحدى دوائر اللجوء.

كان الهدف الأساسي من اتفاقية دبلن وضع الحد لتنقلات ملتمسو اللجوء بالتنقل داخل دول أراضي الإتحاد الأوروبي ، وهنا فعلا قد نتساءل بكل موضوعية لما يختار اللاجئين السوريين بعض الدول الأوروبية على شاكلة ألمانيا وفرنسا للجوء إليها ولا يتم اختيار اليونان وباقي الدول الإتحاد التي تعاني اقتصاديا عكس الدول المذكورة ؟. وإذا كان لجوء اللاجئ السوري من بلده كان بفعل الخوف والهروب من ويلات الحروب أليس كان الأفضل على اللاجئ السوري الاستقرار في أي بلد يفتح له أبوابه بدل الاختيار ما بين الأفضل اقتصاديا؟.

الفرع الثاني: اتفاقية شنغن جويلية 1985 :

كانت بين خمس دول أوروبية، و هي: ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ، وبموجب الاتفاقية يتمّ إلغاء عمليات المراقبة المفروضة على الحدود بين هذه الدول[1] ، لاحظ الصورة التالية :

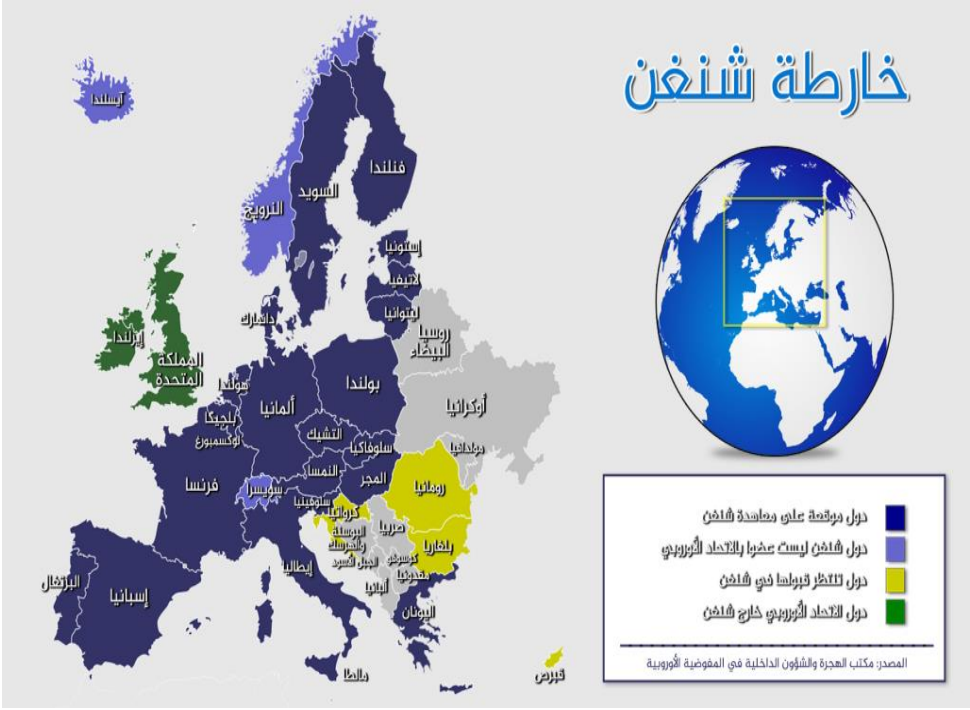

صورة تمثل : دول أعضاء منظمة شنغن.

المصدر : مكتب الهجرة والشؤون الداخلية في المفوضية الأوروبية.

لتحقق حلما طالما تطلع إليه الأوربيين ، كما جاءت هذه الاتفاقية بعدد من الأحكام ذات العلاقة بسياسة الدول المشتركة تتعلّق بمسألة الدخول المؤقت للأشخاص إلى الدول، ورغم أن الاتفاقية أبرمت سنة 1985 إلا أنّها لم تدخل حيز التنفيذ إلا عام 1995 ، و تهدف هذه الاتفاقية إلى تدعيم ضوابط الحدود الخارجية لضمان حرية التنقل داخل الدول المشاركة فيها، وتتضمن أحكاما لتعزيز التعاون بين الشرطة و القضاء، خاصة من أجل تمييز اللاجئين عن المهاجرين الاقتصاديين، وكذلك تطبيق سياسات مشتركة في مجال التأشيرات ، وفرض الجزاءات على الجهات الناقلة من خلال فرض غرامات على شركات النقل بسبب جلبها ركاب بدون وثائق سليمة.

[1] - **Acquis de Schengen** - Convention d'application de l'Accord de Schengen du 14 juin 1985 entre les gouvernement des États de l'Union économique Benelux, de la République fédérale d'Allemagne et de la République française relatif à la suppression graduelle des contrôles aux frontières communes ; Journal officiel n° L 239 du 22/09/2000 p. 0019 - 0062

وفي سياق تحول الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا، قررت الدول الأوروبية الأعضاء تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود،FRONTEX الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تُعرف باسم(فرونتكس) وكان قد تم تأسيس هذه الوكالة في 26 أكتوبر 2004 بهدف رئيسي، هو دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بالحدود الخارجية الأوروبية، وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وقد توسع الاتحاد الأوروبي في الربط بين المهاجرين والإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001 .

وبدأت هذه الوكالة العمل بالفعل في أكتوبر 2005 ، وأسست مركزها الرئيس في(وارسو)، وتمثلت مهمتها الأساسية في حراسة الحدود لاسيما ساحل البحر المتوسط، وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء الوكالة الأوروبية لإدارة حدود الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من أن فرونتكس Frontex شهدت مزيداً من الاهتمام الإعلامي، بسبب تدخلها في منطقة البحر المتوسط في أعقاب الأزمة الليبية، ولنشرها لأول مرة فريق تدخل سريع على الحدود التركية- اليونانية، إلا أنها تعرضت لانتقادات شديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان الأوروبية.

الفرع الثالث: معاهدة أمستردام 1997:

بالرغم من الجهود و الموارد التي خُصصت لتدابير مراقبة الحدود ، لم تجد مشكلة الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يدخلون أوروبا بطريقة غير قانونية حلا لها ، و أكثر من ذلك ، فقد دفعت تلك التدابير بالمهاجرين و طالبي اللجوء إلى أيدي المهربين القائمين بالنقل بصورة غير مشروعة، مما زاد من تعقيد التحديات بالنسبة للحكومات الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، و بالمقابل تعرض المهاجرون وطالبي اللجوء لمخاطر كبيرة وفي سبيل سيطرة الاتحاد الأوروبي على هذه المسألة، اتخذت الحكومات الأوروبية إجراءات من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق تناغم على صعيد الإتحاد الأوروبي، و تمثّل معاهدة أمستردام الموقعة في 1997 ، و التي دخلت حيز النفاذ في 1 ماي1999 معلما هاما في تطور سياسة الإتحاد الأوروبي الخاصة باللجوء[1] ، فهي تحدد برنامجا من أجل نقل المسائل المتعلقة باللجوء على مدى فترة خمس سنوات ، من مجال تخضع فيه للاتفاق المشترك بين حكومات الدول الأعضاء ، إلى مجال يقع فيه وضع السياسات واتخاذ القرار بوضوح في إطار اختصاص مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

لقد كان إقرار معاهدة أمستردام من جانب أعضاء الاتحاد الأوروبي بمثابة بداية عهد جديد لوضع سياسات اللجوء في أوروبا،وتشير المادة(63 الفصل الرابع)، من معاهدة أمستردام إلى إقرار المعايير الدنيا

[1]- **TREATY OF AMSTERDAM AMENDING** THE TREATY ON EUROPEAN UNION, THE TREATIES ESTABLISHING THE EUROPEAN COMMUNITIES AND CERTAIN RELATED ACTS- http://www.europarl.europa.eu/topics/treaty/pdf/amst-en.pdf

بشأن الإجراءات المتبعة في الدول الأعضاء لمنح وسحب وضع اللجوء، وإرساء قواعد ملزمة على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن اللجوء والهجرة، وفي العام ذاته أوضحت اتفاقية دبلن أن الأفراد الذين يلتمسون اللجوء عليهم أن يقدموا طلباتهم في أول بلد عضو في الاتحاد الأوروبي.

الفرع الرابع: الاتفاقية التركية الأوروبية بشأن اللاجئين:

بدأت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مع اشتداد الصراع في سوريا بتاريخ 2013/12/16م، حيث وقع الطرفان اتفاق في أنقرة[1] ، حضر فيه كل من وزير الخارجية التركي السيد "داوود أوغلو" مع مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي السيدة "سيسيليا" وتباحثا الطرفان حول صيغة التفاهم المتعلق بإلغاء التأشيرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وعلى اتفاقية إعادة قبول تركيا للمهاجرين غير الشرعيين الذين حاولوا دخول بلدان الاتحاد عبر الأراضي التركية[2]، ثم تم التوقيع الرسمي على الاتفاقية بتاريخ الجمعة 2016/03/18م ببروكسل، وفيما يلي أهم بنود الاتفاق:

- إعادة جميع اللاجئين الجدد الذين يصلون من تركيا إلى الجزر اليونانية اعتبارا من العشرين مارس/ إلى تركيا، بهدف وضع حد للرحلات الخطيرة عبر بحر ايجة والقضاء على عمل المهربين، وستخضع طلبات اللجوء للدراسة في الجزر اليونانية، أما الذين لا يقدمون طلب لجوء أو يتم التثبت من أن طلبهم لا يستند إلى أساس أو لا يمكن قبوله، فستتم إعادتهم الى تركيا، وسيتم اتخاذ التدابير الضرورية من قبل تركيا واليونان بمساعدة المفوضية العليا للاجئين والاتحاد الأوروبي بنفقات إعادة اللاجئين.
- مبدأ " واحد مقابل واحد": ففي مقابل كل سوري يعاد من الجزر اليونانية إلى تركيا سيتم استقبال سوري آخر من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتعطى الأولوية للذين لم يحاولوا الوصول بصورة " غير شرعية " إلى هناك، وتم تحديد سقف قدره 72 ألف لاجئ، وفي حال الاقتراب من هذا السقف ستتم مراجعة الآلية، أما في حال تخطيه فسيتم وقفها[3].

---

[1] - نورالدين بيدُكان،**الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين**،ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون،ع12،م 02،نوفمبر2018. ص : 188

[2] **موقع المجلس الأوروبين 2013/12/16 م** :على الموقع التالي : http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-1259_en.html

[3] - قمة تركية أوروبية اليوم لبحث أزمة اللاجئين السوريين ، الجزيرة الإخبارية ، على الموقع التالي : https://www.aljazeera.net/news%2Finternational ، شوهد يوم : 16-12-2017.

- تحرير تأشيرات الدخول: سيتم تسريع العمل على خارطة الطريق للسماح بإعفاء مواطني تركيا من تأشيرات الدخول إلى أوروبا في مهلة أقصاها نهاية جويلية 2016، على أن تستوفي تركيا المعايير الـ72 لشروط دخول الأراضي الأوروبية.
- مساعدات مالية لتركيا: سيتم تسريع تسديد المساعدة الأوروبية لتركيا البالغة ثلاثة مليارات يورو من أجل تحسين ظروف معيشة اللاجئين الذين يقدر عددهم بنحو 2.7 ملايين، وحين تصبح هذه الموارد على وشك النفاد سيقدم الاتحاد الأوروبي تمويلا إضافيا مماثلا بحلول نهاية عام 2018.
- إعادة النظر في فتح باب موافقة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي: وافق الاتحاد الأوروبي وتركيا على فتح الفصل 33 (المسائل المالية) لإعادة النظر في طلب تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي وذلك بعد الرئاسة الهولندية للاتحاد التي تنتهي بنهاية جويلية2016.

  وسيتواصل العمل التحضيري لتسريع فتح فصول جديدة من حلقة الانضمام التركي للإتحاد الأوروبي المعلقة منذ عقود من الزمن " وذلك دون إلحاق الضرر بمواقف دول أعضاء "، إشارة إلى قبرص التي تحاول عرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.[1]

من جهتها علقت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على هذا الاتفاق بأنه بمثابة تهرب من أوروبا من مسؤولياتها تجاه اللاجئين، فقالت: **" لقد علمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاتفاق الذي عقد اليوم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن وضع اللاجئين والمهاجرين الذين يحاولون شق طريقهم للوصول إلى أوروبا، ونحن نعترف بالحاجة المشتركة للدول لإيجاد حلول مدارة بشكل مناسب للخروج من هذا الوضع ، إلا أن في الواقع هناك فوضى في التعامل مع مسألتي اللجوء والهجرة التي سادت في عام 2015 والمستمرة حتى اليوم من عام 2016، وهذه الفوضى لا تخدم مصالح الأشخاص الفارين من الحرب والذين يحتاجون إلى الأمان، ولا حتى مصالح أوروبا"**[2].

المطلب الثاني : الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين:

[1] انظر بنود الاتفاق في موقع وكالة الأناضول : https://www.aa.com.tr/ar ، شوهد يوم : 12-12-2017.

[2] **المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بيان صحفي، 2016/3/18** م: http://www.unhcr-arabic.org/56f12c736.html ، شوهد يوم : 12-12-2017.

في ظل تدهور الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في سوريا وجد الآلاف من السوريين في الهجرة واللجوء إلى الضفة الشمالية من المتوسط ملاذا لهم وهروبا من ويلات الحرب المتعددة الأطراف، هذا ما عقد الأمر على دول الاتحاد الأوروبي و شكل لها تحديات اقتصادية واجتماعية وقيمية كالخوف من اندثار الأنا الغربي الأوروبي المسيحي في مقابل التفتح الإسلامي وبذلك القضاء على الهوية الغربية أو انصهارها داخل معتقدات جديدة موالية للمعتقدات الإسلامية ما يولد عنه تطرف فكري يؤدي بدوره إلى تشكل العنف والإرهاب على حد تعبير "روبرت جرفيس، وهذا ما جعل الإتحاد الأوربي في مأزق أخلاقي كونه متناقض بين مبادئه وممارسته الفعلية ، بحيث أن أزمة اللاجئين السوريين أحدثت اختباراً حقيقياً لثلاثية: الأمن، الهوية وحقوق الإنسان، إذ من جهة يتبنى المبادئ الطوباوية السامية لميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر باريس وقمة هلسنكي المتمثلة في دعم حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتحقيق السلم والأمن الدوليين، ومن جهة أخرى يعارض ويمنع تدفق العدد الهائل من اللاجئين السوريين إلى داخل أراضيه، وبذلك فقد عصفت أزمة اللاجئين السوريين بأوروبا كلها، لأنها شكّلت فشلاً طويل الأمد في السياسة العامة للاتحاد في حزمة من القضايا في فترات متتابعة؛ فمن الهجرة إلى سياسات الإدماج، ومن السيطرة على الحدود إلى مكافحة الجريمة، ومن المساعدات الإنسانية إلى التضامن الداخلي وتقاسم الأعباء، ومن سياسة التجارة إلى التعاون التنموي، ومن التدخلات العسكرية إلى السياسة الأوروبية حيال الجيران، فشلت أوروبا بشكل متّسق وشامل إلى درجة أن تصحيح هذه القضية متعددة الأوجه يُعتبر من أكثر المهام تعقيداً، والتي يتوجَّب على الأوروبيين مواجهتها بشكلٍ مشترك.لقد تغاضى الأوروبيون عن حجم هذه المشكلة، ولذلك اجتاحهم على قدم المساواة حجم الأزمة الذي خلقه هذا الفشل الذي اختلفت درجته من دولة لأخرى، خاصة مع صعوبة تنظيم تقاسم الأعباء بشكل متوازن بين الدول الأعضاء.

وأثار تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين الدول الأعضاء[1] في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم، فقد أعلنت عدة دول، وعلى رأسها التشيك وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا، رفض خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول الاتحاد، وهذا الرفض نابع بشكل أساسي من الدول الأوروبية المعروفة بـ"أوروبا الشرقية". في المقابل، تتزعم ألمانيا الاتجاه الثاني الرامي

[1]-إدريس عطية ، **النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوربية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء**،مرجع سبق ذكره ، ص : 48.

إلى احتواء المهاجرين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية، والذي تأثر نوعاً ما هو الآخر بمرور الوقت.

لقد عكست الإجراءات والتصريحات قلق الدول من تدفق اللاجئين الكثير من الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي وتلك المرشحة لدخوله، ففي 19 أوت 2015 انتقد رئيس الوزراء الصربي **ألكسندر فوتشيتش**[1] الاتحاد الأوروبي بسبب عدم الرد على بناء المجر للسياج الحدودي، وقال إن بلغراد سوف تشيد مأوى لآلاف المهاجرين العابرين إلى أوروبا الغربية. فيما وصف الرئيس المجري، **يانوش أدير**، تدفق مئات اللاجئين إلى حدود بلاده بـ"الحصار"، ومن جهتها، استنفرت بلغاريا قواتها على الحدود تحسباً لتدفق اللاجئين إلى أراضيها.وعقد رئيس الحكومة **بويكو بوريسوف** ووزراء الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية والمخابرات اجتماعا طارئاً، ناقشوا خلاله تحذير وزير الخارجية الصربي **إيفيتسا داشيتش** من اتجاه اللاجئين إلى بلغاريا وكرواتيا عند إغلاق الحدود المجرية في وجههم، أما رئيس الحكومة التشيكي **بوهوسلاف سوبوتكا**، فقد حذر من اتخاذ دول الاتحاد الأوروبي إجراءات أحادية الجانب في مواجهة أزمة اللاجئين.

فشل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على نحو غريب في التوصل إلى استجابة متماسكة وإنسانية وتحترم الحقوق. فوحدها ألمانيا هي التي أظهرت قيادة تتناسب مع حجم التحدي. لقد اختارت الأغلبية الساحقة من القادة الأوروبيين الاستماع إلى المشاعر الصاخبة المعادية للهجرة والمخاوف من تصور فقدان السيادة القومية، ومن تصور التهديدات الأمنية. ونتيجة لذلك، كانت السياسات الوحيدة التي يمكن أن يتفقوا عليها هي إجراءات لتعزيز "قلعة أوروبا[2]".

الفرع الأول : الملامح العامة للإستراتيجية الأمنية لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين :

لقد شهدت أوروبا تباين في المواقف إزاء تلك الموجة الجديدة من القادمين، فقد شغلتها الخلافات القائمة بين الدول الأعضاء حول مسألتي استقبال اللاجئين وإغلاق الحدود. وبين عامي 2007 و2013 خصص الاتحاد الأوروبي قرابة ملياري يورو[3] لتعزيز أمن حدوده الخارجية، وصرف مبالغ هائلة على

[1]- **على أبواب أوروبا.. اللاجئون والعبور**، الجزيرة للدراسات على الموقع التالي : https://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage ، شوهد يوم 14-05-2018

[2]- هاني سليمان، **اللاجئون السوريون.. أخطر أزمة إنسانية تواجه أوروبا**، المركز لعربي للبحوث والدراسات السياسية ، على الموقع التالي : https://www.albawabhnews.com/2085042 ، شوهد يوم 14-05-2018.

[3]- سميرة ناصري و إنصاف عمران ،**اللاجئ السوري بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول للدولة المستقبلة** ، من أعمال الملتقى الدولي الأول : اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016،ص : 109.

مبادرات الهجرة مثل مراكز الاستقبال والاحتجاز في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي كإجراء استباقي للتعامل مع حالات المهاجرين قبل توافدهم. وبالمقابل، لم يُستَخدَم من ذلك المبلغ أكثر من 17% منه (700 مليون يورو) في المدة ذاتها في جانبي إعادة توطين اللاجئين ودمجهم. كما أن القدر الأكبر من هذه المساعدات للاجئين السوريين مكرَّس إلى الإغاثة الطارئة، وحتى سبتمبر 2015، تجاوزت قيمة المساعدات التي قدمتها المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء فيها 4.2 مليار يورو عدا عن مساعدات أخرى وعدت بتقديمها، انظر الشكل التالي :

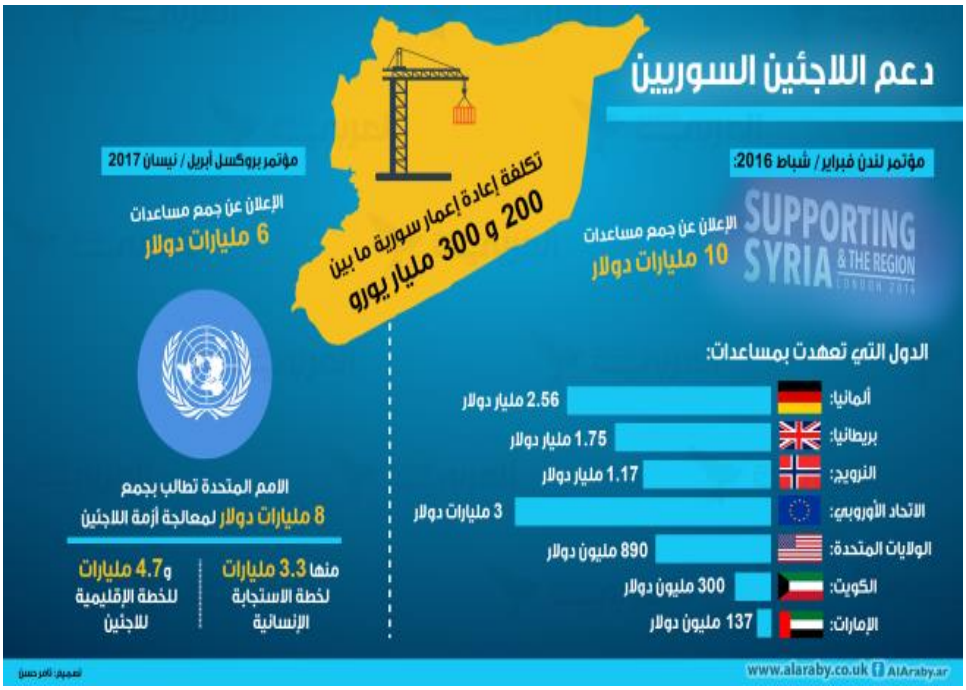

شكل يمثل : الدعم الدولي والأوروبي للاجئين السورين 2017.

المصدر : https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278fe.html

ولذلك فقد أصبحت استمرارية المساعدات على المحك بعد خفض مساعدات برنامج الأغذية العالمي في الدول المضيفة الإقليمية وما يصاحبه من أثر عميق على عائلات اللاجئين.

وتسعى الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق هدفين رئيسيين هما؛ الحد من تدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبية، والتعامل الفعلي مع اللاجئين الذين يتمكنون من الوصول إلى الأراضي الأوروبية، وجاءت

الإستراتيجية الأوروبية في مواجهة اللاجئين السوريين أكثر راديكالية وتطرف في بعدها الأمني حيث واجهت اللاجئين السوريين بإستراتيجية قصرية تتضح فيما يلي[1] :

- تعزيز أمن حدود الإتحاد بالسياجات لكبح جحافل اللاجئين السوريين من الوصول (أينما وجدت السياجات وجدت انتهاكات):

إن الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة اللاجئين السورين أبانت على تعارض مبادئه الاتحاد السامية مع ممارسته الفعلية ، حيث منذ تفجر أزمة اللاجئين أنشأت بعض دول أعضاء الإتحاد سياجات تمتد الأكثر من 235 كم على طول الحدود الخارجية للإتحاد ، وكلفت الإتحاد أكثر من 175 مليون يورو بما في ذلك :

* سياج بطول 175 كيلومترا على طول الحدود المجرية-الصربية؛

* سياج بطول 30 كيلومترا على طول الحدود التركية-البلغارية على أن يُضاف إليه في المستقبل سياج بطول 130 كليومترا؛

* سياجان بطول 18.7 كيلومترا على طول حدود مدينتي سبتة ومليلية مع المغرب؛

* سياج بطول 10.5 كيلومترا في منطقة إفروس على طول الحدود التركية-اليونانية.

وبعد هذه الحصيلة الثقيلة من السياجات التي كان هدفها صد جحافل اللاجئين لم تنجح هذه في صرف الناس عن المجيء إلى الاتحاد الأوروبي، وإنما دفعتهم إلى سلوك طرق برية أخرى أو طرق بحرية أكثر خطورة.

وقالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن من وصلوا إلى الاتحاد عن طريق البحر في شهر نوفمبر في عام 2015 بلغ 792883 مقارنة بـ 280000 وصلوا عن طريق البر والبحر معا طيلة عام 2014[2] حسب وكالة فرونتكس المكلفة بإدارة حدود الاتحاد الأوروبي، ووصل إلى اليونان سنة 2016 عن طريق البحر 647581 شخصا علما بأن 93% من القادمين الجدد أتوا من البلدان العشرة المصدرة للاجئين على الصعيد العالمي، حسب مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

[1]- حسن علي أحمد إسماعيل ، **اللاجئون السوريون ومعاناة الهجرة**، من أعمال الملتقى الدولي الأول : اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016،ص : 10.

[2]-**إحصائيات وكالة فرونتكس لمراقبة الحدود الأوروبية**، على موقعها الرسمي : https://frontex.europa.eu/ ، شوهد يوم : 13-05-2018.

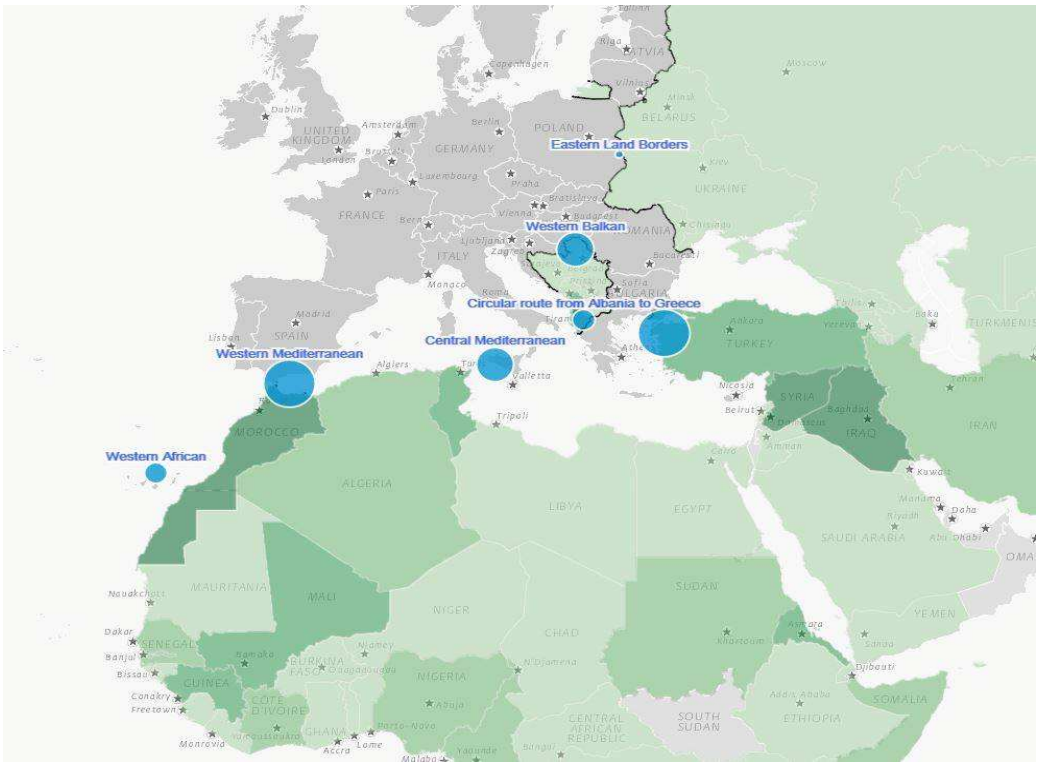

خارطة تمثل : مناطق حرس العبور على المهاجرين واللاجئين.

المصدر : فرونتكس ، https://twitter.com/Frontex/status/1073523128800870401/photo/1

وحتى تاريخ 10 نوفمبر 2015 ، فقد 512 شخصا حياتهم هذه السنة في بحر إيجه، كما مات 3500 شخص خلال محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط للوصول الى الفردوس الأوروبي ،وقالت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر لها يوم 11-11-2015 : إن إصرار الاتحاد الأوروبي على إغلاق حدوده الخارجية أمام حركة اللاجئين السوريين يتفاقم مع انتهاكات حقوق الإنسان، في الوقت الذي لا يقوم بأي شيء لوقف تدفق اللاجئين اليائسين.

وقد كشف التقرير، الذي حمل عنوان "الخوف والسياجات: مقاربة أوروبا في إبقاء اللاجئين بعيدا عن أراضيها"، كيف أن الخطوات الهادفة إلى تسييج الحدود البرية للاتحاد الأوروبي وإقناع البلدان المجاورة له مثل تركيا والمغرب بأن تصبح حارسة لحدوده، قد حرمت اللاجئين السوريين من طلب اللجوء وعرضت اللاجئين والمهاجرين إلى المعاملة السيئة ودفعتهم إلى ركوب البحر وتعريض حياتهم لخطر الموت.

وقال مدير برنامج أوروبا وآسيا الوسطى في منظمة العفو الدولية، جون دالهوزين، إن "زيادة السياجات على طول حدود أوروبا لم ينجح سوى في ترسيخ انتهاكات حقوق الإنسان وزيادة وتيرة التحديات المرتبطة بإدارة أزمة تدفق اللاجئين بطريقة إنسانية ومنظمة[1]."

وأضاف جون دالهوزين قائلا إن "الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء الموجودة في الخطوط الأمامية لحدوده ينبغي عليه أن يفكر وبشكل عاجل في كيفية تأمين وصول اللاجئين والمهاجرين إلى حدوده البرية الخارجية وإلى بلدان الانطلاق والعبور بطريقة آمنة وقانونية. يمكن تحقيق هذا عن طريق زيادة فرص إعادة التوطين، ولم شمل العائلات، وإصدار التأشيرات لأسباب إنسانية[2]."

إن اختيار الاتحاد الأوروبي انتهاج في سياسته الأمنية الأمن التقليدي المكرس للقوى الصلبة لمواجهة اللاجئين السورين وبذلك تم إنشاء وإقامة سياجات على حدوده وتضييق الفرص للاجئ السوري الذي يعاني من ويلات الحروب ، كل هذا يعد ضربا في مبادئ الذي ينادي بها الإتحاد ويتعارض بذلك مع ممارساته الفعلية ويقول جون دالهوزين إنه :"حيثما توجد السياجات، تقع انتهاكات حقوق الإنسان. لقد أصبحت عمليات صد طالبي اللجوء غير القانونية ممارسة أساسية في الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي الموجودة في الممرات الرئيسية التي يسلكها المهاجرون، ولا أحد يبذل أي جهد لمنعهم من المخاطرة بحياتهم".

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للإستراتيجية الأمنية لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين :

وتنطلق الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين من مجموعة مبادئ رئيسية تتمثل في المشاركة في تحمل الأعباء، وحماية حقوق الإنسان أو الدفاع عن القيم الأوروبية، حماية هوية أوروبا المسيحية[3] :

- **التشاركية:** تنطلق خطة الاتحاد الأوروبي من مبدأ المشاركة بين كافة الدول الأعضاء في تحمل أعباء إدارة أزمة اللاجئين السوريين وعدم تكفل دولة واحدة بها، وترفع لواء هذا المبدأ بشكل

---

[1]- **ثمانية طرق لحل أزمة اللاجئين العالمية**، منظمة العفو الدولية، على موقعها الرسمي :
https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2015/10/eight-solutions-world-refugee-crisis/

[2]-جون دالهوزين ، **تعريض حياة اللاجئين إلى الخطر والموت بسبب اعتماد الاتحاد الأوروبي على السياجات وحرس الحدود**، على موقع منظمة العفو الدولية :- https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/11/refugees-endangered-and-dying-due-to-eu-reliance-on-fences-and-gatekeepers/

[3]- هاني سليمان ، **السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية** ، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع التالي : http://www.acrseg.org/40345

دائم الدول التي تتحمل العبء الكبر لاستقبال اللاجئين خاصة ألمانيا والسويد، أنظر الشكل التالي :

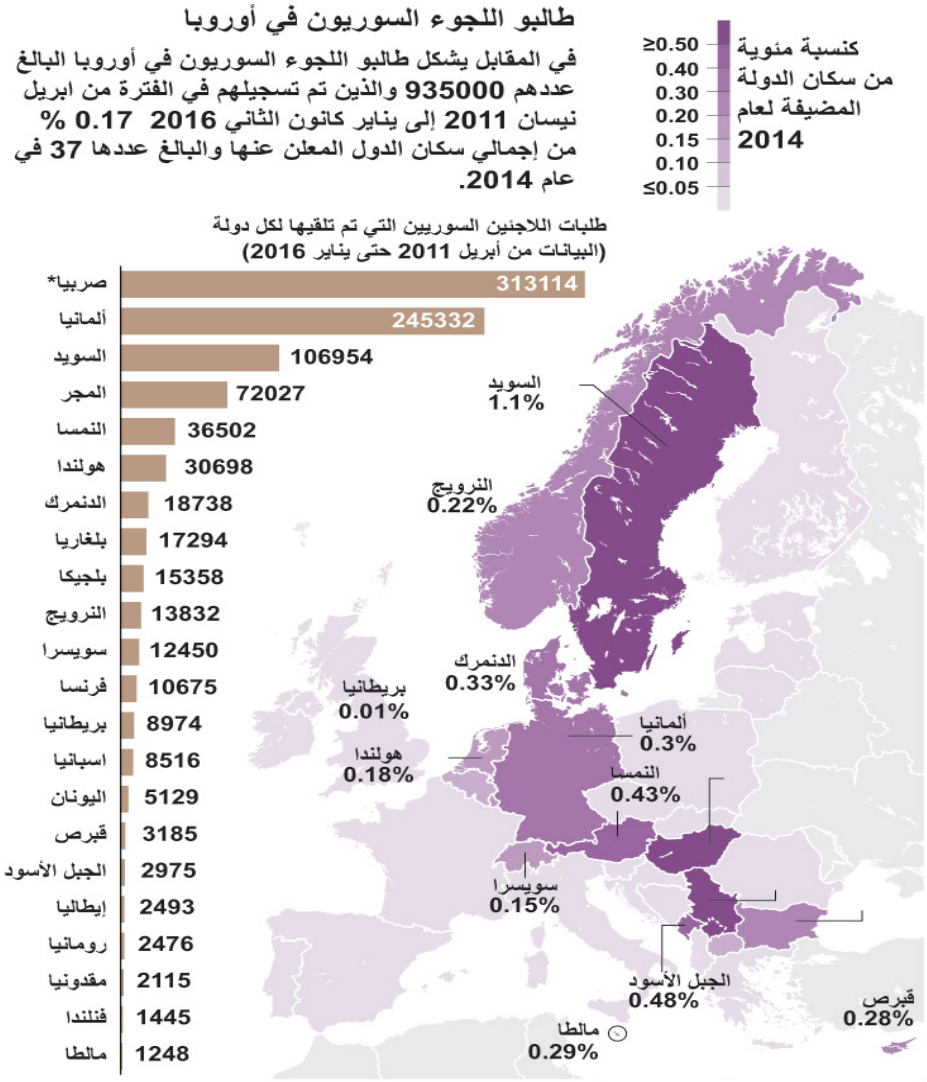

شكل يمثل : توزيع حصص اللاجئين السورين على أعضاء الإتحاد الأوروبي

المصدر : فرونتكس : 2015.

- **الدفاع عن القيم الأوروبية**[1]: تزعم دول الاتحاد الأوروبي أنها قلعة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن هذه الادعاءات -بغض النظر عن صدقها من عدمه- تعرضت لاختبار شديد واتهامات بالكذب والتضليل بعد تكرار حوادث غرق اللاجئين في أعماق البحر المتوسط بل وداخل الأراضي الأوروبية بالشاحنات ومحطات القطارات.إن اتساع نطاق الأزمة قد دفع دول القارة، حتى تلك التي أعلنت ترحيبها باللاجئين السوريين إلى اتخاذ إجراءات للحد من تدفقات اللجوء إليها، الأمر الذي يضع القيم الأوروبية المزعومة على المحك.

[1]- هاني سليمان ، السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية ،مرجع سابق.

- **الدفاع عن الهوية الأوروبية**[1]: إن أزمة العديد من القوى الأوروبية مع اللاجئين لا تكمن في أعدادهم ولكنها تكمن في عوامل تاريخية وثقافية ودينية، فغالبية اللاجئين ينتسبون للدين الإسلامي وقادمون من سوريا وأفغانستان والعراق، لذا ترى العديد من تلك القوى أن موجات اللجوء والهجرة إلى القارة الأوروبية تهدد هويتها المسيحية، الأمر الذي يتطلب موقفًا حازمًا للحد من تلك الموجات. لذا كان طبيعيًا أن تصدر غالبية الاعتراضات من دول أوروبا الشرقية بسبب الميراث التاريخي الذي جمعها بدولة الإسلام خلال قرون مضت في حروب وصراعات بينية لم تتوقف حتى وقت قريب مضى. وترتبط المخاوف الأوروبية بشكل رئيسي بهاجس تحول المسلمين إلى أغلبية في المجتمعات الأوروبية لتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين وارتفاع معدل المواليد بينهم مقارنة بأصحاب الديانات الأخرى.

المطلب الثالث : انعكاسات أزمة للاجئين السورين على أمن الإتحاد الأوروبي "التهديد الأمني - الهوياتي والاقتصادي-الديمغرافي":

قد نتساءل كباحثين عن ما لذي يدفع الاتحاد الأوروبي لرفض جحافل اللاجئين السوريين؟. والأكثر من ذلك كيف له أن ينتهك المبادئ الذي ينادي بها من ديمقراطية وحقوق الإنسان في مواجهة اللاجئين السوريين ؟.

وهل فعلا أزمة اللاجئين السورين تمثل تحديا أمنيا على أمن وسلامة الإتحاد الأوروبي؟.

وإذا فرضنا فعلا وجود هذه التحديات على الإتحاد ماهي تداعياتها وثقلها الأمني على صناعة القرار الأوروبي؟.

وهل أزمة اللاجئين السورين كشفت النوايا الحقيقة للقوة المعيارية للإتحاد؟.

وهل لأزمة اللاجئين السورين صلة مع مشروع بركسيت BritinExit او الخروج البريطاني؟.

ونسعى من وراء هذه الأسئلة الكشف عن التداعيات الأمنية الحقيقية لقضية اللاجئين السورين على الإتحاد الأوروبي بالتركيز على ما يقلق أوروبا حقا من اللاجئين والمهاجرين بصفة عامة واللاجئين السوريين خاصة متسائلين في الوقت ذاته عن ما يحرك صانع القرار الأوروبي لرفض اللاجئين السوريين: هل هو الإرهاب"الفرار من الحرب في سوريا قد يؤدي الى تصدير الأفكار وبذلك الوصول الى التعبئة والحشد من أوروبا"؟

[1]- هاني سليمان ، **السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الانسانية** ،مرجع سابق.

أم أن تهديد الأمن المجتمعي "الخوف من أن المهاجرين وخاصة اللاجئين السوريين أن يشكلوا تهديدا على البنية الثقافية للمجتمع المسيحي وانصهارها في معتقدات دينية جديدة قد تشكل تهديدا بالاندثار "للأنا الغربي" في مقابل "نحن الأخر"؟.

أم أن هناك دافع ديمغرافي-اقتصادي وراء رفض جحافل اللاجئين السوريين؟.

وسيتم الإجابة على كل هذه الأسئلة من خلال النقاط التالية :

لقد عصفت أزمة اللاجئين السوريين بأوروبا كلها، لأنها شكّلت فشلاً طويل الأمد في السياسة العامة للاتحاد في حزمة من القضايا في فترات متتابعة؛ فمن الهجرة إلى سياسات الإدماج، ومن السيطرة على الحدود إلى مكافحة الجريمة، ومن المساعدات الإنسانية إلى التضامن الداخلي وتقاسم الأعباء، ومن سياسة التجارة إلى التعاون التنموي، ومن التدخلات العسكرية إلى السياسة الأوروبية حيال الجيران، فشلت أوروبا بشكل متّسق وشامل إلى درجة أن تصحيح هذه القضية متعددة الأوجه يُعتبر من أكثر المهام تعقيداً، والتي يتوجَّب على الأوروبيين مواجهتها بشكلٍ مشترك.

لقد تغاضى الأوروبيون عن حجم هذه المشكلة، ولذلك اجتاحهم على قدم المساواة حجم الأزمة الذي خلقه هذا الفشل الذي اختلفت درجته من دولة لأخرى، خاصة مع صعوبة تنظيم تقاسم الأعباء بشكل متوازن بين الدول الأعضاء.

الفرع الأول: الانقسام الأوروبي لتحمل أعباء أزمة اللاجئين السورين:

أثار تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم، فقد أعلنت عدة دول، وعلى رأسها التشيك وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا، رفض خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول الاتحاد، وهذا الرفض نابع بشكل أساسي من الدول الأوروبية المعروفة بـ"أوروبا الشرقية". في المقابل، تتزعم ألمانيا الاتجاه الثاني الرامي إلى احتواء المهاجرين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية، والذي تأثر نوعاً ما هو الآخر بمرور الوقت[1].

فقد عكست الإجراءات والتصريحات قلق الدول من تدفق اللاجئين الكثير من الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي وتلك المرشحة لدخوله. ففي 19 أفريل 2015 انتقد رئيس الوزراء الصربي

[1]- هاني سليمان، مرجع سابق.

ألكسندر فوتشيتش الاتحاد الأوروبي بسبب عدم الرد على بناء المجر للسياج الحدودي، وقال إن بلغراد سوف تشيد مأوى لآلاف المهاجرين العابرين إلى أوروبا الغربية. فيما وصف الرئيس المجري، يانوش أدير، تدفق مئات اللاجئين إلى حدود بلاده بـ"الحصار"، ومن جهتها، استنفرت بلغاريا قواتها على الحدود تحسباً لتدفق اللاجئين إلى أراضيها.وعقد رئيس الحكومة بويكو بوريسوف ووزراء الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية والمخابرات اجتماعا طارئاً، ناقشوا خلاله تحذير وزير الخارجية الصربي إيفيتسا داشيتش من اتجاه اللاجئين إلى بلغاريا وكرواتيا عند إغلاق الحدود المجرية في وجههم، أما رئيس الحكومة التشيكي بوهوسلاف سوبوتكا، فقد حذر من اتخاذ دول الاتحاد الأوروبي إجراءات أحادية الجانب في مواجهة أزمة اللاجئين.

الفرع الثاني : كوامن القلق الاجتماعي:

أثبتت أزمة اللاجئين السوريين المخاوف المنتشرة في قطاع عريض داخل دول الاتحاد خصوصاً أوروبا الشرقية، ولا يمكن فهم ذلك بمعزل عن أزمة اليونان الاقتصادية عن نمط متوحش من الكراهية جسدته جماعات فاشية مثل "الفجر الذهبي"[1]، والتي برزت فجأة لتباشر هجماتها القاتلة وعمليات الترويع. حتى في ألمانيا المغمورة بالرفاهية بات الاعتداء على مساكن اللاجئين حدثا اعتياديا تقريبا، بينما تواصل جماعات يمينية مظاهراتها ضد اللجوء.

القادمين الجدد هم بشر وليسوا إحصاءات جامدة أو مؤشرات اقتصادية مجردة، فمع هذه الإضافات الديموغرافية تنشأ وقائع ومستجدات وتتشكل ظواهر وتفاعلات في المشهد المجتمعي. وتُستثار في ظلال التدفقات كوامن القلق الاجتماعي والمخاوف الاقتصادية الساذجة ومشاعر الخشية غير المبررة على مواقع العمل وفرص السكن والخدمات الاجتماعية، بما يُذكي حمى العنصرية والعداء، ويبعث الهواجس الثقافية المتعلقة بالهوية ومسائل الاندماج.

الفرع الثالث : البعد السوسيو-ثقافي لقضية اللاجئين السورين وعلاقته بالأمن الهوياتي للإتحاد الأوروبي :

أهم ما أكدته هواجس أوروبا الثقافية من اللاجئين السوريين أن وعي أجهزة الدولة والسياسيين الأوروبيين قاصر بمراحل عن إنتاجيات الثقافة الأوروبية/الأميركية، فمفاهيم مثل حق الاختلاف، والتعددية الثقافية، والمدن الكوزموبوليتانية، والهوية الإنسانية، والأمة المواطنة، وحقوق الإنسان

[1]- هاني سليمان، مرجع سبق ذكره.

وغيرها، مفاهيم مستبطنة فعلا في وعي الساسة، ولكن إلى حدود واضحة و"آمنة" تخص الداخل وأحيانا المحيط الحضاري.[1]

ولكن يظهر القلق وتنبعث مشاكل التراكمات التاريخية عند تجاوز هذه الحدود، ومن هذه الزاوية يصبح قلق الأوروبيين الهوياتي مفهوما وليس محض مبالغات، ولكن ينبغي السؤال هنا عن مدى التغيرات الهوياتية التي تحدثها موجات اللاجئين في المجتمعات الأوروبية المضيفة.

ابتداء، لا يمكن أن تحدث موجات اللاجئين السوريين هزات هوياتية كبرى خلال جيل واحد، ولكن يتركز "التأثير الآني" للاجئين -قبل استقرارهم النهائي وإنتاج جيل جديد مولود في البلد المضيف- في طريقة الحياة اليومية لا في هوية المجتمع، وهنا علينا التذكير دوما بأن اللاجئين السوريين عينة اجتماعية عشوائية وليسوا نخبة ثقافية قررت الهجرة جماعيا! وبالتالي فهي عينة من مجتمع العالم الثالث هاربة من الإبادة، وستحمل معها كثيرا من مشاكل السيكولوجيا الجمعية وكثيرا من محمولاتها الثقافية، ولن ترميها في البحر لمجرد استقبال الأوروبيين لها.

ولأن المجتمعات الأوروبية ليست مجتمعات مهاجرين تاريخيا، فإن التكتلات السكانية في الأحياء تعني فعليا "فيتو" من نوع ما داخل المجتمع يرمز إلى "التمايز" الذي لم تتقبله المجتمعات الأوروبية بشكل كامل، وتفضل بدلا عنه الاندماج، وهذه عملية معقدة تحتاج إلى تعديل في سياسات الدولة تجاه توزيع اللاجئين وتشجيع اندماجهم.

الفرع الرابع: الصد والطرد:

فقد تعرض اللاجئون والمهاجرون بانتظام لانتهاكات حقوقية واسعة النطاق من قبل المسؤولين على بعض الحدود الأوروبية، وتضمن ذلك عمليات الصد والطرد والإعادة غير النظامية للاجئين أو المهاجرين للبلدان المجاورة لحدود الدولة التي يسعون لدخولها دون إجراء أي شكل من أشكال الفحص الفردي أو رفض طالبي الحماية الدولية من على الحدود. ولا يتوقف الأمر عند احتمالية التسبب في الترحيل القسري المباشر أو غير المباشر بل تنتهك عمليات الصد والطرد[2] هذه أيضاً حظر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعمليات الترحيل الجماعية لغير المواطنين. ففي 2014، أفاد مكتب

[1]- أيمن نبيل ، **أوروبا واللاجئون.. هواجس الاندماج وإشكالات الهوية**، الجزيرة للدراسات ، على الموقع التالي :
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/14/

[2]-هاني سليمان، مرجع سبق ذكره.

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في اليونان بتوثيقه مزاعم ذات مصداقية بوقوع نحو 152 عملية صد وطرد في عامي 2013و2014 ومع انتقال الناس قدماً من اليونان إلى بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، وثَّقَت جماعات حقوق الإنسان أيضاً عمليات صد وطرد من مقدونيا إلى اليونان ومن صربيا إلى جمهورية مقدونيا. وفي يوليو وكذلك في أغسطس 2015، أغلقت جمهورية مقدونيا مؤقتاً حدودها مع اليونان. وفي أفريل2015، ارتفع عدد الوافدين للحدود لما يُناهز ثلاثة آلاف فرد وحاولت السلطات تشتيتهم بإطلاق قنابل صوت والغاز المسيل للدموع بكميات عليهم وكان من بينهم العديد من الأطفال الصغار مما أدى إلى إصابة كثيرٍ منهم. وصُوِّرت الشرطة والجيش أيضاً وهم ينقضون بعنف على اللاجئين. وفي سبتمبر، تكررت مشاهد مماثلة حين اشتبكت الشرطة الهنغارية مع اللاجئين والمهاجرين بعد أن أغلقت المجر حدودها مع صربيا، ولا ننسى مشهد قيام أحد الصحفيات بالتعدي على اللاجئين.

الفرع الخامس: البعد الطائفي لأزمة اللاجئين السورين بأوروبا:

كما أن أزمة اللاجئين قد اتخذت بعداً طائفياً في هذا الإطار الصادم، حيث لم تجد دول مثل بولندا وسلوفاكيا والتشيك أي غضاضة في رفض استقبال المسلمين من اللاجئين السوريين، والإعلان عن قبولها استضافة مسيحييهم، في خطوة انتقدها ضمنا الاتحاد الأوروبي، ولقد ساهم في تحرك دول الإتحاد الأوروبي في اتجاه الاقتناع بأن هويتة الوطنية هي من أهم العناصر القومية المعرضة للاختراق والتلطيخ" من قبل المهاجرين، وجود صورة نمطية حول المهاجر في أوربا مافتئت تسبب ذلك الارتفاع الكبير في ارتفاع مستويات" الأكزنوفوبيا[1] (" كره الأجانب أو المخاوف المرضيَّة من الأجانب، أو الكراهيَّة العميقة للأجانب)، وفي انتشار ظاهرة التميز العنصري في هته الدول،وتتمثل أهم الصور السائدة عن المهاجر القادم من جنوب المتوسط فيما يلي: يؤمن بدين مغاير للدين المسيحي وبالتالي فهو يمثل خطرا دينيا يتعين التوجس منه والحذر إزاءه .

والواقع أن هذه الصورة التي تمثلتها أذهان العامة من المسيحيين رجع صدى للدعاية المحمومة التي قادتها البابوية أثناء الحروب الصليبية، إذ ترى بأن المهاجر أو اللاجئ هو حامل لمضامين ثقافية ولنمط من العادات والتقاليد التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنسجم مع الثقافة الغربية.

واللاجئ السوري إذا يمثل خطرا ديموغرافيا على الإتحاد الأوروبي، ويأتي هذا الخطر من مصدرين اثنين، أولا ارتفاع معدل الولادات بين عناصر الهجرة واللجوء الإسلامية، وثانيا الانخفاض

[1]- يوسف كريم ، **المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب**،المركز الديمقراطي العربي- مجلة العلوم السياسية والقانون،ع3 ، 2017. ص : 256

"المزعج "للمواليد الجدد بين الساكنة الأوربية، خاصة في ظل التوقعات التي تقول باحتمال أن تتحول بعض المدن الأوربية إلى مدن ذات أغلبية مسلمة ما بين2020 و2025.

أزمة الديمقراطيات الغربية وحقوق الإنسان: حيث ثبت تورط الحكومة البريطانية في ممارسة التمييز العنصري ضد اللاجئين، خاصة في بلدة **ميدلسبره**، بعدما عمدت الشركة التي تعاقدت معها الحكومة البريطانية والمكلفة بإسكان اللاجئين السوريين إلى طلاء أبواب منازلهم باللون الأحمر لتمييزهم، ما أدى إلى تعرضهم للاعتداءات العنصرية[1]، وفقاً لصحيفة التايمز، كما أن طالبي اللجوء في ويلز البريطانية يضعون سواراً يميزهم لأجل نيل الطعام. بالإضافة لمعايير التمييز الجديدة الخاصة بتعيين النساء المسلمات، خاصة بعد التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي، الذي يعد جانب منه الضغوط من أجل الهروب من التزامات اللاجئين، فيما أقر البرلمان الدنمركي 26 جانفي 2016مجموعة من القوانين بحق اللاجئين، تشمل مصادرة مقتنياتهم الثمينة واستخدام قيمتها للإنفاق على إقامتهم. الدانمرك ليست الوحيدة التي فعلت ذلك، سبقتها سويسرا التي بدأت بمصادرة مقتنيات طالبي اللجوء التي تفوق قيمتها 985 دولاراً أمريكياً. وقد فرض قيوداً أخرى بهدف الحد من دخول اللاجئين، منها اشتراط تعلم اللغة الدنمركية والتواصل بها للحصول على تصريح بالإقامة الدائمة في البلاد، وتقليص المساعدات الاجتماعية إلى حد كبير، وتخفيض المساعدات الاجتماعية للّاجئين الجدد بنسبة قد تصل إلى النصف. علاوة على السويد التي أكد فيها وزير الداخلية أنديرس إيجمان، في 27 يناير 2016، أن بلاده ستطرد ما يقرب من 80 ألف مهاجر وصلوا إلى السويد عام 2015، فطلبت الحكومة من الشرطة ومن مكتب الهجرة تنظيم عمليات الطرد.

[1]-يوسف كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص : 258.

المبحث الرابع : أزمة اللاجئين السورين وعلاقتها بصعود أحزاب اليمين المتطرف في الإتحاد الأوروبي أيُّ علاقة:

نروم من خلال هذا المبحث إلى الوقوف على العلاقة الموجودة بين اللاجئين السوريين في أوروبا وصعود أحزاب اليمين المتطرف الذي يقيم تلازم بين الإسلام من جهة والمهاجرين والإرهاب من جهة أخرى، وطبعا فان هذا التلازم زائف بالأصل ينطوي على مفارقات وتناقضات لاشيء يخفيها غير العمومية والضبابية اللتين يوظف بهما لفظ "الإسلام" في ذلك الخطاب.

ويعيش الإتحاد الأوروبي صراعا أيديولوجيا بين تبني قيم الإنسانية في إيواء اللاجئين و احتوائهم، وبين ازدياد عدد اللاجئين المترافق مع تصاعد الهجمات الإرهابية التي باتت تهدد الأوروبيين، وكل هذه الأحداث أدت إلى تأجيج الشعور بالخوف بين الأوروبيين ما أنتج نمو متصاعد لقوى اليمين المتطرف على شكل موجة تجتاح بعض الدول الأوروبية و منها: ألمانيا، فرنسا، الدنمارك، السويد، بريطانيا والمجر وقد تمكنت هذه الأحزاب من جذب عدد كبير من الناخبين لاعتقاد البعض أن ازدياد عدد اللاجئين كان السبب المباشر في تصاعد وتيرة موجات اليمين المتطرف في المشهد السياسي الأوروبي ، فماهي العلاقة الموجودة بين قضية اللجوء بصفة عامة واللاجئين السورين بالأخص و صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة؟

المطلب الأول : أحزاب اليمين المتطرف "النشأة والتطور" :

الفرع الأول : حول ماهية اليمين المتطرف :

"اليمين المتطرف" وصف يطلق على تيار سياسي يتركز بأوروبا و يتبنى نزعة متطرفة معادية للمسلمين و اليهود و الأجانب ولديه تمسك متطرف بالقيم الوطنية و بالهوية السياسية و الثقافية و اللغوية، ويتسم بحبل شديد للمحافظة الدينية المسيحية .

يتفق الدارسون للعلوم السياسية على صعوبة تحديد مفهوم " اليمين المتطرف" ، إن كان بعضهم يقرر أن أحزابه تمثل في الواقع الأيديولوجيات الوطنية المنهزمة في الحرب العالمية الثانية مثل النازية، أو ما يعرف في الأدبيات الأوروبية بتيارات الوطنية/الاشتراكية المعروفة بنزعتها العنصرية و اعتمادها الشديد على العرق محددا و أيديولوجية أساسية في التعامل مع الغير و تصنيفه1.

1 - **اليمين المتطرف**، متحصل عليه من: -.www conceptsandterminology /encyclopidea/net.aljazeera /11/2015/ .30. أخر زيارة للموقع بتاريخ 2018/04/23 بتوقيت 09:32.

يشير ماجد عبد الله جابري إلى أن : **"اليمين المتطرف يقترن بالأيديولوجية الفاشية بل يتم تصنيف المنتسبين إليه أحيانا بالفاشيين الجدد، وتتسم الفاشية عموما بكونها تلك الأيديولوجية التي تنكر القيم الليبرالية و العقلانية و الحداثية و مفاهيم الحرية و المساواة، كما ترفض الرأسمالية و الشيوعية و الديمقراطية و تعتقد بمثالية الدولة و حتمية الصراع لتقدم التاريخ، كما تؤمن بمبدأ القيادة البطولية و الالتفاف حول القائد، ويشكل العداء للأجانب ورفض الأقليات و فكرة التنوع الثقافي و الدفاع عن هوية اثنو_وطنية و عن التقاليد القومية التاريخية و الدعوة إلى الحد من الهجرة القاعدة المشتركة لأي برنامج سياسي لحزب يميني متطرف،حيث يعتقد هؤلاء أن المهاجرون يهددون القومية الأوروبية و يسيؤون استغلال مزايا دولة الرفاهية"**1.

يجادل كاس ميد في أن الأسس الأيديولوجية المشتركة لليمين المتطرف الأوروبي هي أربعة: القومية أو الانتماء للوطن،العداء للأجنبي، حفظ القانون و النظام و النظرة الشوفينية للرفاهية، بحيث يجب على الدولة أن تضمن من خلال سياساتها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب2.

يعرف أيضا اليمين المتطرف على انه : مصطلح سياسي يطلق على الجماعات و الأحزاب ، أما التطرف فهو توصيف لمواقف هذه الأحزاب السياسية في المشهد السياسي، و الفرق بين اليمين التقليدي و اليمين المتطرف أن اليمين التقليدي الليبرالي أو ما يسمى المعتدل يسعى للحفاظ على الحقوق و الحريات و التقاليد و حماية الأعراف داخل المجتمع، والثاني كذلك لكن الاختلاف يكمن في أن اليمين المتطرف في مواقفه يدعو للتدخل القسري و استخدام التشريعات و استخدام العنف للحفاظ على تلك التقاليد و الأعراف في المجتمع الأوروبي المتمسك بها.

لذلك يتصف اليمين المتطرف في أوروبا بالتعصب القومي لجنسه، التعصب الديني ومعاداة المهاجرين من المسلمين و غيرهم من الشعوب الإفريقية و الآسيوية، حيث يرى أن ما يحدث من جرائم و سرقات هو بسبب زيادة الهجرة وان لدى المسلمين و الأجانب عامة عادات و تقاليد جاءوا بها من بلادهم الفقيرة، ترفض دخول مثلها إلى بلدانهم الأوروبية3.

ويقدم هانز جورج باتز مقاربة اقل صرامة و أكثر اتساعا لليمين المتطرف التي يطلق عليها أحزاب جناح اليمين الشعبوية هذه الأحزاب _حسب باتز_ هي تلك التي تنتقد السياسة الاقتصادية و

---

1 – **صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا**، مؤسسة الحوار الإنساني، متحصل عليه من:-http://www.hdf-iq.org/ar/2010-12-01-13-53/news/925-54. اخر زيارة للموقع بتاريخ 2018/04/23 بتوقيت 12:45.

2 – رابح زيغوني، **الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية**، مجلة المستقبل العربي ،ع12، 2014.ص 124.

3 -حسين منصور، **صعود اليمين المتطرف في أوروبا**، متحصل عليه من: http://www.altaqadomi.org/?p=1311 - . اخر زيارة للموقع بتاريخ 2018/04/23 بتوقيت 14:46.

الاجتماعية للديمقراطيات الغربية دون مهاجمة أسسها بحيث ترفض المساواة الفردية و تركز على التجانس الاثني و تمقت المهاجرين، وهي أحزاب تؤمن بمركزية عالية ونظام هرمي مرتكز على شخصية القائد المركزية، وتستعمل الشعبوية كأسلوب فعال للتسويق السياسي1.

الفرع الثاني : نشأة الأحزاب اليمينية المتطرفة:

وصلت الأحزاب اليمينية المتطرفة للحكم في حقبة ما بين الحربين العالمتين، حيث اتسم حكمها بسيطرة الدولة المطلقة و تزايد العداء بين القوميات و الاثنيات في أوروبا، وان اختلفت بعض أسباب وصول الفاشية في ايطاليا عام 1922 للسلطة على النازية في ألمانيا التي وصلت إلى الحكم عام 1933، إلا أن السبب المشترك بينهما هو الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها ايطاليا بسبب دخول الحرب العالمية الأولى و ألمانيا بسبب التعويضات الكبيرة التي فرضت عليها و استيلاء فرنسا على إقليم " الرور" الغني بالموارد، هذا بالطبع بالإضافة الأزمة الاقتصادية العالمية بين (1933/1929) التي رسخت الحاجة إلى وجود أحزاب قوية قادرة على النهوض الاقتصادي2.

أما عن بداية التوجه اليميني المتطرف في صورته الحديثة في أوروبا كانت في تسعينيات القرن الماضي بالتزامن مع بروز خطر جماعات اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية عقب تفجير "أوكلاهوما" عام 1995 بشاحنة ملغومة، و الذي أسفر عن مقتل 168 شخصا وهي الحادثة التي ألصقت بالإسلام قبل أن يتضح أن منفذها يميني أمريكي المتطرف "تيموثي ماكفاي"3

الفرع الثالث: أهم عوامل انتشار التطرف اليميني:

من بين أهم عوامل انتشار أحزاب اليمين المتطرف في أوربا ما يلي :

- سقوط المعسكر الشيوعي و بالتالي ضياع جاذبية منهجه الاقتصادي و دعوته الأممية مما ساهم في تعزيز موقع الدعوات القومية بما فيها المتعصبة على صعيد الشبيبة.
- مضاعفة سرعة مسيرة الاتحاد الأوروبي الاندماجية مما أثار مخاوف شعبية على المستوى الوطني و الإقليمي للمناطق المختلفة أن تكون " مركزية الأجهزة الأوروبية " على حساب الخصوصيات المحلية و الوطنية.

1- رابح زيغوني، مرجع سابق، ص 124

2- **صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا**، مؤسسة الحوار الإنساني، مرجع سابق.

3- **جماعات اليمين المتطرف في أوروبا**، متحصل عليه من: http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=27493 . اخر زيارة للموقع بتاريخ 2018/04/23 بتوقيت 18:22 .

- ردود الفعل المضادة بين جيل الشباب على الحملات اليهودية و الصهيونية المتجددة لإحياء مفعول ما يسمى "العقدة النازية" بعد رصد اضمحلالها وقد استهدف جيل الشبيبة في المدارس وعبر وسائل الإعلام، فكانت ردود فعله منسجمة مع واقع عدم معايشته للحرب العالمية الثانية أو حتى الحرب الباردة؛ إن استيعاب أرضية التوجه الحزبية الأوروبية عموما هو المدخل إلى استيعاب ظاهرة العداء للأجانب و خاصة العرب و المسلمين كأبرز العلامات المشتركة في موجات العنف التي اجتاحت معظم البلدان الأوروبية في التسعينات الميلادية، بعد أن تلاقت من ورائها عدد من العناصر "التاريخية التأثير" دفعة واحدة:
- عنصر التعصب القومي بأبعاده المتوارثة تاريخيا المتجددة مع انهيار الشيوعية.
- عنصر التعصب الديني الذي تجدد انفجاره في البلقان بصورة ذكرت بحقبة سقوط الأندلس.
- ردود الفعل الأولى المتخوفة في العالم المسيحي_ العلماني عموما اتجاه الصحوة الإسلامية التي شملت المسلمين في الغرب1.

المطلب الثاني : علاقة المهاجرين واللاجئين بصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا:

أدى تدفق اللاجئين على القارة الأوروبية إلى صعود غير مسبوق لأحزاب اليمين المتطرف التي أشهرت مخاوف اللاجئين و الحدود و الإسلام للدفع بأجندتها العنصرية و تعزيز رصيدها السياسي، ما وضع الاتحاد الأوروبي لمواجهة تحديات بالغة الخطورة، وأثارت العديد من الانقسامات المجتمعية و المشاعر المتأججة و المتوجسة من تنامي الإرهاب و التطرف الإسلامي و خطط مزعومة عن أسلمة أوروبا، تروج لها الأحزاب القومية المتشددة و الجماعات الأصولية المسيحية2.

من هنا نجد أن قضية اللاجئين السوريين تأتي على قمة أولويات التيارات اليمينية الأوروبية، إذ تتشارك غالبية تلك التيارات في رفض استقبال المهاجرين، حيث أعطت الأحداث الإرهابية التي منيت بها القارة الأوروبية في الفترة الأخيرة الفرصة للتيارات القومية لتبين نبرة خطابية عدائية تجاه المهاجرين، حيث يرتبط موقف التيارات اليمينية من الأزمة السورية بشكل مباشر بتزايد أعداد اللاجئين السوريين داخل دول الاتحاد الأوروبي حيث تبدي تلك التيارات ميلا واضحا لاستمرار نظام

1- **اليمين المتطرف و مستقبل المسلمين في اوروبا**، متحصل عليه من: -http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/dcce1044 f0bc-4b6a-b0d8-d148c80c2feb. . اخر زيارة للموقع بتاريخ 2018/04/23 بتوقيت 20:32.

2- عبد الله تركماني، **واقع اللاجئين السوريين في أوروبا و مشكلاتهم**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، متحصل عليه من: https://harmoon.org/archives/2771. اخر زيارة للموقع بتاريخ 2018/04/27 بتوقيت 15:34.

الأسد، لكونها ترى أن استمراره مع وقف الدعم المادي و العسكري لتيارات المعارضة الداخلية السورية، قد يتيح الفرصة لإحداث تسوية سياسية من شانها أن تعيد اللاجئين السوريين إلى أراضيهم.

و يتزامن الأمر مع تأييد هذه التيارات للتعاون مع روسيا و الدعوة للتقارب مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" من اجل إيجاد مخرج للازمة السورية، وهو ما قد يؤشر في ظل سيطرة التيار اليميني على أوروبا لإمكانية حدوث صفقة بين الاتحاد الأوروبي و روسيا من شانها رفع العقوبات عن الأخيرة في مقابلها ضغطها على نظام الأسد لتهدئة الأوضاع في سوريا بما يسمح بعودة اللاجئين و تخليص الاتحاد الأوروبي من هذا العبء لاسيما مع رفض غالبية الأحزاب اليمينية للتدخل العسكري بسوريا، وعدم اعتباره حلا مطروحا1.

من جهة أخرى بدأت أصوات الأحزاب اليمينية تزداد بسبب الضغط على حكومات بلادهم لوضع حد لقضية اللاجئين الوافدين نظرا لمعتقداتهم الدينية، وجود الاحتقان بشريحة من الشارع الغربي الملتف حول هذه الأحزاب يؤثر على اللاجئين السوريين المتواجدين في أوروبا.

يتضمن خطاب الكراهية للأحزاب اليمينية المتطرفة تناقضا واضحا فمن جهة يحمل اللاجئين المسؤولية عن البطالة و في ذات الوقت يتهمونهم بقصد أوروبا للحصول على المعونات الاجتماعية و الاقتصادية، و عدم طرق أبواب المؤسسات و الشركات للبحث عن عمل

و يرى المتطرفون أن الأجانب يشكلون خطر على وجه أوروبا المسيحي وان تزايد أعداد الأجانب و ارتفاع نسبة المواليد في صفوفهم يمكن أن يغير الخريطة الديمغرافية في القارة العجوز حتى منتصف القرن الحالي و يستشهدون بالأعداد الكبيرة المتواجدة في فرنسا ألمانيا و بريطانيا.

و تأخذ الأحزاب اليمينية المتطرفة على المسلمين تمسكها بكثير من قيمها وعاداتها و ينتقدون طقوس المسلمين في اللبس خاصة ارتداء الحجاب، و بالرغم من رفض معظم أبناء الأقليات للإرهاب و إدانتهم للأعمال الإرهابية، و إعلانهم الصريح دون أي لبس رفض ممارسات داعش و الحركات الإرهابية، فنظرة اليمنيين ثابتة لا تتغير و هي أن المسلم متهم بالإرهاب حتى تثبته براءته2.

1- باسم راشد، **تأثيرات صعود اليمين على السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط**، المستقبل للأبحاث و الدراسات المستقبلية، متحصل عليه من : .https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2389 . اخر زيارة للموقع بتاريخ 2018/04/27 بتوقيت 16:44

2 - **اللاجئون وصعود نجم الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا**، متحصل عليه من: .https://arabic.rt.com/news/797668 -. أخر زيارة للموقع بتاريخ 2018/04/27 بتوقيت 17:33

توصيات ختامية موجهة إلى الإتحاد الأوروبي فيما يخص أزمة اللاجئين السوريين :

تدعوا منظمة العفو الدولية الإتحاد الأوروبي إلى معالجة أزمة اللاجئين السوريين انطلاقا من تقيده بالنقاط التالية:

- فتح طرق آمنة وقانونية بما في ذلك من خلال زيادة فرص إعادة التوطين، ولم شمل العائلات، و إصدار تأشيرات وأذونات قبول أشخاص لأسباب إنسانية؛
- ضمان وصول اللاجئين إلى الأراضي الأوروبية، ومراكز البت في طلبات اللجوء في الحدود البرية الخارجية للاتحاد؛
- إنهاء عمليات الصد والأشكال الأخرى من انتهاكات حقوق الإنسان عند الحدود، ولاسيما من خلال التحقيق الفعال في المزاعم المتعلقة بالإساءة إليهم على الصعيد الوطني، وبدء المفوضية الأوروبية إجراءات رصد حالات خرق قانون الاتحاد الأوروبي.
- زيادة عدد مراكز الاستقبال بشكل كبير، وتقديم مساعدة إنسانية على المدى القصير إلى البلدان الواقعة في الخطوط الأمامية للجوء والهجرة؛
- تسريع وتيرة مشروع إعادة توطين طالبي اللجوء السوريين وزيادة حجمه.

كما تدعوا **الجمعية العامة للأمم المتحدة** في تقريرها الصادر في ماي 2015 والمعنون بـــ: "المراهنة على التنقل على مدى جيل من الزمن: متابعة للدراسة الإقليمية المتعلقة بإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين"، الإتحاد الأوروبي بالتقييد بالتوصيات التالية :

- ❖ ينبغي على دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي زيادة عدد اللاجئين السوريين المقبولين في إطار برامج الهجرة واللجوء النظامية القائم، بما فيها نظام البطاقة الزرقاء، والتوجيه المتعلق بالعمال الموسميين، ومشروع التوجيه المتعلق بالطلاب والباحثين".
- ❖ الاضطلاع بدور ريادي فيما يتعلق بالحرب الأهلية السورية وغيرها من الأزمات الإنسانية والحد من سوق عمل المهربين من خلال القيام بالتعاون مع دول الشمال الأخرى، بتوفير فرص إعادة التوطين لكي يستطيع الاتحاد الأوروبي استقبال أكثر من مليون لاجئ من العالم على مدى عدة سنوات".

- "الاستثمار في إجراء توسيع وتنسيق على نطاق واسع للمكتب الأوروبي لدعم اللجوء بواسطة عدد من الآليات منها الاعتراف المتبادل بقرارات تحديد صفة اللاجئ وتبادل القضاة المعنيين باللاجئين فيما بين الدول، وإنشاء مجلس مشترك بين بلدان الاتحاد الأوروبي يعنى بالطعون المتعلقة بتحديد صفة اللاجئ، واستحداث آليات استقبال جماعية أو مشتركة" .
- "ممارسة رقابة ديمقراطية على سياسات وممارسات الهجرة، وتشجيع إعطاء الأولوية لشواغل حقوق الإنسان في جميع جوانب تلك السياسات والممارسات".
- "التركيز على تحسين المراقبة الديمقراطية وتعزيز الاحترام الواجب لحقوق الإنسان ورصدها فيما يتعلق بإبرام اتفاقات خارجية بشأن الهجرة في إطار النهج العالمي المتعلق بالهجرة والتنقل".

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال استعراض مختلف عناصر المحاور المشكّلة لموضوع الفصل الثالث: تداعيّات أزّمة اللّاجئين السّوريين على أمّن الإتحاد الأوروبي " التّحدي والاستجابة"، نصل إلى النتائج التي نوردها على النحو التالي:

- ✓ شكل النزاع السوري حدثا تاريخيا لكل أطياف الشعب السوري، حيث تعرض الشعب للتفكك و التشتت و اليأس ما جعله يرى في الضفة الشمالية للمتوسط ملاذا للهروب من ويلات الحرب التي لا تزال تحصد الأرواح و عرفت تصعيدا غير مسبوق بدخول أطراف إقليمية و دولية.
- ✓ تعد دول الإتحاد الأوروبي الوجهة الأولى لطلب اللجوء للشعب السوري ظنا منه بالقيم الديمقراطية والمساواة المجتمعية لمختلف الفئات و الأقليات و الأجناس و الأعراق المقيمة به.
- ✓ تعرض اللاجئون السوريين لسياسات القمع و المعاملة القاسية بالإضافة إلى الهمجية و الطرد من طرف متطرفين وجماعات متعصبة في أوروبا.
- ✓ إنّ الإجراءات التي تنتهجها الدول الأوروبية، سواء في تعاملها الجماعي عبر المفوضية أو عبر سياستها المنفردة، في تعاملها مع اللاجئين السوريين لم تحقق الأهداف المرجوة ، نظرًا لثلاثة عوامل:
  - ❖ أولها تباين وجهات النظر الأوروبية في كيفية التعاطي مع الحالة.
  - ❖ ثانيها، تركيز جُل الجهود الأوروبية على الحلول الأمنية والعسكرية، كإنشاء معسكرات احتجاز/ اعتقال، وتشديد الرقابة على الحدود، والرفع من قدرات الحراسة، وتعقُّب اللاجئين وترحيلهم بالقوة.
  - ❖ ثالثها التعامل مع مظاهر ونتائج الحالة دون التطرق إلى الأسباب والعوامل الحقيقية وراء تفاقمها.
- ✓ إنّ الأمر يتطلب نشوء ثقافة جديدة لدى الشعب الأوروبي ،تبنى على أساس تقبل الأجنبي المستقر والوصول إلى المواطنة الثقافية.
- ✓ من الواضح أن صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا سيدفع إلى إعادة تشكيل خريطة التحالفات السياسية في المنطقة، لكن لا تزال طبيعة تلك التحالفات و تداعياتها على الطرفين سواء الأوروبي أو الشرق أوسطي غير واضحة الملامح و رهينة بالتطورات التي قد تحدث على الجانبين ، حيث أن صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة أمر متصل بقضية اللجوء و الهجرة و التي تعد العامل الأول الذي تتفق على مناهضته الأحزاب اليمينية في دول الاتحاد الأوروبي.

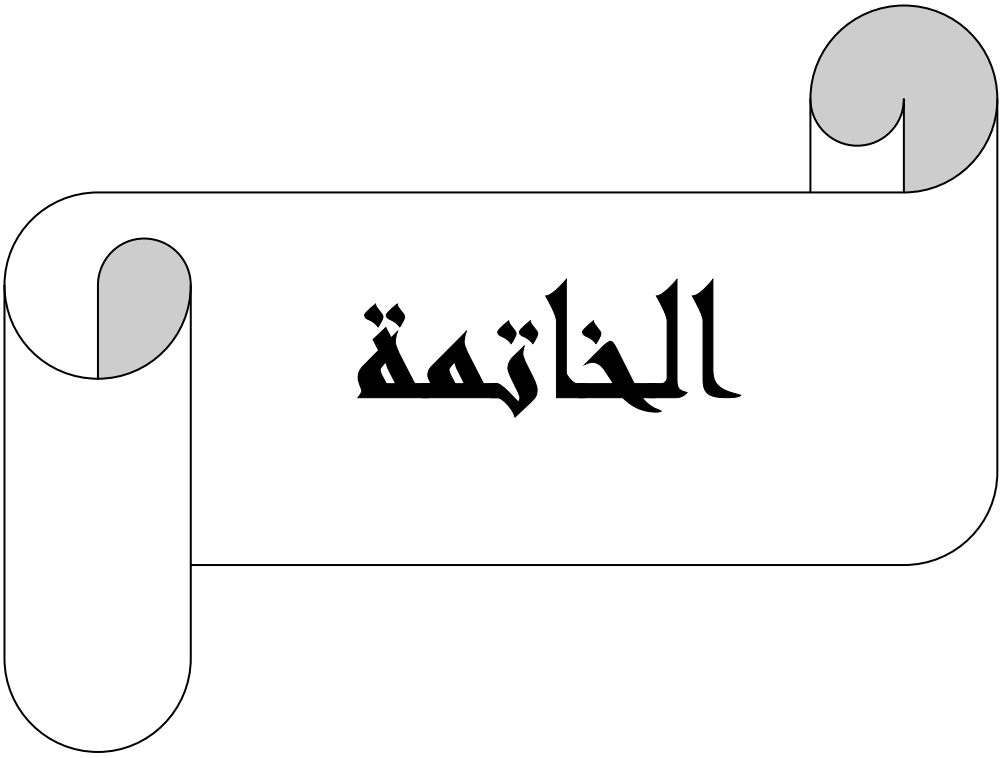
الخاتمة

من خلال استعراض مختلف عناصر الفصول المشكّلة لموضوع الدراسة : **"البعد الأمني في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير أزمة اللاجئين السورين"**،حاولنا جاهدين أن نفهم البعد التفسيري للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي ضمن الهندسة الأمنية الجديدة وما أفرزته التطورات التي شهدها المتوسط من دينامكية متحركة في الدول المطلة عليها خاصة الجنوبية منها ويمكن أن نستخلص من خلال ما سبق النتائج التالية :

1. إن ما أفرزته نهاية الحرب الباردة كان له الأثر البالغ في تغير جذري وعميق في السياسة العالمية حيث أوجدت دينامية جديدة وفاعلة في المسرح الدولي ، مما دفع حقل الدراسات الأمنية لإعادة النظر في مفاهيمه الأساسية ، يأتي في مقدمتها مفهوم الأمن الذي يعد من ابرز المفاهيم التي طرأ عليها التغير، إذ انه تحول تحولا جذريا من الأمن الأحادي العسكري التي جاءت به المدرسة الواقعية التي عجزت عن التكييف مع هذه التحولات العالمية خاصة فقدانها لخاصية التنبؤ بنهاية الحرب الباردة هذا ما أدى إلى بروز نظريات جديدة ما يعرف بالنظريات التكوينية والمقاربات النقدية التي أوجدت مفهوم الأمن الإنساني المرتبط بأمن الفرد ، وكان لمدرسة كوبنهاغن دورا بارزا في إثراء هذا الحقل .
2. تعد التحولات التي شهدتها نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على بنية النسق الدولي والتجاوز النسبي لديناميكيات الأمن العسكري ،أدى بشكل غير منتظر إلى بروز ديناميكيات جديدة تتشكل من "أخطار" و"تهديدات"، ناتجة عن الاضطرابات" السوسيو- ثقافية" والاختلالات الاقتصادية والبيئية وذلك ضمن سياق تحولي شامل تمر به المجتمعات، يشمل الجوانب الاقتصادية، الديموغرافية، البيئية والسياسية، إلا أن خطورة هذه التحولات الجديدة، تكمن في طبيعتها عبر الوطنية، الشيء الذي يجعل من محاولة التصدي لخطورة وتهديد موجتها في إطار تعاوني شمولي أمرا عاجلا ،فهذه التطورات على مستوى بنية النسق الدولي لم تستثن تحول مفهوم الأمن فقط وتغير طبيعة التهديدات الأمنية ، بل تعدتها حتى إلى التشكيك في بقاء الدولة القومية الوستفالية "نسبة لمعاهدة وستفاليا وإنشاء الدولة القومية 1648"،فمع مطلع سنة 2010 كانت هناك زيادة في الحركات الانفصالية والمطالبة بالاستقلال الذاتي، وتداعيات العولمة الأمنية التي آدت إلى تصاعد فكرة عالمية انعدام الأمن المنسوبة إلى التطور الحاصل في طبيعة التهديدات الجديدة -

وأخطرها هي تلك المتعلقة بالخوف من امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل، وانتشار الأوبئة، وأعمال الشغب والعنف، وأزمة اللاجئين والهجرة بأنواعها ،- كل هذا أدى إلى جدل نظري حول بقاء ونهاية سيادة الدولة وحدودها الجمركية والثقافية، وأصبحت بذلك التهديدات الأمنية الجديدة والمخاطر بعد نهاية الحرب الباردة -التي كانت سابقا تهديدات ومخاطر عسكرية متبادلة الأطراف وأطرافها الفاعلة هي دولاً قومية-، أضحت تهديدات لا تماثلية غير دولاتية تمس بالدرجة الأولى الأمن الإنساني كما تمس بالأمن الوطني ، وفي نقيض هذا التشكيك الحاصل حول بقاء الدولة القومية، فرضت هذه التحولات على بعض الوحدات الدولية التكتل والدخول في سياسة أمنية ودفاعية مشتركة فيما بينها لمجابهة هذه التهديدات، التي تبتعد عن الطابع الدولي ولا يمكن مواجهتها منفردة بل يجب اتخاذ تدابير واستراتيجيات مشتركة لمواجهتها: - كالاتحاد الجمركي والمراقبة المشتركة والجماعية للحدود والتنسيق المشترك فيما بين المخابرات خاصة إذا تعلق الأمر بالإرهاب العابر للحدود، وفي ظل كل هذا، كان لزاماً على الدول الأوروبية الدخول في جماعة أمنية أوروبية موحدة، وقد جُسدت واقعياً بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في 01-11-1993 وتم إنشاء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي.

3. أضحى التهديد الجديد بالنسبة للغرب يتمثل في الإرهاب العابر للقارات وتم ربطه بالإسلام "وهذا الربط ينطوي على مغالطات لا شيء يخفيها إلا المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للدول الغربية"، وأُقترن هذا التهديد بالدول المارقة أو ما يطلق عليها الغرب بدول محور الشر: (العراق، إيران، ليبيا، سوريا...)، وبهذا صوب الغرب بوصلته الإستراتيجية إلى دول جنوب المتوسط كتهديد جديد وأصبح بذلك **حوض المتوسط** يفصل بينهم، لذلك يسميه المفكرين الاستراتيجيين **"بالبحر المر"** لأن جلّ الصراعات والحروب منذ القدم بداية بقيام الحضارات وسقوطها إلى غاية الآن كان المتوسط ميدان لهاده الصراعات.
4. عند الحديث عن البعد الأمني في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي بشكل العام وخاصة ما حدث في سوريا والوطن العربي ونتائجها على الإتحاد، لابد أن ننطلق من بعض المسلمات التي انطلقت منها السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي ضد المنطقة العربية وكانت سبب في فشل كل الجهود من اجل الوصول إلى بناء منظومة أمنية في المتوسط أساسها التعاون المتبادل في إطار

الشراكة وليس فقط جعل دول الجنوب مناوئة لسياسة الإتحاد ولعل من بين أهم الأسباب بالنسبة للباحث ما يلي:

- وجود حلف الناتو حيث يلعب كل من مستقبل الناتو وتصور الولايات المتحدة للتهديد المتغير وهيمنتها على صناعة القرار فيه ، فإذا أراد الإتحاد أن يعيد بريقه السياسي والأمني عليه أن يضّطلع إلى بناء حلف عسكري جديد تشارك في بناءه جل دول حوض المتوسط بعيدا عن التبعية السياسية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية .
- عدم وجود توازن للتكاليف والفوائد في علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول المتوسط ودول أوروبا الشرقية ، بمعنى أن هناك علاقة غير متكافئة بين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية وجيرانه في المتوسط؛ فهي تعطي الأولوية الأولى بدل الثانية ، ففي حين أن البلدان التي قدمت لها وعود بالأفضل وسعت للتكامل ينظر إليها من أنها مختلفة.
- إن مستقبل السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي ضمن المقاربة الأمنية الجديدة نجدها تتغير حسب مصالح هذا الأخير ووفق رؤيته الأمنية والإستراتيجية، وما تقتضيه أجندته الأمنية بمواكبة وعصرنة أدوات مواجهة التهديد ،إذ يعمل الاتحاد الأوربي وفق ذلك بأسلوب مزدوج ،فمن جهة يحاول أن يلاءم استراتجياته مع تغيرات طبيعة التهديدات الجديدة وفق مقاربة إستراتيجية أمنية تخدم مصالحة كالإقليمية مثلا والتكتل مع دول الضفة الجنوبية ، ومن جهة أخرى لا يستغني عن الأسلوب العسكري إذا اقتضى الأمر للحفاظ على أمنه وهذا ما رأيناه في الأزمة السورية حيث دعا الاتحاد الأوربي إلى توجيه ضربة عسكرية لسوريا لان حكومة بشار الأسد تعنتت باستخدام السلاح الكيماوي المحظور دوليا قبل أن يتراجع الاتحاد الأوربي عن موقفه للتضارب مصالح الدول الكبرى، وما حدث كذلك في الأزمة الليبية الذي عاد فيها الاتحاد الأوربي لاستخدام الأسلوب العسكري الأحادي لحفظ الأمن وسلامة إقليمه.
- وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي أصبح طرفاً فاعلاً في المعادلة الأمنية في البحر المتوسط، بعد اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزء الشرقي من البحر. منذ أن عقدت قمة بودابست 2017 مع الاحتلال الإسرائيلي، فإن علاقاتها الجيدة مع مجموعة فيشغراد

(هنغاريا، التشيك، سلوفاكيا، بولندا) بشأن القضايا الاقتصادية والأمنية شكلت تحدياً لسياسات بروكسل في الشرق الأوسط، لأن كل من قادة الدول الأربعة توافقت وجهات نظرها مع الاحتلال الإسرائيلي حول قضايا الأمن وتصورات التهديد والهجرة تحديداً، والتي كانت جميعاً محل نزاع لدى الاتحاد الأوروبي.

وفي العقد الجديد من 2020، بات من المرجح أن يستمر الاحتلال الإسرائيلي في سياسة استغلال الانقسامات داخل أوروبا فيما يخص سياسته في الشرق الأوسط، ومع الإعلان عن خطة ترامب بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتوقع أن يزيد الاحتلال الإسرائيلي من جهوده لاستغلال الانقسامات داخل الاتحاد بهدف شرعنة سياساته الاحتلالية.

5. مع مطلع سنة 2020 خرجت بريطانيا من الإتحاد الأوروبي رسميا تاركة ورائها خسائر كبيرة، حيث فقد الاتحاد بذلك أكبر قوة عسكرية، وإحدى الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، وتحظى بحق الفيتو في مجلس الأمن، وفقد أيضا ثاني أكبر اقتصادياته "حيث يمثل اقتصاد المملكة المتحدة ما يعادل 18 % من الناتج الإجمالي الداخلي و13% من تعداد السكان"، فضلا عن أنها تعتبر المركز المالي الحقيقي الوحيد في الاتحاد، وتعود الأسباب الحقيقية **"لمشروع البركسيت"**، إلى مشكلة اللاجئين السورين الذين مثلو ضغطاً على الاقتصاد البريطاني، فضلاً عن تصاعد التيارات القومية اليمينية في أوروبا ورغبة المملكة المتحدة بالنأي عن نفسها عما يمكن أن يسببه ذلك من أزمات مستقبلية.

هذا بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية داخل حزب المحافظين التي هددت بتمزق الحزب والحسابات الخاطئة التي كان بمقتضاها المتوقع أن تأتي نتيجة الاستفتاء لصالح البقاء إذ يؤمن المواطن البريطاني بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيمكّن بلاده من إتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد. وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدّر بـ863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني (4.131 مليارات دولار) سنوياً، بحسب جامعة "مدرسة لندن الاقتصادية.

6. شكلت الحرب في سوريا حدثا تاريخيا لكل أطياف الشعب السوري، حيث تعرض الشعب للتفكك و التشتت و اليأس ما جعله يرى في الضفة الشمالية للمتوسط ملاذا للهروب من ويلات الحرب التي لا تزال تحصد الأرواح و عرفت تصعيدا غير مسبوق بدخول أطراف إقليمية و دولية ، تولدت

عليها واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم منذ كوارث الحرب العالمية الثانية ، إذ تجاوز عدد النازحين داخل الأراضي السورية ثمانية ملايين ، وعدد اللاجئين بدول الجوار أربعة ملايين لاجئ يشكلون نحو سدس عدد السكان. وارتفع هذا العدد في ظل استمرار الصراع في سوريا، ففي عام 2015 بلغ عدد اللاجئين الذين ووصلوا في قوارب الموت إلى القارة الأوروبية، بطريقة غير شرعية عن طريق اليونان 888 لف شخص بحسب بيانات منظمة فرونتكس ،ووصل عدد النازحين نتيجة الصراع المسلح في سوريا في السنوات الأخيرة مابين 2016-2018 تصل حتى أكثر من 12 مليون شخص (منهم 7.6 مليون نزحوا داخلياً، و4.1 مليون غادروا سوريا) ، مما خلق أكبر موجة من اللاجئين تجتاح العالم بأسره، منذ موجة اللاجئين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

7. تعد قضية اللجوء والهجرة في أوروبا عامة وموضوع الدراسة "أزمة اللاجئين السورين" خاصة ، قضية مهمة وحساسة للإتحاد الأوروبي لثقلهما الأمني على صناعة القرار الأوروبي ، إذ تعتبر أزمة اللاجئين السورين في أوروبا من وجهة نظر أوروبية-كل الدول الأوروبية باستثناء ألمانيا "سياسة الباب المفتوح Open door policy "- تهديدًا للهوية الأوروبية خاصة مع تصاعد تيارات اليمين المتطرف، وربط أزمة اللاجئين والمهاجرين بالإرهاب، بعدما عاشت العديد من الدول الأوروبية اعتداءات إرهابية كادت أن تعصف بالترابط المؤسساتي لكيان الاتحاد الأوروبي.
8. كشفت التحولات الديمقراطية في جنوب المتوسط و أزمة اللاجئين السورين عن مدى هشاشة القوة الأمنية المعيارية Normative Power للإتحاد الأوروبي التي ينادي بها منذ تأسيسه والتي تمثل جوهر بناءه ،فقد عرّت أزمة اللاجئين السورين الوجه الحقيقي للاتحاد الأوروبي في تعامله مع أزمات إنسانية مماثلة، وتعتبر الدلالات الثلاث **"الأمن، الهوية، القيم الإنسانية"**، أحد المفاتيح الأساسية لفهم واختبار مدى مصداقية المبادئ المعيارية التي ينادي بها الإتحاد الأوروبي ويصوغ قراراته الخارجية منذ تأسيسه إلى غاية مواجهته لأزمة اللاجئين السوريين ،إذ وقع في فخ ازدواجية المعايير في سلوكه الخارجي اتجاه مسألتي الهجرة واللجوء عامة وبالأخص أزمة اللاجئين السوريين، فبينما يراعي في سلوكه الخارجي المبادئ المعيارية (حقوق الإنسان والديمقراطية والدبلوماسية الاقتصادية) جاءت أزمة اللاجئين السوريين لتكشف الوجه الحقيقي ولتمثل اختبارا حقيقيا لهذه المبادئ المعيارية، والذي اتضحت معالمها في انقسام دول أعضاء الإتحاد الأوروبي بين مؤيد

ومعارض لاحتواء جحافل اللاجئين السوريين ، لتثير بذلك خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم، فقد أعلنت عدة دول، وعلى رأسها التشيك وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا، رفض خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول الاتحاد.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع بالغة العربية :

القرآن الكريم

الأحاديث النبوية الشريفة

المصادر الرسمية:

1. الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي المعنونة بـ : **"أوروبا في عالم أفضل"**، بروكسل 2003.
   Stratégie européenne de sécurité . Bruxelles ; le 12 / 12 / 2003 .
2. **الجمعية العامة للأمم المتحدة** بالجلسة العامة رقم: 679 كانون الأول/ديسمبر 1997.
3. **الميثاق الأطلسي، الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة.**
4. **الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا - 2004** ، المفوضية الأوروبية، 2004.
5. **الأمم المتحدة مكتب شؤون نزع السلاح على الموقع الرسمي.**
6. **مؤشر السلام العالمي أو (بروتوكول جنيف) لمعهد الاقتصاد والسلام IEP،لسنة 2017.**
7. **الجريمة المنظمة،موقع الأمم المتحدة على : https://www.un.org/ar/.**
8. Jean-Claude Juncker,**White Paper on The Future of EUROPE "Reflections and for the EU 27 by 2025"**,Bruxelles: European Commission ,01-03-2017.
9. **تقرير من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللاجئون والنازحون** .لسنة 2015 .
10. **أزمة اللاجئين السوريين العالمية ، منظمة العفو الدولية ، على موقعها الرسمي.**
11. **: تقرير فرونتكس لسنة 2015، الهيئة الأوروبية المكلفة بمراقبة الحدود.**
12. **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.**
13. تقرير **الجمعية العامة للأمم المتحدة** الصادر في ماي 2015 والمعنون بـــ: **"المراهنة على التنقل على مدى جيل من الزمن: متابعة للدراسة الإقليمية المتعلقة بإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين".**
14. تقرير أممي: **البحر المتوسط "الأكثر فتكا" بالمهاجرين غير الشرعيين**، على الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة.

***15.** المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي، تقرير 2015 المعنون بـ **مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**.*

الكتب:

16. ابن منظور ، **لسان العرب**، ط1، القاهرة : دار الحديث، 2003.

17. براون كريس، **فهم العلاقات الدولية** ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

18. بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، النشر و التوزيع،2005 .

19. بندق وائل انور ، **الأقليات و حقوق الإنسان** ، الجزائر : دار المطبوعات الجامعية ، ط2 ،2009

20. جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

21. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، **نعمة الأمن**، السعودية : دار المحجة،2007.

22. محمد ناصر عارف ، **ابستملوجيا السياسة المقارنة**،

23. روبرت ماكنمار، **جوهر الأمن**، ترجمة : يونس شاهين ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.

24. لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة الحلف الأطلسي والدول العربية ما بعد نهاية الحرب الباردة**، مصر : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2010

25. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية :دراسة في الأصول والنظريات**،مصر : المكتبة الأكاديمية،1991

26. دورتي جيمس ، بالتسغراف روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،ترجمة :وليد عبد الحي، الكويت : كاظمة للنشر،1985

27. جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر :دار الخلدونية للنشر،2007.

28. دان تيم ، كوركي ميليا ، سميت ستيف، **نظريات العلاقات الدولية "التخصص والتنوع**، ترجمة : ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1،2016

29. ديسوا جيرار ، **دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية** ،ترجمة: المقداد قاسم، دمشق: دار نينوى، 2015

30. فرج أنور محمد ،**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النضيرات المعاصرة)**، السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2007.

31. حتي يوسف ناصف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار الكتاب العربي، 1985.

32. عود جهاد ،النظام الدولي : **نظريات واشكاليات**.الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع ،2005.

33. هنتنغتون صامويل ،**صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي** ،ترجمة : الشايب طلعت ،ط2، 1999.

34. لاكوست إيف، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة: زهيدة درويش جبور ، أبوظبي: مكتبة مؤمن قريش. 2010

35. المصري خالد موسى ، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق،2014.

36. وندت ألكسندر ، **النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية** ، تر: عبدالله جبر صالح العتيبي، السعودية : جامعة الملك سعود،2007.

37. مصطفى محمد كمال ، و نهرا فؤاد، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2012.

38. عبيد المبيضين مخلد، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة اقليمية متيزة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012

39. عياد محمد سمير ،**التكامل الدولي "دراسة في النظريات والتجارب**،دار الأمة، الجزائر،2013

40. مصلوح كريم ، **التعاون والتنافس في المتوسط** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان، 2013

41. بخوش مصطفى، **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، ط 1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006،

42. شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، مصر: القاهرة ، دار النهضة ، 2001

43. أبو الوفا أحمد، **الحماية الدولية لحقوق الإنسان** ، القاهرة : دار النهظة العربية ، ط3، 200،

44. الحسن عثمان محمد نور و عوض الكريم ياسر المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** ،الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008.

45. غزالي محمد ، **الهجرة السرية** ،ط 1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015

46. كامل شريف سيد، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، مصر: القاهرة ، دار النهضة ، 2001

47. أبو حلاوة كريم، **سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية**،مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، 2015.

48. علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت-لبنان ، 2005.

49. مجموعة مؤلفين، **الانعكاسات السياسية والأمنية للاجئين السوريين بأوروبا** ، كتاب جماعي ، برلين : المركز العربي الديمقراطي، جويلية 2018

50. محمود عبد اللطيف، **الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي**، القاهرة : مركز الحضارة العربية، 2003.

51. أحمد أبو الوفا، **الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في الشريعة الإسلامية**، القاهرة : دار النهضة العربية،ج1،2008

52. بشارة خضر ، في :ميشال كابرون ، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة :أديب نعمة، بيروت، دار الفارابي،1992

53. بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط :من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**، ترجمة : الرياشي، سليمان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

54. قوجيلي سيد أحمد ، **الدراسات الأمنية النقدية-مقاربات جديدة لتعريف الأمن**، الأردن : المركز العلمي لدراسات السياسية، 2014.

55. عياد محمد سمير ، **العلاقات الأوروبية المغاربية**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان،2017.

56. المخادمي عبد القادر رزيق، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية 2012.

المقالات والدوريات :

57. سعدي محمد، **الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية: اختبار ما بعد الربيع العربي**،سياسات عربية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،جانفي 2019.
58. نازلي معوض أحمد، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، السياسة الدولية، مصر،1983.
59. الحربي سليمان عبد الله ، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته:دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 19، 2008.
60. زقاغ عادل ،**المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة**،مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد :5 جوان 2011.
61. عبد النور بن عنتر ، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 160 ، افريل 2005.
62. قوجيلي سيد حمد ، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في الوطن العربي**، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد : 169.
63. حمدوش رياض ، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية** ، من أعمال الملتقى الدولي"الجزائر والأمن في المتوسط"، جامعة قسنطينة، أفريل2008 .
64. بخوش مصطفى، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط**، من أعمال الملتقى الدولي «الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق» جامعة منتوري قسم العلوم السياسية - قسنطينة، يومي 29 و 30 أفريل 2008.
65. مركز المستقبل، **دورية اتجاهات الأحداث**،العدد 16،مارس،ابريل2016.
66. المصري خالد ،**النظرية البنائية في العلاقات الدولية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2مجلد،ع30، 2014 .
67. حسن الحاج علي أحمد ،**العالم المصنوع،دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية** ،مجلة الفكر، عدد33، 2005.
68. مقلد حسين طلال ، **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،ع1،سوريا،2009.

69. أبو عامود سعد محمد، **البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، ع :142، مركز الأهرام، القاهرة،2000.

70. بن عنتر عبد النور ، **الدفاع الأوروبي الموحد**، مجلة العربي الجديد،2018.

71. بخوش مصطفى ، **الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، العالم الاستراتيجي ، ع: 2 ، 2008.

72. بلخيرات حوسين ، **مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية**، اسطنبول : المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2017.

73. حمزاوي جويدة ، **سياسة الجوار الأوروبية : نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 471، ماي 2018،

74. برقوق أمحند ، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط**، من محاضرات المعهد الديبلوماسي و العلاقات الدولية (وزارة الخارجية).

75. مصحب جاسم محمد ، **الاورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة**، مجلة العلوم السياسية ، العدد 123، 2000.

76. نازلي معوض أحمد، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، السياسة الدولية، مصر،1983.

77. محمد محمود الإمام، **اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997

78. بسيم وفاء ، **التعاون الأورومتوسطي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد - 138 ، تشرين الاول 1999.

79. رامازاني آركيه ، **الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة**، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22،2010.

80. الندوة السنوية الأورومتوسطية، **الاتحاد من أجل المتوسط ، ما هي الإضافة لمشروع برشلونة**، تونس 18 جوان 2008.

81. برقوق أمحند ، **التهديدات الأمنية في المغرب العربي :مقاربة الأمن الإنساني**، من محاضرات قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، والمجلس الدبلوماسي الجزائري ، وزارة الخارجية الجزائرية.

82. عنترة محمد صابر ، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط،تحديد البحر المتوسط**،إضافة للأمن العربي،مجلة قضايا عربية، لعدد4، 1980.

83. طلعت عبد المنعم ، **ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد**، السياسة الدولية، العدد 129 جويلية 2005.

84. عمار ،بوزيد و مليكة آيت عميرات، **جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب**، مجلة الجيش، الجزائر.العدد 561 أفريل 2010.

85. ساسي جمال، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**،ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط "واقع وآفاق"، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، أفريل 2008.

86. برقوق أمحند، **التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني**،ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي،جامعة الجزائر 3

87. خاطر مايا ، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع3 ،2011.

88. دخان نور الدين، الحامدي عيدون، **مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية**، دفاتر السياسة و القانون ،ع14، 2016.

89. الديواني عبد الغفار ،**فاعل عبر الأطلسي: أسس الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة**،المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،02 سبتمبر، 2015.

90. بكاكرة نبيل ، سخري سفيان، **التنوع والتغير في مضامين القوة: نحو فهم جديد للعلاقات الدولية**، دفاتر السياسة والقانون، ع 19،جوان 2018.

91. الغنّام رنيم،علي جمال الدين، **السياسة الخارجية البريطانية تجاه أوروبا بعد الـ"بريكست"**،المركز الديمقراطي العربي ، 14 مارس 2020.

92. مناع العلجة، **حق السوريين في اللجوء الإنساني إلزام قانوني وواجب شرعي** ، من أعمال الملتقى الدولي الأول : اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016

93. سمايلي محمود، **الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين خيار أم إجبار**؟، من أعمال الملتقى الدولي الأول : اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016.

94. الربيع وليد خالد ، **بحث حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي و القانون الدولي دراسة مقارنة**، مجلة الشريعة و الدراسات الإسلامية ع 72.

95. فرج صلاح الدين طلب، **حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**،مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) مج 17، ع 1 ، 2009.

96. بلغربي عبد المالك ، **استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السورين** ، من أعمال الملتقى الدولي الأول : اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016.

97. ناجي عبد النور ، **الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**. الملتقى الدولي الأولي : الأمن في المتوسط ، جامعة قسنطينة، 2008.

98. الغزالي ناصر ، **تقرير النازحون في سورية واللاجئون السورين في (لبنان، الأردن، تركيا ، العراق، مصر)**،سوريا : مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، 2012

99. محمد بلمديوني ، **وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 17، جانفي 2017.

100. حياتلي مصعب ، **الإسلام و القانون الدولي و حماية اللاجئين و النازحين**، نشرة الهجرة القسرية ،ماي 2012.

101. رهائي سعيد، **حقوق اللاجئين من النساء و الأطفال في الإسلام**، نشرة الهجرة القسرية(ماي-2012.

102. قنديل أحمد، **مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية** ، السياسة الدولية ،العدد 190، أكتوبر 2012.

103. بن عنتر عبد النور، **اللاجئ.. من المهدَّد إلى المهدّد**، مجلة العربي الجديد،2018.

104. مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين ، **حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية** ، برنامج التعليم الذاتي 1، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، 2005.

105. بيدُكان نورالدين ،**الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين**،ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون،ع12،م 02،نوفمبر2018.

106. ناصري سميرة ، عمران إنصاف،**اللاجئ السوري بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول للدولة المستقبلة** ، من أعمال الملتقى الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول"،2016.

107. إسماعيل حسن علي أحمد، **اللاجئون السوريون ومعاناة الهجرة**، من أعمال الملتقى الدولي الأول : اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول "جامعة اديمان اسطنبول،2016.

108. كريم يوسف ، **المهاجرون المسلمون في أوروبا بين قضايا الهوية والإرهاب**،المركز الديمقراطي العربي- مجلة العلوم السياسية والقانون،ع3 ، 2017.

109. زيغوني رابح ، **الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية**، مجلة المستقبل العربي ،ع12، 2014.

110. فرج انور محمد ، **السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا**، دراسات دولية العدد التاسع والثلاثون،2010.

111. بوعمامة، زهير ،**السياسة الأوروبية للجوار :دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي** "، المفكر ،العدد 05 :، مارس2010 .

112. صايج ، مصطفى ،**الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات**. مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية (الجزائر)، العدد الأول مارس 2008.

113. عطية إدريس ، **النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوربية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، مج01،ع01، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، سبتمبر 2018.

114. زياني صالح، حجيج أمال،**السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، جامعة الجزائر3 ، العدد1،سبتمبر 2011 .

115. ماتياس ماتهيجر،تر: عادل زقاغ، **أوروبا بعد البريكسيت : اتحاد اقل كمالا**، فورين أفيرز ،2017.

رسائل ماجستير ودكتوراه :

116. أوشريف يسرى ، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية: تخصص دراسات مغاربية ، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.2016.

117. بوروبي عبد الطيف ، **تحول النظرية والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة،2008.

118. قوجيلي سيد احمد ، **الحوارات المنظورية وإ شكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3 ،2009

119. دلة مصطفى أمينة ، **الدراسات الأمنية النقدية** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3، 2013.

120. قسوم سليم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية :دراسة في تطور الامن عبر منظارات العلاقات الدولية** ،رسالة ماجستير في العلو م السياسية ، جامعة الجزائر3 ، 2010.

121. مزاني راضية ياسينة ، **مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011

122. زغوني رابح ، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية : فحص للمقتربات النظرية** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة ، 2008.

123. تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014

124. عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي، **حقوق اللاجئين بين الشريعة و القانون**، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006-2007.

125. أيمن أديب سلامة، **مسؤولية الدولة تجاه طالب اللجوء**، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة،2004 .

126. عطيش يمينة ،**البعد الأمني في العلاقات الاورو متوسطية** ، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية . جامعة الجزائر،2009-2010 .

127. بن سعدون الياميين ، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ،2012/2011.

128. حمزاوي جويدة،**التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2011/2010.

129. قريب بلال،**السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية،2010-2011.

المواقع الالكترونية:

130. عادل زقاع ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي Reconceptualizing security: A research program on societal-security** ، على الرابط التالي : http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

131. **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، مجلة أحداث دولية، على الموقع التالي http://www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm

132. **البحر المتوسط الثقل الإستراتيجي والمكانة الإقتصادية** على الموقع التالي : http://3.bp.blogspot.com/- 4/s1600/europe-political-map.gif

133. صايج مصطفى ، **الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات،2008** .على الموقع التالي : mustaphasaidj.maktoobblog.com.

134. المركز الديمقراطي العربي ، **الاتحاد الأوروبي وإيران يريدان التعاون لإزالة "العراقيل" أمام تطبيق الاتفاق النووي**، على الموقع : https://www.democraticac.de/?p=30471 .

135. الخليج أون لاين ، **8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي**،على الموقع التالي : https://alkhaleejonline.net/

136. **ماهو تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد والسوق الأوروبي؟**،على الموقع التالي: https://www.q8trade.ae/2019/09/08.

137. بي بي سي عربي ، **كيف يتأثر الاتحاد الأوروبي بخروج بريطانيا؟** ، على موقعها في اليوتوب : https://www.youtube.com/watch?v=TBVRK7O0Dws.

138. جياكن تشن،**مسار غير متوازن في الفترة المقبلة: أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على مختلف القطاعات في اقتصاد المملكة المتحدة**،صندوق النقد الدولي.على موقعه : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/12/06/blog-brexit

139. **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على الأسواق المالية العالمية**،على الموقع التالي : https://m.netotrade.ae/learn/trading-academy/advanced-trading-strategies/trade-brexit .

140. الصرابي، يحيى علي، **حق الهجرة واللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي** ، صحيفة 26سبتمبر، ع1496(2010)، مأخودة من الموقع : http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=49129

141. محمد عيادي ، **اللاجئون وأوروبا "أزمة القوانين وجبهة الرفض". لاجئون أم مهاجرون؟**، الجزيرة نت ، على الرابط التالي : http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage%2F2015%2F9%2F15%2F

142. موفق مصطفى الخزرجي، **الأزمة السورية ومواقف الدول الكبرى**، الجامعة الأمريكية في الإمارات، محاضرات على الموقع التالي : http://www.derasat.org.bh/wp-content/uploads/

143. **الحرب الأهلية في سوريا بدايتها وتطورها ،على الموقع التالي** : https://www.marefa.or/

144. **ستة أسباب وراء لجوء السوريين إلى أوروبا** على الموقع التالي : https://www.skynewsarabia.com/middle-east/785629-

145. **موقع المجلس الأوروبين 2013/12/16 م** :على الموقع التالي : http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-1259_en.html

146. **قمة تركية أوروبية اليوم لبحث أزمة اللاجئين السوريين** ، الجزيرة الإخبارية ، على الموقع التالي : https://www.aljazeera.net/news%2Finternational

147. **على أبواب أوروبا.. اللاجئون والعبور**، الجزيرة للدراسات على الموقع التالي : https://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage .

148. سليمان هاني ، **اللاجئون السوريون.. أخطر أزمة إنسانية تواجه أوروبا**، المركز لعربي للبحوث والدراسات السياسية ، على الموقع التالي : https://www.albawabhnews.com/2085042 ،

149. جون دالهوزين ، **تعريض حياة اللاجئين إلى الخطر والموت بسبب اعتماد الاتحاد الأوروبي على السياجات وحرس الحدود**، على موقع منظمة العفو الدولية : https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/11/refugees-endangered-and-dying-due-to-eu-reliance-on-fences-and-gatekeepers

150. سليمان هاني ، **السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية** ، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الموقع التالي : http://www.acrseg.org/40345

151. أيمن نبيل ، **أوروبا واللاجئون.. هواجس الاندماج وإشكالات الهوية**، **الجزيرة للدراسات** ، على الموقع التالي : https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/14/

152. **اليمين المتطرف**، متحصل عليه من الموقع :- www /encyclopidea/net.aljazeera. /11/2015/conceptsandterminology.30.

153. **صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا**، مؤسسة الحوار الإنساني، متحصل عليه من: http://www.hdf-iq.org/ar/2010-12-01-13-54-53/news/925.

154. عبد الله تركماني، **واقع اللاجئين السوريين في أوروبا و مشكلاتهم**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، متحصل عليه من: https://harmoon.org/archives/2771. .

155. باسم راشد، **تأثيرات صعود اليمين على السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط**، المستقبل للأبحاث و الدراسات المستقبلية، من الموقع : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2389.

المراجع باللغة الأجنبية:

156. Michael (NICHOLSON) , « **Imaginary Paradigms . Sceptical View of the Inter – Paradigm Debate in International Relations»,** http://www.ukc.ac.uk/Politics/Publicatoins/Journals/kent peper Nicholson.html
157. Buzan Barry, "**Rethinking Security after the Cold War**", Cooperation and Conflict, Vol.32, Janvier1997
158. BUZAN, Barry, **People, States and Fear** : An Agenda for International Security Studies in the Post- ColdWar Era, London, HarvesterWheat sheaf, 1991.
159. Critical theory, in :**Methodological debates** : Post-Positivist Approaches.
160. Haddadi Said, "**The Western Mediterranean as a Security Complex : A Liaison Between the European Union and the Middle East?",** Jean Monet Working Paper, 1999
161. Noel Piérre, «**Pétrole et Sécurité Internationale: de Nouveaux Enjeux** », Défence Nationale, Janvier1999
162. Zimmermann Doron,"**The Transformation of Terrorism , the New Terrorism Impact Scalability and the Dynamic Reprocal Threat Perception** ", zurcher beitrage , 2004
163. Attina Fulvio, "**European Security and Development of The Euro-Mediterranean Partnership**"
164. Benantar Abdennour, " **NATO, Maghreb and Europe"**
165. Benantar Abdennour, "**Mediterranean Regional Security Building: Pursuing Multilateralism** .
166. Robert Keohen and Joseph S.Nye, **Power and Interdependence: World Politice in Transition**, Boston,Little Brown,1977
167. Pierre.(WILLA), **«La Méditerranée Comme Espace Inventé** », Jean-Monnet Working Paper, November. 1999 n° 25
168. Aomar Baghzouz, **Le partenariat Euro-Mediterranean et les enjeux de sécurité : Globalisme et Spécificité Maghrébines ,** La Méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation, ALGER : CREAD, (2003)
169. Alexander Wendt, "**Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics", in Mark (V.KAUPPI),** Paul (R.

VIOTTY),” International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism”, London, and Beyond, 3rd , Allyn and Bacon, 1999

170. The Dublin Convention on asylum applications: What it means and how it’s supposed to work , Refugee Council , August 2002 , p 1. www.refugeecouncil.org.uk/assets/0001/5851/dublin_aug2002.pdf

171. **Acquis de Schengen** - Convention d'application de l'Accord de Schengen du 14 juin 1985 entre les gouvernement des États de l'Union économique Benelux, de la République fédérale d'Allemagne et de la République française relatif à la suppression graduelle des contrôles aux frontières communes ; Journal officiel n° L 239 du 22/09/2000 p. 0019 – 0062

172. **TREATY OF AMSTERDAM AMENDING** THE TREATY ON EUROPEAN UNION, THE TREATIES ESTABLISHING THE EUROPEAN COMMUNITIES AND CERTAIN RELATED ACTS- http://www.europarl.europa.eu/topics/treaty/pdf/amst-en.pdf

الفهرس

قائمة المواضيع

فهرس الموضوعات	الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
مقدّمة	أ
إشّكالية الدراسة	ج
فرضيات الدراسة	د
أهمية الدراسة	هـ
أسباب اختيار الدراسة	و
منهج الدراسة	ز
صعوبات الدراسة	ح
أدبيات الدراسة	ط
تنظيم الدراسة	ي
الفصل الأول: تأصيل نظري لمفهوم الاتحاد الأوروبي كقوة أمنية معيّارية في المتوسط	
تمهيد الفصل الأول	14
المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن من التصور الضيق إلى المفهوم الشامل	16
المطلب الأول: ماهية الأمن بين الصعوبة المعرفية للمفهوم والتطبيق الامبريقي	18
الفرع الأول: ايتمولوجية مفهوم الأمن	20
الفرع الثاني: مفهوم الأمن في العلاقات الدولية بين التناقض و عدم التجانس	22
المطلب الثاني: الأمن ضمن المنظورات الوضعية " المقاربة الضيقة"	27
الفرع الأول: التصور المعياري للأمن	28
الفرع الثاني: التصور الواقعي للأمن	30
الفرع الثالث: التصور الليبرالي للأمن	36
المطلب الثالث: الأمن ضمن المنظورات الما بعد وضعية " المقاربة النقدية الشاملة للأمن"	39

الفرع الأول: الأمن ضمن البرادايم البنائي	43
الفرع الثاني: الأمن ضمن التصورات النقدية	47
المبحث الثاني: السياسة الأوروبية للأمن و الدفاع في ظل تحول مفهوم الأمن	54
المطلب الأول: السياسة الأمنية الأوروبية الموحدة " الأسباب و التحديات "	55
المطلب الثاني: نشأة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع	61
المبحث الثالث: مقاربة مفاهيمية متعددة المستويات لمنطقة المتوسط	64
المطلب الأول: المقاربة الانطولوجيا للتعريف بمنطقة المتوسط	65
المطلب الثاني: الثقل الاستراتيجي للمتوسط	68
الفرع الأول: المفهوم الأممي لأمن المتوسط	70
الفرع الثاني: المفهوم الأوروبي الاستراتيجي للأمن في المتوسط	70
الفرع الثالث: البعد الاقتصادي للمتوسط	72
المبحث الرابع: تفسير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه الفضاء المتوسطي	73
المطلب الأول: المقاربة الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المتوسط	74
الفرع الأول: أولوية المصلحة الأوروبية على المرجعية المتوسطية	75
الفرع الثاني: زيادة قوة الاتحاد الأوربي والاعتماد على ذاته في ظل نسق دولي فوضوي كوسيلة لتحقيق الأمن في المتوسط	76
المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية الجديدة لتفسير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المتوسط	78
الفرع الأول: نحوى تكامل أورو-متوسطي في شقه الأمني	79
الفرع الثاني: الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي كآلية لتحقيق الأمن في المتوسط	81
المطلب الثالث: المقاربة البنائية لتفسير السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي اتجاه المتوسط	83
الفرع الأول: تحقيق الأمن المجتمعي في المتوسط المفارقة الهوياتية وتعدد المصالح	83
الفرع الثاني: نقل تجربة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع إلى جنوب المتوسط هل يمكن تحقيق ذلك؟	85
خلاصة الفصل الأول	90
الفصل الثاني: السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي ضمن الترتيبات الأمنية	

الجديدة " بين حتمية التكيف أو التفكك"	
تمهيد الفصل الثاني	93
المبحث الأول: السياق البنيوي و التطوري للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي	94
المطلب الأول: الجذور التاريخية لسياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية	96
الفرع الأول: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957-1989	95
الفرع الثاني: السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989	96
الفرع الثالث: السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995	98
المطلب الثاني: المسار التطوري للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي	100
الفرع الأول: مسار برشلونة وبداية العلاقات الأورومتوسطية	100
الفرع الثاني: من الشراكة المتوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط	106
المطلب الثالث: الإدراك الأوروبي لتغير للبيئة الأمنية في المتوسط	111
الفرع الأول: الرؤية الإستراتيجية للقوى غير المتوسطية لتغير البيئة الأمنية في المتوسط	111
الفرع الثاني: الإدراك الأوروبي لتغير التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط	117
المبحث الثاني: الترتيبات الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي في المتوسط: " تكيف للمقاربات أم إعادة ترتيب المصالح؟ "	134
المطلب الأول: مقاربة القوة الناعمة الأوروبية في المتوسط لمكافحة التهديدات الأمنية الجديدة " قوة معيارية بدون فاعلية"	135
الفرع الأول: سياسة الجذب باستعمال القوة الاقتصادية	136
الفرع الثاني: المشروطية السياسية	137
الفرع الثالث: فحص لمدى نجاح القوة الناعمة الأوروبية اتجاه المتوسط	139
المطب الثاني: الحوارات الأمنية الأوروبية المتوسطية " تعاون بدون شراكة"	141
الفرع الأول: مؤتمر برشلونة وبداية الحوارات الأمنية الأورومتوسطية	141
الفرع الثاني: البعد الأمني لمنتدى 5+5	142
المطلب الثالث: تقييم الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في المتوسط " التطلع نحو مقاربة أمنية شاملة بين الطموح و الواقع"	145
المبحث الثالث: البركسيت وانعكاساته على العلاقات الأورو-متوسطية "نحوى تقويض أو توطيد	149

العلاقات الأورو_متوسطية؟	
المطلب الأول: بداية مشروع بركسيت	150
الفرع الأول: الأسباب الحقيقية التي دفعت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي	152
الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي ما بعد البريكست " الانعكاسات الاقتصادية والسياسية	154
المطلب الثاني: قراءة في كتاب "الكتاب الأبيض ومستقبل الإتحاد الأوروبي بعد الخروج البريطاني"	158
الفرع الأول : السيناريوهات الخمسة لمستقبل الإتحاد مع مطلع عام 2025 حسب يونكر	159
الفرع الثاني: دراسة نقدية للكتاب الأبيض	161
المطلب الثالث: البركسيت نقطة انعطاف في العلاقات الأورومتوسطية	162
الفرع الأول: السيناريو المثالي "نحوى توطيد العلاقات الأورومتوسطية في شقها الأمني"	163
الفرع الثاني: السيناريو التشاؤمي" نحوى تقويض العلاقات الأورومتوسطية في شقها الأمني"	164
توصيات ختامية موجهة للإتحاد الأوروبي بعد الخروج البريطاني	168
خلاصة الفصل	169
الفصل الثالث: تأثير أزمة اللاجئين السوريين على أمن الاتحاد الأوروبي (التحدي والاستجابة)	
تمهيد الفصل الثالث	174
المبحث الأول: ضبط مفاهيمي لمصطلح اللجوء في الفقه الدولي	175
المطلب الأول: ايتمولوجيا مفهوم اللجوء	176
الفرع الأول: اللجوء لغة	176
الفرع الثاني: اللجوء اصطلاحاً	176
المطلب الثاني: المصطلحات المتداخلة مع مصطلح اللجوء	178
الفرع الأول: الفرق بين المهاجر واللاجئ	178
الفرع الثاني: اللاجئ والمهاجر غير الشرعي أيُّ علاقة؟	179
الفرع الثالث: العلاقة بين النزوح واللجوء	181
المطلب الثالث: حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية " تنافر أم ترابط؟"	182

الفرع الأول: الصلة بين الاستجارة في الفقه الإسلامي و اللجوء في المواثيق الدولية	182
الفرع الثاني: حماية اللاجئين بين المنظور الإسلامي والفقه الدولي	183
المبحث الثاني: بداية أزمة اللاجئين السوريين وتوجههم نحو أوروبا " بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول"	188
المطلب الأول: الأزمة السورية " إحصائيات ونتائج "	189
الفرع الأول: بداية الأزمة السورية	190
المطلب الثاني: تفجر أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا	192
الفرع الأول: أزمة اللاجئين السوريين	192
الفرع الثاني: اللاجئ السوري بين الاعتبارات القانونية و السياسية	196
المطلب الثالث: معضلة اللاجئ السوري في أوربا من المُهدَّد إلى المُهدِّد	197
المبحث الثالث: استجابة الاتحاد الأوروبي لازمة اللاجئين السوريين " ازدواجية المعايير الأمن و الهوية مقابل القيم الإنسانية"	199
المطلب الأول: السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في مواجهة مسألتي اللجوء و الهجرة	200
الفرع الأول: اتفاقية دبلن دخلت حيز النفاد في سبتمبر 1997	201
الفرع الثاني: اتفاقية شنغن جويلية 1985	202
الفرع الثالث: معاهدة أمستردام 1997	204
الفرع الرابع: الاتفاقية التركية الأوروبية بشأن اللاجئين السورين	205
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين	206
الفرع الأول: الملامح العامة للإستراتيجية الأمنية لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين	208
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للإستراتيجية الأمنية لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين	212
المطلب الثالث: انعكاسات أزمة اللاجئين السوريين على أمن الاتحاد الأوروبي " التهديد الأمني الهوياتي والاقتصادي-الديمغرافي	214
الفرع الأول: الانقسام الأوروبي لتحمل أعباء أزمة اللاجئين السوريين	215
الفرع الثاني: كوامن القلق الاجتماعي	215
الفرع الثالث: البعد السوسيو-ثقافي لقضية اللاجئين السوريين وعلاقته بالأمن الهوياتي للاتحاد الأوروبي	216
الفرع الرابع: الصد والطرد	217

المبحث الرابع: أزمة اللاجئين السوريين وعلاقتها بصعود أحزاب اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي أي علاقة؟	220
المطلب الأول:أحزاب اليمين المتطرف " النشأة و التطور"	220
الفرع الأول: حول ماهية اليمين المتطرف	221
الفرع الثاني: نشأة الأحزاب اليمينية المتطرفة	222
الفرع الثالث: أهم عوامل انتشار التطرف اليميني	222
المطلب الثاني: علاقة المهاجرين واللاجئين بصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا	223
توصيات ختامية موجهة للاتحاد الأوروبي فيما يخص أزمة اللاجئين السوريين	225
خلاصة الفصل الثالث	227
الخاتمة	229
قائمة المراجع و المصادر	236
الفهرس	252
ملخص الدراسة بالانجليزية والفرنسية	259-258

Abstract

This in-depth study aims to reveal the extent to which the EU's security policy responds to the challenges it is facing internally. It also seeks to measure the impact of the new security threats facing it in the southern Mediterranean region which has also been affected by the self-imposed threats where we witnessed the eruption of internal conflicts and the repercussions of global humanitarian, economic and health crises, the worsening situation in the southern bank of the Mediterranean, the emergence of the threat of ISIS, and the intensification of the U.S.-Russian-Chinese rivalry on the region. Not to mention the popular movement that the southern bank of the Mediterranean region has experienced since the end of 2010 in Tunisia, Libya, Egypt, Syria, and all countries that are in border with the Mediterranean region which has made the EU a standard force in the Mediterranean area. According to **Robert Jarvis**.

The democratic transitions in the southern Mediterranean region and the Syrian refugee crisis have revealed the fragility of the normative power of the European Union, which it advocates since its founding and which is the essence of its construction.

One of the key elements to understand and test the credibility of the standard principles advocated by the European Union and formulate its external decisions from its inception until it confronts the Syrian refugee crisis, as it fell into the trap of double standards in its external behavior towards the issues of immigration and asylum in general, especially the Syrian refugee crisis, while taking into account in its external behavior the normative principles (human rights, democracy and economic diplomacy).

The Syrian refugee crisis came to reveal the actual face and represent a real test of these normative principles, which was highlighted in the division of the member states between proponents and opponents to contain the hordes of Syrian refugees. Henceforth, raising wide differences among the member states of the European Union because of the refusal of some of them to receive refugees or reservation to receive other countries. Several countries announced the rejection of the European Union plan to distribute refugees' quotas among the countries of the Union.

Keywords:

The Concept of Security ,New Security Threats ,The European Union ,The Mediterranean ,Security Strategy, Euro-Mediterranean Relations , Brexit ,The Syrian Refugee Crisis ,The Rise of Right-wing Parties.

Résumé de l'étude

Cette étude approfondie vise à révéler l'étendue de la réponse de la politique sécuritaire de l'Union Européenne face aux défis rencontrés intérieurement. Puis mesurer l'ampleur de l'impact des nouvelles menaces de sécurité qu'elle rencontre dans la région sud de la Méditerranée qui a également été affectée par les dangers qui se sont imposés, où nous avons assisté à l'éclatement de conflits internes, et aux répercussions des crises mondiales humanitaires, économiques et sanitaires. Aussi, la situation s'est aggravée sur la rive sud de la Méditerranée. L'émergence de la menace d'ISIS, et l'intensité de la rivalité Américaine-Russe-Chinoise sur la région. Sans oublier le mouvement populaire qu'a connu cette région depuis fin 2010 en Tunisie, en Lybie, en Egypte et en Syrie qui bordent tous la Méditerranée. Chose qui a rendu l'Union Européenne une puissance considérable dans cette région et l'un des principaux acteurs de la politique mondiale, regardant avec beaucoup d'inquiétude l'environnement de sécurité instable et changeant dans la région et considérant qu'elle représente le dilemme de sécurité émergent selon Robert Jarvis.

Les transitions démocratiques dans le sud de la Méditerranée et la crise des réfugiés syriens en révélé la fragilité de la force de sécurité normative (Normative Power) de l'Union Européenne qu'il acclame depuis sa création et qui représente l'essence de sa construction.

La crise des réfugiés syriens a révélé le vrai visage de l'Union Européenne face à des crises humanitaires similaires.

Les trois signes (la sécurité, l'identité et les valeurs humaines) sont considérés comme l'une des principales clés pour comprendre et tester la fiabilité des principes standards préconisés par l'Union Européenne et selon lesquels il formule ses décisions externes jusqu'à ce qu'il affronte la crise des réfugiés syriens, car il est tombé dans le piège des doubles standards dans son comportement extérieur envers les questions d'immigration et d'asile en général, et en particulier la crise des réfugiés syriens.

Tout en prenant compte dans son comportement extérieur des principes normatifs (les droit de l'Homme, la démocratie et la diplomatie économique), Cette crise des réfugiés syriens est venue pour révéler le vrai visage et représenter un test réel pour ces principes normatifs, et dont les traits se sont manifestés dans la division des états membres de l'UE entre partisans et opposants pour contenir les légions de réfugiés syriens, en soulevant de grandes différences entre les états membres de l'UE à cause du refus de certains d'accueillir les réfugiés ou des réserves concernant leur réception d'autres pays.

Plusieurs pays ont annoncé leur rejet de l'UE de répartir les réfugiés sous quotas entre les pays de l'UE.

Mots-clés

Changement du concept de sécurité, les nouvelles menaces de sécurité, l'Union Européenne, la mer Méditerranée, stratégie de sécurité, relations euro-méditerranéennes, le Brexit, crise des réfugiés syriens, la montée des partis de droite.